

أمين هويدى

كشفت سفيرا في العراق

١٩٦٥-١٩٦٢



دار المستقبل العربي

كنت سفيرا
في العراق
١٩٦٥ - ١٩٦٣

أميت هويدى

كنت سفيرا
في العراق
١٩٦٣ - ١٩٦٥



دار المستقبل العربي - القاهرة

١٩٨٢

صمم الغلاف : سعد عبد الوهاب

دار المستقبل العربى

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة

ت - ٦٦٥٩٠٠ - القاهرة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الاولى ١٩٨٣

اهداء

الى الذى قال فيه نزار قبائى وهو يرثيه :

وهذا يحاول بعدك ملكا .
وبعدك كل الملوك رماد
وفود الخوارج جاءت جميعا
لتنظم فيك ملاحم عشق
فمن كفروك
ومن خونوك
ومن صلبوك بباب دمشق
انادى عليك ابا خالد .
واعرف انك لن تستجيب
وان الخوارق ليست تعاد

الى جمال عبد الناصر

مقدمة

عانى الشعب العراقي اشد المعاناة أيام العائلة المالكة وتسلسلها على الحكم يساندها قوات الاستعمار التي كانت تتمركز في قاعدتي « الشعبية والحبانية » و « شركة البترول العراقية I . P . C » التي كانت تعتبر بحق دولة داخل الدولة لا سلطان لاحد عليها ، ولا قيود على تصرفاتها . وفي الوقت الذي كانت معاناة الشعب تتزايد وتتفاقم كان هم أغلب الاحزاب العراقية ينحصر في التصارع من أجل الوصول الى الحكم والتسابق في مقاومة الاتجاهات العربية التي بدأت تنمو في المنطقة بعد فترة سكون ليست بالقصيرة ، وفي توريث المنطقة بالعمل على ادخالها في أحلاف استعمارية مشبوهة لخدمة قضايا لا ناقة لنا فيها ولا جمل .

وكان الشعب العراقي هو الضحية

ولم يكن ممكنا لهذا الحال أن يدوم ويستمر أمام المد القومي العربي الذي أخذت رياحه تهب على المنطقة كنتيجة مباشرة لاندلاع الثورة المصرية في ٢٣ يوليو - تموز ٥٢ وخوضها معارك الاستغلال لاجلاء المستعمرين من منطقة قناة السويس ، وكسر احتكار السلاح ، وتأميم القناة . واكتسبت رياح الثورة قوة جديدة بعد أن اندلعت الثورة في الجزائر لتخوض حربا مجيدة ضد استعمار سيطر على كل ناحية من نواحي الحياة ، وبعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر لتصبح الجمهورية العربية المتحدة تجسيدا لآمال طال انتظارها .

وأمام اشتداد حركة المد العربي أخذ المد الاستعماري في الانحسار خاصة بعد انكساره في معركة السويس الخالدة عام ١٩٥٦ . ولم يكن غريبا بعد ذلك أن تنفجر الثورة في العراق في ١٤ يوليو - تموز ١٩٥٨ لتدك صرح العائلة المالكة وأعاونها وتقضي على الاستعمار في قاعدتيه ،

وتحد من نفوذ شركة البترول العراقية ، وتلغى الاحزاب . وتوجت الثورة أعمالها بالسير في الاتجاه العربى السليم لتعطى قوة دافعة للهد العربى الذى خيل للجميع انه بلغ الذروة . وظن الشعب العراقى ان الفجر الذى طال انتظاره اوشك ان ينبلع ويشرق . الا ان الآمال ما لبثت ان خابت وتوارت امام انحراف الثورة عن اتجاهاتها العربيه السليمه ، وفشل الجهود فى مواجهة المشاكل والانحرافات التى قامت لتصحيحها مما أدى الى وقوع الثورة كلها فريسة فى يد عبد الكريم قاسم الذى ذاق الشعب على يديه انواعا غريبة شاذة من القتل والتعذيب والتشريد . وعلاوه على ذلك بدأ فى مناصبة الجمهوريه العربيه المتحدة العداء مفتعلا المعارك الفرعية المتتالية ليشتت الجد ، ويعيق المسيرة ثم شارك الآخرين — سامحهم الله — جهودهم لتنفيذ جريمة الانفصال بين اقليمى الجمهوريه العربيه المتحدة ثم وقف بعد ذلك عقبة كأداء امام الهد العربى الذى كان يأمل الجميع ان ينتشر ويتعمق .

وهكذا مرت الايام ، وضاعت وتبخرت الامال !!!

وكان الضحية فى هذه المرة هو الشعب العربى بوجه عام ، والشعب العراقى بوجه خاص .

الا ان هذا الحال ما كان يمكن ان يستمر امام الهد العربى الذى بدأ يسترد قوة اندفاعه من جديد بعد انتزاع الجزائر استقلالها ، وعقب اندلاع ثورة اليمن ضد حكم الائمة ووقوف القاهرة الى جانب الشعب اليمنى الذى ما كان يريد شيئا الا حقته فى الحياة الحرة الكريمة ، ثم امتداد رياح الثورة بمساعدة القاهرة ايضا الى اليمن الجنوبية لتجبر الاستعمار على ان يحمل عصاه ويرحل من عدن وباب المندب .

وامام هذا التيار الجارف من الهد الثورى العربى سقط حكم عبد الكريم قاسم تحت ضربات الجهود المشتركة للفئات القومية فى العراق والتى اشعلت نيران الثورة ضده يوم ٨ فبراير — شباط ١٩٦٣ . وحينما استتب الامر للقادمين الجدد برئاسة عبد السلام عارف بدأ الحكم يستير فى الاتجاه العربى السليم . وما لبثت ان قامت ثورة ٨ مارس — آذار ١٩٦٢ فى دمشق لتسقط حكم الانفصال فاتسعت اشراقة الامل على الوجوه تطلن رضاها وتأييدها ومباركتها وبلغت الآمال الذروة حينما تلاقت كل من بغداد ودمشق والقاهرة لتوقع على اتفاقية الوحدة الثلاثية فى ١٧ ابريل — نيسان ١٩٦٣ وساد الشعب العراقى جو من الامن والطمأنينة ليعوض عما لاقاه من قلق وتوتر فى ظل العهد الذى انقضى .

الا ان هذه الآمال ما لبثت ان انتكست وتبددت فقد حل العداء محل الاخاء على المستوى القومى ، وتبع ذلك صراع مرير بين الرفاق والزلاء

على المستوى القطري يهدف الى انفراد الفئات المتصارعة بالسلطة وكان هذا هو نهاية المطاف ، ومعقد الآمال وأعلى الامانى .. حتى ولو كان هذا على حساب نقض اتفاقات الوحدة المكتوبة والموقع عليها من الاطراف وما لبثت العلاقات أن تردت وانفرط العقد ، وتناثرت حباته في كل مكان وعاد حكم الارهاب ليسيود ويتسلط واصبح الشعب يعيش من جديد في ظل التوتر والقلق وقد انهارت آماله ، وتعثرت أحلامه ، واوشكت ثقته أن تتبدد في كل شيء ، واصبح يستعيد أيام الماضى البعيد وكأنها ذكريات حلوة بالنسبة لما هو فيه .

وهكذا مرت الايام وضاعت الفرص ، وتبخرت الآمال !!!
وسئم الشعب العراقي تلك اللعبة السياسية التى يجد فيها نفسه دائما وقد أصبح الضحية فلا يجزى عن صبره وتضحياته الا العنت والاضطهاد .

الا أن الحكم الوطنى ما لبث أن استرد مواقعه بعد ثورة ١٨ نوفمبر - تشرين ثانى ١٩٦٣ وساد الامن البلاد من جديد ، وفتحت أبواب السجون واتجهت الثورة الجديدة الى طريق جلى واضح وأمل الجميع أن آخر العقبات التى كانت تحول دون تحقيق الامانى فى الداخل والخارج قد زالت الى غير رجعة وبدأ الحكم يتخذ خطوات جادة لاعادة تنظيم الحياة السياسية فى البلاد مبتدئا بحكم جبهوى محاولا أن ينتهى به الى حركة عربية واحدة وصدر الدستور كما صدرت القرارات الاشتراكية فى يوليو - تموز ١٩٦٤ كخطوة فى سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية واتخذت خطوتان وحدويتان مع القاهرة انتهتا بتشكيل مجلس رئاسة ثم قيادة سياسية موحدة بين البلدين ثم توقف القتال فى الشمال بين الحكومة المركزية والمواطنين الاكراد، وبدأت الجهود تتركز لتنفيذ خطط التنمية .

وكان الشعب العراقى ينظر الى كل ذلك والامل يراوده فالقافلة تسير والحمد لله .

صحيح كانت هناك اخطاء وكبوات هنا وهناك الا أن هذا امره سهل هين يمكن اصلاحه وتداركه طالما لم تبلغ الاخطاء حد الخطايا ، وطالما لم تصل الكبوات لتكون فى عداد السقطات ولكن ما لبثت الخلافات ان بدأت بين الزملاء والفرقاء ... محدودة فى اول الامر ولكنها ما لبثت أن اتسعت وزادت بمرور الايام واصبحت الطرق العادية لرتق الصدع لا تصلح ولا تفيد فدار صراع رهيب على السلطة حاول فيه الزملاء تصفية بعضهم البعض بقوة السلاح واصبحت ليلالى بغداد الجميلة مليئة ببريق أنصال السيوف والخناجر واصيبت الجهود التى امل فيها الجميع خيرا بالشلل فأخذت خطاها تبطئ وتتعثر فى بادئ الامر ثم ما لبثت أن توقفت على المسير .
وكان من الطبيعى أن ينهار مثل هذا النظام .

وكان لابد من ملء الفراغ

وهكذا مرت الايام ، وضاعت الفرص وتبخرت الآمال ..

عاصرت كل ذلك وأنا سفير لبلادي في بغداد من اوائل عام ١٩٦٣ حتى
اواخر عام ١٩٦٥ . وشاركت في كل الجهود والاحداث واطلعت على كل
الخفايا والاسرار .. منها ما يمكن أن يقال .. ومنها ما يحسن الا يقال ..
وفكرت في ان أقدم ذلك الى القراء .. وقد شجعني على ارتياد
هذه المحاولة عد اعتبارات

● فالمحاولات التي سبقتني للتأريخ لتلك الفترة محدودة قليلة ما أظنها
عالجتها بالتفصيل الذي قمت به ، ولا تمكنت من سرد الكثير من الخفايا
التي كانت تعتبر من الاسرار .

● ثم اعتبار آخر شجعني على طرق هذه المحاولة وهو ان التأريخ
لتلك الفترة يثرى حركة المد العربي بالدروس والعبر التي يمكن أن يبرزها
فقد حدثت احداث كثيرة في تلك الفترة أثرت دون شك على مستقبل الامة
العربية الصراعات الفكرية التي جسمت وصرفت الجهود عن
التطبيق ، مباحثات وراء مباحثات لاقامة صرح وحده نادى بها الجميع ولكن
لم تخلص النوايا لتحقيقها وتنفيذها ، قرارات سياسية على المستويات
المحلية والقومية كان يرجى أن تؤتي ثمارها ولكن لم تتوفر لها القدرة او
النية ، قرارات لتنظيم العلاقات الشاذة بين طبقات المجتمع العربي لوضع
الاطار الصحيح لها .

● ثم كان لا بد ان نقول للأجيال القادمة ان أخوة لهم كانت لديهم
آمال كبار ... حاولوا في جد تحقيقها ، ولم يبخلوا على ما تطلبه ذلك
من تضحيات . ونؤكد لهم أنه كان في الاستطاعة تحقيق الشيء الكثير ..
فالظروف كانت مهيأة ، والإمكانيات كانت ميسرة ، والقيادة كانت موجودة
وقادرة ولكن حال دون ذلك ان كثيرا من النوايا كان ينقصها الاخلاص ،
وان الشعارات المكتوبة كانت تتبخر وتتوارى عند التطبيق ، وان الجهود
المبذولة كان ينقصها الخبرة والحكمة ، وأن الوعي السائد تغلبت عليه
العاطفة التي تتأجج ثم ما تلبث أن تухد وتنطفئ .

وكان لا بد ان نقول للأجيال التالية أيضا : ان الطريق كان مفتوحا
وممهدا أمام الآمال لتحقيق ، وان الفرص كانت مواتية لكي تصبح الاماني
حقيقة ملموسة . الا أن الكثيرين أساءوا التقدير ولم يرتفعوا الى مستوى
الاحداث . البعض عن جهالة ، والبعض عن قصور في تفهم طبيعة المرحلة ،
وبالبعض عن اصرار ربما يكون دافعه المنافسة الشخصية التي لا معنى لها

فى الامور الكبرى التى تتعلق بالمصير وربما يكون دافعه الخوف على
المصير من حركة المد الشعبى الصاعدة .

وفى هذا المجال لنا كلمة .. فجهود كثيرة ركزت لتوضيح دور عبدالناصر
فى حركة المد العربى تلك .. البعض منها كان ناقدا ، والبعض الآخر كان
مؤيدا . ولكن ما زال هناك فراغ هائل فى المكتبة العربية لا بد وأن يملأ
.. اذ لا بد ان تبذل الجهود الصادقة لتكتب فى صراحة عن المحاولات
العربية التى حالت دون تحقيق آمال العرب فى وحدتهم وتوضيح الادوار
الخفية التى خلقت معارك فرعية لتشتيت الجهود وعرقلة المسيرة .

ولكن رغبا عن كل ذلك فان الخمسينيات والستينيات شهدت اشراقات
عربية كبرى وانتصارات قومية عظيمة ستظل فخرا لنا وما يلينا من اجيال .

وكلمة اخيرة اود فيها ان اؤكد فى اخلاص وصدق اننى ما قصدت
التعريض بأحد ، او مهاجمة أحد ، او الانتقاص من قدر أحد . وبالتالى
احب ان اؤكد فى اخلاص وصدق اننى ما قصدت امتداح أحد ، او حرق
البخور لاحد ...

فكل ما قصدته قول الصدق .. وسرد الحقيقة دون زيادة او نقصان
فى وقت هبطت فيه الحقيقة الى القاع .

القاهرة — مصر الجديدة

يوليو — تموز ١٩٧٢

امين هويدى

الباب الأول

الموقف في العراق قبل مباحثات الوحدة الثلاثية

الفصل الأول : ثورة ١٤ رمضان

الفصل الثاني : التمهيد لمباحثات الوحدة الثلاثية بين سوريا والعراق
والجمهورية العربية المتحدة .

الفصل الاول

ثورة ١٤ رمضان (١)

سقوط طاغية — من الرباط الى بغداد — وفد عراقي
للتهنئة — مقابلة قبل الرحيل — وبدأت العجلة تدور —
لمن كان الحكم في بغداد ؟ — كيف نجحت ثورة ١٤
رمضان ؟ — الموقف في بغداد لا يبعث على الطمأنينة .

سقوط طاغية

أذكر ذلك اليوم جيداً وكأنني أعيش لحظاته الآن ... الجو صحو
جميل .. والشمس مشرقة ساطعة .. والهدوء يشمل كل شيء .

وكنت أسير وقتئذ في شوارع ضاحيتي الجميلة .. مصر الجديدة
(هليوبوليس) .. في تكاسل وبلا هدف .. فلقد انتهيت من كافة ترتيباتي
للمعودة ثانية الى الرباط حيث كنت أمثل بلادي كسفير هناك .. ولم يبق
أمامي الا أن احدد موعد السفر .

وكان اليوم ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣ — (١٤ رمضان) .

والوقت في الصباح .

وسمعت صوت الراديو من بعيد ... لم استتب ما أذاع .. ولكني
لاحظت أن الهدوء الذي كان يشمل كل شيء قد انقلب الى صخب في دقائق
معدوات .. فالتناس تتجمع على غير موعد .. تخرج بسرعة من المنازل
والدكاكين المتراصة على جانبي الشارع الكبير .

ورأيت رجلاً مسناً يرقص وهو في فرحة عارمة ... وما لبث القوم
أن شاركوه رقصه ...

وسألت عن الخبر .. وأجاب الجميع في صوت واحد : لقد انتهى
حكم عبد الكريم قاسم في العراق .. ولم أصدق .. !!

ووقفت مع الجموع أستمع الى الراديو يعيد اذاعة الخبر (٢) ..

(١) أو ثورة فبراير (شباط) ١٩٦٣ .

(٢) كان ما يذاع هو البيان الاول للمجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق يعلن
للسحب القضاء على حكم « عدو الشعب » عبد الكريم قاسم وزمرته ويؤكد على أن هدف
الثورة هما تحقيق الوحدة الوطنية وتحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وإدارته .

وصوت المذيع يعبر عن فرحة عارمة وسرور لم تنجح رزانة نبراته أن تخفيه .

اذن فقد سقط عبد الكريم قاسم !!!

ومرت أمامي الأحداث بسرعة .. اذ أنني كنت اعلم الكثير عن العراق في عهد قاسم فقد كنت لصيقا بأحداثه وما يجري فيه لفترة طويلة من قبل ان اذهب الى الرباط لأمثل بلادي هناك (١) .

ومرت أمامي تلك الفترة بما فيها من مآسى واهوال .. مرت أمامي مذابح الموصل وكركوك وأم الطبول .. وتجسد أمامي آلاف اخواني العرب في العراق يذوقون الذل والهوان في السجون والمعتقلات تحت حكم طاغية نصف مجنون ..!!!!

كانت الصورة التي مرت أمامي بشعة ملطخة بالدماء .

وافقت من تأملاتي على سؤال يلح على : ما الذي دفع هؤلاء ليخرجوا هكذا متلهفين مسرعين ؟ وما الذي دفعهم لكي يتجمعوا هكذا في لحظات على غير موعد ؟ ما الذي جعل ذلك الشيخ المسن يستخف به الفرح فيخرج عن وقاره ليرقص ؟ ثم ما الذي جعل الابتسامة تعلو كل فم والبشر يغمر كل وجه ؟

فالحديث بعيد هناك في العراق .. آلاف الاميال تفصلهم عن ذلك الذي يحدث في بلاد الرافدين !!!

في تلك اللحظة آمنت أكثر وأكثر بالقومية العربية .. وامننت أكثر وأكثر بأن وطني كبير ... عريض ... متسع ... وطني من المحيط الاطلنطي الى الخليج العربي .

وغذيت في سيري .. واتجهت بفكري الى الرباط البعيدة هناك في أقصى المغرب العربي .. فلم يبق أمامي الا ايام معدودات لاستقل الطائرة الى هناك .. ولم أكن أدري ان القدر سيدفنني الى أقصى المشرق العربي ليلقي بي في أحداث العراق لمدة ثلاث سنوات قادمة حافلة بالأحداث .

من الرباط الى بغداد :

في يوم ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٦٣ تلقيت مكالة تليفونية وأنا ازور احد الاصدقاء .. لم تستغرق المكالة الا دقائق معدودات ولكنها نقلتني خلالها آلاف الاميال .

(١) كنت أعمل نائب لرئيس المخابرات العامة المصرية في اواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات .

لقد صدر امر الرئيس جمال عبد الناصر بتعييني سفيرا في بغداد .

ولم تكن هذه آخر مفاجئات تلك الليلة اذ كانت التعليمات التي بلغتني تقتضي أن أرافق وفدا عراقيا على مستوى عال سيصل الى القاهرة ظهر اليوم التالي لمشاركة الشعب المصري احتفالاته بأعياد الوحدة وفعلا وصل الوفد في موعده في اليوم التالي وكان مكونا من السادة : —

هلى صالح السعدى (١)	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
صالح مهدي عماش (٢)	وزير الدفاع
طالب شبيب (٣)	وزير الخارجية
فؤاد عارف	وزير الدولة (كردى)
حردان التكريتي (٤)	أمر القوة الجوية
خالد مكي الهاشمي (٥)	أمر الدبابات

ووصل مع الوفد الرسمي وفد شعبى كان من بين أعضائه بعض اخواننا الاكراد وكنت في استقبالهم في المطار ضمن آخرين .

وفي المساء حضر الوفد الاجتماع الشعبى الكبير الذى ألقى فيه الرئيس عبد الناصر خطابه بهذه المناسبة كما ألقى على صالح السعدى رئيس الوفد العراقى كلمة أخرى وبعد انتهاء الاحتفالات تناولنا جميعا العشاء على مائدة الرئيس في داره بمنشية البكرى .

وفي يوم ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٦٣ بدأت المحادثات ...

كانت اتجاهاتهم وفي ايجاز شديد

كما عبر عنها رئيس الوفد لا تخرج عن الآتى :

● مع ايمانهم بضرورة تحقيق الوحدة فان الظروف الدقيقة التى يمر بها العراق بمشاكله الداخلية المتعددة تجعل تحقيقها الآن أمرا غير ممكن .

● يتوقعون انقلابا قريبا في سوريا يقضى على حكم الانفصال وأن السوريين الذين يعدون للانقلاب عرضوا عليهم تكوين وحدة أو اتحاد بين دمشق وبغداد في حالة نجاح الانقلاب الا أنهم رفضوا ذلك .

- (١) توفى الى رحمة مولاه في بغداد .
- (٢) عمل بعد ذلك سفيرا للعراق بهوسكو وباريس .
- (٣) عمل رئيسا للوفد العراقى في هيئة الامم .
- (٤) قتل أثناء وجوده بالكويت بعد أن طرد من العراق .
- (٥) عمل سفيرا للعراق في بيروت .

- يؤيدون عملياتنا في اليمن (١) وأشادوا بالتضحيات التي تبذلها قواتنا هناك وأبدوا استعدادهم لبذل أى مساعدات تطلب منهم .
- طلبوا تدخل الرئيس لاقتناع الاكراد الموجودين في الوفد بالوصول الى حل للمشكلة الكردية اذ أن مصطفى البرزاني زعيم الاكراد يصر على تحقيق الحكم الذاتي .

وقد رد الرئيس جمال عبد الناصر بالآتي :

- أبدى تقديره لظروف العراق ومشاكله وأكد على أنه يكفى في هذه المرحلة تحقيق وحدة الهدف والتنسيق في مختلف المجالات وتشجيع الزيارات بين المسؤولين في البلدين كما وعد بايفاد وفد برئاسة أحد أعضاء مجلس الرئاسة (٢) خلال أسبوعين الى بغداد للتهنئة بالثورة .
- لا اعتراض من جانب القاهرة على اقامة وحدة بين دمشق وبغداد اذا سمحت ظروفهما بذلك اذا نجح الانقلاب المنتظر الا أن أعضاء الوفد عارضوا ذلك بلهجة قاطعة مؤكدين على حتمية قيام وحدة ثلاثية بين القاهرة ودمشق وبغداد اذا تطلب الامر ذلك .
- شكرهم الرئيس على استعدادهم للمساعدة في حرب اليمن وأكد على أن اشتراكهم بقوات رمزية له فائدته السياسية الكبرى ولكنهم اعتذروا عن تقديم أى مساعدة لظروفهم الداخلية !! ووافقتهم الرئيس على ذلك .
- وعدمهم بالتحدث مع أعضاء الوفد من الاكراد وبذل كل جهد ممكن لتضييق شقة الخلاف .
- توقعه بذل محاولات للعودة الى سياسة المحاور للقضاء على أى تقارب بين بغداد والقاهرة في الوقت الذي ستبذل فيه محاولات ضخمة للتفرقة بين قادة الثورة أنفسهم ونصحهم بالحيولة دون ذلك باتباع سياسة المصارحة .

وبعد انتهاء المرحلة الاولى من المباحثات سافر الوفد العراقي الى الجزائر يوم ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٦٣ وعاد مساء اليوم التالي الى القاهرة .

وعقدت الجلسة الثانية للمباحثات في صباح يوم ٢٥ فبراير (شباط) ١٩٦٣ وفي بداية الجلسة قدمنى الرئيس عبد الناصر للوفد العراقي بصفتي

(١) في ٢٦ سبتمبر - ايلول ١٩٦٢ قام الضباط الاحرار في اليمن بثورتهم ضد حكم الائمة ووقفت القاهرة الى جانب ثورة الشعب وأرسلت قواتها الى اليمن بناء على طلب من النظام الشرعى القائم وكان الاسم الكودى لعملياتنا في اليمن (العملية ٩٠٠٠) .

(٢) كان هناك مجلس رئاسة يتشكل في مجمله من أعضاء مجلس الثورة التدامى .

مرشحا كسفير للجمهورية العربية المتحدة في بغداد ووافق وزير الخارجية على هذا الترشيح بكلمات طيبة (١) .

وفي هذه الجلسة تحدث الرئيس عبد الناصر عن مقابلاته لأعضاء الوفد من الاكراد (٢) وأعرب عن اعتقاده بأنه يكون في تطبيق نظام الحكم المحلي حلا للقضية وأنه من الواجب أن يستفيدوا من تجربة الدول الأخرى في علاج مشكلة القوميات مثل الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا وأضاف بأنه يؤمن بأن القتال ليس هو الحل المناسب لهذه المشكلة بل على العكس من ذلك فإنه يعبقها .

وسافر الوفد عائدا الى بغداد في اليوم نفسه .

مقابلة قبل الرحيل

مقابلاته عند منتصف ليلة ٢/١ مارس (نيسان) ١٩٦٣ في منزله في منشية البركي ولم يكن قد تبقى لى في القاهرة قبل اقلاع الطائرة التى ستقلنى الى بغداد سوى ثلاث ساعات اذ كان موعد اقلاع الطائرة فجرا .

وبادرنى الرئيس عبد الناصر وابتسامته على شفثيه : موعد غير مناسب لرجل يفادنا بعد ساعات ثلاث وكان أهلك وأولادك أولى منا بهذه الساعات . . الا أتنى أردت مقابلتك في آخر لحظة لان الموقف في بغداد ما زال غير واضح حتى الآن وكنت أمل أن يتضح قبل مغادرتك . . سألقى على كتفك بمسئولية ولك منى وعد . . فلما المسئولية فهى أن تعمل ما في وسعك من جهد لتقرب بين بغداد والقاهرة اذ أن الترسبات التى صنعها الاستعمار وانقادت اليها الرجعية تركت أثارها في العلاقات بين البلدين . . عليك بالصبر ولا تقفز الى النتائج الا اذا كان هناك ما يبررها . . أما الوعد فانك منذ الآن المسئول الوحيد أمامى دون تدخل من أحد طوال وجودك في بغداد . . قد تهكث هناك شهرا . . وقد تهكث سنة وقد تمكث أكثر . . ستظل المسئول الوحيد حتى عودتك للقاهرة بعد انتهاء عملك هناك .

وغادرت الرئيس العظيم بعد أن صافحنى مودعا متمنيا لى التوفيق .

وفي الفجر كنت أهبط في مطار بغداد . . كان كل شيء يغلفه الصمت في ظلام لم يتبدد بعد . . أفراد قلائل في انتظارى . . مندوب من وزارة

(١) أرسل وزير الخارجية السيد طالب شبيب برقية الى بغداد للحصول على موافقة الرئيس عبد السلام عارف رئيس الجمهورية ووصلت الموافقة في نفس اليوم طالبا تحديد موعد وصولى الى بغداد لاعداد استقبال خاص بهذه المناسبة وتم تحديد موعد سفرى ليكون ٢ مارس - نيسان ١٩٦٣ لتسلم مهام منصبى .

(٢) تخلف هؤلاء مع آخرين في القاهرة ولم يسافروا مع الوفد الى الجزائر .

الخارجية .. أعضاء سفارتي في بغداد .. مندوب من التلفزيون والاذاعة .. مندوب من وكالة الانباء .. واعتذار سريع عن الاستقبال المتواضع الذي اقتضاه منع التجول المفروض في بغداد !!!

وبعد دقائق كنت أشق طريقى الى دار السفير (١) وسط شوارع خالية من الحياة .. دبابة هنا وأخرى هناك عند مفترق الطرق .. بعض المدافع على أسطح المنازل خيام متناثرة في الميادين بها جماعات من الجنود ما زالوا نياما فيما عدا الاحراس ولا شيء غير ذلك (٢) .

وبعد وقت قصير أفطرت فيه على عجل كنت في مكتبي بالسفارة اذ كان أمامى مما يجب عمله الشيء الكثير .

وهكذا شاء لى القدر أن أكون في بغداد لأقضى احدى أيام عمـرى وأكثرها اثارة بالرغم عن كل شيء .

وبدأت انجدة تدور :

وفي يوم ٥ مارس (نيسان) ١٩٦٣ قدمت أوراق اعتمادى للرئيس عبد السلام عارف سفيرا للجمهورية العربية المتحدة في بغداد وبهذه المناسبة القيت الخطاب التالى (٣) :

سيادة الرئيس :

لى الشرف أن أحمل الى الشعب العراقى العظيم أجمل التهاني وأخلصها بثورته المباركة ، وثق يا سيادة الرئيس أن ما من قلب في الجمهورية العربية المتحدة الا وقد ملأه السرور والفخر بحركة الكفاح المستمرة التى خاضها الشعب العراقى المكافح والتضحيات الكبيرة التى قدمها تحت أصعب الظروف وأقساها مما خلد اسمه فى سجل الكفاح العربى فى معركته من أجل تحقيق أمانى الامة العربية وآمالها ، وقد لمس الوفد العراقى الذى زارنا بالقاهرة مؤخرا برئاسة السيد نائب رئيس الوزراء ذلك بنفسه .

(١) كانت الدار حينئذ فى حى الوزيرية وكانت الحكومة المصرية قد اشترتها من نوري السعيد رئيس الوزراء لمدة مرات أيام الحكم الملكى فى العراق وحينما كنت سفيرا فى العراق اشترت الحكومة العراقية هذه الدار واستبدلتها بدار جديدة فى حى « كراة مريم » على شاطئ نهر دجلة بالقرب من القصر الجمهورى وبجوار قصر الامير عبد الاله الذى شغلته وزارة المواصلات بعد زوال الحكم الملكى وحكم عبد الكريم قاسم .

(٢) كان منع التجول ما زال سائدا فى بغداد لعدد من ساعات الليل .

(٣) حرصت على كتابة الخطاب بالكامل لانه كان يصور سياسة القاهرة فى دقة كاملة.

وكنا - في الجمهورية العربية المتحدة - نتتبع مراحل هذا الجهاد دون أن نفقد ثقتنا لحظة واحدة في أن شعب العراق قادر على أن يتغلب على مصاعبه لتحقيق آماله وآمال الأمة العربية فيه ، ولم تفارقنا هذه الثقة حتى في أحلك الظروف التي مرت بها حركة الكفاح العربى التى بدى للكثيرين في وقت من الاوقات أنها آخذة في الانحسار تحت تكتلات الرجعية والاستعمار والانتهازية ولكننا كنا نؤمن أنه مع العسر يسرا ولم يكن هذا الشعور مقصورا على شعب الجمهورية العربية المتحدة فحسب ولكنه شعور ساد معظم القلوب المؤمنة في أمتنا العربية جميعها من محيطها الى خليجها.

سيادة الرئيس :

ان انتصار الحركة الوطنية في العراق معتمدة على قاعدتها الشعبية يثبت دون شك قوة الشعوب وصلابتها مهما حاولت بعض الفئات الانتهازية تفتيت قواها لتحرفها عن أهدافها فالنصر دائما في النهاية الى جانب الامانى الشعبية .

وأن حيل بين شعب العراق في الفترات المظلمة الماضية ان يظهر قوته الخلاقة في المعركة التى تخوضها الأمة العربية لانشفاله بتصفية العناصر التى تحول دون ذلك فقد وضح أنه باصرار هذا الشعب على تحقيق أهدافه مستهينا بما يقدم من تضحيات أمكنه القضاء على معوقات انضمامه لحركة النضال العربى وانه حالما تمكن من ذلك اعطى الحركة المد الثورى التى تشمل كافة أنحاء الأمة العربية قوة دافعة .

سيادة الرئيس :

لا غرو بعد ذلك في أننا لا نعد حركة ١٤ رمضان مجرد حركة محلية تنعكس آثارها على العراق وحده ولكنها حركة تمتلكها الفئات الوطنية القومية جميعها في سائر أنحاء (١) الوطن العربى ، الامر الذى يضاعف من مسئوليتنا جميعا امام نجاح أى ثورة واصرارنا ليس فقط على تعزيز هذا النجاح وتقويته بل بالاصرار ايضا على أن تنعكس نتائجها وثمراتها على دفع عجلة المد الثورى في الأمة العربية اجميعها مما يجعل وحدة الهدف بين الحركات الوطنية كافة (٢) في مرحلة الكفاح الحالية أمرا واجبا

(١) كان ذلك توضيحا لسياستنا وهى التعامل مع كافة الفئات القومية دون ان يقتصر ذلك على حزب أو فئة وهذه النقطة بالذات اثارت كل المتاعب التى واجهت العلاقات بين بغداد ، القاهرة كما سنرى في الفصول التالية من الكتاب .

(٢) وفي هذا اشارة لتحديد مبدأ آخر من سياستنا وهو الاكتفاء في تلك الفترة بوحدة الهدف دون اتخاذ أى خطوات وحدوية دستورية وهو ما كان قد اتفق عليه فعلا اثناء زيارة الوفد العراقى للقاهرة وسنرى كيف تغير ذلك تحت ضغط الاحداث .

فان كنا نشاهد القوى الرجعية تتكفل اثناء خوضها معركتها الخاسرة التي تعتمد على عهد زائفة من الباطل فانه يعد واجبا مقدسا على الفئات الثورية جميعها ان تتضامن وتتضافر لتتصد ضرباتها ضد الرجعية خاصة وانها تعتمد على عهد قوية من الحق والعدالة .

ومما لا شك فيه ان احدى وسائل الرجعية في معركتها اتباع الدس والوقعة بين الفئات القومية على الصعيد الداخلي من جانب وعلى الصعيد العربى المتحرر من جانب آخر ولكن وعلى الحركات التقدمية القومية كفىل بأن يقضى على هذه المحاولات ليسلب من القوى المعادية أخطر سلاح تعتمد عليه .

سيادة الرئيس :

هل تسمح لى سيادتكم أن أرفع الشعب العراقى العظيم ولشخصكم ولاعضاء المجلس الوطنى للثورة ولحكومتكم تحيات شعبنا فى الجمهورية العربية المتحدة وسيادة رئيسه جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذى .

واننى أنتهز هذه الفرصة لاتقدم لكم بأوراق اعتمادى سفيرا للجمهورية العربية المتحدة لدى الجمهورية العراقية سائلا الله التوفيق والرشاد .

وقد رد الرئيس عارف بكلمة حيا فيها الرئيس جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة وكان الرجل يلقى كلمته بكل مشاعر الصداقة والوفاء (١) .

وحينما عدت الى دار السفارة كان هناك شعور أكيد يسيطر على نفسى بأن الرئيس عارف لم يكن حر نفسه .

وظهرت الصحف فى الصباح وبها أسطر قليلة من خطاب الرئيس عارف وأسطر أقل من خطابى الذى ألقينته فى حضرته . !!!

وكان هذا اجراء غير مريح بعد الاستقبال الفاتر فى المطار يوم وصلت الى بغداد .

وبذا بدأت العجلة تدور ولكن الى أين ؟ هذا ما يستجيب عنه الايام القادمة .

(١) ارتجل الرئيس عارف خطابه وترك جانباً خطاباً معداً له لتلاوته وكان لهذا الاجراء أحد احتمالين إما أن لهجة الخطاب المكتوب كانت متحفظة وأراد الرجل أن يظهر عن مشاعره الخاصة وإما أنه اعتبر أن كتابة خطاب ليلقيه فى هذه المناسبة هو املاء لا داعى له .

لماذا كان الحكم في بغداد ؟

ولكن مع من تتعامل الجمهورية العربية المتحدة في بغداد ؟ وبميد من تتركز السلطة في العراق ؟ كان سؤال يفرض نفسه على الموقف بل كان مفتاح الموقف كله .

كان رئيس الجمهورية هو الرئيس عبد السلام عارف الرجل الاول في ثورة يوليو تموز ١٩٥٨ والتي أطاحت بالحكم الملكي وحينما تمكن عبد الكريم قاسم من الاطاحة به ظل سجيناً أغلب المدة التي حكم فيها قاسم العراق ثم خرج من سجنه ليعمل بدوره على الاطاحة بقاسم ورجاله واشترك بنفسه يوم ٨ فبراير (شباط) وبالرغم من أنه لم يكن حزبياً الا أنه كان يميل في ذلك الوقت الى حزب البعث ويتعامل معه ولكن كان هناك شك متبادل بين الرجل والحزب الذي كان يخشى مهارته في التأمر ولكنه كان يريد في الوقت نفسه أن يستغل اسمه كسلطان يحكم من خلاله . (١) .

وكان رئيس الوزراء أحمد حسن البكر (٢) بعثياً على رأس وزارة هي خليط من البعثيين والفئات الاخرى فكانت تضم من البعثيين : —

علي صالح السعدي	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
حازم جواد	وزير الدولة
صالح مهدي عماش	وزير الدفاع
طالب شبيب	وزير الخارجية
عبد الستار عبد اللطيف	وزير المواصلات
عزت مصطفى	وزير الصحة
أحمد عبد الستار الجواري	وزير التربية والتعليم
سعدون حمادي (٣)	وزير الاصلاح الزراعي
حميد خلخال	وزير الشؤون الاجتماعية
مسارح الراوي (٤)	وزير الاسكان
مهدي الدولعي	وزير العدل

(١) كانت اختصاصات رئيس الجمهورية كما أعلنه بيان مجلس قيادة الثورة أنه هو رئيس الدولة الاعلى يصادق على قرارات مجلس الثورة في : اعلان الحرب واحلال السلام، عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ويصادق على الفائها ، تاليف الوزارة أو تعيين وزير فيها أو قبول استقالتها كلاً أو جزءاً ، اصدار المراسيم التشريعية . وفي حالة رفضه المصادقة على قرارات مجلس الثورة يعقد اجتماع موسع يضم مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء وتجرى التصويت على تلك القرارات بالأغلبية ويكون القرار نهائياً .

(٢) رئيس الجمهورية العراقية بعد ذلك الى أن أعلن اعتقاله المنصب ليذلفه الرئيس صدام حسين .

(٣) وزير الخارجية الحالي .

(٤) يعمل حالياً بالجامعة العربية .

وكانت تضم من القوميين المستقلين :

ناجي طالب (١)	وزير الصناعة
محمود شيت خطاب (٢)	وزير البلديات
بابا علي	وزير الزراعة (كردى)
عبد العزيز الوتارى	وزير النفط
صالح كبة	وزير المالية
عبد الستار على الحسين	وزير الاسكان (حزب الاستقلال)
شكرى صالح زكى	وزير التجارة
عبد الكريم العلى	وزير التخطيط
فؤاد عارف	وزير الدولة (كردى)

ومعنى ذلك ان الغالبية كانت للبعثيين في تشكيل الوزارة .

أما الجيش فبالرغم من أن وزير الدفاع كان بعثيا فان رئيس الاركان طاهر يحيى كان غير حزبي وكانت معظم المناصب الرئيسية في الجيش حتى ذلك الوقت بيد غير الحزبيين .

أما الحرس القومي وهو حرس بعثى أنشئ أول يوم للثورة لحمايتها من أعدائها فكان بقيادة منذر الوندأوى وهو بعثى .

أما المجلس الوطنى لقيادة الثورة الذى أعلن عن قيامه يوم الثورة ليتولى قيادتها كان يتكون من الآتيين بعد :

الرئيس عبد السلام عارف	رئيس الجمهورية غير حزبي
الفريق طاهر يحيى	رئيس أركان الجيش غير حزبي
أحمد حسن البكر	رئيس الوزراء بعثى
على صالح السعدى	نائب رئيس الوزراء بعثى
طالب شبيب	وزير الخارجية بعثى
صالح عماش	وزير الدفاع بعثى
حازم جواد	وزير الدولة بعثى
حردان التكريتى	أمر القوة الجوية بعثى
حمدي عبد المجيد	متفرغ بعثى
هانى الفكيكى	متفرغ بعثى
محسن الشيخ راضى	متفرغ بعثى

(١) عمل ضابطا بالجيش وشارك في ثورة تموز ١٩٥٨ وبعد انحرافها غادر العراق وأقام في فيينا .

(٢) كان ضابطا في الجيش وشارك في ثورة تموز ١٩٥٨ وهو من الموصل وهو في الوقت الحالى عضو بالمجمع اللغوى وقدم للمكتبة العربية كثيرا من الكتب القيمة .

وهنا وللإمانة لا يمكن التحقق من كل هذه الاسماء على وجه اليقين
اذ لم يعلن البعث عن أسماء المجلس الذى يحكم العراق حتى سقط ...
مما ادى الى استقالة صالح كبة وزير المالية لان الرجل رفض صرف
مرتبات لاشخاص مجهولين (١) .

ولم يكن من الدقة فى شىء أن يطلق على هذا الحكم انه حكم ائتلافى
اذ لا يعنى اشتراك بعض الوزراء من المستقلين أو من الفئات الحزبية
الآخرى فى الوزارة أن الائتلاف قد تحقق . اذ أن السلطة الحقيقية لاعطاء
القرار لم تكن فى مجلس الوزراء انما كانت مركزه فى القيادة السياسية
المثلة فى المجلس الوطنى لقيادة الثورة فالائتلاف على هذا المستوى كان ائتلافا
اسميا اذ لا يمكن أن يعتبر الائتلاف حقيقيا الا اذا تحققت حرية العمل
السياسى لكل الفئات والاحزاب المشتركة فى الائتلاف والا اذا شارك كل
هؤلاء فى اتخاذ القرار (٢) .

ولكن لم يكن هذا هو الواقع فى بغداد اذ كان الحزب الوحيد
الذى يحق له ممارسة العمل السياسى هو حزب البعث تسانده قوة عسكرية
انشئت خصيصا لتأمين الحزب أطلق عليها اسم الحرس القومى الذى كان
حزبيا فى افراده وقيادته على حد سواء .

ومعنى ذلك أن الحكم فى بغداد كان بعثيا مهما غلف بستار خفيف من
الائتلاف داخل الوزارة فالسلطة والتوجيه فى يد المجلس الوطنى لقيادة
الثورة وكله من البعثيين أو المتعاطفين مع البعث تسانده منظمة عسكرية

(١) طلب من وزير المالية صرف حصة من المال لاعضاء مجلس الثورة دون تحديد
الاسماء وأمر الرجل على توضيح الاسماء التى ستصرف مرتباتها من خزانة الدولة الا ان
طلبه هذا رفض رفضا باتا تحت شعار السرية التى يجب أن تحيط بأسماء اعضاء مجلس
الثورة فقدم استقالته وقبيل على الفور .

(٢) كانت صلاحيات مجلس الثورة هى :

(ا) انه اعلى سلطة تشريعية فى الدولة طول فترة الانتقال ويتولى بالصادقة على

قرارات مجلس الوزراء .

(ب) تعيين واقالة ونقل امرى الوحدات العسكرية وما فوقهم .

(ج) يقوم المجلس بالقيادة العليا للقوات المسلحة طيلة فترة الانتقال .

(د) يصدر المراسم والقوانين المؤقتة ويقرن ذلك بمصادقة رئيس الجمهورية .

(هـ) يؤلف الوزارة ويقبل استقالتها وله الحق فى تعيين أو قبول استقالة أى

عضو فيها .

(و) المصادقة على احكام الاعدام الصادرة من المحاكم العسكرية والمدنية .

(ز) تخضع أجهزة الاستخبارات والامن العام ورئاسة اركان الجيش وشئون الدفاع

للاشراف المباشر للمجلس .

(ح) له الحق فى تعيين ونقل واقالة الموظفين المدنيين من درجة مدير عام فما فوق .

بعثية هي الحرس القومي وحزب سياسي له قواعده المنتشرة في أنحاء العراق .

ولكن هل كان يحق للبعث أن ينفرد بحكم العراق على هذه الصورة ؟ وهل كان حزب البعث وحده هو الذى تصدى لقاسم حتى اسقطه وبذلك يصبح الوريث الشرعى للسلطة التى قام باسقاطها ؟ أو أن الثورة لم يكتب لها النجاح الا نتيجة جهد مشترك قام به البعث جنباً الى جنب مع فئات أخرى متعددة ؟

هذا يقودنا الى كشف الستار عن ثورة ١٤ رمضان وكيف قامت ؟

فكيف نجحت ثورة ١٤ رمضان ؟

كان لذلك تاريخ طويل قبل قيامها

عندما انحرف قاسم بثورة ١٤ يوليو (تموز ١٩٥٨) عن الخط المرسوم لها (١) كان التخلص منه ومن نظامه يشغل تفكير الكثيرين وكان حزب البعث وقتئذ أقوى الفئات القومية وأكثرها شعبية في العراق .

وفي سبتمبر (ايلول) ١٩٦٠ اجتمع عدد من الضباط للتفكير في طريقة يمكن التخلص بها من عبد الكريم قاسم . وكان هؤلاء الضباط هم : صبحي عبد الحميد ، عبد الستار عبد اللطيف ، ابراهيم جاسم ، خالد حسن فريد ، خالد مكي الهاشمي ، صالح عمّاش .

واخذ هؤلاء على عاتقهم انشاء تنظيم عسكري للإطاحة بحكم قاسم . وبعد فترة وجيزة انضم الى هذه القيادة أحمد حسن البكر وعبد الكريم فرحان وحردان التكريتي .

وكن ضباط هذه المجموعة بعيدين عن الاحزاب فيما عدا أحمد حسن البكر وصالح عمّاش فقد كانا بعثيين ولو أنهما لم يعلننا عن ذلك في مبدأ الأمر إذ كان الاتفاق بين أعضاء هذه القيادة حاسماً يقضى بضرورة إبعاد الجيش عن الحزبية .

وبدا الكثيرون من الضباط يلتحقون بالتنظيم بصفة غير حزبية وزاد من وزن التنظيم أن ثلاثة من قادته وهم خالد مكي الهاشمي وابراهيم

(١) قامت ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٨ ضد المهد الملكي في العراق وقتل في الأيام الأولى للثورة الملك فيصل ملك العراق الذى لم يكن قد بلغ سن الرشد بعد والوصى على العرش الأمير عبد الله وكثير من أفراد الأسرة المالكة ، كذلك نوري السعيد رئيس الوزراء الذى حاول الهرب متخفياً في زى امرأة وكان عبد السلام عارف هو مدير الثورة وقادها إلا أن عبد الكريم قاسم تمكن من الإطاحة به وحينما تمكن من ذلك ألغى نفسه في أحضان الشيوعيين وانحرف بالثورة بعد ذلك عن اتجاهه العربى وناصب القاهرة العداء .

جاسم وخالد حسن فريد كانوا قادة لكتائب دبابات موجودة في بغداد وقتئذ
وكان أحد أعضائه البارزين وهو هادي خمّاش قائدا لأحدى كتائب المشاة
التي تحتل دار الإذاعة .

وفي أوائل عام ١٩٦١ اجتمعت القيادة وأخذت عدة قرارات لمواجهة
الموقف إذا نجحت الثورة التي يعدون لها وكانت هذه القرارات تنحصر في :

- ١ - الإبقاء على مجلس السيادة .
- ٢ - تعيين ناجي طالب رئيسا للوزارة .
- ٣ - تعيين أحمد حسن البكر وزيرا للدفاع .
- ٤ - تعيين رجب عبد المجيد وزيرا للداخلية (١) .
- ٥ - تعيين عبد الكريم فرحان رئيسا لأركان الجيش (٢) .
- ٦ - ثم حددت أسماء بعض الشخصيات لشغل بعض المناصب
الوزارية .

ويلاحظ على هذه الترشيحات أن جميعها لأفراد غير حزينين فيما عدا
أحمد حسن البكر الذي ووفق على ترشيحه وزيرا للدفاع إلا أن تعيين
عبد الكريم فرحان رئيسا للأركان وهو غير حزبي كان فيه موازنة للموقف .
وبعد ذلك لوحظ أن صالح عماش بدأ يتصل بأفراد القيادة فردا فردا
يدعوهم للانضمام إلى حزب البعث فوافق كل من عبد الستار عبد اللطيف
وخالد مكي الهاشمي وحردان التكريتي وحينما تم للحزب ذلك أعلن أحمد
حسن البكر وصالح عماش عن حزبيتهما كذلك إذ أصبح لهما الغالبية
داخل « قيادة الظل » .

وشعر الحزب بقوته فأخذ يهاجم باقى الفئات القومية كما أخذ يهاجم
سياسة الجمهورية العربية المتحدة إذ كانت القيادة القومية للحزب الموجودة
وقتئذ في بيروت على خلاف شديد مع الرئيس جمال عبد الناصر بعد المناورات
الحزبية المستمرة والتي أدت في النهاية إلى تحقيق الانفصال .

وأخذ صالح عماش يهاجم القرارات السابقة مركزا هجومه على
ناجي طالب واتهمه بالانهازمية لوجوده في فيينا في ذلك الوقت وتقدم صالح
عماش في أحد الاجتماعات بالترشيحات التالية التي تلغى الترشيحات
السابقة .

-
- (١) عمل ضابطا في الجيش وشارك في ثورة تموز ١٩٥٨ وكان من جماعة ناجي طالب
ثم عمل سفيرا بالقاهرة وتقلد منصب الوزارة عدة مرات .
 - (٢) عمل ضابطا بالجيش وشارك في ثورة تموز ١٩٥٨ ثم تقلد الوزارة عدة مرات
بعد ذلك .

أحمد حسن البكر
عبد الكريم فرحان
خالد مكي الهاشمي
رئيسا للوزراء
رئيس أركان الجيش
وزيرا للدفاع

وعرضت الترشيحات على قيادة التنظيم فوافق عليها بالاغلبية لان
الحزب نفسه كانت له الاغلبية في القيادة .

وفي سبتمبر (ايلول) ١٩٦١ انسحب الاعضاء غير الحزبيين من القيادة
بعد ان كشف البعثيون عن نيتهم بالبدء في الاستثمار بكل شيء بصفة
تدرجية وكون هؤلاء قيادة جديدة غير حزبية مكونة من :

عبد الكريم فرحان ، صبحي عبد الحميد ، عارف عبد الرازق (١) ،
خالد حسن فريد ، محمد مجيد ، ابراهيم جاسم ، جاسم العزاوي ، هادي
خماش ، عرفان وجدى ، عدنان ايوب صبرى ، فاروق صبرى .

الا ان البعث بدأ يهاجم القيادة الجديدة دون هوادة بقصد تحطيمها .

والى جانب تنظيم البعث وتنظيم صبحي عبد الحميد كان هناك تنظيم
للعبد الهادي الراوى وجابر حسن حداد ثم كان هناك جماعة القسم
يتزعمها عبد العزيز العقيلي (٢) كل أفرادها من ضباط الموصل .

وكان تنظيم صبحي عبد الحميد قد أعد القيام بحركة ضد قاسم بعد
نهاية رمضان تبدأ باغتياله في نادى الضباط في أول يوم العيد بعملية
انتحارية اذ كان قاسم معتادا على مقابلة الضباط في ناديه في مثل تلك
المناسبات .

الا ان البعث قام بحركته فجأة في الساعة التاسعة والثلاث من صباح
يوم ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣ الموافق ١٤ رمضان وأذاع بيانه الاول
من محطة ارسال أبو غريب ثم انتقلت القيادة الثورية الى دار الاذاعة في
الصالحية ببغداد بعد الاستيلاء عليها .

وكان البعث يعلم تمام العلم حقيقتين : أما الحقيقة الاولى فكانت علمه
بأن هناك محاولات أخرى جارى اعدادها للاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم
فعجل بالقيام بحركته خوفا من ان يسبقه الآخرون ، وأما الحقيقة الثانية
فانه كان على يقين من عدم قدرته على القيام بمفرده بحركة ناجحة ضد
عبد الكريم قاسم فوضع في تقديره أنه بمجرد قيام الحركة لن تتردد باقى

(١) تولى رئاسة الوزارة بعد ذلك وقام بثقلين أحدهما ضد الرئيس عبد السلام
عارف والاخر ضد عبد الرحمن عارف لم يكتب لهما النجاح .

(٢) كانوا ضباطا في الجيش وشاركوا جميعا في ثورة تموز ١٩٥٨ وتولى كل من
عبد الهادي الراوى وعبد العزيز العقيلي منصب الوزارة .

الفئات القومية في مشاركته بكل ما أوتيت من جهد في القضاء على حكم الطاغية . وكان البعث مصيبا تهما في تقديره هذا إذ أن الجميع كانوا على اتفاق على تنفيذ هذا الغرض من جانب ولان اخفاق حركة البعث — ان حدث هذا — كان معناه قيام قاسم بتصفية كافة الفئات دون استثناء بطريقته الشاملة التي لا هوادة فيها من جانب آخر .

اذن كان البعث — حينما قام بالحركة في ذلك الوقت — يعلم تماما العلم بأنه كان عليه أن يطلق الشرارة الاولى للثورة أما استمرار اندلاعها فمترك لجهود أخرى ستجد أن واجبها يحتم عليها بذل كل طاقتها في سبيل تحقيق ذلك . ويؤكد تسلسل الاحداث هذا الذي ذهبنا اليه .

فكان على رأس المشتركين في الثورة والعاملين ببذئها عبد السلام عارف وطاهر يحيى وهما من غير الحزبيين قطعاً ولا ينكر احد أن للرجلين أنصارهما الكثيرون .

ثم هناك حقيقة أخرى لا جدال فيها هي أن قاسم والقوات الموالية له قاومت مقاومة شديدة اذ لم تتوقف المقاومة الجدية الا في اليوم التالي . وقد قامت القوة الجوية بدورها الكبير في نجاح الحركة اذ أن عدد الطلعات الجوية التي وفرتها تعدت الاربعين طلعة طوال يوم ٨ فبراير (شباط) ضربت فيها مراكز المقاومة الرئيسية في بغداد وأهمها وزارة الدفاع حيث كان عبد الكريم قاسم يدير معركة الحياة والموت بالنسبة له ولقد قام بعمليات القصف الجوى منذر الوندائى وفهد السعدون الا أن عارف عبد الرزاق بمجرد أن علم بقيام الحركة ساندتها على الفور وسيطر على القاعدة الجوية في الحباينة بل أدار ووجه الطلعات الجوية من قيادته بالحباينة وبالرغم من ذلك لم تمض أيام معدودات الا وكان الرجل في منزله محالاً للتقاعد حينما أحس اتجاه البعث للانفراد بالسلطة .

ثم حدث عقب اعلان البعث بيانه الاول أن ذهب صبحى عبد الحميد وعبد الكريم فرحان ومحمد مجيد وهادى خمائش وعرفان وجدى وفاروق صبرى الى مقر قيادة الثورة بالصالحية مؤيدين لها في الوقت الذي كان عبد الكريم قاسم ما زال مسيطراً على كل شيء وطلب منهم قادة البعث معاونتهم في انجاح الثورة فلم يتردد أحد منهم .

فتسلم صبحى عبد الحميد من فوره أجهزة السيطرة وأشرف على سير المعركة في بغداد وفي يوم ١٠ فبراير (شباط) تولى منصب مدير الحركات وهو من أخطر المناصب في الجيش العراقى .

كما طلب عبد السلام عارف من كل من محمد مجيد وهادى خمائش الذهاب الى وزارة الدفاع للاشتراك في قيادة الوحدات التي تحاصرها

والتي تخوض معركة ضارية في سبيل الاستيلاء عليها . كما تولى عبد الكريم
فرحان في الوقت نفسه منصبه كأمر موقع بغداد .

لم يستسلم قاسم الا في العاشرة من صباح يوم ٩ فبراير (شباط)
بعد مقاومة عنيفة وبعد أن قام بمناورات متعددة لانقاذ حياته .
واستسلم قاسم للعقيد محمد مجيد والمقدم هادي خمّاش في مبنى قاعة
الشعب بعد أن كان قد وصل اليها من وزارة الدفاع ونقله هادي خمّاش
بأحدى الدبابات الى مبنى دار الاذاعة حيث يتواجد مجلس قيادة الثورة
وكان برفقته فاضل عباس المهداوي رئيس محكمة الشعب في عهد قاسم
وطه الشيخ احمد وقاسم الجنابي المرافق الخاص لقاسم .

واجتمع مجلس الثورة وبعض الوزراء على الفور وقرروا بالاجماع
اعدام عبد الكريم قاسم وفاضل المهداوي وطه الشيخ أحمد وتم تنفيذ
حكم الاعدام فوراً داخل استوديو الاذاعة أما جثثهم فلا يعلم مقرها الا الله
ونفر قليل .

وبهذه المناسبة فانه كان قد أذيع يوم ٨ فبراير (شباط) مقتل
عبد الكريم قاسم (١) الا أن ذلك لم يكن صحيحاً وكان الغرض من اذاعة
هذا النبأ وقتئذ الفت في عضد القوات الموالية للنظام السابق ومنع أي
قوات أخرى من الانضمام اليها .

وقد قاوم الشيوعيون بضراوة ليلة ٨ فبراير (شباط) (٢)
اذ كانت أخبار قيام الثورة قد تسربت لهم عن طريق فتاة كانت صديقة
لاحد ضباط البعث على صلة وثيقة بالشيوعيين في الوقت نفسه ولما أخبر
هؤلاء عبد الكريم قاسم بأخبار ثورة توشك أن تندلع لم يصدق ذلك وبالتالي
لم يتخذ أي اجراء مضاد الا أن الشيوعيين كانوا قد أخذوا حذرهم .

ولقد سردت هذه الاحداث واشترك بعض الفئات على سبيل المثال
دون حصر كافة الجهود القومية على مستوى التنظيمات العسكرية أو
المدينة التي ساهمت في انجاح الحركة كدليل أكبر على أن البعث ما كان

(١) في يوم ٩-٢-١٩٦٣ أي في اليوم الثاني لقيام الثورة أصدر الحاكم العسكري بلاغا
يعلن فيه انه تم القبض على عدو الشعب عبد الكريم قاسم ومعه فاضل عباس المهداوي
وطه الشيخ وكنعان خليل حداد وانه تم تشكيل مجلس عرقي لمحاكمتهم وأصدر المجلس الحكم
عليهم بالاعدام رمياً بالرصاص ونفذ فيهم الحكم في الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر ذلك
اليوم .

(٢) كان الشيوعيون قد أصدروا بياناً يوم ٩-٢-١٩٦٣ يدعون فيه الشعب العراقي
لتأدية التآمرين ولحزهم على الاستيلاء على السلاح من مراكز الشرطة أو من أي مكان
للذود عن استقلال البلاد .

قادرا على القيام بحركته تلك بمفرده بل كان نجاح الثورة يرجع الى عمل جماعى قامت به كافة الجماعات الوطنية (١) .

فهل كان البعث محقا بعد ذلك فى الاستئثار بالسلطة ؟ وهل كان البعث على صواب للانفراد بها ؟ نورد هذا السؤال لانه كان يشكل العقدة الحقيقية على مسرح الاحداث فلم يكن من السهل على الفئات القومية الاخرى أن تقبل هذا الوضع مما كان ينعكس بدوره على موقف القاهرة التى حاولت جدها حل هذه العقدة الصعبة .

كان على القاهرة أن تتعامل مع حكم ائتلافى فى مظهره حزبى بعثى فى حقيقته الامر الذى لم تقبله عن حق باقى الفئات القومية ولها تاريخها وجهودها وفوق ذلك كان للقاهرة ذكرياتها وتجربتها مع البعث .

فبعقب ثورة ٢٣ يوليو تموز ١٩٥٢ هاجم البعث النظام الجديد بدعوى أنه حكم عسكرى يشك فى ارتباطاته مع بعض الجهات الاجنبية !!!

وبالرغم من أن الحزب عاد فوقف موقفاً مؤيدا من الثورة بمرور الوقت وبالرغم من أنه كان عاملا مؤثرا فى قيام الوحدة عام ١٩٥٨ الا أنه مالبث أثناء الوحدة أن لعب دورا أساسيا فى تحطيمها اذ هاجم نظام الوحدة على أنه نظام ديكتاتورى يعتمد على أجهزة المخابرات والمباحث لحماية الوحدة بدلا من اعتماده على المؤسسات الشعبية .

ثم كانت استقالة الحزب الجماعية من حكومة الوحدة وكان معنى ذلك انسحاب الحزب من الوحدة نفسها فى حقيقة الامر (٢) .

ثم أخذ الحزب يتعاون مع دعاة الانفصال حتى تم له ذلك وهنا لم يتورع بعض قادته عن مباركة الانفصال بل التوقيع على وثيقة الانفصال نفسها (٣) .

ثم أخذ الحزب بعد الانفصال يهاجم الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها بكل وسيلة فى يده وفى كافة المناسبات .

فهل يا ترى كان من السهل نسيان هذا التاريخ ؟ كانت القاهرة على استعداد لان تنسى .

(١) تأكيدا لما نقول نورد فقرة من برقية الاستاذ ميشيل عفلق التى أرسلها بصنته الامين العام لحزب البعث الى الرئيس عارف يوم ١٢-٢-١٩٦٣ قال : « لقد قامت الثورة نتيجة عمل شعبى واع شامل أسهمت فيه جماهير الشعب العربى فى العراق من مدنيين وعسكريين متحملة بجد ومسئولية مهمة الانطلاق نحو الاهداف التى تملئها المرحلة » .

(٢) سنعرض لهذا الموقف فى الفصول التالية بشئ كبير من التفصيل .

(٣) وقع الاستاذ صلاح البيطار هذه الوثيقة ولكن الرجل ندم على موقفه هذا أشد الندم بعد ذلك .

وهل يا ترى خفت التجارب التي مرت بها القضية العربية من العقد
التي كانت تتحكم في العلاقة بين القاهرة والحزب ؟ كانت القاهرة تدعو
وتأمل .

وهل يا ترى سيصدق البعث هذه المرة في إقامة علاقة وثيقة مع
القاهرة كما يذيع في بياناته ويردد في شعاراته ؟ ليس على القاهرة سوى
أن تنتظر وترقب .

فالقاهرة فعلا كانت تخشى أن يتدهور الموقف نتيجة لحساسيات
قديمة كانت ترجو أن يتناساها الجميع حتى لا تتعطل المسيرة . وكانت تأمل
أن تحشد الجهود لتواجه الاخطار التي تهدد الامة العربية مستفلة خلافاً
لا داعي لها ولا نتيجة من ورائها .

كانت آمال القاهرة فعلا مشوبة بالخوف والحذر .

الموقف في بغداد في مارس - آذار ١٩٦٣ :

وقبل ان تنتقل الى موضوع آخر قد يكون من المفيد ان نستعرض
الموقف في بغداد في تلك الفترة حتى نضع القارئ في المناخ الذي كانت تجري
فيه الاحداث .

● كان حزب البعث من ناحية لا يدخر وسعاً لمحاولة فرض سيطرته
على كافة مراكز السلطة وكان الاستاذ ميشيل عفلق « أبو محمد » موجوداً
في بغداد ومقيماً في فندق « الامباسادور » وكانت السلطات تستشيريه في كل
شيء أما ساعده الايمن الاستاذ « صلاح البيطار » فقد سافر الى دمشق
للاشتراك في الجهود التي كانت تبذل للاطاحة « بحكم الانفصال » القائم .

● وقامت السلطات بتوجيه ضربة قاصمة للحزب الشيوعي الذي
استند اليه حكم عبد الكريم قاسم بطريقة كاملة وقد لاقى مئات من افراد
الحزب حتفهم في حملات ضاربة واعتقل آلاف منهم في معتقلات العراق
المتعددة وفر آخرون الى سوريا وقد لاقى المعتقلون صنوفاً من العذاب الذي
أذاقوه بدورهم لغيرهم أيام أن كانوا في السلطة أو قريبين منها وقد توفي
على سبيل المثال « حسين رضوى » واسمه الكودي أو الحزبي « سلام
عادل » سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي أثر التعذيب الذي لاقاه .

ويبدو أن الحزب لم يصفى تصفية نهائية فقد كان أفرادهم يقومون
ببعض العمليات الجريئة لمقاومة السلطة كاطلاق الرصاص في وضح النهار
من عربات تجري بسرعة في شوارع بغداد مما اضطر الحاكم العسكري
العراقي الى أن يصدر أمراً عسكرياً رقم ٤١ يحتم على أصحاب المنازل
التبليغ عن السكان الجدد الذين استأجروا منازل بعد قيام الثورة .

وبينما كان سفراء دول الكتلة الشرقية ثائرين غاضبين على ما يلاقيه أفراد الحزب الشيوعي كان سفير الصين الشعبية سعيدا بما يحدث مما كان يوضح تماما حالة الخلافات الحادة بين كل من موسكو وبيكين (١) .

وكان كل هذه الصعوبات لم تكن كافية أمام النظام فاضيف اليها مشكلة الاكراد في الشمال . فالبرغم من أن مجلس الثورة أصدر بياناً أشاد فيه بالروابط الاخوية بين الشعبين الكردي والعراقي وبالرغم من أن البيان أكد على ضرورة تطبيق المشاركة بين جميع المواطنين في الوطن لضمان حقوق « اخواننا الاكراد » إلا أن الملا مصطفى البرزاني طالب بتطبيق الحكم الذاتي بكردستان وحدد موعداً نهائياً للحكومة ينتهي يوم ٧ مارس — آذار — لتنفيذ ذلك وقد استلمت عدة رسائل من الملا مصطفى البرزاني في ذلك الوقت بواسطة صالح اليوسفي وشوكت عقراوي من أعضاء الحزب الديهوقراطي الكردي يطلب فيها تدخل الرئيس عبد الناصر لحسم الموقف .

وكان البرزاني يعتقد أن السلطة المركزية في بغداد سلطة ضعيفة تشجعه على تحقيق مطالبه واستغل فرصة توقف القتال وتغلغل بقوات « الباشمجة » (٢) خلال مواقع القوات العراقية حتى تم له حصار مدينة كركوك .

وكانت الحكومة بدورها لا تثق في البرزاني وتستغل قيام الثورة السورية لتعزيز قواتها في الشمال تحت ستار حماية سوريا من أي تدخل وكانت الحكومة العراقية ترفض رفضاً باتاً اعطاء الاكراد الحكم الذاتي بل كانت توافق فقط على توسيع سلطة الحكم المحلي للاكراد في أحد الالوية ضمن تطبيق نظام الحكم المحلي في العراق جميعه .

ولكن الملا مصطفى البرزاني لم يوافق على ذلك رغماً عن أن الحكومة العراقية أرسلت وفدين أحدهما رسمي برئاسة طاهر يحيى رئيس أركان الجيش والآخر شعبي وكان به كل من حسين جميل وفايق السامرائي من أعضاء حزب الاستقلال .

وقد أخطرنى وزير الخارجية الافائدة عن كل هذه المحاولات وبأنهم يحشدون قواهم في الشمال وسوف ينفذون خطة تختلف تهاج الاختلاف عن الخطة التي كان يتبعها عبد الكريم قاسم . . كان قاسم يعتقد على القوات المسلحة لمواجهة حرب العصابات التي يقوم بها البرزاني ولذلك أجبر الجيش العراقي على اتخاذ سياسة دفاعية وألقى ثقل العمليات على القوات الجوية التي كان تأثيرها محدوداً بالنسبة للطبيعة الجبلية للمنطقة .

(١) كان السفير الروسي هو ميخائيل باكوغليف وكان السفير الصيني تشانج وي — لي .

(٢) القوات الكردية تحت قيادة الملا مصطفى البرزاني .

الا ان الخطة الجديدة كانت تقضى بتشكيل القبائل الكردية الموالية للحكومة في قوات سميت باسم « قوات صلاح الدين » وكان عليها مواجهة الباشمركة . أى الاكراد يقاتلون بعضهم ومن خلف قوات صلاح الدين توجد القوات البرية النظامية التى كان واجبها تطهير المواقع واحتلالها وكان على القوات المنقولة بالهليكوبتر احتلال قمم الجبال .

اذن فكان احتمال القتال في الشمال قائما في أى وقت .

● أما الفئات القومية الاخرى فكانت غاضبة لا ترضى على محاولات البعث الانفراد بالسلطة وكان هناك اتجاه ينادى بالتريث حتى يسقط البعث تحت وطأة المشاكل التى تواجهه بينما كان هناك اتجاه آخر يرى الضغط على السلطة لوضعها في الطريق السليم خوفا من عودة الشيوعيين أو الرجعيين الى السلطة وكان هناك اتجاه ثالث يرى ضرورة القيام بتغيير جذرى وبسرعة حتى لا يركز الحزب نفسه في السلطة .

كان هناك الحزب العربى الاشتراكي وصحيفته لواء العروبة ، وكان هناك القوميون العرب وصحيفتهم « الوحدة » وكانت هناك الرابطة القومية وصحيفتها « الثورة » وكان هناك جماعات أخرى كثيرة . . لم تكن الجماعات منظمة ولا كانت قادرة على التأثير بشكل ايجابى .

هذه الصورة لم تكن مريحة لمن يتدبر الامر ففى بغداد حيث السلطة المركزية كان هناك صراع على السلطة ربما يكون كامنا تحت الرماد ولكن المدقق كان يلمس الخطر . وفوق ذلك كانت الحرب وشيكة الوقوع في الشمال وهذا يلقي عبئا ثقيلا على السلطة المركزية كما كان الجنوب الشيعى غير راض بمشاعره التقليدية عما يجرى في بغداد . كان هذا هو واقع الحال ولكن هل أعطاه الحزب الحاكم القدر الكافى من الاهتمام ؟

الفصل الثانى

التمهيد لمباحثات الوحدة

سقوط حكومة الانفصال فى دمشق — قصصة القوات
العراقية غرب الفرات — خطـوات لتأمين الثورة
السورية — أعلام الوحدة ترفع فى شوارع دمشق —
سوريا كلها تنادى بالوحدة — دمشق تطالب وفدا عراقيا
لينضم اليها لمواجهة المد الوحوى — مشروع السعدى
— القاهرة ترفض المشروع — الوفود تطير من دمشق
وبغداد للحصول على بيان لتهدئة الجماهير

بعد قيام ثورة ٨ فبراير — شباط ١٩٦٣ أيدتها القاهرة تأييدا مطلقا
من أول يوم حتى قبل أن تعلن عن اتجاهاتها بطريقة قاطعة .. فقد كان
يكفى القاهرة أنها ثورة أزاحت حكم عبد الكريم قاسم .

وفى اجتماعات القاهرة التى بدأت فى ١٩٦٣/٢/٢٠ مع الوفد العراقى
برئاسة على صالح السعدى (١) كان الاتفاق كاملا على أن الظروف
لا تساعد العراق على الدخول فى أى خطوة وحدوية وأن المرحلة لا تتحمل
أكثر من الاتفاق على وحدة الهدف مع تنسيق العلاقات بين البلدين وتقويتها.
وكانت بغداد سعيدة بالاتفاق .. وكانت القاهرة تبادلها نفس المشاعر .

وأصبحت الاعين مركزة على دمشق فكل الدلائل تشير الى أن
شيئا ما سوف يحدث هناك أما اتجاه هذا الذى سوف يحدث فلم يكن
بإمكان أحد أن يقطع به على وجه الدقة إذ كانت هناك عوامل كثيرة
متشابكة تحول دون ذلك الا أن البعث فى بغداد كان يرقب الاحداث فى
يقظة تامة وبعين ساهرة .

وحدث ما كان متوقعا .. وقامت ثورة ٨ مارس (آذار) ١٩٦٣ والى
حددت هدفها فى البيان الاول أنها قامت لتقضى على عهد الانفصال .

وكانت الثورة التى حدثت فى دمشق نتيجة جهد مشترك بين الفئات
القومية وبين البعث تماما كما حدث فى بغداد .. وتولى لؤى الاتاسى
رئاسة مجلس الثورة وهو رجل غير حزبى كما تولى زياد الحريرى رئاسة
الجيش وهو رجل غير حزبى وأسندت رئاسة الوزارة الى صلاح البيطار
البعثى .

(١) سبق أن تعرضنا لها فى الفصل الاول .

تماما كالذى حدث في بغداد حينما تولى عبد السلام عارف رئاسة الجمهورية وهو رجل غير حزبي وتولى طاهر يحيى رئاسة أركان الجيش وهو غير حزبي وأسندت رئاسة الوزارة الى أحمد حسن البكر البعثي . وأعلنت كل من القاهرة وبغداد تأييدهما للثورة ومباركتهما لما يحدث في سوريا .

واستدعاني الاخ طالب شبيب وزير الخارجية تليفونيا لحضور اجتماع عاجل في رئاسة الجمهورية بالاعظمية مع بعض أعضاء مجلس الثورة لتنسيق العمل بين القاهرة وبغداد لتأييد ثورة سوريا وأخبرني تليفونيا وقبل ذهابي الى الاجتماع أنهم اتفقوا على عدم اتخاذ أى إجراء منفرد في هذا الاتجاه بل ستنسق الامور بيننا في كل خطوة نخطوها .

اتجاه سليم رجبت به

وكانت أذنأى طول الوقت على ما تقوله اذاعات القاهرة وبغداد ودمشق لان الاحداث كانت تتحرك بسرعة كبيرة .

واخذت أستعد للذهاب الى الاجتماع الذى دعانى اليه طالب شبيب . . الا أن اذاعة بغداد قطعت اذاعتها فجأة لتذيع بياننا هاما . . كان البيان يعلن أن العراق وضع قواته العسكرية غرب الفرات تحت قيادة سوريا لتنفيذ تعليمات القيادة السورية لتدعيم الثورة ومساندة لها ولمواجهة أى عدوان عليها . !!!

ومعنى ذلك أن إجراء منفردا قد اتخذ ولم يمض على حديث وزير الخارجية الا وقت قليل .

كانت مفاجأة ولكن يبدو انها لم تكن آخر مفاجآت ذلك اليوم . !!!

بحثت على خريطة لاحدد حجم القوات العراقية قرب الفرات . فلم أجد أى علامة تشير الى وجود قوات لهم هناك فأيقنت أن هناك خطأ ما ولكن لكى يطمئن قلبى سألت مصدرا عراقيا لايرقى اليه الشك فأكد لى أنه لا يوجد جندي عراقي واحد غرب الفرات . فعجبت وتأملت . كانت مفاجأة مذهلة لم أتوقعها . !!!

وأيقنت أن البيان كان مناورة حزبية من المناورات العديدة التى سوف أعانى منها في الايام القادمة .

وحينما ذهبت الى الاجتماع كان سؤالهم ملحا عن الخطوات التى ستتخذها القاهرة لتأييد سوريا خاصة بعد أن وضعت العراق كل قواتها غرب الفرات تحت قيادة سوريا وأخبرتهم أن القاهرة سوف تفعل كل شيء الا ما فعلوه .

وعرفوا أنني أعلم حقيقة ما حدث . وابتسم البعض ، وأطرق البعض الآخر برأسه . وبدأ الحوار وكأن شيئاً لم يحدث . كان الجميع في قلق مما يحدث في سوريا .. كان قلقهم على الحزب أكثر من قلقهم على مصير الثورة نفسها . فكان المهم عندهم نصيب الحزب في سوريا من السلطة إذ أن سيطرة البعث على دمشق له رد فعل أكيد على موقف الحزب في بغداد .

كان هناك قلق من قيام الاردن أو تركيا بأجراء مضاد قبل ان يوطد النظام الجديد أقدامه في سوريا وكان هناك قلق مماثل من قيام اسرائيل بضربة وقائية الا انني كنت أميل الى أنه لا الاردن ولا اسرائيل بقادرتين على القيام بأجراء ما قبل أيام .

وبعد الاجتماع الموسع استدعاني الرئيس عارف الى مكتبه لمناقشة الوضع بحضور طالب شبيب وزير الخارجية وعلى صالح السعدي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية واتفقنا على تبادل المعلومات عن أي حشود عسكرية أو عدوان محتمل ضد سوريا وكذلك الاعتراف بالوضع في سوريا وحث سفراء الدول العربية ليدفعوا حكوماتهم على الاعتراف السريع بالوضع الجديد كذا التأييد الدعائي بكافة وسائل الاعلام .

وكانت كل من بغداد والقاهرة تأخذان احتمال قيام الاردن وتركيا بأجراءات عدوانية مأخذ الجد وقد أبلغني صالح عمّاش وزير الدفاع أن القوات الجوية العراقية كانت تقوم طوال يومي ٨ ، ٩ مارس - آذار بطلعات استكشاف على كل من الحدود التركية والاردنية ولم يستكشف أي تجمعات فيها عدا بعض التحركات الاردنية يوم ٨ وقد اتفقنا سوريا على أن الغرض من هذه التحركات هو اجراء تعديل في أوضاع القوات الاردنية لتأمين أوضاعهم في الداخل .

كما قامت القاهرة باصدار بيان يوم ٩ مارس - آذار القاه وزير الارشاد القومي جاء فيه « لقد ترددت بعض الانباء في الساعات الأخيرة عن حشود معادية للثورة العربية الوطنية في سوريا أزعتها انتفاضة دمشق العربية الاصيلة لتعزيز تقدم النضال العربي الى أهدافه العظمى »

ثم استطرد البيان ليقول : « أن رئيس الجمهورية يريد أن يكون موقف القاهرة بالتأييد الخالص لدمشق واضحاً أمام جميع الاطراف لكي لا يحدث خطأ في الحساب يؤدي الى أخطر النتائج ولقد وضعت القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة على أهبة الاستعداد منذ الصباح الباكر فليس هناك قوة تملك ان تعترض طريق الشعوب العربية لتحقيق أمانها الكبيرة المستلزمة من ضميرها ومن نضالها الواحد الى مصيرها الواحد » .

وكان رجل الشارع في دمشق قد رفع أعلام الوحدة منذ الاعلان عن قيام الثورة وتأججت عواطف الجماهير مطالبة بالوحدة بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة لحو عار الانفصال . ورفع الشعب صـور الرئيس عبد الناصر واللافتات الوحدوية وأصبح من الصعب السيطرة . على الموقف . فاتصل صلاح البيطار رئيس الوزراء ببغداد وطلب ارسال وفد عراقى الى دمشق لمساعدتهم فى مواجهة هذا التيار الوحدوى الجارف . !!!

واستقر رأى بغداد على ارسال وفد الى دمشق على جناح السرعة تحت ستار التهنئة بقيام الثورة لتغطية الواجب الحقيقى للوفد الذى سافر يوم ١٠/٣/١٩٦٣ برئاسة على صالح السعدى وعضوية طالب شبيب وصالح عماش وطاهر يحيى وصبحى عبد الحميد وعبد الفنى الراوى .

وكانت القاهرة تفكر فى ارسال وفد تهنئة بدورها الى دمشق الا أنها عدلت عن هذه الفكرة حتى لا يزيد وصول الوفد من اشتعال الموقف وحتى لا تفسر الزيارة على أنها دفع للامور بأكثر مما تحتل !!!

والشئ الغريب انه فى الوقت الذى التزمت فيه اذاعة القاهرة بالهدوء والاتزان كانت كل من اذاعة دمشق وبغداد ترددان أناشيد الوحدة وشعاراتها فى حماس غريب .

والشئ الاغرب أنه حينما طالبت صحيفة « الثورة » لسان حال الرابطة القومية بعودة سوريا اقليما شماليا فى الجمهورية العربية المتحدة حذفت الرقابة المقال فأصدر رئيس التحرير الصحيفة وترك مكان المقال خاليا كما صودرت صحيفة « الوحدة » لسان حال القوميين العرب وكذلك صحيفة « لواء العرب » لسان حزب العربى الاشتراكى لمطابقتها بالوحدة الفورية بين سوريا ومصر .

وفى مطار المزة بدمشق صرح على السعدى بأنه يحمل مشروعا يحقق آمال الامة العربية فى الوحدة المنشودة أستمه « مشروع التعاون بين الدول العربية المتحررة » ونصه كالاتى :

أولا - وضع مشروع بيان مشترك بين « الشقيقة الكبرى » الجمهورية العربية المتحدة ومع الشقيقات الجزائر واليمن وسوريا يخول الجيوش العربية فى الدول المتحررة حق التدخل وانزال الجنود واجتياز حدود أى بلد من البلدان العربية الخمسة عند تعرضه لاي عدوان خارجى أو ثورات داخلية استعمارية أو رجعية تهدف الى الاطاحة بالحكم التقدمى فى البلدان الخمسة . .

ثانيا - تشكيل قيادة عسكرية مشتركة والحاق ضباط ارتباط بهذه القيادة يمثلون دوائر الأركان العامة في الجيوش الخمسة ووضع قوات مشتركة تحت إمرة هذه القيادة ووضع سياسة موحدة للتجهيز والتسلح والتدريب وتوحيد الأنظمة والمصطلحات العسكرية .

ثالثا - تشكيل قيادة سياسية عليا للتخطيط السياسي في الدول الخمسة .
وواضح أن الشقيقتان ج.ع.م. والجزائر واليمن على بعد آلاف الأميال من سوريا والعراق واستخدام قواتها لتحقيق هذا الغرض يكاد يكون مستحيلا ومن ثم تصبح المعاونة المتبادلة مقتصرة على كل من سوريا والعراق أى تحقيق مساندة حزبية في البلدين تحت غلاف تعاون قومي بين الآخرين . !!!

كان البيان الذي ألقاه الأخ على السعدى مناورا لتمهيع الموقف في دمشق وتهذئة المشاعر وامتصاص حماس الجماهير .

وفي اليوم نفسه عقد اجتماع بين الجانبين العراقي والسوري في دمشق على أصوات هتافات الشعب السوري المدوية بحياة الوحدة بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة وبحياة الرئيس عبد الناصر وكانت الجموع ترفع علم الجمهورية العربية المتحدة ذا النجمتين في كل مكان . وكان هذا الذي يحدث استفتاء شعبيا على عودة الجمهورية العربية المتحدة بأقليمها وأعلامها .

وتحدث البيطار في هذا الاجتماع حديثا مائعا عن الوحدة كما كان موقف كل من لؤي الاتاسي رئيس مجلس قيادة الثورة وزياد الحريري رئيس أركان الجيش غير واضح . أما نهاد القاسم نائب رئيس الوزراء السوري فقد طالب بضرورة تنفيذ اقامة الوحدة الفورية وعودة سوريا اقليمها شماليا في الجمهورية العربية المتحدة تردد نشيدها وترفع أعلامها وأيده اللواء راشد قطيني معاون القائد العام للقوات المسلحة تأييدا كاملا .

الا أن الوفد العراقي عارض الوحدة الفورية وقرر ارسال وفد الى القاهرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر ليعرض عليه مشروع السعدى الذي أعلن عنه في مطار المزة وسافر وفد برئاسة طالب شبيب وعضوية صبحي عبد الحميد وعبد الغنى الراوى الى القاهرة لعرض مشروع السعدى الا أن الرئيس عبد الناصر رفض المشروع الذي كان هدفه تمهيع الموقف وخداع شعب سوريا وكسب الوقت حتى يمكن السيطرة على الشارع في دمشق .

وعاد الوفد العراقي الى بغداد دون أن يحقق ما يريد .

وفجأة وقع تطور مفاجيء اذ عند ظهر يوم ١٤/٣/١٩٦٣ اعلنت اذاعة دمشق في أسلوب درامى أنه في هذه اللحظة التاريخية تدخل الى أجواء الجمهورية العربية المتحدة الحبيبة طائرة تقل وفدا سوريا تتبعها طائرة أخرى تقل وفدا عراقيا للاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر للاتفاق معه على مشروع الوحدة والعودة الى دمشق مساء اليوم نفسه قبل اجتماع مجلس الوزراء السوري . !!!

ولم تكن بغداد على علم بطيران الوفد السوري حينما طار .. اذ علمت به وهو في منتصف الطريق الى القاهرة .. هكذا أخبرني طاهر يحيى رئيس هيئة اركان الجيش الذى اتصل بى ليخبرنى أن استعد بدورى للسفر مع وفدهم الذى سيفادر مطار بغداد خلال نصف ساعة !!!

وأعددت حقبتى وأخذت طريقى الى المطار وأنا الهث ولم أكن وحدى الذى يلهث فكان الجميع يلهثون تحت ضغط متزايد من رجل الشارع فى سوريا .
وطرنا جميعا الى القاهرة .

البعض منا طار من دمشق ... والبعض منا طار من بغداد .
وتلاقت الوفود جميعها فى القاهرة وهى ما زالت تلهث . !!!
وشوارع سوريا كلها غاصة بأعلام الوحدة وصور رئيسها والتهنئات مدوية تصل الى عنان السماء بشجب الانفصال وب حياة الوحدة .
وفى هذا الجو بدأت مباحثات الوحدة الثلاثية بين الاقطار الثلاثة .

الباب الثاني

مباحثات الوحدة الثلاثية

الفصل الثالث : مقدمة

- الفصل الرابع : المرحلة الاولى للمباحثات (من ١٤-١٧/٣/١٩٦٣)
- الفصل الخامس : المرحلة الثانية للمباحثات (من ١٩-٢٠/٣/١٩٦٣)
- الفصل السادس : المرحلة الثالثة للمباحثات (من ٧-١٧/٤/١٩٦٣)

الفصل الثالث

مقدمة

مراحل مباحثات الوحدة — المد القومي العربى — الشعار المثلث

وهكذا ذهبت الوفود الى القاهرة .. وهكذا بدأت مباحثات الوحدة الثلاثية .

فتحت ضغط الاندفاعات الجماهيرية فى سوريا ذهبت الوفود الى القاهرة .. وتحت ضغط مطالب الشعب السورى بدأت المباحثات .

هذه حقيقة تاريخية لا جدال فيها .. فلم تكن مباحثات القاهرة مبادأة من القيادات السياسية فى دمشق وبغداد والقاهرة انما كانت نتيجة لضغط الجماهير العربية التى كان حماسها فى ذلك الوقت للوحدة قادرا على الاطاحة بأى نظام يعترض تلك الآمال .

ولقد خصصنا هذا الباب للمباحثات الثلاثية لتحقيق الوحدة لا لكونها حدثا تاريخيا فى مسيرة الامة العربية فى طريقها نحو الوحدة فحسب ولكن لان تلك المباحثات أيضا عبرت عن المفاهيم السياسية والنوايا الحقيقية للأطراف المختلفة بل أظهرت فى الوقت نفسه اتجاهاتها الفكرية فى قضايا متنوعة تشغل فكر الانسان العربى .

وبالرغم من أنه كان فى تصور قيادات دمشق وبغداد أن الأمر لن يحتاج إلا الى عدد من الساعات فى القاهرة يصدر بعدها بيان صورى يهدئون به ثورة الشعب فى كل من العاصمتين فإن الأمر لم يكن بهذه السهولة إذ اقتضى إبرام الاتفاقية وقتا أطول بكثير مما كانوا يقدرون واحتاج الأمر الى ثلاثة مراحل لاتهام المباحثات .

١ — المرحلة الاولى :

وقد تمت فى الفترة من ١٤ — ١٧ مارس — آذار ١٩٦٣ وحضرها وفود الاقطار الثلاثة وكانت هذه المرحلة بمثابة مرحلة استكشافية لتحديد ومعرفة النوايا والاهداف وكمهيد للمراحل التالية من المباحثات .

٢ — المرحلة الثانية :

وقد تمت فى الفترة من ١٩ — ٢٠ مارس — آذار ١٩٦٣ وحضرها

وفد من كل من الجمهورية العربية المتحدة وسوريا وكانت بمثابة عتاب بين الوفدين وتقييم لتجربة الوحدة التي تمت بين القاهرة ودمشق عام ١٩٥٨ كمحاولة لفتح صفحة جديدة مع حزب البعث وقد اعتذرت القيادة القطرية للحزب في بغداد عن الحضور بدعوى أنها لم تكن طرفا في الوحدة التي انفصلت .

٣ - المرحلة الثالثة :

وقد تمت في الفترة من ٧ - ١٧ ابريل - نيسان ١٩٦٣ وحضرها وفود الاقطار الثلاثة وقد انتهت بعقد اتفاقية ١٧ ابريل - نيسان ١٩٦٣ والتي قدر لها الا ترى النور عند التنفيذ .

هذا وسوف نطرح القضايا التي أثرت في هذه المراحل المختلفة موضحين وجهات النظر في كل قضية من القضايا من واقع المحاضر الرسمية للمباحثات .

وحتى نقرب تلك القضايا الى عقول القراء من الاجيال الصاعدة لابد من كلمة موجزة عن طبيعة المرحلة التي كانت تتم فيها تلك الاحداث .

كانت القومية العربية في تلك الفترة تحرز انتصارات كبرى أمل الكثيرون فيها أن تحقق آمال الامة العربية في الوحدة فقد حققت الثورة الجزائرية انتصارها في المغرب العربي فأشدد بذلك الاتجاه العربي في تلك القطعة الغالية من الوطن الاكبر وأنجذبت الجزائر المستقلة الى التيارات الصاعدة في المشرق العربي وكانت الثورة اليمنية قد اندلعت ضد أسرة حميد الدين لتقضى على احدى عمد الرجعية في المنطقة ولتفتح الابواب على مصراعها لثورة الجنوب العربي التي اندلعت بدورها بعد ذلك لتجبر الاستعمار البريطاني على أن يحمل عصاه ويرحل من آخر معاقله في تلك المنطقة بعد أن أخلى منطقة قناة السويس . وتوجت الانتصارات بقيام ثورة رمضان في بغداد التي قضت على حكم عبد الكريم قاسم وثورة مارس - ازار في دمشق التي أنهت حكم الانفصال .

وكانت الامة العربية تحاول جاهدة أن تثار لعار الانفصال ولذلك فان كل ثورة فور اندلاعها كانت تردد نشيد الوحدة وشعاراتها .

وكان ذلك معناه - حتى لو تم عن نفاق - أن الشارع العربي في مجموعه يتجاوب مع الاتجاهات الوحدوية وهذا دليل على أن الجماهير العربية كانت تسبق قياداتها في الطريق السليم .

وبالرغم من أن الاستعمار كان قد انحسر عن المنطقة الا أنه كان ما زال متربصا للعودة ولضرب الاتجاهات الوحدوية تلك بكل وسيلة ممكنة

مما كان يوجب على العناصر القيادية في الوطن العربي أن يضعوه في الاعتبار في حوارهم مع بعضهم البعض الذي غالبا ما كان يتصاعد حتى يصل الى مرتبة الصراع في ظل وحدة الاهداف في الظاهر على الاقل .

ثم دخلت الى الساحة العربية مفاهيم اجتماعية جديدة تحاول أن تعيد التوازن الى العلاقات الطبقيّة الغريبة الموجودة في المنطقة وكانت القاهرة قاعدة النضال العربي في تلك الفترة قد تخطت مرحلة الشعارات وقفزت الى مرحلة التطبيق تحاول بناء قاعدة صناعية ضخمة وتوسع من قدرتها الانتاجية في المجال الزراعي والمجالات الأخرى لتحقيق مبدأ الكفاية في الانتاج وفي الوقت نفسه تحاول إعادة صياغة العلاقات السائدة حتى تتحقق عدالة التوزيع تنفيذا لما جاء في الميثاق الوطني الذي يعتبر بحق احدى وثائق الكفاح العربي .

وكان هناك حوار وجدل عن مفهوم الشعارات التي كانت سائدة في الوطن العربي وكان الشعار المثلث هو السائد وهو شعار « الحرية والاشتراكية والوحدة » كما تنادى به القاهرة أو شعار « الوحدة والحرية والاشتراكية » كما ينادى به حزب البعث وقام جدل عن مفهوم تلك الشعارات فالبعض مثلا كان يتحدث بثقل عن الحرية الاجتماعية كمفتاح للحرية الحقيقية ، والبعض الآخر كان يتحدث بثقل عن الحرية السياسية كمفتاح للحرية الحقيقية .

ثم مفهوم الاشتراكية كان واضحا تماما لدى القاهرة لانها بنت مفهومها على أساس التجربة والواقع وكانت فعلا تعيش التجربة وسط صعوبات التنفيذ بينما لم يكن مفهوم حزب البعث ناضجا اذ كان يفتقر الى التجربة وما تعطيه من بعد أصيل على الفكر وكذلك الحال عن الوحدة بعد أن مرت بدورها بتجربة جسدها في الجمهورية العربية المتحدة الوليدة باقليميهما الشمالى والجنوبى والتي تضافرت قوى الاستعمار والرجعية على ضربها مستغلة بعض الاخطاء التي حدثت والتي كانت طبيعية بالنسبة لخطورة البناء الذي كان يقام كانت الاطراف كلها قد خرجت من التجربة الوجدانية تلك بأفكار خاصة تضاعفت في الواقع أمام الحساسيات العميقة التي تولدت وعوامل الشك التي تجسمت وأخذت شعارات أخرى تظهر على السطح تتراوح بين الوحدة والاتحاد بأنواعه وكان سبب ذلك هو أن كثيرا من الاتجاهات كانت تريد أن تحافظ على كياناتها الحزبية في ظل دولة الوحدة . وهذا بدوره فتح الطريق أمام تقييم تجربة «الاحزاب» فالقاهرة كانت قد ألغت الاحزاب وكان لديها الاتحاد الاشتراكي الذي يضم كافة قوى الشعب العاملة بينما كان البعث ينادى وهو خارج الحكم بتعدد الاحزاب تحت شعار « الحزب القائد » ثم حينما يصل الى الحكم

في ظل هذا الشعار يتخذ شعارا آخر هو شعار « الحزب الواحد » أما
الفئات القومية الاخرى في الوطن العربي فكانت تنادى في مجموعها بما تراه
القاهرة بينما كان القليل منها ينادى بتعدد الاحزاب .

وفي الوقت الذي كان هذا وضع الفئات القومية كان هناك خلاف
كبير بينها وبين ما كان يسمى بالرجعية وانشق الصف العربي الى « دول
تحررية ودول رجعية » تتبادل الاتهامات في أول الامر ثم تمتشق السلاح
في وجه بعضها في معارك حياة أو موت ووضعت العراقيل والصعوبات
أمام أي خطوة لتحقيق آمال العرب وفي الوقت الذي كانت فيه «الرجعية»
متضافرة متساندة تعرف طريقها كانت « التقدمية » منقسمة متناحرة تسير
في الطريق السليم خطوة لتحديد عنه خطوات !!!

وفي هذا الجو بدأت المباحثات . .

الفصل الرابع

المرحلة الاولى من المباحثات

من ١٤ - ١٧ مارس - آذار ١٩٦٣

البعث العراقى والبعث السورى لا يريدان الوحدة -
الشارع السورى يدفعهما دفعا الى الوحدة - شعار
الوحدة القورية يواجه شعار الوحدة المدروسة -
شعار الوحدة المدروسة يواجه شعار الوحدة على
مراحل - أزمة التمثيل النسبى فى القيادة السياسية
السورية - مع من تقيم القاهرة الوحدة فى دمشق
وبغداد ؟ - مشروع عبد الناصر للوحدة - تقييم فترة
الوحدة - مازاحد ث فى بغداد قبل بداية المرحلة الثالثة
للمباحثات ؟

تشكلت الوفود الثلاثة فى المباحثات كالاتى :
عن الجمهورية العربية المتحدة السادة :

الرئيس جمال عبد الناصر	رئيس الجمهورية العربية المتحدة
عبد اللطيف بغدادى	نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرئاسة
المشير عبد الحكيم عامر	نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرئاسة
كمال الدين حسين	نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرئاسة
على صبرى	عضو مجلس الرئاسة ورئيس المجلس التنفيذى
امين هويدى	سفير الجمهورية العربية المتحدة فى العراق
عبد المجيد فريد	السكرتير العام لرئاسة الجمهورية

عن الجمهورية العراقية السادة :

على صالح السعدى	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
الفريق صالح مهدي عماش	وزير الدفاع
طالب شبيب	وزير الخارجية
الدكتور عبد الرحمن البزاز	سفير العراق بالقاهرة

عن الجمهورية السورية السادة :

نهاد القاسم	نائب رئيس الوزراء
عبد الحليم سويدان	وزير الزراعة

عبد الكريم زهور	وزير الاقتصاد
اللواء راشد قطيني	معاون القائد العام للقوات المسلحة
اللواء زياد الحريوى	رئيس اركان القوات المسلحة
المقدم فؤاد محارب	عضو المجلس الوطنى لقيادة الثورة
المقدم فهد الشاعر	عضو المجلس الوطنى لقيادة الثورة

وتعد هذه المرحلة بمثابة المرحلة التمهيدية للمباحثات وقد دارت فيها مناقشات ومحاولات سنتعرض لها بالتفصيل . ولكن قبل أن نستعرض التفاصيل قد يكون الافيد أن نستعرض أغراض الوفود الثلاثة من اجراء المباحثات اذ أن هذا ولا شك ينعكس بدوره على طريقة سير المباحثات نفسها .

غرض الاطراف الثلاثة من المباحثات :

لكى تتضح الحقيقة كاملة لا بد من العودة الى الماضى القريب . اذ أن التوقف قليلا لاستجلاء هذه النقطة أمر بالغ الاهمية فالفرض الحقيقى لكل طرف من الاطراف ازاء هذه المباحثات كان ينعكس على المناقشات التى دارت فى اثناء المباحثات وعلى التصرفات التى جرت بعدها والحقائق التى نريد أن نبرزها سلسلة حسب وقوعها تنحصر فى الآتى :

١ - لم يكن الوفد العراقى برئاسة على صالح السعدى الذى زار القاهرة فى ١٩٦٣/٢/٢١ راغبا فى وحدة أو اتحاد . هكذا صرح وبهذا تحدث بكل وضوح فى اثناء المباحثات مبرا ذلك بمشاكل العراق الداخلية المتعددة . وكانت القاهرة متفهمة تماما ظروف العراق وتلاقت وجهات النظر على الاكتفاء بوحدة الهدف وتنمية العلاقات وتعزيزها وكان البعث العراقى صادقا حتى هذه اللحظة فى طرح نواياه .

٢ - وحينما قامت ثورة ٨ مارس - آذار ١٩٦٣ فى سوريا كان التيار الوحدوى جارفا يطالب بتحقيق الوحدة الفورية مع القاهرة وعودة الجمهورية العربية المتحدة بأقليمها وأعلامها الامر الذى أقلق حزب البعث فى سوريا الذى لم يكن راغبا فى ذلك أو اذا توخينا حسن النية فانه ما كان يريد الدخول فى مباحثات وحدوية الا بعد أن ينفرد بالحكم ويسيطر على سوريا سيطرة كاملة مما جعل صلاح البيطار يتصل ببغداد طالبا ارسال وفد عراقى الى دمشق لمساعدتهم فى الحد من هذا التيار الوحدوى الجارف !!! وفعلنا سافر الوفد العراقى الى هناك يوم ١٩٦٣/٣/١٠ .

وكان البعث السورى - حتى ولو لم نتفق معه فى أهدافه - صادقا مع نفسه فى عرقلة المطالب الجماهيرية لتحقيق الوحدة الفورية ذلك أنه كان

يريد الانفراد بالحكم في سوريا كفرض أساسى يتحقق أولا ثم تأتى بعد ذلك أى خطوات وحدوية تتفق ومصلحته الخاصة .

٣ - وفي مطار دمشق أعلن السعدى عن مشروعه الخاص بالتعاون بين الدول العربية المتحررة محاولة منه لتميع الموقف أزاء الضغط الشعبى الكبير في دمشق وسرعان ما أعلن صلاح البيطار رئيس وزراء سوريا موافقته على مشروع السعدى .

ومن هنا وللاسف الشديد بدأت المناورات الحزبية ولم تتوقف أبدا بعد ذلك كما سنرى من سياق الاحداث .

٤ - لم تكتف بغداد ودمشق بذلك بل أرسلت وفدا عراقيا برئاسة طالب شبيب الى القاهرة لعرض مشروع السعدى على الرئيس جمال عبد الناصر الذى رفضه على التو لانه كان يعلم أن الفرض من وراءه كان خداع الشعب السورى الذى كان يطالب بالوحدة الفورية علاوة على كسب الوقت حتى يمكن لحزب البعث أن يسيطر على دمشق بمفرده كما يسيطر الحزب في بغداد .

٥ - ثم فجأة وفي يوم ١٤/٣/١٩٦٣ أعلن راديو دمشق عن سفر وفد سورى وآخر عراقى للاجتماع مع الرئيس جمال عبد الناصر للوصول معه الى مشروع الوحدة على أن يعود الوفد السورى الى دمشق مساء اليوم نفسه قبل اجتماع مجلس الوزراء السورى الذى كان قد تقرّر عقده في نفس اليوم وكان توحيد أقطار ثلاثة غاصة بالمشاكل والحساسيات يمكن أن يتم هكذا في ساعات !!! ومن ذلك يتضح أن حزب البعث في كل من دمشق وبغداد لم يكن راغبا في وحدة أو اتحاد بل كان كل همه أن يصدر مجرد بيان لتهدة الموقف في دمشق .

لذا نجد أن الوفد العراقى كان يتحرق شوقا للحصول على هذا البيان الذى يعلن أن الدول الثلاثة في سبيلها لتحقيق الوحدة الاتحادية وأن البيان هو مقدمة لدراسات تفصيلية قد تمتد الى ما يقرب من سنوات ثلاث يتم خلالها التغلب على المشاكل الداخلية التى يرزح تحتها العراق (المشكلة الكودية ومعارضة الاكراد أصلا لاي نوع من أنواع الاتحاد - الخلافات الطائفية - الحساسيات القديمة بين القاهرة وبغداد والتى أوجدتها السياسة الاستعمارية منذ سنوات) .

وللحقيقة فقد أفصح الوفد العراقى عن نيته تلك في صراحة كاملة إذ أن كل أعضائه عدا الدكتور عبد الرحمن البزاز كذا أعضاء القيادة السياسية في بغداد كانوا من البعثيين مما أعطى للبعث العراقى حرية كاملة للمناورة دون قيد .

ولو كان البعث السورى حرا فى ذلك الوقت لنادى بهتل ما نادى به الوفد العراقى الا أن الوفد السورى كان خليطا من البعثيين والقوميين غير الحزبيين الذين تختلف أهدافهم فالقوميون يريدون الوحدة الفورية مع القاهرة حتى ولو حالت مشاكل العراق دون اشتراكه تحت شعار « الوحدة على مراحل » وحزب البعث لم يكن راغبا فى الوحدة ولكنه لم يكن فى مكانه أن يصرح بذلك فرفع شعار « الوحدة المدروسة » بين الاقطار الثلاثة وهو بذلك يتفق مع بعث العراق اتفاقا تاما ولم يكن هذا غريبا لان القيادة القومية كانت تنظم وقع الخطى للقيادات القطرية .

وكان السبب الحقيقى لانقسام الوفد السورى على نفسه هو أنه حينما غادر دمشق لم يكن موضوع التمثيل النسبى داخل القيادة السياسية قد حسم بعد فى سوريا اذ كان هناك اتجاه من جانب البعث ليكون له الاغلبية الساحقة داخل القيادة السياسية بينما كانت الفئات القومية لا ترضى عن ذلك وتطالب بعدد اكبر من المقاعد ولا أظن أن حقيقة المواقف تلك كانت بعيدة عن وعى وادراك الرئيس جمال عبد الناصر فقد كان الرجل قد ازاد خبرة بالنوايا والمناورات لذا حرص كل الحرص على توضيح موقف القاهرة مما يتم ويجرى فأكد على أن القاهرة ترحب بالوحدة بين الاقطار الثلاثة بشرط أن تكون وحدة حقيقية لا انفصالا مغلفا فى شكل وحدوى . فليس المهم أن تبدأ الاطراف بوحدة الهدف أو بالوحدة الدستورية انما الاهم من ذلك ألا تقع فريسة لمناورات حزبية فى موضوع مصرى كموضوع الوحدة لان الأمة العربية لا تحتل جريمة انفصالية أخرى .

هكذا كان الاختلاف كبيرا فى وجهة نظر الوفود الثلاثة من المباحثات، بل لم يكن فى ذهن حزب البعث أصلا حينما طار من دمشق وبغداد أن الأمور ستتطور الى ما تطورت اليه لتؤدى الى مباحثات بل كان أقصى ما تصوره أنه سيقضى عددا من الساعات فى القاهرة لاجراء المباحثات ثم يعود من حيث أتى والاذاعات كلها تذيع بيانا سوريا لتهادا نائرة الجماهير التى يعلو صوتها طلبا للوحدة . !!!

والآن لنترك الحديث الى المحاضر الرسمية للمباحثات (١) .

مع من نقيم القاهرة الوحدة فى دمشق وبغداد ؟ :

كان هذا هو السؤال الرئيسى الذى دارت حوله المناقشات فى تلك المرحلة فلم تكن بغداد قد أعلنت عن تكوين القيادة السياسية التى تحكم

(١) حاول بعض أعضاء الحزب ممن حضروا المباحثات التشكيك فى دقة المحاضر ولكن أحدا منهم حينما أعطى الفرصة لتصحيح ما تشكك منه تمكن من تصحيح أى شيء يتعلق بالجوهر .

العراق حتى ذلك الوقت وفضلت أن يبقى جهاز السلطة الحقيقية في العراق سرا حتى على الشعب العراقي نفسه ولكن كان من الواضح أن السلطة تتركز في المجلس الوطني لقيادة الثورة وكل أعضائه من البعثيين في حين كان مجلس الوزراء محدود السلطة يضم الى جانب وزراء البعث وزراء من العناصر والفئات الوطنية الاخرى ومعنى ذلك أن السلطة في العراق سلطة بعثية لحما ودما .

وفي نفس الوقت لم يكن قد أعلن عن تكوين القيادة السياسية في سوريا وذلك بسبب الخلاف الذي حدث بين حزب البعث والفئات الوجودية الاخرى على نسبة التمثيل داخل المجلس فكان الحزب والحالة هذه يحاول كسب الوقت حتى يتمكن من الانفرد بالسلطة الامر الذي تعذر معه الاتفاق على تشكيل القيادة السياسية قبل الوصول الى القاهرة والذي سيجعل هذا الاتفاق مستحيلا في المستقبل .

ولم يكن من المعقول أن تقيم القاهرة وحدة مع حكم لم يفصح عن نفسه أو يكشف عن هويته فالعراق تصمم على أن تغلف أسماء قيادتها السياسية بغلاف كثيف من السرية وسوريا لم تشكل قيادتها السياسية بعد وهو ما عبر عنه الرئيس جمال عبد الناصر بأنه « لا يمكن للقاهرة أن تقيم وحدة مع أشباح » لذا ركز منذ الوهلة الاولى على استجلاء طبيعة الحكم في سوريا وكأنه يقول للعراق في الوقت نفسه . « اياك أعني واسمعي يا جارة » ثم طرح سؤالاً جوهرياً أدى الى مناقشات حادة طوال جلسات المرحلة التمهيدية بل ألقى بظلاله على المباحثات حتى نهايتها بل كان سبباً في وأد الاتفاقية بعد توقيعها . اذ تساءل : هل المطلوب من القاهرة أن تقيم وحدة مع حزب البعث في سوريا ؟ أو أن المطلوب من القاهرة أن تقيم وحدة مع سوريا كلها ؟ وأوضح أن القاهرة ليست على استعداد لاقامة أى نوع من انواع الوحدة مع حزب البعث في سوريا فلا يمكن لحزب البعث في سوريا أن يدعى أنه يمثل سوريا كلها ولأن حزب البعث نفسه سبق أن انقلب على تجربة الوحدة وحاربها وانضم الى القوى التي حققت الانفصال في آخر الامر . فهو الذي استقال من الحكومة أيام الوحدة واستقالته تلك لم تكن استقالة من الحكومة القائمة بقدر ما كانت استقالة من الوحدة نفسها هذا علاوة على أن الحزب نادى بعد الانفصال في تعميماته المتعددة بوحدة بدون عبد الناصر بل بوحدة بدون النظام القائم في القاهرة!! وعاد يتساءل عن طبيعة الحكم في سوريا ؟ !!

وفي محاولة للإجابة عن هذا السؤال ظهر التضارب واضحاً بين أعضاء الوفد السوري . كان البعث يحاول طمس محاولاته للاستئثار بالسلطة ليجيب اجابات مائعة في حين حاولت الفئات الاخرى الكشف عن تلك المحاولات في اصرار .

وظهر من الحوار انه تم الاتفاق على تشكيل مجلس وطنى لقيادة الثورة من عشرين عضوا مناصفة بين المدنيين والعسكريين والقيادة فيه جماعية وتتخذ قراراته بالاغلبية ويكون المجلس مسئولا عن السلطة التشريعية فى الفترة الانتقالية بل كان الاتفاق قد تم على تعيين أسماء الاعضاء العشرة من العسكريين الحزبيين وغير الحزبيين .

الا أن أسماء الاعضاء المدنيين هى التى ظلت غير معروفة وأصر البعثيون على أنه لم يتم الاتفاق بعد على أسمائهم كما لم يتم الاتفاق على عدد المقاعد التى ستخصص للبعث وتلك التى ستترك للفئات الأخرى . وأكد البعثيون أنه لا بد من أن تكون لهم الاغلبية التى قد تصل الى ثمانية مقاعد من العشرة .

وهنا ثار الاعضاء غير الحزبيين اذ لا يعقل أن يمثلوا جميعا بمتعددين وحينئذ عاد الرئيس جمال عبد الناصر حينما بدأت الصورة تنكشف أمامه شيئا فشيئا يؤكد أن الجمهورية العربية المتحدة غير مستعدة لاقامة وحدة مع البعث فى سوريا اذ طالما أن لحزب البعث مثل هذه الاغلبية فى القيادة السياسية فى سوريا وفى الوقت نفسه ينفرد ويسيطر على مجلس قيادة الثورة فى بغداد فان ذلك سيضع القاهرة دائما بين المطرقة والبندان اذ أنه فى أى قيادة سياسية ستشكل فى المستقبل لإدارة دولة الوحدة أو الاتحاد سيكون للقاهرة صوت ضد صوتين وخاصة أنه يوجد للبعث قيادته القومية وقراراتها ملزمة بالنسبة للقيادتين القطريتين فى كل من دمشق وبغداد .

ثم حدثت المفاجأة الكبرى اذ اعترف أحد الاعضاء البعثيين فى الوفد السورى وهو الاستاذ عبد الكريم زهور فى اجتماع منفرد مع الرئيس عبد الناصر بدافع من ضمير لم يرض أن يستمر فى التستر على المناورات الجارية بأن الاتفاق قد تم فعلا فى دمشق على نسبة توزيع المقاعد المدنية فى مجلس الثورة السورى وأن هذه النسبة هى سبعة مقاعد لحزب البعث وثلاثة للفئات الأخرى كما أنه صرح علانية على ذلك أن هناك شبه اتفاق على أسماء الاعضاء البعثيين ولم يكن باقى أعضاء الوفد السورى من غير الحزبيين على علم بذلك حتى الآن . !!!

اذن هكذا تسير الامور . !!!

وأحس الرئيس عبد الناصر بأنه على حق فى ريبته وشكه وأيقن أن البعث يناور لكسب الوقت حتى ينفرد بالسلطة فى دمشق ورأى أنه حان الوقت لكى يتقدم بمشروع محدد للوفدين كأساس تدور حوله المناقشات .

مشروع الرئيس جمال عبد الناصر لقيام الوحدة :

تضمن المشروع النقاط التالية :

- ١ - الاعلان فورا عن قيام وحدة بين الاقطار الثلاثة مع تحديد الاسس التى تقوم عليها هذه الوحدة .
 - ٢ - يتم التنفيذ على مرحلتين :
 - (١) فى المرحلة الاولى تقوم وحدة بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة أو بين سوريا والعراق .
 - (ب) ثم تنضم الدولة الثالثة الى الدولتين الاخريتين بعد فاصل زمنى من ثلاثة ٣ - ٤ شهور كمرحلة ثانية .
 - ٣ - يكون لدولة الاتحاد مجلس رئاسة نسبة التمثيل فيه متساوية بين الدول الثلاث .
 - ٤ - كشرط أساسى تتكون جبهة وطنية فى كل من سوريا والعراق تضم الفئات القومية كافة .
 - ٥ - ليس مهما أن تكون الوحدة برئاسته فهو يعطى لوحدة الاقطار الثلاثة تحت رئاسة من يقع عليه الاختيار تأييده ومباركته .
- وقد اعترض كل من وفدى سوريا والعراق على مبدأ مرحلة التنفيذ مفضلين ان تتم وحدة الاقطار الثلاثة فى مرحلة واحدة .

تقييم فترة الوحدة عام ١٩٥٨ بين القاهرة ودمشق :

وكان لا بد من طرح صريح لموضوع العلاقة بين القاهرة ودمشق والاسباب التى أدت الى الانفصال اذ أنه لما نجح الانفصاليون فى فسخ الوحدة بين القاهرة ودمشق عام ١٩٦١ بدؤا يحملون على ج.ع.م. حملة مسعورة هاجموا فيها كل الخطوات التى تمت أثناء الوحدة وشنت اذاعة دمشق وقتئذ أقصى حملة ضد الجمهورية العربية المتحدة فى محاولة منها لتشويه فكرة الوحدة ولتكفير الشعبين السورى والمصرى بها ولكن الانفصاليين كانوا حريصين على عدم مهاجمة الوحدة نفسها حتى لا تظهر حقيقة النوايا .

واذا تجاوزنا عن كثير من صفائر ما ادعاه الانفصاليون وقتئذ أمكنا تحديد بعض النقاط الموضوعية التى تستحق الايضاح ولقد كان الرئيس عبد الناصر حريصا من أول جلسة فى المباحثات على ضرورة القيام بتقييم شامل لفترة الوحدة لتوضيح الاسباب التى أدت الى الانفصال حتى يمكن تدارك ذلك فى أى اتفاق ينظم العلاقة بين البلدين الثلاثة .

وهنا اقترح الوفد العراقى أن يقوم حزب البعث السورى بالاتصال المباشر بالقاهرة لازالة أسباب عدم الثقة والحساسيات الموجودة بين البلدين ووافق كل من وفدى ج.ع.م وسوريا على الاقتراح العراقى وكان ذلك تمهيدا للمرحلة الثانية للمباحثات التى كانت بمثابة عتاب بين حزب البعث فى دمشق وبين القاهرة لذا فقد رأينا أن نرجى التعرض الى النقاط التى أثرت فى المرحلة الاولى للمباحثات عن هذا الموضوع لحين نتحدث عن المرحلة الثانية منعاً من التكرار .

ما انتهت اليه المرحلة الاولى من المباحثات :

وانتهت هذه المرحلة بقرارين :

- ١ — حضور قيادة حزب البعث السورى الى القاهرة فى أقرب وقت ممكن لتصفية الجو فيما بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة ومحاولة فتح صفحة جديدة فى العلاقات بينهما .
 - ٢ — ضرورة عودة الوفود الى حكوماتها للاتفاق على الخطوات المقبلة .
- وفى يوم ١٦/٣/١٩٦٣ صدر بيان بتأجيل الاجتماعات استعدادا للمرحلة الجديدة من المباحثات هذا نصه :

« ان الوفود الممثلة للجمهورية العربية المتحدة والعراق وسوريا التى اجتمعت فى القاهرة فيما بين يوم الخميس ١٤/٣/١٩٦٣ الى مساء يوم السبت ١٦/٣/١٩٦٣ والتى ناقشت مشروعا للاتحاد بين بلادها التى تهتأت ظروفها التحررية والثورية لمسئولية الوحدة التى هى اهل الجماهير العربية ومطلبها قد عقدت خلال هذه الفترة عدیدا من الاجتماعات انتهت بتسلاق واضح فى وجهات النظر بينها .

وقد وصات المباحثات فى هذا الموضوع الحيوى الذى تعلق به الامة العربية نضالا ومصيرا الى مرحلة استوجبت أن ترجع الوفود المشتركة فيها من العراق وسوريا الى بغداد ودمشق على أن تعود الى القاهرة بعد أيام قليلة للوصول بالمباحثات الى نتيجهتها التى تنتظرها الجماهير العربية المؤمنة وتطلبها وتلح فى طلبها على أصلح الاسس وبأوثق الضمانات ارتفاعا الى مسئولية المرحلة التاريخية التى تعيشها الامة العربية » .

وانفض الاجتماع على أن يستأنف مرة أخرى بين الوفود الثلاثة خلال أسبوع يتم فيه لقاء بين الوفد من المصرى والسورى وهذا ما عبر عنه بالمرحلة الثانية من مباحثات الوحدة التى سنفرد لها الفصل التالى .

ولكن ماذا حدث فى بغداد بعد انتهاء الاجتماع الاول ؟

عدا أعضاء الوفد العراقى الى بغداد يوم ١٨/٣/١٩٦٣ مارين بدمشق .

وكنت عائدا معهم على الطائرة نفسها . واجتمع الوفد على انفراد مع كل من ميشيل عفلق وسلطان الاطرش في مطار المزة بدمشق واستغرق الاجتماع ساعة كاملة . وقد اخبرني صالح عماش في نهاية الاجتماع أنهم اتفقوا على سفر ميشيل عفلق مع الوفد السوري في اليوم التالي الى القاهرة لبدء المرحلة الثانية من المباحثات واعتذر الوفد العراقي عن الانضمام الى مباحثات القاهرة تلبية لدعوة الوفد السوري والتي نقلتها الى طالب شبيب وزير الخارجية بحجة أنهم لا دخل لهم في عتاب يخص امورا لم يشاركوا فيها .

ويهمنا أن نبرز ما حدث في بغداد منذ نهاية المرحلة الاولى حتى بداية المرحلة الثالثة للمباحثات والتي كان من المفروض أن تبدأ بعد أسبوع واحد من انتهاء المرحلة الاولى الا أنه قدر لها ألا تبدأ قبل ١٩٦٣/٤/٧ .

منذ عودتي الى بغداد كانت المفاجئات في الانتظار اذ كان المسؤولون في ورطة من تطور الامور الى ما تطورت اليه . . لم يكن في تقديرهم أن الامر سيتطور الى كل هذه الدراسات ولم يكن في تصورهم أن الامور ستؤخذ بالجدية التي أخذت بها بل اقتصر تصورهم على أن سفرهم الى القاهرة لن يتجاوز الساعات المعدودة يصدر بعدها بيان .

وفي مقابلتي الاولى للسيد أحمد حسن البكر رئيس الوزراء بعد عودتي مباشرة كان الرجل في قلق بالغ من تطور الاحداث وصرح لي بأنهم ما كانوا يريدون وحدة أو اتحادا حيث أن للعراق مشاكله الكبرى التي يريدون التفرغ الكامل لحلها ولكن أما وقد حدثت الثورة في سوريا فلا بد من اتخاذ خطوات للامام لزيادة قوة الروابط ولو أنه شخصيا لا يوافق على قيام وحدة فورية وأنه سيدلى برأيه هذا في المجلس الوطني للثورة .

أمام حازم جواد وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وعضو القيادة القطرية فانه اخبرني أنهم متجهين الى ضرورة اقامة وحدة ثلاثية بين الاقطار الثلاثة الا أنه هاجم القاهرة متهما اياها بأنها كانت تحارب حزب البعث في العراق وهم يخوضون المعركة ضد عبد الكريم قاسم ودافع عن حزب البعث السوري اذ كان — في رأيه — هو الحزب الذي أقام الوحدة مع القاهرة التي قامت بعد ذلك بابعاد الضباط البعثيين الى القاهرة وعدم تمكينهم من تولى القيادات الحساسة وبذلك تمكنت كتيبة من « الهجانة » من القضاء على النظام بأكمله .

أما طالب شبيب وزير الخارجية فكان بادي القلق وذكر صراحة . أن محاولات القاهرة خفض أغلبية حزب البعث في سوريا لحساب الفئات القومية الاخرى سيحدث رد فعل عميق في مصر الوحدة لان معنى التمسك بهذا الاتجاه هو أن الرئيس عبد الناصر يحاول مرة أخرى فرض ارادته ثم

ذكر أن الموضوعات المطلوب بحثها تحتاج الى فترة لن تقل عن شهر كامل ولايس اسبوعا كما قيل في القاهرة ثم كان يتساءل عما هو مطلوب بالضبط ؟ ! وطالب بأن تتقدم القاهرة بما لديها من تصورات حتى تسهل مأموريتههم .

اما الفئات الاخرى فكانت تجمع على شيكها في نيات البعث في الوحدة وكانوا على حق في ذلك فهم يلمسون أن السلطات تصدر الصحف التي تتحدث عن الوحدة الفورية كما حدث لصحيفتى الثورة والوحدة في بغداد ، وكانوا على حق في ذلك أيضا وهو يرون أن سلطات دمشق تمنع الوحدةيين المطرودين من البلاد أيام عهد الانفصال من العودة مرة أخرى الى البلاد .

وسط هذا التضارب الشديد كنا نلتزم الصبر والتذكير بما تم عليه الاتفاق في القاهرة ومحاولة دفع الامور حتى يتحقق الاجتماع المتفق عليه في أقرب وقت ممكن بعد أن لمسنا المحاولات الصريحة لتأجيله ان لم يكن الغائه ولكن كان هناك ضمان واحد وسط الاضطراب السائد هو ضغط الجماهير وجليان المشاعر .

وشكلت الحكومة لجنة وزارية لوضع مشروع دراقى للاتحاد لمناقشته بعد اسبوع في القاهرة حسب الاتفاق . . وعقدت اللجنة اجتماعاتها لوضع المشروع وفي الوقت نفسه طلب من الفئات القومية الاخرى التقدم بأفكارها للجنة . الا أن البعث لم يأخذ هذه اللجان محمل الجد والدليل على ذلك أن طالب شبيب وزير الخارجية والذي كان عضوا في اللجنة الوزارية لم يحضر اجتماعا واحدا من اجتماعاتها حتى الانتهاء من عملها . كما أنهم لم يأخذوا بمشروع اللجنة بعد انتهائها من ذلك بل كان عندهم مشروع آخر وضعوه في جيبيهم حينما ذهبوا الى القاهرة بعد ذلك .

اذن لم يكن الحكم في بغداد راضيا عن تطور الامور الى ما تطورت اليه . وللحقيقة لم يخف أحد من رجال الحزب مشاعره . (١) ثم أضيف الى شعور عدم الرضا شعور بالقلق ان لم يكن التحدى نتيجة خوفهم من المحاولات التي قيل أنها تبذل للضغط على دمشق وبغداد لزيادة عدد ممثلى الفئات القومية في القيادة السياسية واصرار القاهرة على تحقيق ذلك وكانوا يهددون صراحة أن ذلك سوف يحدث رد فعل عميق لدى البعثيين في كل من البلدين كما سبق أن ذكرنا .

(١) بالرغم من أن بعث العراق لم يكن مقتنعا بتكوين الوحدة الا أنه ما كان يريد أن تعود الوحدة بين القاهرة ودمشق والتي كان رجل الشارع في سوريا يضغط على اتامتها بطريقة فورية لذا دخل طرفا ثالثا رغم كل شيء وكان البعث في سوريا يتفق تماما مع بعث العراق في نواياه الا أنه تحت ضغط الشارع السوري والفئات القومية الاخرى ناشى موضوعا لا يقتنع به وأدخل العراق كطرف ثالث « لفرملة » السرعة التي كانت تتحرك بها الاحداث .

ثم بدأوا بعد ذلك يحاولون تأجيل عقد الاجتماع الذي كان مفروضا ان يعقد في القاهرة بعد أسبوع فلم يكن الموقف قد استقر بعد للحزب في سوريا اذ لم يتمكن الحزب حتى ذلك الوقت من حسم الموقف لصالحه والسيطرة الكاملة على مقاليد الأمور هناك . اذن فكان لابد من كسب الوقت حتى يتجلى الموقف وحتى تنجح محاولاتهم للسيطرة الكاملة في سوريا قبل الذهاب الى القاهرة .

فبدأوا يتعللون بأن ضيق الوقت لا يسمح باعداد الدراسات المطلوبة أو بتحضير مشروع مدروس للاتحاد . فمثل هذه الأمور التاريخية تحتاج الى وقت طويل لاستكمالها وكنت أبذل جهدي لاقتناعهم بالتمسك بما تم عليه الاتفاق عليه بالقاهرة خوفا من أن عدم اتهام اللقاء في الوقت المتفق عليه سوف يحدث بلبلة في الرأي العام وسوف تستغله الصحافة والاذاعات الأجنبية مما قد يؤثر في الوضع في سوريا أو العراق ويحدث تعقيدات لا داعي لها .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كانت هناك أمور أخرى غربية تحدث في بغداد .

خرج طلبة الجامعات والمدارس في بغداد في مظاهرات ضخمة للتعبير عن مشاعرهم يهتفون للوحدة ولعبد الناصر زعيم القومية العربية . ولقد حاول البعثيون بتنظيماتهم الطلابية منذ أول وهله السيطرة على هذه المظاهرات واحتوائها بشعاراتهم دون جدوى .

وحينئذ صدرت التعليمات الرسمية بمنع المظاهرات منعاً باتاً إلا بعد الحصول على موافقة من الحاكم العسكري العام . ولم يكن الحصول على مثل هذا التصريح أمراً سهلاً .

وفي الوقت نفسه بدأ الطلبة البعثيون يعلنون في أحاديثهم ومناقشاتهم بصراحة كاملة بأن الظروف لا تسمح باقامة وحده في الوقت الحالي . وأنه لو اجبرتهم الظروف على قيام الوحدة فانهم لن يقبلوا عبد الناصر رئيساً للدولة لانه ديكتاتور يحاول السيطرة على البلاد العربية الأخرى ومن الضروري اسنادها الى ميشيل عفلق أو «أبو محمد» كما يسمونه فهو رئيس الحزب ومفكر العقائدي .

وكثرت الاجتماعات في بغداد بين المسؤولين العراقيين والسوريين واصبح وصول وفود من دمشق الى بغداد وبالعكس أمراً يكاد يكون يوميا . . ووصل عفلق الى بغداد يوم ١٩٦٣/٣/٢٣ لوضع خططهم النهائية ازاء المرحلة القادمة .

وكانت بعض الصحف العراقية تناقش في تعليقاتها افكارها عن الوحدة وتطرح الموضوع على الشعب ليدلى برأيه فيه الا أنه في يوم ١٩٦٣/٣/٢٤ أصدر مسارع الراوى وزير الارشاد تعليماته للصحف بعدم الاشارة الى أي

أخبار تتعلق بموضوع الوحدة فلها لم تنفذ جريدة العرب لصاحبها نعمان العانى هذه التعليمات منع الرقيب المقال فما كان من الجريدة إلا أن تركت مكان المقال أبيض من غير سوء وصدرت أعدادها لتخاطفها جموع الشعب وهى حائرة أزاء ما يحدث . !!

وفى الوقت نفسه طلعت علينا صحيفة « الجماهير » البعثية بسلسلة مقالات تثير أكثر من علامة استفهام طالبت فيها « صائغى الوحدة أن يقرأوا الحقائق فان التاريخ سيضحك علينا مرة أخرى كما ضحك علينا فى ٢٨ سبتمبر - أيلول ١٩٦١ (١) . . أن رواسب التجزئة التى تراكمت خلال قرون طويلة من الظلام لا يمكن أن تمحى بإجراء دستوري . . لا يمكن تحقيق مكسب ضخم بالوحدة الا بعد التخلص من الرجعية والانتهازية » .

كان هذا هو الخط العام لسلسلة مقالات جريدة الحزب الحاكم .

وحدث أيضا أن فؤاد الركابى (٢) أحد القوميين الذين كانوا فى القاهرة وقت حكم قاسم أراد العودة الى بلده عن طريق دمشق وعندما وصل الى بغداد يوم ١٩٦٣/٣/٢٤ أعادته السلطات الى القاهرة دون السماح له بمغادرة المطار . . ومنعت السلطات فى دمشق وبغداد عودة الكثيرين من الشخصيات الذين أبعدهم قاسم أو سلطات الحكم الانفصالي عن بلادهم لدرجة أن دمشق لم تسمح لوزراء الوحدة الذين طردتهم سلطات الانفصال بالعودة اليها .

حوادث غريبة . . ولكن الاغرب من ذلك أن الجميع كانوا فى نفس الوقت يتحدثون عن الوحدة ليل نهار فى الاذاعة والتلفزيون والصحافة!!!

وكانت القاهرة على علم بكل هذا الذى يجرى وبالرغم من ذلك تمت مكالمة تليفونية بين الرئيسين عبد الناصر وعبد السلام عارف يوم ٣/٢٧ ١٩٦٣ بناء على اقتراح تقدمت به الى الرئيس عبد الناصر انفقاً فيها على أن يكون يوم ١٩٦٣/٤/٦ موعداً للقاء الوفود فى القاهرة .

ووسط الاضطراب الشديد الذى كان يغلف كل شئ طلبت مقابلة الرئيس عارف وتمت المقابلة فى القصر الجمهورى يوم ١٩٦٣/٣/٢ وصارحته بأن الشارع مملوء بالشائعات التى وصلت الى حد البلبلة والذى يزيد منها صمت بغداد أزاء مستقبل المباحثات والتأجيل المستمر لعقد اجتماعات القاهرة الامر الذى تستغله الجهات الاجنبية أعظم استغلال وتساعلت عما اذا كان من المناسب أن يتخذوا اجراءات محددة لتنوير الراى العام للقضاء

(١) تاريخ الانفصال وهو نفس تاريخ وفاة عبد الناصر بعد ٩ سنوات .

(٢) كان بعثيا فى اول الامر ثم انشق عن الحزب وتولى الوزارة أيام حكم عبد السلام

عارف ثم مات وهو فى السجن أيام حكم البعث بعد أن عاد الى السلطة .

على الشائعات الموجودة ؟ ! وكان رد الرئيس عارف « أبى أحمد » بأنهم يصمتون لأنهم يعملون وأن الذى يطلق الشائعات هم تجار القومية من نفاق الاحزاب والذين يحلو لهم التحدث باسم القاهرة .

وبدأت صحف البعث (١) فى دمشق تغمز وتلمز وتثير أخطاء الوحدة عام ١٩٥٨ من جديد ملقية كل المسؤولية على القاهرة وبدأت تصف الاتحاد الاشتراكي العربى فى الجمهورية العربية المتحدة بأنه عبارة عن « للممة عمال وفلاحين » علما بأنه كان قد تم الاتفاق فى مباحثات القاهرة مع ميشيل عفلق وصلاح البيطار بمنع تهجمات الصحافة لتهيئة الجو للعمل الجاد للوصول الى اتفاق .

وفى يوم ٣١/٣/١٩٦٣ كتب الاستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الاهرام القاهرية مقالا فى الاهرام عنوانه « انى أعترض » .
وكان رد فعله قويا فى دمشق وبغداد ... ولهذا قصة .

فقد كتب هيكل « بصراحة » عن الموقف .. تحدث عما يبدو الآن ظاهرا من نوايا حزب البعث فى سوريا اذ أن ما تنشره جريدته فى دمشق تعبر عن وجهة نظره فيما يجرى وهذا التعبير لا يطمئن على فتح صفحة جديدة فى العلاقات بينه وبين القاهرة فان ما تكتبه جريدة البعث فيه استفزاز خفى للجمهورية العربية المتحدة بأسلوب حزبى وسياسة حزبية المقاصد .

وذكر هيكل انه صبر على مضض معللا النفس بأن ما يكتب هو مجرد عثرة لسان أو ربما كان مرجعه الى أن حزب البعث يواجه الضغط الشعبى المتزايد من أجل اقامة الوحدة ويرد على الذين يشكون فى انه يسعى الى تجميع الموقف والمناورة ليحصل على المركز الاقوى فوق كل القوى الوطنية الا ان الوقت مر ولم يعد هناك مجال للسكوت .

وحمل هيكل كلا من ميشيل عفلق الذى يتولى قيادة الحزب وصلاح البيطار الذى يتولى رئاسة الوزراء مسؤولية ما حدث لذا أراد أن يوجه حديثه لهما دون موارد .

(١) جريدة البعث السورية بدأت هذا الغمز فى اعداد مقالية وعلى سهيل الخال : العدد ٤ فى ١٢ آذار ١٩٦٣ بعنوان كلمة البعث ، العدد ١٧ فى ٦ آذار ١٩٦٣ تحت عنوان التنظيم البعثى الذى عصف بعهد الرد والانسفال ، العدد ١٨ الصادر فى ١٧ آذار ١٩٦٣ تحت عنوان فكرة ، العدد ٢١ الصادر فى ٢٠ آذار تحت عنوان كلمة البعث العدد ٢٥ فى ٢٤ آذار تحت عنوان اللام وتحت عنوان السرعة والتسارع ، العدد ٢٦ فى ٢٥ آذار تحت عنوان هذا رأينا كاملا واضحا مفصلا .. الخ .

ولخص هيك الاستفزازات المتعمدة لجريدة الحزب في دمشق في الآتي :-

١ - اثارها لاططاء وحدة سنة ١٩٥٨ بطريقة تصور التجربة وكان الجمهورية العربية المتحدة وحدها هي المسئول عن كل ما جرى وكان حزب البعث هو الذي يقوم الآن على تصحيح الاخطاء . وهذا ادعاء على الحقيقة فان رئيس الحزب وقت تجربة الوحدة كان اكرم الحوراني الذي كشفه حزب البعث نفسه وحكمت عليه الجماهير العربية بالردة وادانتته وثائق حكم عبد الكريم قاسم بالرشوة وكان اكبر دعائم حكم الانفصال ومدبر جريمة « شتورة » وبذلك يكون البعث مسئولا عن الاخطاء بطريقة مباهرة .

ثم لماذا اثاره الاخطاء دون المكاسب ؟ اذ ان الوحدة أسقطت حلف بغداد وأوقفت التسال الشيوعي الى المنطقة . ووضعت موضع التنفيذ أكبر تطبيق للاشتراكية بقوانين يوليو - تهوز سنة ١٩٦١ وتحملت أعباء أكبر عملية تصوير بناءة للمجتمع العربي ثوريا وبالتخطيط الاشتراكي الذي يرمز لها السد العالي في مصر وسد الفرات في سوريا .

٢ - ارجاعها أساس وحدة سنة ١٩٥٨ الى عاطفة الجماهير وعفويتها وبدلا من ان يصب هذا التحرك الجماهيري العفوي في تنظيم سياسي يمنحها النضج والقوة وضعت الجماهير في المستودع وبذلك بقيت البيروقراطية وحدها في الميدان . حتى حدث انفصال ٢٨ سبتمبر - ايلول ١٩٦١ دون ان تحرك الجماهير ساكنا . ورد هيك بأن الجماهير هي التي أقامت الوحدة وهي التي دافعت عنها يوم الانفصال وسقط الشهداء بالمئات في كل أنحاء سوريا . ثم ماذا فعلت قيادة حزب البعث الثورية العقائدية في مواجهة الانفصال ؟ وقع اكرم الحوراني وصالح البيطار عريضة الانفصال في حين صمدت الجماهير وحدها فواجهت الانفصال من يومه الاول الى يومه الاخير وتحت ضغطها كان انقلاب ٢٨ مارس - آذار ١٩٦٢ وتحت ضغطها قامت ثورة حلب وعقد مؤتمر حمص وتحت ضغطها تمزق الحكم الانفصالي في سوريا حتى داسته حركة الجيش في ٨ مارس - آذار سنة ١٩٦٣ .

٣ - تم في مقال جريدة البعث « ملكيون أكثر من الملك » وجهت حديثها للفئات الثورية التي تنادي بالوحدة الفورية كأنها تريد أن تقول لها : اذا كان عبد الناصر نفسه قد قبل الانتظار للمفاوضة لاقامة وحدة ثلاثية فما لكم أنتم تتدخلون ؟

ورد هيك . . هل صحيح هذا التشبيه على الملك والملكين ؟

ثم كان مقال الجريدة الذي تساءلت فيه عما تعنيه بالتنظيم الشعبي ؟ هل هو مجرد تكديس وللمة عمال وفلاحين ومثقفين في اطار سياسي ثم نقول

للشعب هذا هو تنظيمنا الثوري ؟ وفي هذه العبارة تجريح للاتحاد الاشتراكي في مصر وافتئات على الواقع .

هذا ملخص لما ورد في مقال هيكل أردت أن أسرده لانه كان لي معه قصة في بغداد وكان محورا لاحاديث كثيرة في بداية المرحلة الثالثة للمباحثات في القاهرة .

أما ما حدث في بغداد — وهو الذي سأقصر عليه الحديث — فقد استدعاني الرئيس عبد السلام عارف الساعة الواحدة من صباح يوم ١/٣/١٩٦٣ الى مقابلة عاجلة بمجلس الثورة استمرت حتى الرابعة صباحا !!!

وحينما دخلت على الرجل كان معه كل من البكر رئيس الوزراء وشبيب وزير الخارجية .

وكان الجو متوترا .. كنت أعرف سبب الاستدعاء لذا لم يكن غريبا أن أرى التوتر البادي على الوجوه ..

وتحدث وزير الخارجية ودخل في الموضوع مباشرة... لقد قرأوا مقال هيكل وأجمع رأيهم على أنه مقال عنيف للغاية .. سوف يكون له رد فعل في الجماهير في سوريا وبغداد وهم لا يخشون شيئا من رد الفعل لذي سوف يحدث في بغداد اذ انهم قد عقدوا العزم على مواجهة الموقف بالقوة .. ان ما يقلقهم هو رد الفعل في سوريا وأن تطورت الامور هناك تطورا يهدد الوضع القائم فانهم عقدوا العزم على مساعدة سوريا عمليا لا قلمي كما يفعل غيرهم .. ان فتح معركة على حزب البعث في دمشق معناه في رأيهم فتحها على الحزب في بغداد فالحزب واحد يخضع لقيادة قومية واحدة .. ان ما حدث شيء خطير في أسلوبه ولكنه أخطر في توقيته اذ أن المقال كتب بعد الاتفاق على موعد عقد الاجتماع التالي في القاهرة . وأن كتابته في هذا الوقت لا تساعد على عقد الاجتماع المنتظر .. وطالب في النهاية باعتذار جريدة الاهرام لرئيس حكومة سوريا لازل البعض الآثار التي نجمت عن المقال وأكد على أن الاعتذار خطوة ضرورية لتهيئة الجو للمباحثات القادمة .

وانتهى وزير الخارجية عن الحديث .. وشعرت أن سياسة المحاور قد بدأت من جديد .. وانتظر الجميع ان أرد .. ولكني فضلت عدم الكلام .

وكان لا بد لاحدنا أن يقطع الصمت الذي خيم على القاعة .. فكان رئيس الوزراء هو الذي تحدث .

وتحدث البكر مؤيدا حديث وزير الخارجية .. فالوقف في رأيه حرج وأن هذا الذي جرى لا يستفيد منه الا الاعداء .. فلو أن صحف

سوريا هاجمت القاهرة لطلب منها الاعتذار .. لذا فلانه يؤيد ضرورة اعتذار
هيكل على صفحات الاهرام لخلق الجو الملائم للمباحثات المقبلة .

وانتهى رئيس الوزراء من حديثه .. وانتظر الجميع أن أرد .. ولكنى
فضلت الصمت للمرة الثانية .

وجاء دور الرئيس عارف .. وتكلم — كما ذكر بصفته عربيا لا حزبيا —
وحمل القاهرة مسئولية تدهور الموقف .. وأكد أنه لا فائدة من المهاترات
أو الشتائم وأنه لن يسمح لاي فرد كان ان يحطم امانى الامة العربية بمثل
هذه الاحاديث أو المقالات . وأن الامر الذى أزعجه هو أن حديث هيكل
اذيع من القاهرة أربع مرات ليحل محل التعليقات التى تتأتى عقب نشرات
الاخبار وأنه مستعد للموافقة على ما تريده القاهرة سواء ارادت الوحدة
أم لم تودها .

وانتهى رئيس الجمهورية من الحديث .. وجاء دورى .

سألت طالب شبيب عما اذا كان صلاح البيطار قد كلفه بالحديث
في هذا الموضوع فنفى ذلك مؤكدا أنها مبادرة منه .. وهنا ذكرت له أن
لصلاح البيطار صفتان : صفته كرئيس وزراء وصفته كعضو بارز في حزب
البعث .. فهو كرئيس وزراء لديه من وسائل الاعلام ما يكفى ليتولى
علاج الموقف ولا يحتاج لاحد أن يتولى الدفاع عنه أما كونه عضوا بارزا
في حزب البعث فان هذا لا يدخل في نطاق المناقشة اذ أجدنى في حرج
من أن نقصر مناقشة موضوعاتنا القومية التى تتعلق بالوحدة في نطاق
حزبى .

وعاتبت وزير الخارجية لانه لم يعقد مثل هذا الاجتماع مع السوريين
حينما أخذت صحفهم تغمز وتلمز حتى فاض الكيل وكأن ما حل لدمشق
حرم على القاهرة وأنه لو فعل ذلك لاشعرنى بأن موقفه بعيد عن التحيز
ولاشعرنى أيضا بأن ما أشعر به من اتجاه بدأ يظهر للعودة لسياسة
المحاور أمر بعيد عن الواقع وأضفت بأننى كنت أنتظر منه أن يعتب على
دمشق وأن يحول دون استمرارها في الخط الذى تسير فيه خاصة واننى
اتفق معه على حساسية الموقف واستغلال الصراعات وأوضح لوزير
الخارجية أن حديثه عن تأييدهم لثورة سوريا فيه تلميح بأننا نؤيد بالعاطفة
وليس بالفعل .

ان تاريخنا مع سوريا يثبت خلاف ذلك فقد اختلطت دماؤنا بدمائهم
قبل الوحدة وفي أثنائها دماعا عن سوريا والعروبة . وأعدت الى ذاكرته وقفنا
الى جانب ثورة الجزائر ومناصرتنا الفعلية لثورة اليمن .

وذكرت لوزير الخارجية اننى كنت أتتبع ما تنشره صحف البعث في
سوريا وما تنقله عنها صحف البعث في بغداد فأشارك الراى العام في

البابلة التي تسود الجميع بحيث أصبح من العسير تفهم الموقف فما يقال شيء وما يحدث شيء آخر ولم يكن هيكل مخططاً فيما ذكر ولم يكن مهاجماً أو متجهاً . كان مقاله رداً على ذلك الذي قيل لايام متتالية في سوريا ولم يخرج عن الحدود المشروعة للكاتب فلم يستخدم كلمة جارحة كتلك التي استخدمتها صحيفة البعث حينما تحدثت عن الاتحاد الاشتراكي ووصفته بأنه « للمة عمال » وفلاحين أن خطنا الدعائي طوال هذه المدة كان تهيئة الجو للحدث الخطير المقبل بينما كانت صحيفة البعث في دمشق تفتعل المعارك لتخرج بنا الى متاهات لا تخدم الغرض الذي سعى اليه . علينا أن نتخطى كل ذلك في سبيل الوحدة المنتظرة فلا يصح أن يحول مقال من هنا أو هناك دون تحقيق مثل هذا الغرض الكبير وتساءلت عما إذا كان وزير الخارجية قد قرأ مقال هيكل الخاص بموقف الاتحاد السوفيتي من العراق فذكر الوزير أنه مقال عظيم فقلت له أن كاتب المقالين واحد ولكننا حينما نظرنا الى أحد المقالين نظرة قومية وجدناه عظيماً وحينما نظرنا الى المقال الآخر نظرة حزبية كان المقال محل هذا العتاب الحاد .

وأخيراً عتبت على وزير الخارجية أنه في الوقت الذي يعرض وساطته في الموضوع انضم فوراً للحزب في سوريا وأقيم بغداد في معركة فرضت علينا من دمشق وذلك يشعرنى أن دمشق وبغداد في تعاملهما مع القاهرة أخوين يتعاملان مع ابن عم في حين يجب أن نكون ثلاثة أخوة يتعاونون على إقامة بناء شامخ كالوحدة .

واستمر الحوار على هذا المنوال في محاولة لتنقية الجو .

وفجأة انفجر رئيس الوزراء في البكاء بصوت مسموع وغادر قاعة الاجتماع وهو يسرع الخطى وجريت وراءه للاحق به عند الباب لاثنيه عن الخروج فعاد معى حيث كان وأخذت أسرى عنه حتى هدا روعه وعاد الى هدوئه المعتاد .

وكنيت أعرف أن رئيس الوزراء أصلب من أن تبكيه مثل هذه الاحداث ولكن للسياسة أحكامها وضرورياتها . !!!

وانتهى الاجتماع في الرابعة صباحاً بعد أن اتفق الجميع على أن موعد اللقاء في القاهرة قائم وأنهم يستعدون للسفر الى هناك يوم ١٩٦٣/٤/٦ كالاتفاق السابق .

وفي صباح اليوم التالي قابلت رئيس الوزراء ومعى كل أعداد الاهرام الصادرة في شهر مارس — آزار لاطلعه على الخط الذي نسير فيه وأبرزت له أن خطتنا تدعيم كامل لثورتى العراق وسوريا وفضح الاساليب المعادية التي تسعى الى التفرقة والتهديد للحدث الكبير الذي ينتظره الشعب العربى في كل مكان .

وطلبت من رئيس الوزراء أن يطلع على ذلك بنفسه ويقارن بين أعداد صحيفة الاهرام وأعداد جريدة البعث ولما كتب في كليهما حتى يخرج بصورة حقيقية لما يحدث .

وكررت ذلك مع الرئيس عارف .

وأرسلت الى القاهرة اخبرها بما تم وارجو منها مزيدا من الصبر .

وكان موعد اجتماع القاهرة في ٦/٤/١٩٩٣ يقترب .

وقمت بالعديد من الاتصالات حتى أكون على بينة من الموقف .

كانت نتيجة اتصالاتي بالرسميين العراقيين تشير الى أن الاجتماع سيعقد في موعده الذي تم الاتفاق عليه وكان الجميع مشفقون من النتيجة ولم يكن هناك اتفاق بين وجهات النظر المختلفة على تشكيل الوفد العراقي الا في آخر لحظة كما لم يكن هناك اتفاق على مشروع واحد يتقدمون به في المباحثات .

وكان السفراء العرب متأكدين أن الاجتماع لن يصل الى شيء وكان بعضهم ثائرا من تقسيم البلاد العربية الى بلاد متحررة وأخرى رجعية وعاتبوا وزير الخارجية على ذلك قائم الصحافة بالابتعاد عن ذلك وفعلا نفذت الصحافة هذا الامر اما سفراء الكتلة الشرقية فانهم كانوا يغمزون نظام الحكم القائم في بغداد بأنه نظام أمريكي ويتساءلون هل يمكن لهذا النظام ان يتحد مع نظام حر كذلك الموجود في القاهرة ؟ أما السفير البريطاني فكان هادئا يوحى الى من يقابلهم بأنه من الافضل أن يتم الاتحاد المرتقب بين بغداد ودمشق .

وكان الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير خارجية الكويت موجودا في بغداد للتهنئة ووجدت من الواجب زيارته للتحية وكان الرجل بادي القلق من مباحثاته في بغداد اذ اخبرني وزير الخارجية العراقي تأنهم أبلغوا أمين عام الجامعة العربية عدم موافقتهم على قبول الكويت كدولة مستقلة في الجامعة وأنهم ما زالوا يعتبرونها لواء من ألوية العراق وكانوا يعتبرون علينا موقفنا المؤيد للكويت طوال فترة قاسم بل وبعد زوال قاسم وكان من رأى الشيخ صباح أنه لا يتصور أن الرئيس عبد الناصر جاد في اتفاقية مع دمشق وبغداد فالحكم في البلدين غير مستقر وهما يستغلان المباحثات الحالية في توطيد أقدام الحزب في البلدين وكان الرجل قلقا من احتمال اثاره موضوع الكويت في المباحثات الجارية ولكنى طمأنته مؤكدا له أن موقف القاهرة لم يتغير فأثنى على موقف الرئيس عبد الناصر من قضيتهم وأكد أن الكويت يمكن أن تنهش مع الاتجاهات الوحيدة في النطاق العربي ولكن ليس على النطاق المحلى بينها وبين العراق .

أما الفئات القومية فقد اجتمع البعض منهم وأعدوا مذكرة برأيهم في الأمور الجارية واقترحوا مشروعاً معيناً للوحدة ثم قابل وفد منهم الرئيس عارف ورفعوا إليه المذكرة وقد حضر هذا الاجتماع السادة محمد مهدي كبة وفائق السامرائي وصديق شنشل عن حزب الاستقلال وسلام أحمد عن القوميين العرب وحسين جميل عن الديموقراطيين الاشتراكيين وأديب الجادر عن المهندسين وأحمد كمال عارف عن المهن الطبية وحسن التامر عن جمعية الاقتصاديين وخير الدين حسيب عن اتحاد الصناعات وعبدالرازق محيي الدين وحسن الدجيلي عن الجامعة وسلمان الصفواني عن الصحافة .

وفوق ذلك كان الموقف في الشمال دقيقاً للغاية . . اجتماعات لا طائل من ورائها مما جعل الجميع يوقنون أن المواجهة آتية لا ريب فيها وكان الطرفان يعدان أنفسهما لهذا التصادم .

وكان الموقف الاقتصادي متدهوراً إذ رفعت سعر الفائدة على حسابات التوفير إلى ٤ ٪ بقصد اجتذاب الإيداعات والحد من حركة سحب الودائع من البنوك وتوقف التعامل في أسهم الشركات بسبب حالة عدم الاستقرار وخوفاً من احتمال تطبيق القوانين الاشتراكية واستمر عرض الأوراق المالية للبيع في السوق دون أن تجد من يشتريها مما ترتب عنه انخفاض أسعارها كما اشتدت حركة تهريب الأموال إلى الخارج .

ولم تكن انطباعاتي اذن مريحة أو مشجعة .

وفي مثل هذا الجو طار الوفد العراقي الى القاهرة — وأنا معه — لحضور المرحلة الثالثة لمباحثات الوحدة .

كان لا بد من ذكر هذه التفاصيل لنعرف حقيقة النوايا لان لنا عودة الى تفاصيل أخطر بعد انتهاء المرحلة الثالثة من المباحثات حتى نعيش جميعاً في الجو الذي حدثت فيه الاحداث .

الفصل الخامس

المرحلة الثانية للمباحثات

من ١٩ الى ٢٠ مارس آذار ١٩٦٣

تقييم فترة الوحدة — حل الاحزاب والفراغ — عدم
الثقة تسيطر على الحزب من الداخل — حزب البعث
يريد أن ينفرد بالسلطة — استقالة حزب البعث يجب
أن تتم قومية وليست حزبية — عملاء وشركاء — هل
الحرية بالاحزاب أم بدون احزاب أم لكل الاحزاب ؟
الفرق بين الميثاق والتفكير الماركسي — الاشتراكية
والديمقراطية والوحدة .

وبدأت المرحلة الثانية للمباحثات في ١٩ مارس — آذار ١٩٦٣ .

وحضرها عن الجمهورية العربية المتحدة السادة :

الرئيس جمال عبد الناصر	نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرئاسة
المشير عبد الحكيم عامر	نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرئاسة
عبد اللطيف بغدادي	نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرئاسة
كمال الدين حسين	عضو مجلس الرئاسة ورئيس المجلس التنفيذي
على صبري	

وعن سوريا السادة :

الفريق لؤي الاتاسي	رئيس مجلس قيادة الثورة
صلاح البيطار	رئيس الوزراء
المقدم فهد الشاعر	عضو المجلس الوطني لقيادة الثورة
مشسيل عفلق	أمين سر حزب البعث

ولقد وصل الوفد السوري الى القاهرة ومظاهرات عارمة تجتاح كل
مدن سوريا ترفع صور الرئيس عبد الناصر وشعارات الوحدة الثنائية
الفورية بين دمشق والقاهرة الا نفر قليل هم البعثيين الذين كانوا يرفعون
شعار الوحدة المدروسة (١) .

(١) في ذلك الوقت رفع البعث شعار الوحدة المدروسة ليواجه به شعار الوحدة
الفورية كسبا للوقت حتى يمكن السيطرة على الموقف في دمشق .

ومن الغريب أن يكون أول موضوع يثيره الوفد السوري عقب وصوله هو موضوع المظاهرات التي تجتاح سوريا في كل مكان والحق الوفد في اصدار بيان توضح فيه القاهرة موقفها من الوحدة وتبين خطورة رفع شعار الوحدة الفورية دون أن يمهّد لها بدراسات موضوعية حتى تهدأ الاحوال في كل من دمشق وبغداد على حد سواء .

كان كل هم البعث تجميع الموقف واحداث بلبلّة لدى الجماهير قبل أن يفات الموقف من يده والشئ الغريب حقيقة هو أن الحزب كان يرفع شعار الوحدة والجماهير بدورها تطالب بالوحدة فمن أين يتولد التناقض ؟ ومن أين تظهر الحساسيات ويخلق الخوف ؟ .

وفي هذا الجو دارت المباحثات . وكان الموضوع الاساسى الذى طرح المناشئة هو فترة الوحدة لتحديد مسئولية تحطيمها وكحاولة لازالة الترسبات والحساسيات المريرة وابرار الدروس والسلبات التى حدثت حتى يمكن تلافيها .

وفي نفس الوقت تطرق البحث الى موضوعات عقائدية متعددة تتصل اتصالا مباشرا بموضوع الوحدة .

أولا - تقييم فترة الوحدة بين سوريا ومصر

حل الاحزاب (١)

كان موضوع حل الاحزاب عند قيام الوحدة من الموضوعات التى أثارها حزب البعث اذ اعتبر أن الاقدام على تلك الخطوة كان خطأ جسيما نتج عنه فراغ سياسى كامل فى سوريا مما ادى الى أن الانفصاليين حينما قاموا بضربتهم لم يجدوا امامهم أى تنظيم سياسى يتصدى ويصمد .

وكان هناك اقتناع من الطرفين بأن حل كل الاحزاب بمجرد قيام الوحدة كان خطأ جسيما لا شك فيه ادى الى وجود فراغ كامل لم يملأه الاتحاد القومى الذى كانت تبذل المحاولات لاقامته .

هذا علاوة على أن قرار حل الاحزاب لم يكن من الممكن تنفيذه من الناحية العملية اذ أن حزب البعث لم يحل نفسه واقفيا فى أى يوم من الايام فاجتماعاته كانت مستمرة بطريقة سرية حتى بعد أن أعلن الحزب عن حل نفسه .

(١) كان الرئيس جمال عبد الناصر قد اشترط حل الاحزاب قبل قيام الوحدة بين سوريا ومصر لابعاد الجيش السورى عن السياسة وكان هذا مطلباً أساسياً للضباط السوريين الذين حضروا الى القاهرة طلباً للوحدة .

وكان هناك شبه اتفاق على أن الحل الأمثل وقتئذ كان الاقتصار على حل الأحزاب اللاقومية مع العمل على تكوين جبهة (١) من الفئات والأحزاب القومية القادرة على المشاركة في العمل الثوري إلى أن تتخذ أترتقيات الكاملة لإقامة التنظيم السياسي الواحد .

إلا أن موضوع حل الأحزاب لم يفرض وقتئذ من القاهرة إنما كان الضباط السوريون الذين حضروا إلى القاهرة يلحون في طلب الوحدة هم الذين طالبوا به وفرضوه كشرط أساسي لانجاح الوحدة واستمرارها خوفاً عليها من المناورات الحزبية التي طالما عانت منها سوريا وأوصلتها إلى حد تربص الأحزاب والكتل بعضها ببعض الآخر وجعل الضباط الذين يمثلون الكتل المختلفة يبيتون في معسكراتهم في لحظة قاتمة خوفاً من حدوث مفاجئة أثناء الليل تتمكن بها إحدى الكتل من الإطاحة بالكتل الأخرى وكان حزب البعث أول من وافق على حل الأحزاب دون أن يبدي أي اعتراض بل وافق الحزب أيضاً على إنشاء الاتحاد القومي وشارك أكر الحوراني رئيس الحزب وقتئذ في الدراسات التي تمت لانشائه وأقرها دون ما اعتراض .

التناقضات داخل حزب البعث أيام الوحدة :

وبالرغم من أن حزب البعث كان قد أعلن عن حل نفسه ، وبالرغم من أنه كان مؤيداً لإنشاء الاتحاد القومي ، فإنه في حقيقة الأمر لم ينفذ ما أعلن عنه . فكان الحزب موجوداً يعقد الاجتماعات الحزبية . ويصدر تعليماته وتعاليمه ، بل كان لا يهدف من وراء أي خطوة يخطوها إلا تدعيم الحزب بغض النظر عن أي اعتبار قومي .

هذه الحقيقة لم ينكرها حزب البعث في أثناء مباحثات الوحدة .

والحقيقة الأخرى التي كانت تفرض نفسها عند التعامل مع البعث انقسامه على نفسه ولهذا الانقسام جذوره التاريخية إذ أن الحزب كان ائتلافاً بين جناحين : جناح يمثل أكرم الحوراني وجناح يمثل كل من ميشيل عفلق وصلاح البيطار وبالرغم من اندماج الجناحين في حزب واحد هو حزب البعث العربي الاشتراكي إلا أن هذا الاندماج كان اسمياً إذ أن كل جناح من الجناحين كان يتربص بالآخر ويخشاه ويكيد له .

فكان صلاح البيطار وأكرم الحوراني بالرغم مما يتظاهران به من صداقة ينعت كل منهما الآخر بأقذع الألفاظ ويوجه له أخطر الاتهامات بل

(١) يلاحظ أن حزب البعث يرفع شعار « الجبهة » حينما يكون خارج الحكم وإلى أن يضع أقدامه فيه ثم بعد أن تثبت أقدامه ينادى بشعار « الحزب القائد » ثم بعد أن يتفرد بالسلطة ينادى بشعار « الحزب الواحد » .

لقد حدث عام ١٩٥٨ في بداية أيام الوحدة أن تحدث ميشيل عفلق مع الرئيس جمال عبد الناصر عن ضرورة ابعاد أكرم الحوراني عن سوريا ، وذكر عفلق بأن أكرم الحوراني رجل اقلیمی ، فلو أطلقت يده في سوريا فسينتهى به الامر الى أن ينفرد بالحكم بصفة نهائية في دمشق . لذا فإنه اقترح تشكيل حكومة مركزية مقرها القاهرة ومجالس تنفيذية في الاقاليم على أن يعمل أكرم الحوراني في الحكومة المركزية بالقاهرة لابعاده عن دمشق . !!!

وكان الحديث مثار دهشة عبد الناصر فما كان يتصور أن يحدث ذلك بين أعضاء حزب واحد ، وقد أدى هذا الوضع الى صعوبة التعامل مع حزب البعث بتناقضاته التي كان يعيش فيها ، فما كان يرضى طرفا من الاطراف كان يغضب الطرف الآخر .

بل زاد من تعقيد الموقف أن الثورة في مصر بدأت كعمل سرى ، وقفزت فجأة الى الحكم حينما سنحت لها الفرصة ، فهي بهذا لم تمارس العمل الحزبي بمناوراته وتكتيكاته . في حين كان الامر مختلفا مع حزب البعث ، اذ كان الحزب حزبا سياسيا بمعنى الكلمة من وقت انشائه ، عمل في العلن والسري على حد سواء ، ومارس العمل السياسي والمنارات الحزبية دون ما حدود ، واشترك في كثير من الحكومات الائتلافية في سوريا قبل الوحدة .

وكان من المستحيل على الحزب أن يتخلى عن كل ذلك بمجرد اعلانه عن حل نفسه ، بل أراد أن يمارس الحزب الائتلافي في أثناء الوحدة بنفس الطريقة التي مارسها من قبل اذ أن الحكم في بداية الوحدة في واقع الامر كان حكما ائتلافيا مهما قيل أن الاحزاب قد حلت نفسها .

ولذلك فإن ما ذكره صلاح البيطار من أن الحزب ابعد عن المشاركة أيام الوحدة لم يكن يقوم على أساس من الواقع ، اذ أن الخلافات بين جناحي الحزب من جانب ، واصراره على ممارسة العمل الحزبي بكل ما يحمله من معنى من جانب آخر أدى الى قيامه بمناورات كثيرة انتهت باستقالته من الحكم ومساهمته مع القوى الانفصالية الاخرى في تحقيق الانفصال .

حزب البعث يريد أن ينفرد بحكم سوريا :

وليس أدل على ممارسة حزب البعث لمناوراته السياسية أيام الوحدة من اعترافه خلال المباحثات بأنه طالب بلجنة سرية مشتركة تحكم دولة الوحدة ، وكان اقتراحه غريبا ومحددا ، فلقد نص الاقتراح على أن تتكون هذه اللجنة من ستة أفراد ثلاثة من حزب البعث في سوريا وثلاثة من مصر

بل تقدموا بأسماء مندوبيهم في هذه اللجنة ، وهم الثلاثة الكبار في الحزب وقتئذ :

أكرم الحوراني ، وميشيل عفلق ، وصلاح البيطار . !!!

وبالرغم من أن صلاح البيطار أكد بأن الاقتراح كان مقدما من ميشيل وأنه لم يكن موافقا عليه فان هذا لا ينفي أن الحزب تقدم به فعلا .

ولم يوافق عبد الناصر على الاقتراح . فسوريا لم تكن حزب البعث ، ولم يكن الحزب هو الممثل الاوحد لسوريا ثم لم يكن من المقبول شكلا وموضوعا أن تحكم دولة الوحدة بلجنة سرية ، فعلاوة على أن هذا غير ممكن من الناحية العملية فانه لا يتفق مع كرامة الحكم ولا يرتفع الى قدسية الوحدة .

واقترح الحزب بصريح العبارة كان يعنى انفرادة بحكم سوريا تحت ظل الوحدة وباسمها الامر الذي طالما سعى اليه قبل الوحدة وعجز عن تحقيقه .

حزب البعث يستقبل من حكومة الوحدة :

وحينما وجد الحزب أن أمله في الانفراد بحكم سوريا قد انهار فكر في الانسحاب من الحكم . الا أنه أراد أن تكون الاستقالة لا حزبية . !!!

وتفسير ذلك — كما ورد على لسان ميشيل عفلق في محاضر جلسات الوحدة — الا تقتصر الاستقالة على وزراء الحزب بل يجب أن تشمل في الوقت نفسه وزراء سوريين غير حزبيين ووزراء مصريين ان أمكن ذلك .

حينئذ يكون نجاحهم كاملا ، وحينئذ تكون الاستقالة قومية لا حزبية . !!!

ومعنى ذلك ان ممارسة الحزب للحكم يجب أن تكون بطريقة حزبية أما الاستقالة فيجب أن تتم بطريقة قومية . !!!

وحينما استقر رأى الحزب على هذا الاتجاه لم يضع وقتا ، فتم الاتصال ببشير العظمه وأحمد عبد الكريم وطلبوا منهما الاستقالة مع وزراء حزب البعث .

وانتقلوا الى الخطوة الثانية في سبيل تحقيق الاستقالة القومية بمحاولة الاتصال ببعض الوزراء المصريين ، وفكروا في داود عويس ليحقق لهم هذا الاتصال . وكان داود عويس ضابطا يعمل في مكتب المشير عامر — تعرف عليه ميشال عفلق منذ عام ١٩٥٩ .

وفي إحدى مقابلات ميشيل عفلق مع داود عويس في دمشق استعرض
عفاق سوء الأوضاع وعدم قدرة الحزب على الحركة أو المشاركة ، وتفكير
الحزب في الاستقالة وشرح له أن الحزب يريد ألا تكون الاستقالة حزبية
مقتصرة على الوزراء البعثيين ، ولا يريد الاستقالة قطرية مقتصرة على
الوزراء السوريين بل يريد استقالة قومية تضم وزراء سوريين ومصريين
وهنا اقترح داود عويس اسمى توفيق عبد الفتاح وعباس رضوان الوزيرين
المصريين وقتئذ .

وفي أحد زيارات عفلق للقاهرة اقترح عليه داود عويس أن يجتمع
بالوزيرين المصريين إلا أن صلاح البيطار وأكرم الحوراني لم يوافقا على
عقد الاجتماع لعدم ثقتهما في داود عويس وليس لاي سبب آخر ، ولم يتم
الاجتماع .

ولم يقل ذلك من أن المحاولات قد تمت بالفعل باعتراف ميشيل عفلق
نفسه .

وانتهى الأمر باستقالة وزراء الحزب دون غيرهم . وحدثت الاستقالة
قبل الانفصال بتسعة أشهر وحينما حدث الانفصال وقع صلاح البيطار
وثيقة الانفصال وستظل هذه السقطة نقطة سوداء في تاريخه ولا يخفف
من ذلك أنه اعترف بفداحة ما ارتكب بعد ذلك رحمه الله رحمة واسعة .

عملاء أو شركاء :

ولقد أثار بعض أعضاء الوفد السوري — لا سيما البعثيون منهم —
موضوع أجهزة الأمن أيام الوحدة وكيف أدت تصرفات المخابرات والمباحث
إلى تعامل القاهرة مع بعض السوريين العملاء رافضة التعامل مع السوريين
الشرفاء كشركاء . وكان من الأجدي أن تعتمد الوحدة على العناصر الصلبة
لتكون منها منظمات شعبية إذ أن هذه العناصر قد تكون متعبة مرهقة
في التعامل معها ولكنها في آخر الأمر عناصر مضمونة يمكن الاعتماد عليها
في تثبيت الحكم وتدعيمه .

وكانت هذه النقطة بالذات من أهم النقاط التي اعتمدت عليها دعاية
الانفصاليين حينما حدث الانفصال . بل كانوا ينتقدون فكرة وجود مثل هذه
الأجهزة أصلاً .

وقد ركز هؤلاء على أفعال قام بها عبد الحميد السراج رئيس المكتب
الثاني السوري ووزير الداخلية ونائب رئيس الجمهورية بعد ذلك وللحق
فإن عبد الحميد سراج قام بأعمال تجاوزت الحدود المرسومة بعضها كان يتم
لتحقيق أغراض شخصية بهدف إحكام سيطرته على الاقليم الشمالى مما

يعدّه الباحث المدقق من أهم الأسباب التي أدت الى الانفصال بل امتنع عبد الحميد السراج امتناعا كاملا عن تحقيق التعاون بين أجهزة الامن في الاقليمين حتى ينفرد هو بتحركاته في الشمال ويدل على ذلك موقف السراج الذي يرفع أكثر من علامة استفهام حينما قدم استقالته قبيل الانفصال ثم موقفه التأييدي لحكم الانفصال قبل القبض عليه ووضعه في سجن المزة .

ولكن رغما عن هذه التجاوزات فليست أدري كيف يمكن لدولة من الدول أن تبقى دون أن تحمي نفسها ؟ وكيف يمكن لاي نظام أن يقي نفسه ويمنع الحركات المضادة سواء من الداخل أو الخارج الا اذا توفرت له أشياء وأشياء من أهمها أجهزة الامن ؟

ولقد انبرى نهاد القاسم في المرحلة الاولى للمباحثات بالرد على هذا الاتهام بصفته وزيرا من وزراء الوحدة . وتحمل الرجل في شجاعة مسئولية ما حدث أيام الوحدة بصفته كان شريكا وليس أجيرا اذ كان مسئولا مسئولية كاملة في منصبه الوزاري دون تدخل أو املاء .

وأكد الرئيس عبد الناصر ان للجمهورية العربية المتحدة اصدقاء في كل مكان وليس من العدالة الخلط بين العميل والصديق . وقد تذهب القاهرة في صداقتها في بعض الاحيان الى حد الاعانة بالمال .

اذ كيف يمكن للفئات القومية أن تصمد أمام التحركات الرجعية دون أن يتوفر لديها الاسلحة التي تعطيها القدرة على التحرك ؟ !

ونضرب مثلا باللاجئين السياسيين من بعثيين وغير بعثيين الذين تضطروهم ظروفهم تحت الضغط والاضطهاد الى أن يتركوا بلادهم للإقامة بالقاهرة بصفته قاعدة للنضال العربي فأين يذهب هؤلاء ان لم تفتح لهم القاهرة ذراعاها ؟ وكيف يعيش هؤلاء اذا ما وصلوا الى القاهرة ؟

قد يخصص لهم ما يعينهم على الحياة وليس معنى هذا أنهم أصبحوا عملاء .

ثم ذكر الرئيس عبد الناصر حزب البعث العراقي بأنه اخذ من القاهرة مبلغ سبعين ألف جنيه عامي ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ على مرتين احدهما ثلاثون ألفا والاخرى أربعون ألفا وقد استلم المبلغ ميشيل عفلق بنفسه (١) .

وهنا تسأل الرئيس عبد الناصر عما طلبته القاهرة من البعث في مقابل ذلك ؟ هل طلب من البعث أن يكون عميلا للقاهرة ؟

(١) أعاد الرئيس عبد الناصر بحث الموضوع في المرحلة الثالثة للمباحثات بوجود الوفد العراقي .

وقد اعترف على صالح السعدى بتسلمهم المبلغ فى المرحلة الاولى للمباحثات بل أقر بأن القاهرة لم تطلب من البعث شيئا فى المقابل إنما دفعت القاهرة هذا المبلغ لا للمبالاة ولكن لمساعدة عناصر قومية مناضلة حتى تتمكن من القيام بمسئولية نضالها .

وكان هذا الاعتراف بمثابة قنبلة انفجرت فى قاعة الاجتماع اذ لم يكن البعث السورى على علم بهذه الواقعة كما ظهر أن ميشيل عفلق رئيس الحزب لم يطلع احدا من افراد قيادته القومية على قصة هذا المبلغ .

القوات المسلحة :

تحدث بعض أعضاء الوفد السورى حديثا عاما دون تحديد وقائع معينة فتحدث البعض عن أنه كان يوجد تمييز بين المصريين والسوريين مما أدى الى انكماش السوريين على أنفسهم وتحدث البعض عن نقل ضباط من الجيش السورى للعمل بالقاهرة بقصد الإبعاد عن تعيين القيادات العسكرية السورية ممن ليس لديهم القدرة على تحمل المسئولية وكيف أن بعض الضباط المصريين كان يدعى أنه مكلف بمأموريات معينة ليؤمهم قادته ومرؤوسيه أن له اتصال بالجهات العليا ولا شك أن الحديث كان فيه الشيء الكثير من الحقيقة مما كان يعتبر احدى السلبات الحقيقية التى ولدت أزمة الثقة لدى الكثيرين .

هذه كل النقاط التى أثاروها نقدا للوحدة وقد أراد عبد الناصر بطرحها على هذه الصورة أن يصفى ما علق بالنفوس ويفتح صفحة جديدة فى تعامله مع البعث . كما أراد أيضا إبراز السلبات التى أدت الى انفصام الوحدة بين القاهرة ودمشق حتى يمكن تلافيها اذا ما قدر للمباحثات أن تؤتى أكلها .

ثانيا - الموضوعات العقائدية (١)

كثيرا ما ادعى البعث أن الخلاف بينه وبين الجمهورية العربية المتحدة هو فى الأساس خلاف عقائدى فى حين أن الرئيس جمال عبد الناصر كان يرجع هذا الخلاف — عن حق — الى أسباب شخصية لا تمت الى النواحي الفكرية بأى صلة من الصلات .

لذا كان من الضرورى طرح الموضوعات والقضايا التى تتعلق بالنواحي العقائدية والفكرية كافة للمناقشة حتى يتضح مفهوم كل طرف من

(١) فى واقع الامر أعيد مناقشة هذه الموضوعات فى المرحلة الثالثة للمباحثات بحضور الوفد العراقي .

الاطراف ازاءها وللوصول الى وحدة فكر ازاء هذه الموضوعات اذ كيف يمكن للقيادة السياسية أن تقود الدولة الوليدة بمفاهيم متناقضة غامضة ؟ ولذا اراد حزب البعث الا يتطرق الى هذا الموضوع الا ان الرئيس جمال عبد الناصر اصر على أن يفتح الباب على مصراعيه لمناقشة هذا الموضوع الاساسى .

وحتى حينما عاد أعضاء البعث السورى والعراقى على حد سواء ليقرروا انه لا توجد خلاصات فكرية او عقائدية مع الجمهورية العربية المتحدة اصر الرئيس عبد الناصر على مناقشة الشعارات ومعناها وصولا الى وحدة الفكر المطلوبة .

وقد طرح فى مقدمة ما طرح من موضوعات الشعار الاساسى المرفوع . فالجمهورية العربية المتحدة ترفع شعار الحرية والاشتراكية والوحدة . فى حين يرفع البعث شعار : الوحدة والحرية والاشتراكية .

وبذا نجد أن الشعار المصرى يضع الحرية والاشتراكية قبل الوحدة فى حين يضع البعث الوحدة قبل الحرية والاشتراكية . !!!

ولم يتمكن البعث من اعطاء التسويغ المقنع لترتيب شعاره بالصورة التى يرددها .

أما الرئيس عبد الناصر فقد أوضح أنه لا يمكن لمن لا حرية له أن يتحدث عن الوحدة . اذ كيف يتأتى لدولة تقع تحت نير الاستعمار ان تتحدث عن الوحدة او تطالب بها ؟ فان هى ارادت الوحدة فانه ليس فى مقدورها أن تفصح عما تريد . فالاستعمار يكبت أى صوت ينادى بالحرية فما هو الحال ان ارتفع هذا الصوت لينادى بالوحدة ؟ انه من الناحية

العملية لا يمكن أن يتواجد نظام حرقى ظل الاستعمار فعلاوة على أنه لايسمح لمثل هذا النظام بالتواجد فان من مصلحته الاعتماد على نظام رجعى يضمن له بقاؤه . ولا يمكن لمثل هذا النظام أن يرفع صوته بالحرية ولا يمكنه بالتالى أن يرفع صوته مطالباً بالوحدة .

وبالتالى فان كان الحكم رجعيا انفصاليا لا يمكن المناداة بالوحدة قبل التخلص من مثل هذا النظام والدليل على ذلك أنه بمجرد سقوط الحكم الانفصالى فى سوريا اجتمعت الوفود لتتحدث عن الوحدة وما كان يمكن أن يتم ذلك فى ظل النظام الانفصالى الذى كان يحكم سوريا او العراق .

هذا بخصوص الحرية فماذا عن الاشتراكية وترتيب أسبقيتها فى الشعار المطروح ؟

فلا اشتراكية خطوة تتبع الحصول على الحرية ولا يمكن أن تسبقها .
فليس من المعقول أن تتحقق أى خطوة نحو التطبيق الاشتراكي في ظل
الاستعمار ولا يمكن أن تتحقق مثل هذه الخطوة في ظل الرجعية . كذلك
فإن الوحدة مرتبطة ارتباطا كاملا بالتكوين الاجتماعى فكان تكتل العناصر
الرأسمالية والإقطاعية في سوريا ضد الاشتراكية أكثر منه ضد الوحدة لأن
الوحدة مجردة من التطبيق الاشتراكي الذى يغير التركيب الطبقي في المجتمع
ما كانت تهدد مصالح الرأسمالية والإقطاع بل قد تكون في خدمته .

وعلى هذا لا بد من الاشتراكية قبل الوحدة وعلى أقل تقدير لا بد
من تحديد مفهومها والخطوات التى يتفق على تنفيذها قبل الإقدام على
الوحدة إذ لا يعقل في دولة واحدة أن يكون قطر من أقطارها يسير قدما
نحو التطبيق الاشتراكي وقطر آخر يتبع النظام الرأسمالى .

وعلى هذا فيجب أن تكون الحرية سابقة على الاشتراكية وأن تكون
الاشتراكية سابقة للوحدة .

ولم يكن طرح هذا الموضوع كافيا لاستجلائه إذ لابد من الاتفاق الكامل
على المفاهيم التفصيلية لعناصر الشعار . فما هى الحرية ؟ وما هى
الاشتراكية ؟ وما هى الوحدة ؟ إذ لا يعقل أن تقام الوحدة الدستورية ثم
تبحث الدولة بعد ذلك بأقطارها المختلفة عن معانى لهذه الشعارات . حينئذ
تتحمل الدولة الوليدة نتائج الخلافات على تفسير هذه الشعارات وقد لاتقوى
الدولة لحداتها على تحمل مثل هذا الموقف والخلافات فحينئذ يحدث
الانفصال .

الحرية :

في معرض الحديث عن الحرية عرفها البعث السورى بأنها ليست
أقامة برلمان فحسب لأنه إذا اقتصر مضمونها على ذلك كانت خطوه للخلف
وأصبحت بعينها ديمقراطية البرجوازية وقد تأخذ الحرية عدة صور في
التطبيق : فقد تكون مثملة في حزب واحد أو قيادة حزب واحد يؤلف مع
الفئات الأخرى جبهة قومية ، وقد يكون ائتلاف مجموعة أحزاب تحت قيادة
سياسية واحدة لفترة محددة لتحقيق غرض معين ، وقد تكون دون أحزاب
مثل الاتحاد الاشتراكي .

والأحزاب في رأى البعث هى تلك الأحزاب التى تؤمن بالوحدة
والاشتراكية إذ لا يسمح بأقامة أحزاب رأسمالية أو رجعية أو انفصالية .

وبهذا المفهوم قد تعنى الحرية في نظر البعث وجود عدد من الأحزاب
ذات مفاهيم محددة متقاربة يكون الخلاف بينها في التطبيق فعلى سبيل المثال
قد يقيد أحد الأحزاب من الحرية في حين قد يتوسع فيها هزب آخر . إذ إن

تعدد الاحزاب يضمن ممارسة الحرية السياسية من جانب ويمنع ديكتاتورية الحزب الواحد من جانب آخر مهما كانت ديموقراطية أساليبها في ممارسة العمل السياسى .

ويلاحظ أن البعث أعطى مرونة لاحد لها عند حديثه عن الحرية من وجهة نظره إذ أن التجربة أثبتت أنه يميل الى فكرة تعدد الاحزاب والعمل الجبهوى وهو خارج السلطة ثم ما يلبث أن ينادى بشعار الحزب الواحد أو الحزب القائد حينما ينتقل الى السلطة وسنرى كيف تنكر البعث — فى مراحل لاحقه — لكل ما قال عن الاحزاب والجبهة وكيف بدأ يتخلل منه فى طريقه للانفراد بالسلطة .

وجاء دور عبد الناصر فتسائل :

هل الحرية بالاحزاب ؟

هل الحرية بدون الاحزاب ؟

هل الحرية لكل الاحزاب ؟

لم تأخذ الجمهورية العربية المتحدة بنظرية الحزب الواحد ولا بنظرية تعدد الاحزاب بل آمنت بتحالف قوى الشعب العاملة .

فالحزب عادة ما يكون تعبيرا عن مصالح طبقية أو فئة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ومهما كان عدد أعضاء الحزب كبيرا فإنه يعتبر قلة بالنسبة لمجموع الشعب .

أما تحالف قوى الشعب العاملة فهو تحالف بين القوى المختلفة التى كان من الممكن لكل منها أن ينشئ حزبا تدافع به عن مصالحها . فكان من الممكن انشاء حزب للعمال وحزب آخر للفلاحين يرعى شئونهم ويدافع عن مصالحهم الا أنه حينما أخذت الجمهورية العربية المتحدة بنظرية تحالف قوى الشعب العاملة وجدت بها الضمان الكافى الذى يكفل تحقيق هذه المصالح داخل اطاره .

وفى هذا تختلف الجمهورية العربية المتحدة عن الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى فنحن نتماق مع الفكر الماركسى فى أن ديموقراطية الدول الرأسمالية ما هى الا ديكتاتورية البورجوازية أى تحالف الاقطاع ورأس المال وأنه يجب اسقاطها .

الا أن الفكر الماركسى حينما ينادى باسقاط البورجوازية يسعى لان يحل محلها ديكتاتورية البروليتاريا أو ديكتاتورية طليعة الطبقة العاملة . إذ أن البروليتاريا لا تعنى أبدا فى الفكر الماركسى اللينينى الطبقة العاملة

انما تعنى طليعتها التى تشمل كل فئات الشعب ولا تقتصر على العمال فقط .

اما الميثاق فى الجمهورية العربية المتحدة فانه فى الوقت الذى يتفق فيه مع الفكر الماركسى على ضرورة اسقاط ديكتاتورية البرجوازية يختلف معه فى أن البديل الطبيعى لها هو تحالف قوى الشعب العاملة وليس ديكتاتورية البروليتاريا .

وقد يوجد تناقض بين مصالح فئات التحالف . وهذا امر طبيعى ومقبول طالما استمر فى تفاعله داخل اطار التحالف دون أن يتطور الى تصادم وصراع بين الفئات بعضها مع بعض اذ أن تصادم قوى التحالف امر غير جائز الا مع أعداء التحالف والمتمثل فى تحالف الرجعية مع رأس المال .

والفرض من التفاعل هو تذويب الفوارق بطريقة ديمقراطية ويتولى قيادة وتحريك هذا التفاعل داخل التحالف التنظيم السياسى بصفته طليعة الاتحاد الاشتراكى وبذا يصبح التفاعل ثوريا وهادفا فى الوقت نفسه .

ولكن كيف نضمن عدم تجمع الاحزاب الرجعية والرأسمالية بدورها خارج هذا التحالف للانقضاض عليه ؟ من الطبيعى أيضا أن يحدث هذا التحالف . فكما ان قوى الشعب العاملة تتحالف فى تنظيمها السياسى للدفاع عن مصالحها ضد الرجعية والرأسمالية والاقطاع فان هذه بدورها لا بد وأن تتجمع للدفاع عن مصالحها المهددة أو التى هددت بالفعل ولكن لا بد من الحيلولة دون أن يحقق هذا التحالف اغراضه بأى ثمن . والسبيل الوحيد الى ذلك هو نزع اسلحة تحالف الاقطاع مع رأس المال وحرمانهم من طياراتهم ومدافعهم واسلحتهم و ذخيرتهم المتمثلة فى المال وذلك عن طريق التأميم وفرض الحراسة والعزل السياسى .

وبذا تم القضاء على تحالف رأس المال والاقطاع شكلا وموضوعا واقمنا التحالف بين الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية حول ميثاق العمل الوطنى .

وبعد أن تحول دون الانقضاض على تحالف قوى الشعب العاملة من خارجه كيف يمكننا أن نضمن فى الوقت نفسه عدم وقوع التحالف تحت سيطرة طبقات تديمة أو طبقة جديدة تكون من داخل التحالف نفسه تبعا لتغير الانتماء الطبقي الذى يحدث بمرور الزمن داخل التحالف ؟ لا بد لذلك من ضمانين :

الضمان الاول هو تحديد نسبة العمال والفلاحين بنصف عدد المجالس والمنظمات الشعبية ومجلس الامة على الاقل وقد نص ميثاق العمل الوطنى على ذلك .

والضمان الثانى هو تعريف من هو العامل ؟ ومن هو الفلاح ؟ فالعامل هو كل من تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية كما يدخل فى حكم هؤلاء الحرفيين الذين يعملون بأنفسهم ولا يستخدمون الغير . أما الفلاح فهو من كانت الزراعة مهنته ومصدر رزقه وأن يقيم اقامة دائمة فى منطقة عمله والا يزيد ما تحوره أسرته (الزوج والزوجة والاولاد القصر) من الارض الزراعية ملكا وياجرا على ٢٥ فدان والا يكون ممن صودرت ملكيتهم طبقا لقوانين اصلاح الزراعى والا يكون من الموظفين او المستخدمين العموميين .

ولكن ليس كل ما سبق من اجراءات ضمانا كافيا لتوفير الحرية .

فليس كافيا أن تقيم تحالف قوة الشعب العاملة .

وليس كافيا أن ننزع أسلحة تحالف الاقطاع ورأس المال .

وليس كافيا أن نحى التحالف من سيطرة طبقة عليه من داخله .

انما المهم بالاضافة الى ذلك كله السيطرة على وسائل الانتاج والا وقعت الطليعة الثورية تحت سيطرة التحالف المضاد فلا يمكن لحكم اشتراكى أن يحكم الا بتأميم البنوك وشركات التأمين .

هذا من ناحية الجمهورية العربية المتحدة إما من ناحية العراق وسوريا فيمكن أن يبدأ العمل السياسى بتكوين جبهة تضم كافة الاحزاب والفئات القومية لها ميثاق عمل واحد على أن يكون ذلك عملا مرحليا فالهدف النهائى هو التنظيم السياسى الواحد .

هذا اهم ما جاء فى حديث عبد الناصر عن الحرية .

ووافق البعث على اقامة جبهة بينه وبين الاحزاب والفئات القومية فى كل من بغداد ودمشق وسنرى كيف كان البعث غير جاد فيما وافق عليه . وسنرى كيف ضرب بموافقته تلك عرض الحائط وبدأ فى تصفيات سريعة غادرة للانفراد بالسلطة .

فالبعث دائما يميل للوصول الى السلطة على اكتاف غيره ثم سرعان ما يضرب هذا الغير لينفرد بالسلطة ثم يبدأ بعد ذلك فى تصفية نفسه فى حركات تصفية سريعة بين الاجنحة المختلفة التى يتكون منها الحزب .

الاشتراكية والديموقراطية :

ولقد أثار البعث قبل مناقشة تعريف الاشتراكية موضوعا يتعلق بالمكاسب الاشتراكية وكان من رايه أن المكاسب الاشتراكية التى حققها الجمهورية العربية المتحدة كانت منحة من الحكم وليست نتيجة كفاح الشعب

فلم يقدّم الشعب بدوره في الصراع من أجل تحقيق آماله أو الحصول على مكاسبه .

وكثيرا ما ردد حزب البعث هذا الرأي في محاولة لغمز المكاسب التي حصل عليها شعب الجمهورية العربية المتحدة وفاته ان الشعب حينها يقوم بالصراع في سبيل تحقيق مكاسبه وآماله انما يقوم به في وجه حكم لا يحس باحاسيسه أو ينفصل عنه .

وقد تحدث الرئيس عبد الناصر وأوضح أنه حينما قام الضباط الاحرار بالثورة يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قاموا بها كطليعة قوى الشعب العاملة ضد تحالف الرجعية مع رأس المال والاستعمار وكانت هذه الطليعة طليعة ثورية اذ انها نجحت في اسقاط هذا التحالف ثم اقدمت دون تردد على تطبيق المبادئ الستة التي اعلنتها الثورة عند قيامها تلك المبادئ النابعة اصلا من احتياجات الشعب والمعبرة عن آماله .

فأكبر خطأ تقع فيه الطلائع الثورية هو تقاعسها عن تحقيق مطالب الجماهير في جراحة دون تردد والا كان من حق طلائع ثورية اخرى ان تخرج لتطالب بالمكاسب الثورية . وأن سمحت الطلائع الثورية بذلك انتفت عنها صفة الثورية . وتدل تجربة الثورات الاشتراكية في العالم على ان الثورة اذا نجحت في الاستيلاء على السلطة بادرت الطلائع الثورية بتنفيذ ما بشرت به من امانى وآمال قبل قيامها بالثورة .

فكانت منشورات الضباط الاحرار قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تنادى وتبشر باتجاهات محددة فلم يكن من المعقول أن تتقاعس الطلائع الثورية عن تنفيذ ما بشرت به قبل وصولها الى السلطة منتظرة مطالبة الشعب تنفيذ وعودها انتظر تحقيقها .

وكانت جريدة « الشرارة » جريدة لينين تبشر بمبادئ ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ قبل قيامها وكان لا بد للشيوعيين بعد استيلائهم على السلطة من تنفيذ ما سبق ان بشروا ووعدوا به في جريدتهم دون انتظار مطالبة القواعد الشعبية بذلك .

ثم ما هي القيادة أولا وآخرا ؟ انها لا تخرج عن كونها تفهم لمطالب الشعب ومشاكله واقداها على تحقيقها . فعلى الطلائع الثورية ان تلتصق بالجماهير لتتحسس مطالبها وتتفاعل مع الشعب لتحقيق له آماله .

فحينما اعطت الثورة المصرية العمال حق المشاركة في الادارة والارباح دون انتظار لمطالبتهم بذلك لم يكن من حق احد أن ينتقص من القيمة الثورية الخطيرة لهذا الاجراء اذ أن هذه الخطوة ما كان يمكن ان تتم في ظل الرأسمالية الا تحت ضغط مطالبة العمال بحقوقهم والا اذا تمكنوا

عن طريق هذا الضغط من ازاحة قيادة لا تمثل الا مصالح طبقة راس المال ولكن اما وقد أحست الطلائع الثورية بآمال العمال نتيجة لتفـاعـلها معهم فانه لم يكن من الجائر التردد في الاستجابة الى هذه الآمال وتحقيقها .

وانتقل الحديث بعد ذلك الى الاشتراكية . وذكر الرئيس جمال عبد الناصر ان الاشتراكية مرتبطة تمام الارتباط بالحرية اذ أن الحرية الحقيقية هى حرية الوطن وحرية المواطن .

وحرية الوطن تحرر من الاستعمار .

وحرية المواطن معناها الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب ولا يمكن للمواطن أن يحصل على حريته الحققة الا اذا ربطناها برغيف الخبز حتى يصبح صوت المواطن فى الانتخابات حرا وهو لا يصبح محررا الا اذا ارتبط بتيسير الحصول على رغيف الخبز .

وحتى ذلك فانه لا حرية بدون اشتراكية .

وتصبح الاشتراكية والديموقراطية والحالة هذه هما جناحا الحرية . فبدون الديموقراطية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق الديموقراطية السياسية . فحتى الحل الاشتراكى هى السبيل الوحيد لتحقيق الديموقراطية والا كانت الديموقراطية عبارة عن ديكتاتورية طبقة راس المال والاقطاع وهو ما يعبر عنه بديموقراطية البرجوازية أو ديكتاتورية البرجوازية . وبالعكس اذا طبقت الاشتراكية دون ديموقراطية أصبحت اشتراكية مزيفة كالاشتراكية الوطنية فى ألمانيا أيام هتلر .

وفى الجمهورية العربية المتحدة سارت الديموقراطية السياسية جنبا الى جنب مع الديموقراطية الاجتماعية فحينما اشترك العمال فى ادارة المصانع والشركات كان ذلك تحقيقا للديموقراطية السياسية وحينما اشتركوا فى نسبة الارباح كان ذلك تحقيقا للديموقراطية الاجتماعية وعن طريق الاولى يمكن للعمال مقاومة البيروقراطية والانحراف وعن طريق الثانية يمكنهم أن يشتركوا فى محاربة الاسراف اذ أن ذلك يؤثر على أرباحهم ودخولهم . ثم هناك وحدات الاتحاد الاشتراكى واللجان النقابية فى المصانع والشركات تحاول أن تحافظ على أموال الشعب عن طريق التبليغ عن أى انحرافات والتصدى لها .

ثم حينما صدر قرار تحديد الاجور بحيث يصبح الحد الاقصى للاجر خمسة آلاف جنيه سنويا والحد الأدنى لاجر العامل خمسة وعشرين قرشا يوميا مع تخصيص علاوات الانتاج والمكافآت التشجيعية أصبح العمال يشتركون فى ناتج العمل .

ومعنى ذلك أن التطبيق الاشتراكي يؤدي الى اعادة صياغة العلاقات الاجتماعية وتغييرها تغييرا جذريا في مصلحة قوى الشعب العاملة .

والاشتراكية ليست فكرا بقدر ما هي تطبيق وليست شعارا بقدر ما هي واقع فقد يحدث في دولة رأسمالية تأمين ولا يعد ذلك تطبيقا اشتراكيا ففي فرنسا مثلا وهي دولة رأسمالية تقدم الدولة أحيانا على التأمين وليس معنى ذلك تطبيق اشتراكي لان الدولة الرأسمالية هي التي تكون قد استولت على المصانع المؤممة لتوجيهها لمصلحة الرأسمالية وليس لمصلحة قوى الشعب العاملة .

ووافق حزب البعث على كل ما قيل .

وطرح بعد ذلك موضوع وسائل الانتاج وعلاقتها بالتطبيق الاشتراكي وكان من رأى الرئيس عبد الناصر أن الاشتراكية عبارة عن سيطرة الشعب على وسائل الانتاج وليس تأمين كل وسائل الانتاج في الحال وأهم هذه الوسائل هي البنوك وشركات التأمين لانه لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسى الا بتوجيه البنوك لمصلحة الشعب اذ ان البنوك غير المؤممة تقوم بمد أعداء الشعب بالقروض والمال وبذلك تعطيهم السلاح الذى يحاربون به الثورة وفي الوقت نفسه تعمل البنوك على السيطرة على الطليعة الثورية بطريق أو آخر وعلى هذا فان استثمرت البنوك في ايدى الرجعية تصبح الطلائع الثورية واجهة للحكم الرجعى الامر الذى لا يستقيم الا اذا انتقلت ملكيتها الى الدولة وبذلك يصبح الشعب العامل هو المسيطر الحقيقى على ثورة البلاد .

وكان من رأى البعث أن التأمين يجب أن يتم على مراحل فبيدا بتعريب البنوك كمرحلة أولى اذ أن العمل على مراحل لا يؤثر في الاستقرار السياسى المطلوب وقد اعترض الرئيس عبد الناصر على ذلك اذ أنه لا يمكن أن يتحقق استقرار سياسى ما دامت البنوك وشركات التأمين في يد الرجعية فتكون هي الطبقة المسيطرة فعلا على مقدرات البلاد .

الوحدة :

ان رفع شعار الوحدة شيء وتنفيذها شيء آخر . فرفع الشعار لا يثير أعداء الوحدة اثاره حقيقية أما اذا انقلب الشعار الى حقيقة واقعة فقد أصبح هدفا ماديا يمكن للعدو أن يركز عليه السهام .

لذا فان اقامة الوحدة عمل صعب للغاية يحتاج الى وضوح في أى خطوة يتفق عليها والى أسس ثابتة تقام عليها اذ أن وحدة عام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر تمت كعمل سياسى وليس كعمل ثورى وكان من رأى

القاهرة وقتئذ أن إقامة الوحدة بالسرعة التى تمت بها امر خطير للغاية وأن الامر يحتاج الى خمس سنوات على الأقل لاجراء الترتيبات اللازمة لاقامة الوحدة فى ظل جماعات متنافرة يتربص بعضها بالبعض الآخر .

كل هذه المشاكل حملت على دولة الوحدة الوليدة فأثقلت كاهلها وأدت بالتالى الى الانفصال .

لكل ذلك أكد الرئيس عبد الناصر على ضرورة قيام الوحدة هذه المرة على أسس سليمة اذ أن الشعوب العربية ولا سيما الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة لا تتحمل جريمة انفصال أخرى .

وبالرغم من المخاطر التى تتعرض لها وحدة الدول الثلاث الا أن المزايا التى يمكن أن تتحقق نتيجة لتحقيق الوحدة تجعلنا نقدم عليها : فللدولة الجديدة حقول بترول فى العراق وخطوط الانابيب التى تمر فى سوريا ثم بها تناء السويس ولديها امكانيات اقتصادية أكبر بكثير من امكانيات فرنسا علاوة على ان عدد سكانها ٤٠ مليون نسمة . ثم تحقيق الوحدة الثلاثية يدفع العرب سريعا الى طريق الوحدة المنشودة علاوة على أن تحقيقها يحافظ على قوميتنا ضد المحاولات التى تجرى لمحو القومية العربية باحلال قوميات غريبة بدلا منها كما حدث فى فلسطين حيث حلت القومية اليهودية محل القومية العربية وكما يحدث حاليا فى منطقة الخليج العربى .

وكان من رأى الوفد السورى أن الوحدة الاندماجية عمل صعب للغاية ولا تصلح للتطبيق تحت الظروف القائمة وطرح شعارا جديدا هو تحقيق الوحدة الاتحادية مع العمل على حل الخلافات عن طريق التفاعل بين الاقاليم بطريقة غير قسرية وأن تكون مواد الدستور قادرة على منع التصادم وحماية التفاعل مع مراعاة ظروف كل اقليم .

وتساءل الرئيس عبد الناصر عن معنى الوحدة الاتحادية ؟ فالاصطلاح غريب غير معروف فهل المقصود به وجود ثلاث دول لها كياناتها المنفصلة داخل غلاف رقيق اسمه الوحدة ؟ أم هل المقصود نوع من الرابطة الفكرية بين هذه الدول ثم يسير كل على هواه ؟ أم أن المقصود دولة اتحادية بما فى هذه الكلمة من مفهوم ومعنى ؟ .

وعلى أية حال فقد ذكر الرئيس عبد الناصر أن هذه ليست المشكلة اذ أن الاهم من كل ذلك هو وحدة العمل السياسى ووحدة القيادة السياسية وبدون توحيد العمل السياسى لا يمكن اقامة وحدة أو اتحاد .

فلا وحدة أو اتحاد اذا استقلت كل قيادة سياسية داخل قطرها .
انما الامر الحتمى هو وحدة القيادة السياسية التى ستدير دولة الوحدة أو دولة الاتحاد . ما الذى يحافظ على الاتحاد فى يوغوسلافيا حيث توجد

جمهوريات لها رؤساؤها وقوميات متعددة غريبة عن بعض ؟ ثم ما الذى يحافظ فى الاتحاد السوفيتى على الاتحاد الذى يربط بين جمهوريات متعددة وقوميات مختلفة علما بأن الدستور السوفيتى يعطى للجمهوريات حقوق الانفصال ؟ بل ما الذى يحافظ فى الولايات المتحدة الامريكية على الاتحاد مع وجود حزبين : حزب فى الحكم وحزب فى المعارضة ؟ الاجابة عن هذه الاسئلة تكمن كلها فى وحدة القيادة السياسية ووحدة العمل السياسى .

فهذا هو لب الموضوع اذ أنه اذا ما تكونت القيادة السياسية كانت قادرة على تسيير كل أمور الاتحاد وهذا ضمان قوى لبقائه .

ولكن هل يكفى اقامة القيادة السياسية لمنع أى احتمال للانفصال ؟ أبدا أنها احدى الضمانات وليست الضمانات كلها فالمهم ألا يسمح بتكوين محاور داخل القيادة السياسية واحتمال وجود المحاور بالوضع الراهن احتمال قائم ، اذ أن لحزب البعث قيادته القومية التى تتحرك القيادات القطرية تبعا لتوجيهاتها وسوف تكون القيادة القومية لحزب البعث والحالة هذه على مستوى قيادة الاتحاد نفسه والفرق الوحيد أنها تعمل من الخارج ومن وراء ستار وعلى هذا فان الحل السليم هو ضرورة مشاركة باقى الاحزاب والفئات القومية الاخرى الموجودة فى العراق وسوريا فى القيادة السياسية على مستوى الاتحاد وفى قيادات الاقطار وفى ممارسة العمل السياسى .

ثم هناك خطوة أخرى لابد من تحقيقها وهى توحيد التنظيمات الشعبية فى البلدان الثلاثة .

ومعنى ذلك أنه ليس المهم فقط أن يبدأ الاتفاق على شكل الاتحاد أو دستور الاتحاد فان هذا سهل هين انما الاهم هو ضرورة البدء بالخطوات التالية :

- ١ — تكوين جبهة تضم الفئات القومية كافة فى كل من سوريا والعراق تنبع منها القيادة السياسية للقطر تمثل فيها الفئات القومية كلها.
- ٢ — تكوين قيادة سياسية على مستوى الاتحاد من الاقطار الثلاثة لا يشترط فيها تمثيل كل الفئات تفاديا للخلافات التى قد تحدث وكخطوة نحو تحقيق الاندماج المنشود وتفاديا لمحاور قد تنشأ داخل قيادة الاتحاد.
- ٣ — انشاء لجنة مركزية لكل قطر ولجنة مركزية على مستوى الاتحاد يتم عن طريقها الوصول الى مرحلة الاندماج للتنظيمات الشعبية فى دولة الاتحاد وتلعب القيادة السياسية أو المكتب السياسى دورا حيويا فى السيطرة على هذا التفاعل بحيث لا يؤدى الى صدام حتى يتحقق تكوين التنظيم السياسى الواحد .

٤ — وضع دستور ينظم السلطات داخل دولة الاتحاد .

ومن ذلك يتضح أن الرئيس عبد الناصر جعل الوحدة الدستورية نالفة للوحدة السياسية فالوحدة الدستورية أسهل اذ هى دستور مكتوب أما الوحدة السياسية فانها صعبة اذ تحتاج الى عمل وممارسة وثقة .

وانتهت المرحلة الثانية وكل يأمل فى فتح صفحة جديدة فى العلاقات مع حزب البعث (١) وعاد الوفد السورى الى دمشق . . استعدادا للقاء الثلاثى الذى كان من المفروض أن يتم خلال أسبوع .

ولكن هل سارت الامور فى اتجاه يحقق الرغبات والامانى ؟

(١) جاء فى البيان المشترك الصادر بعد هذه المرحلة « ولقد جرت المباحثات فى جو من الصراحة الكاملة والنقد الموضوعى حول فترة الوحدة وحول موقف كل من ج.ع.م والقوى الثورية فى اطار بناء هدف الوحدة الجديدة على أسس راسخة شعبية وثورية وقد التقى الطرفان على أن صمود ج.ع.م بعد الانفصال وتحالف قوى الشعب العاملة فيها لضرب الرجعية المتأخرة ضربة قاصمة ونضال القوى الوحدوية التحررية فى سوريا والبلاد العربية الاخرى ضد الردة والرجعية والانفصالية الخائنة وانتصار الثورة التحررية الوحدوية فى كل من العراق وسوريا قد فتحت أمام ج.ع.م والعراق وسوريا امكانيات موضوعية لبناء وحدة اتحادية متكافئة تضمها كما تضم كل بلد عربى متحرر عندما تنبأ له ظروف الوحدة » .

« واستعرض الطرفان تجربة الوحدة بنواحيها الايجابية والسلبية فالتقيا على تحديد الاخطاء التى وقعت من جانب جميع الجهات والتى شابته الوحدة فى بنائها وسياستها وعزما على ألا يتركا فى بناء الوحدة الجديدة أى ثغرة يمكن أن تنفذ منها أى ضعف أو وهن أو خطأ الى هذا البناء الجديد الذى يجب أن يقف على أسس راسخة تضمن للبلدان الثلاثة حقها الكامل ومسئوليتها التاريخية فى أن تتحمل بصورة مشتركة ومتكافئة عبء بناء الوحدة الجديدة وعبء قيادتها كيما تصبح بصورة حقيقية نواه للوحدة العربية الشاملة ووصل الطرفان نتيجة استعراض ذلك كله الى حتمية التقاء جميع القوى الثورية الحدية فى ج.ع.م والعراق وسوريا وتحملها جميعا كل مسؤولياتها فى قيادة ثورة الوحدة وبنائها » .

الفصل السادس

المرحلة الثالثة للمباحثات

٧ - ١٧ ابريل (نيسان) سنة ١٩٦٣

مقال في صحيفة يهز الحكم البعثي في دمشق - رأى
الوفد الجزائري - الثورة والسلطة - الوحدة السياسية
قبل الوحدة الدستورية - القيادة المشتركة والقيادة
الموحدة - توقيع الاتفاق

وأخيرا يجيء دور المرحلة النهائية من مباحثات الوحدة الثلاثية وهى فى الوقت نفسه أهم المراحل وأخطرها . اذ انتهت جلساتها بتوقيع ميثاق القاهرة فى ١٧ ابريل (نيسان) سنة ١٩٦٣ .

وقد انتهت المرحلة الثانية بعد محاولة لتصفية الحساب القديم بين الجمهورية العربية المتحدة وحزب البعث لطفى صفحات الماضى .

الا أن ما حدث فى دمشق وبغداد فى الفترة بين نهاية المرحلة الاولى للمباحثات وبداية المرحلة الثالثة لم يكن مشجعا على ازالة بذور الشك بل على العكس من ذلك أكد كل الشكوك فى نوايا حزب البعث وأظهر أن كل ما يهدف اليه الحزب هو السيطرة على مقاليد الامور فى كل من دمشق وبغداد .

ولقد أوضحنا ذلك كله فى نهاية الفصل الرابع من هذا الكتاب .

أوضحنا كيف كانت كل من بغداد ودمشق فى قلق من مجريات الامور التى سارت على غير ما كانوا يقدرون . فتحولت الرغبة فى مجرد اصدار بيان بالسير فى طريق الوحدة الى مباحثات جادة لا يمكنهم الفكك منها تحت ضغط أصوات الجماهير .

وأوضحنا كيف بدعوا فى تأجيل موعد بدء المرحلة الثالثة للمباحثات لكسب الوقت حتى تحسم الامور فى سوريا لمصلحة البعث باجراء التصفيات التى تمكنهم من السيطرة على مقاليد الامور هناك .

ثم أوضحنا كيف صدرت التعليمات بايقاف المظاهرات التى تطالب بالوحدة والخطر المطلق على الصحافة حتى لا تتطرق الى اثاره هذا الموضوع من قريب أو بعيد .

ثم أخيراً كيف بدأت الصحافة في الغمز واللمز في محاولة لبث العراقيل أمام الباحثات القادمة وكيف قام الاستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الاهرام بالرد على ذلك في مقاله (انى أعترض) .

ولقد كان لهذا المقال رد فعل في دمشق وبغداد قبل بدء المرحلة الثالثة للمباحثات بل أدى الى عقد جلسة خاصة بين الوفدين المصرى والسورى قبل بدء المرحلة الثالثة للمباحثات اذ عقد الرئيس جمال عبد اناصر مع الوفد السورى الذى وصل الى القاهرة يوم ١٩٦٣/٤/٦ اجتماعين أحدهما مساء اليوم نفسه والآخر صباح اليوم التالى في محاولة أخرى لتصفية الحساب من جديد وكان العتاب أقرب الى أزمة عدم ثقة كاملة منه الى مجرد عتاب على موضوع طارئ اذ أن ما حدث من جريدة حزب البعث أعاد الى الازهان سياسة الحزب ذات الوجهين يتحدث بشئ داخل قاعة الاجتماعات ثم يتحدث بشئ آخر خارجها .

وانتقد البعث السورى مقال الاهرام مبديا خوفاً من أن يؤدى الى اسقاط حكومة صلاح البيطار وأبدى الرئيس عبد الناصر دهشته من أن مجرد مقال فى الاهرام يهدد بالسقوط حكومة تدعى استنادها الى القواعد الشعبية .

وقد حضر جلسة الصباح وفد جزائرى كان موجودا بالقاهرة برئاسة هوارى بومدين لشرح نظام الحكم وممارسة العمل السياسى فى الجزائر . اذ أن البعث كان يعتقد أن حكم جبهة التحرير الجزائرية فى الجزائر حكم ائتلافى باعتبار أن جبهة التحرير الجزائرية تضم عدة فئات قومية تحكم بطريقة « جبهوية » وقد أوضح الوفد الجزائرى خطأ هذا المفهوم وأن جبهة التحرير هى حركة سياسية واحدة وليس ائتلافاً بين أحزاب اذ أنهم طالما عانوا من مناورات الائتلاف قبل تكوين الجبهة وبذا فانهم يعتقدون أن حكم الائتلاف هو أضعف صورة من صور الحكم .

تم كل هذا وكان الوفد العراقى لم يصل بعد وحينما وصل بدأت المباحثات الثلاثية مساء يوم ١٩٦٣/٤/٧ .

وتكونت الوفود الثلاثة كالآتى :

عن الجمهورية العربية المتحدة السادة :

الرئيس جمال عبد الناصر	رئيس الجمهورية العربية المتحدة
عبد اللطيف بغدادى	نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرئاسة
المشير عبد الحكيم عامر	نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرئاسة
كمال الدين حسين	نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرئاسة

عضو مجلس الرئاسة ورئيس المجلس التنفيذي	على صبرى
عضو مجلس الرئاسة	كمال الدين رفعت
سفير الجمهورية العربية المتحدة ببغداد	أمين هويدي
سكرتير عام رئاسة الجمهورية	عبد المجيد فريد

وعن الجمهورية السورية السادة :

رئيس مجلس الثورة	الفريق لؤى الاتاسى
رئيس الوزراء	صلاح البيطار
نائب رئيس الوزراء ووزير العدل	نهاد القاسم
وزير الدفاع	الفريق محمد الصوفى
وزير الاقتصاد	عبد الكريم زهور
وزير التخطيط	هاني الهندي
وزير التكوين	سامى صوفان
وزير الزراعة	عبد الحليم سويدان
وزير الاصلاح الزراعى	شبل العيسى
وزير الثقافة والارشاد القومى	سامى الجندي
نائب القائد العام للجيش	اللواء راشد قطيبي
عضو مجلس الثورة	العميد درويش الزدنى
عضو مجلس الثورة	السيد غسان هداد
عضو مجلس الثورة	المقدم فهد الشاعر
عضو مجلس الثورة	العقيد كمال هلال
عضو مجلس الثورة	العقيد محمد عمران
عضو مجلس الثورة	المقدم فواز محارب

وعن العراق السادة :

رئيس الوزراء	أحمد حسن البكر
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية	على صالح السعدى
وزير الدفاع	الفريق صالح مهدي عماش
وزير الخارجية	طالب حسين شبيب
المواصلات	العقيد عبدالستار عبداللطيف وزير
وزير البلديات	محمود شيت خطاب

وكما اعتدنا سنتعرض للنقاط التي أثارت حوارا فكريا أثناء هذه المرحلة من المباحثات .

عود لبحث الخلافات المذهبية

طلبا ردد البعث قبل المباحثات الثلاثية وفي أثنائها وجود خلافات مذهبية بينه وبين الجمهورية العربية المتحدة .

وبالرغم من أن جزءا كبيرا من جلسات المرحلة الثانية كان قد خصص لبحث الخلافات المذهبية تلك فإن الجانب العراقي لم يكن موجودا لذا روعى إعادة فتح موضوع الخلافات المذهبية مرة أخرى بعد أن اكتملت الوفود حيث أن وحدة الفكر هي الأساس في العمل السياسي ولا يمكن أن تصل الى هذه المرحلة الا عن طريق تفاعل الافكار والمذاهب .

الا أن الوفود فوجئت بطالب شبيب وزير خارجية العراق ينفي نفيًا قاطعا وجود خلافات مذهبية بين الجمهورية العربية المتحدة وبين حزب البعث ، وأكد ذلك بصفته المتحدث بلسان وفد العراق وبصفته أيضا عضوا في حزب البعث . وذكر طالب شبيب أن الخلاف قد يكون في التطبيق والاسلوب . فأسلوب قيام الثورة وتطويرها في أي من البلدان الثلاثة اتخذ طريقا مخالفا وهذا أمر طبيعي يرجع الى ظروف كل بلد من البلدان واختلاف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيها . فالخلاف في الاسلوب واقع موجود ليس فقط بين الاقطار الثلاثة وإنما ينشأ داخل الثورة الواحدة فتعدد وجهات النظر في الاسلوب أمر طبيعي داخل الحزب الواحد أو الحركة الواحدة والمهم تنظيم هذه الخلافات داخل اطار محدد يمنع تطور الخلاف المطلوب الى صدام غير مرغوب فيه . وللتغلب على ذلك فانه في الحركة السياسية الواحدة يكون اتخاذ القرار بالاعلبية أما في العمل الجبهوي فيكون اتخاذ القرار بالاجماع .

وسرعان ما أيد كل من صلاح البيطار وعبد الكريم زهور ما قاله طالب شبيب . . علما بأنهما أثارا من قبل موضوع الخلافات المذهبية في كل مناسبة !!!

وتراجع البعث انما يرجع الى سببين :

السبب الاول الضحالة الفكرية التي كان يعيش فيها الحزب وكل من يطلع على محاضر الجلسات يلمس ذلك بوضوح .

والسبب الثاني كان يرجع الى عدم اقتناع الحزب بجدوى مثل هذا الانفتاح اذ أنه كان قد عقد العزم على تحطيم الاتفاقية بعد توقيعها مادام

لم يتمكن من تميع المباحثات أو عدم عقدها أصلا . ومادام الامر كذلك فلا جدوى من الاستغراق في مثل هذه المناقشات .

الا ان الرئيس جمال عبد الناصر اصر على استمرار المناقشات الفكرية كخطوة للوصول الى الوحدة الفكرية أساس أى عمل وحدوى قد يتم في المستقبل .

الثورة والسلطة :

ليس المهم تحديد الشعارات وليس المهم عمل الميثاق لتفسير هذه الشعارات انما الاهم من ذلك أن تفهم الثورة علاقتها بالسلطة .

فليس استيلاء الثورة على السلطة غرضا في حد ذاته انما هو وسيلة لتحقيق آمال الشعب ورغباته وأن اعتبرت الثورة أن استيلائها على السلطة هو الغرض النهائي الذى يجب أن تسعى اليه كانت مجرد انقلاب كل ما حدث فيه تغير بعض الوجوه ومثل هذه الانقلابات لا يمكن أن تدوم أو تستمر . فليس مهما تفجير الثورة ولكن الاهم استمرارها فكم من ثورات استولت على السلطة ولكن لم يمكنها أن تحافظ عليها لانها لم تكن على وعى كامل حقيقى بالتناقضات الطبقية والخلافات الاجتماعية وبمحاولات الاستعمار المستمرة التى تهدف الى ضمان توجيه الامور لمصلحته .

والسلطة فى النهاية هى الهدف الذى يسعى تحالف الرجعية والاستعمار الى انتزاعها من يد الثورة وقد تلجأ الثورة الى مهادنة الرجعية والاستعمار يرفع شعار الاشتراكية فعلا دون تطبيق . أن مثل هذه الوسيلة لن تعطى الاطمئنان الكامل للرجعية الا اذا استولت هى على السلطة حتى تضمن استمرار مصالحها . ولا يقتصر الامر على ذلك بل تصبح صورة الثورة نفسها مهزوزة أمام الجماهير الشعبية التى تجد لنفسها التبرير لمداينة الرجعية مادامت طلائعها تتخذ الاسلوب نفسه الامر الذى يودى بالثورة فى نهاية الامر .

ان الضمان الوحيد لاستمرار الثورة فى الحفاظ على السلطة هو أن تؤمن بأن السلطة وسيلة وليست هدفا . . وسيلة لتنفيذ شعاراتها التى طالما رفعتها قبل استيلائها على السلطة دون تردد فالرجعية دائما أقوى من الثورة خاصة عند قيامها فجذورها عميقة وأسلحتها موجودة بل تكون الرجعية حينئذ متفرغة للعمل المعتاد فى حين تكون الثورة مشغولة بمشاكل الحكم .

ولكن كيف يمكن أن تحافظ الثورة على السلطة ؟ على الطلائع الثورية تطبيق شعاراتها التى طالما نادى بها وهى خارج السلطة دون تردد أو خوف . وفى الوقت نفسه على هذه الطلائع أن تجرد أعداءها الاجتماعيين

من سلاحهم الرئيسى وهو المال وعليها أيضا تجميع قوى الشعب العاملة فى تنظيم سياسى ثم التصميم على استمرار الثورة على أساس سليم .
وكان الرئيس جمال عبد الناصر فى حديثه يحذر البعث من محاولاته المستمرة للانفراد بالسلطة وجعل ذلك غرضا نهائيا يسعى الى تحقيقه اذ ليس المهم الوصول الى السلطة ولكن الاهم الحفاظ عليها ولا يمكن أن يتم ذلك الا بتنفيذ الشعارات دون الاقتصار على ترديدها والا بمواجهة أعداء الثورة الحقيقيين وليس مهاده نتهم والا بتجميع قوى الشعب العاملة وليس فرض ديكتاتورية الحزب الواحد .

الوحدة السياسية أهم من الوحدة الدستورية :

وكان البعث يلح فى ضرورة البدء يبحث دستور دولة الاتحاد . على أن تناقش مواد الدستور بعد وضعها مادة مادة لقرارها .

وعاد الرئيس جمال عبد الناصر ليزكر بأنه اذا بدىء يبحث الدستور دون ايجاد حل صحيح للعمل السياسى فى دولة الاتحاد فان ذلك كله مثله مثل النعامة التى تضع رأسها فى الرمال . وتكون المشاكل الحقيقية قد أجلت لتحمل فوق أكتاف دولة الاتحاد الوليدة فتصاب بأمراض الشيخوخة ولما تبلغ أشهرا من عمرها بعد فيستحيل عليها احتمالها .

ثم تسأل : هل الوحدة الدستورية تسبق الوحدة السياسية أم العكس ؟

وأجاب الرئيس عبد الناصر بأن الوحدة السياسية يجب أن تسبق أو على الأقل تسير جنبا الى جنب مع الوحدة الدستورية . اذ كيف يمكن وضع دستور لدولة الاتحاد دون الاتفاق على شكل العمل السياسى داخلها . ؟

فتوحيد العمل السياسى داخل دولة الاتحاد هو الأساس . . اذ كيف يمكن توحيد العمل السياسى على المستوى القومى دون توقيده على المستوى القطرى ؟ وكيف يمكن توحيد العمل السياسى على المستوى القطرى دون تحقيق الوحدة الوطنية فى كل قطر من الاقطار ؟ وكيف يمكن تحقيق الوحدة الوطنية على المستوى الاقليمى دون تحقيق وحدة الهدف بين الاطراف المختلفة بوضع ميثاق يحدد معانى الشعارات المرفوعة ؟ .

ومعنى ذلك انه اذا أمكن تحقيق الوحدة الوطنية على المستوى الاقليمى فانه يمكن بسهولة بعد ذلك تحقيق الوحدة الوطنية على المستوى القومى .

اذن لا بد أولا من الاتفاق على وحدة العمل السياسى على المستوى القطرى ووضع ميثاق لكل قطر .

ثم لا بد ثانيا من الاتفاق على وحدة العمل السياسى على المستوى القومى ووضع ميثاق لدولة الاتحاد .

ثم لا بد ثالثا من دستور ينظم السلطات داخل الاتحاد .

اى ان توحيد العمل السياسى فى دولة الاتحاد يسبق وضع الدستور او على الاقل يسير جنبا الى جنب معه .

كذلك الحال فى ميثاق العمل الوطنى فان وضعه يسبق وضع الدستور دون شك

فالدولة لى تقوم على أساس سليم لا بد لها من قدمين والا اصبحت دولة عرجاء : القدم الاولى ممثلة فى توحيد العمل السياسى ، والقدم الثانية ممثلة فى وضع الدستور .

وما لم يتم توحيد العمل السياسى فان ذلك سيكون مدعاة الى تكوين المحاور داخل القيادة السياسية على المستويين القومى والقطرى مما يؤدى الى تصادم يؤدى بدوره الى الانفصال .

وهنا طرح سؤال صريح لتحديد الموقف . اذ تساءل الرئيس جمال عبد الناصر عن مدى حرية الاقاليم داخل دولة الاتحاد فى اقامة التنظيمات السياسية ؟ واجاب عن ذلك بمنتهى الوضوح بأنه لا حرية لكل اقليم فى ان يتخذ أى خطوات فى هذا الاتجاه الا بموافقة سلطة الاتحاد اذ ماوقف كل من دمشق وبغداد اذ أعلنتها القاهرة ماركسية لينية ؟ وما موقف بغداد والقاهرة اذا أعلنتها دمشق ديموقراطية بورجوازية ؟ وما موقف القاهرة ودمشق لو أعلنت بغداد قيام الحزب الواحد ؟ ثم ما هو شكل هذه الدولة من الناحية العملية ان تم ذلك ؟ ثم كيف يمكن لمثل هذه الدولة ان تستمر بهذه التناقضات ؟ .

ان قدرة دولة الاتحاد على الاستمرار تكمن فى السلطة التى تركز فى يدها فى نواحى معينة ان هى تخلت عنها ساعد ذلك على ايجاد التناقضات فى الاقطار المختلفة مما يؤدى الى الانفصال فلا بد من تقوية السلطة المركزية حتى تكون عامل جذب لا عامل تشتيت .

وقد طالب الرئيس عبد الناصر بالوضوح فى كل أمر من الأمور لانه اذا تركت الأمور تسير بطريقة عفوية أدى ذلك الى خلق الانتهازية الفردية والانتهازية الحزبية التى تؤدى بدورها الى اصطدامات لا يمكن تفاديها .

هل القيادة السياسية لدولة الاتحاد قيادة مشتركة أم قيادة موحدة ؟ :

كان من رأى البعث العراقى أن القيادة السياسية على مستوى الدولة الاتحادية يجب أن تعمل كقيادة مشتركة تتخذ فيها القرارات بالاجماع وليس بالاعلبية لاختلاف ظروف الاقطار فما يصلح من قرارات لقطر قد لا يصلح للقطر الآخر .

وهنا أثير سؤالان :

الاول : هل الافضل أن تكون القيادة السياسية على مستوى دولة الاتحاد قيادة مشتركة أم قيادة موحدة ؟

الثانى : هل تتخذ القرارات فى مثل هذه القيادة باجماع الاصوات أم بأغليبتها ؟

فالقيادة المشتركة تعبر عن معنى الائتلاف. أما القيادة الموحدة فتعبر عن معنى الاندماج .

وأعضاء القيادة المشتركة يمثلون اما جبهاتهم أو أحزابهم فى الجبهات التى اتفق على تشكيلها .

فإذا ما حدث خلاف فى الرأى فى أمر من الامور أدى الى انسحاب عضو من القيادة فان هذا لا يعنى انسحاب العضو بصفته الشخصية ولكن معناه انسحاب حزبه أو جبهته كلها من القيادة .

وبذلك تصبح قيادة الاتحاد ضعيفة مهددة وتصبح دولة الاتحاد بالتالى معرضة للانهار فى أى وقت اذ أن انفضاخ ائتلاف جبهة داخل الدولة الواحدة كالعراق مثلا لا يهدد بقاء العراق كدولة بل يقتصر الامر فى هذه الحالة على تغيير شكل الحكم فيها . أما اذا حدث ذلك داخل دولة الاتحاد فانه يؤدى الى الانفصال وبالتالى الى انهيار وزوال الدولة من أساسها .

أما القيادة الموحدة فمعناها الاندماج أى أن كل عضو فيها لا يمثل إلا شخصه فإذا اختلف هذا العضو مع باقى أعضاء القيادة فان رأيه يعبر عن شخصه وإذا ما أراد هذا العضو الانسحاب كلية من القيادة فانما ينسحب منها كفرد وليس كممثل حزب أو جبهة ويبقى باقى الاعضاء يمارسون أعمالهم . وهذا يعطى الاتحاد استقرازا وقوة ومناعة . وبالتالى فان دولة الاتحاد تكون مؤمنة ضد الهزات التى قد تحدث لقيادتها وتؤثر على استمرارها .

هذا بخصوص القيادة المشتركة والقيادة الموحدة . أما بخصوص التصويت داخل القيادة فان معنى اصدار القرارات بالاجماع شل القيادة

عن اتخاذ أى قرار من القرارات وتصبح القيادة والحالة هذه عاجزة عن القيام بواجباتها .

وعاد البعث فتمسك برأيه فى ضرورة تكوين القيادة المشتركة ولكن بأسلوب آخر اذ اقترح البدء بتكوين القيادة المشتركة تمهيدا لتكوين القيادة الموحدة مراعاة للظروف الواقعية للاقطار وللتقليل من عيوب القيادة المشتركة يمكن الاتفاق على ميثاق عمل وطنى يمنع التصادم على قدر الامكان ومعنى ذلك أن البعث كان يريد البدء بالائتلاف تمهيدا الى التوحيد وعاد الرئيس عبد الناصر ليؤكد أن قيادة دولة بهذه الصورة أمر شكلى لان قيادة بهذا الوضع تصبح قيادة بدون ارادة وبالتالي تكون دولة الاتحاد نفسها دولة بلا ارادة .

وبناء الدولة بهذه الصورة معناه خلق دولة مهلهلة مصابة بكل امراض الشيخوخة اذ انها لا تكون دولة اتحادية بأى صورة من الصور انما تكون عبارة عن ائتلاف بين دول ثلاث . ولا اعتراض على ذلك بأى حال من الاحوال من جانب القاهرة وانما الاعتراض قائم على تسمية الاشياء بغير واقعها . ان الامر يحتاج الى مواجهة شجاعة فان كانت الظروف تحول دون تكوين دولة اتحادية — والاقتصر على توقيع ميثاق عمل من أجل الوحدة فليعلن ذلك على الامة العربية والقاهرة توافق على ذلك بل تدافع عنه . ولكن الامر الذى لا يمكن أن توافق عليه القاهرة هو اقامة دولة اتحادية مهلهلة لا ارادة لها تقود الى انفصال بعد حين مما يؤدى الى تحطيم فكرة القومية العربية نتيجة لعمل خاطىء تساهم فيه .

فلا يمكن اقامة الدولة الاتحادية دون اقامة التنظيم السياسى أو تأجيله الى حين .

ولا يمكن أن تعمل القيادة السياسية لدولة الاتحاد بنظام الائتلاف اذ ان الدولة تزول بمجرد انفضاضه .

واذا كانت الظروف لا تساعد على تنفيذ ذلك فان الاصح اقامة ائتلاف بين الدول الثلاثة اذ أن اقامة دولة لثلاثيها — أى سوريا والعراق — قيادة موحدة هى القيادة القومية لحزب البعث قراراتها ملزمة للقيادتين القطريتين فى بغداد ودمشق ولكنها — أى لكل دولة الاتحاد — قيادة مشتركة غير ملزمة . ان مثل هذه الدولة دولة بلا قيادة لان قيادتها بلا ارادة .

وصمم البعث على رأيه . كان يخشى على نفسه أن يذوب كحزب . صمم على البدء بائتلاف على مستوى قيادة دولة الاتحاد كخطوة فى سبيل الاندماج . حتى هذا لم يكن صادقا فيه اذ أنه لم يكن يؤمن بالاندماج على المدى الطويل وبالائتلاف على المدى القصير . وضرب مثلا بالولايات

المتحدة الامريكية ليؤيد وجهة نظره ذاكرا أنه حينما التقى ممثلو الولايات عام ١٧٨٧ ووضعوا دستورا للاتحاد لم يطبقوه الا عام ١٧٨٩ أى بعد عامين من وضعه واتخذوا هذه الفترة كفترة انتقالية يحلون فيها المشاكل المحلية للولايات وأهمها تخوف الولايات الصغيرة من سيطرة الولايات الكبيرة وتخوف الولايات الكبيرة من هيمنة الولايات الصغيرة .

الا أن الرئيس عبد الناصر ذكرهم أنه حينما اجتمع ممثلو الولايات عام ١٧٨٧ لاصدار الاعلان الدستوري أقاموا الكونجرس وأعطوه الارادة الكاملة التي تمكنه من السيطرة على كل الولايات ثم حينما أقاموا ميليشيا كل ولاية في بداية اقامة الاتحاد تعمل تحت سيطرة الولايات فانهم أقاموا في الوقت نفسه جيشا للاتحاد يعمل بأمر من رئيس الولايات المتحدة الامريكية وبذلك أصبح الرئيس قادرا على فرض سلطة الاتحاد على الولايات كافة بالسلطة الاتحادية والجيش الاتحادى ولم يبدأ الكونجرس عمله بنظام ائتلافى ولم يشترط الاجماع للموافقة على القرارات والأهم من كل ذلك أنه بموجب الدستور لم يكن في مقدور أى من الولايات أن تنسحب من الاتحاد وحينما انسحبت الولايات الجنوبية أيام لنكولن من الاتحاد بسبب أزمة تحرير العبيد قامت الحرب الاهلية لاقرار السلطة الاتحادية . وأعاد الرئيس عبد الناصر الى الأذهان نصيحة الرئيس وشنجنطن للشعب الامريكى في خطبة الوداع — بعد أن أمضى ثماني سنوات في الرئاسة رفض التحديد بعدها — حينما أهاب بالامريكيين المحافظة على الوحدة الوطنية وحذرهم من تعدد الاحزاب ومن الانقسام داخل الاتحاد لان النتيجة الحتمية لذلك هى قيام الحرب الاهلية . لذا فقد بدأت الحياة السياسية في الولايات المتحدة بحزب واحد ثم أصبح هناك حزبان أحدهما في الحكم والآخر في المعارضة ولكن تسيطر على الولايات جميعها سلطة واحدة هى سلطة الحكومة الممثلة للحزب الحاكم .

ولذلك كرر الرئيس عبد الناصر وجهة نظره في خطورة ترك الامور لازمنه يجد لها حلا اذ أنه ان جاز ذلك في بعض الامور فإنه لا يجوز في حدث كبير كاقامة اتحاد بين دول ثلاثة والا تكرر ما حدث عام ١٩٦١ حينما انفصلت الوحدة بين سوريا ومصر . وأكد على ضرورة توحيد العمل السياسى على أن تكون القيادة السياسية لدولة الاتحاد قيادة قومية موحدة على مستوى الاتحاد يمثل فيها كل الاطراف والاقطار وتكون مسئولة عن تنظيم العمل السياسى في كل أنحاء دولة الاتحاد .

ووافق البعث في أول الاجتماع الثامن على وحدة التنظيم السياسى في الدولة الجديدة وأكد على ضرورة قيام جبهة في كل قطر من الاقطار تضع لنفسها ميثاق العمل الوطنى الذى تعمل به جبهة في القطر ثم تلتقي هذه الجبهات لتكون القيادة السياسية الموحدة لدولة الاتحاد .

توقيع الاتفاق :

وتخلل هذه المناقشات الفكرية مناقشات أخرى دستورية انتهت بتوقيع الاتفاق الذى عرف فيها بعد باتفاق ١٧ ابريل — نيسان سنة ١٩٦٣ .

أهم بنود الاتفاق :

يتضمن الاتفاق اعلانا بالمبادئ الهامة المتفق عليها وملحقين مكملين للاعلان يوضحان كيفية بناء دولة الاتحاد والمؤسسات الدستورية اللازمة لذلك .

والمالحق الاول المرفق بنهاية الكتاب هو النص الكامل للاتفاقية .
وفيما يلى أهم الموضوعات التى شملتها هذه الاتفاقية :

١ — تنظيم العمل السياسى فى دولة الاتحاد :

أ — تنشأ فى كل قطر من الاقطار جبهة تضم كافة القوى الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية ترتبط بميثاق العمل الوطنى على أن يكون الهدف النهائى توحيد هذه القوى فى تنظيم سياسى واحد .

ب — وعلى مستوى الاتحاد تنشأ قيادة سياسية واحدة قراراتها مازمة للجبهات السياسية فى الاقطار وعليها اقامة التنظيم السياسى الواحد الذى يقود العمل السياسى فى دولة الاتحاد .

٢ — بناء الدولة :

١ — تسمى الدولة الجديدة الجمهورية العربية المتحدة وكل عضو فيها يسمى بالقطر .

ب — الجنسية واحدة هى الجنسية العربية — الدين الرسمى هو الاسلام — واللغة الرسمية هى العربية .

ج — عاصمة الدولة القاهرة .

د — سلطات الدولة الاتحادية :

(١) السياسة الخارجية وتوحيد التمثيل الخارجى مع الإبقاء على بعض الشئون التجارية والثقافية بصفة مؤقتة لسلطة الاقطار .

(٢) الدفاع والامن على أن يوكل أمرها للاقطار خلال الفترة المناسبة لكل قطر أثناء فترة الانتقال .

(٣) الضرائب الاتحادية وميزانية الاتحاد والقروض الخارجية والداخلية والقوانين والسياسة الجبركية .

- (٤) التخطيط الاقتصادي .
- (٥) العدل وسن القوانين .
- (٦) سياسة الاعلام والثقافة والتعليم .

٣ - المؤسسات الدستورية على مستوى الاتحاد :

أ - مجلس الامة ويتكون من :

(١) **مجلس النواب :** وعدد أعضائه بنسبة عدد السكان في كل قطر وينتخب الاعضاء انتخابا مباشرا ومدة العضوية به ٤ سنوات .

(٢) **مجلس الاتحاد :** ويتكون من عدد متساوى من الاعضاء من كل قطر من الاقطار وينتخب الاعضاء انتخابا مباشرا ومدة العضوية به ٤ سنوات وعدد أعضائه ١/٤ عدد أعضاء مجلس النواب على الاقل ولا يزيد على ١/٢ عدد أعضاء مجلس النواب بأى حال من الاحوال .

وينتخب مجلس الامة رئيس الجمهورية ونوابه ولا يصدر قانونا الا اذ اقره المجلسان فاذا اختلف الراى بين المجلسين بالنسبة لاحد القوانين يعرض على لجنة توفيق مكونة من عدد متساوى من أعضاء المجلسين وعلى مجلس الامة الموافقة على انضمام أى دولة جديدة للاتحاد .

ويحل أى من المجلسين بقرار من رئيس الجمهورية .

ولا يجوز ان تتعارض دساتير الاقطار مع دستور الاتحاد وتتم تعديل الدساتير القطرية بواسطة المجلس التشريعى للقطر ولا تصبح التعديلات نافذة الا اذا اقرتها المجالس الاتحادية بأغلبية ٢/٤ أصوات كل مجلس على حده .

ب - رئيس الجمهورية :

ينتخبه مجلس الامة - مدة عضويته ٤ سنوات ، يعلن انتخاب المرشح اذا حصل على ٢/٣ أصوات جميع أعضاء مجلس الامة .

ج - نواب الرئيس :

وعدهم ثلاثة واحد من كل قطر ويتم انتخابهم بنفس طريقة انتخاب رئيس الجمهورية .

د - مجلس الوزراء :

يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء والوزراء ويعفيهم من مناصبهم ، المجلس مسئول أمام مجلس الامة ، يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء

وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة اعلام وارشاد وثقافة — وزارة
تربية وتعليم وبحث علمى ووزارة خزانة ووزارة اقتصاد وتخطيط اقتصادى
— وزارة عدل — وزارة دولة .

ه — السلطة القضائية :

تنشأ المحكمة الاتحادية العليا ويختار اعضاؤها بواسطة مجلس الامة
بناء على ترشيح رئيس الجمهورية .

٤ — المؤسسات الدستورية على مستوى الاقطار :

- أ — لكل قطر مجلس تشريعى ينتخب اعضاؤه انتخابا مباشرا .
- ب — ينتخب المجلس التشريعى للقطر رئيس القطر ومدة رئاسته
٤ سنوات — يوافق رئيس الجمهورية على اسم رئيس القطر — ولرئيس
القطر تعيين وزارة القطر ويتولى اقالتها .

ج — وزارة القطر :

ه — فترة الانتقال :

أ — يستفتى على دستور الاتحاد وعلى رئيس الجمهورية فى مدة
اقصاها خمسة شهور من تاريخ اعلان البيان وتعدد دولة الاتحاد قائمة
دستوريا عند اعلان نتائج الاستفتاء .

ب — تستكمل المؤسسات الدستورية الاتحادية جميع عناصرها فى مدة
اقصاها ٢٠ شهرا من تاريخ اعلان نتائج الاستفتاء وتنتهى بذلك فترة
الانتقال .

ج — لكل قطر أن يقيم قبل هذا الموعد ما يراه من المؤسسات
الدستورية الخاصة به تمهيدا لقيام المؤسسات الاتحادية بشكلها الكامل
خلال فترة الانتقال وينظم بتشريع اتحادى دستورية المؤسسات القطرية
التي تقوم خلال هذه المدة .

د — يتولى جميع السلطات التشريعية والتنفيذية فى دولة الاتحاد
خلال فترة الانتقال مجلس رئاسة يرأسه رئيس الجمهورية ويكون نواب
الرئيس اعضاء فيه .

ه — يشكل مجلس الرئاسة من عدد متساو من الاعضاء من كل
قطر من الاقطار .

و - يختار أعضاء مجلس الرئاسة بمعرفة الجهات التى لها السلطة التشريعية فى الدول الاعضاء عند قيام الاتحاد .

ز - يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء والوزراء ويعفيهم من مناصبهم .

ح - قرارات المجلس بأغلبية أعضائه ولرئيس الجمهورية حق الاعتراض على أى قرار أو قانون يصدره مجلس الرئاسة .

ط - يختص مجلس الرئاسة بالآتى :

(١) تعيين نواب رئيس الجمهورية وذلك بالاتفاق مع الجهة التى لها سلطة التشريع فى القطر فى أثناء فترة الانتقال .

(٢) تعيين رئيس لكل قطر بالاتفاق مع الجهة التى لها سلطة التشريع فى القطر فى أثناء فترة الانتقال .

(٣) تعيين مجلس الدفاع القومى ومتابعة أعماله .

(٤) رسم السياسة العامة للدولة وتخطيطها وتكليف الوزارة بتنفيذها .

(٥) تنسيق المصالح العامة بين الأقاليم .

(٦) تعيين المجالس العليا .

د - الى أن يتم الاستفتاء على الدستور الاتحادى تقوم الدول الاعضاء بتكوين اللجان والهيئات الآتية التى تمهد لقيام المؤسسات الاتحادية عند قيام الوحدة .

(١) قيادة عسكرية .

(٢) لجنة شئون خارجية .

(٣) لجنة تنسيق اقتصادى وسوق عربية مشتركة .

(٤) أى لجان أخرى .

وانتهى دور الاتفاق ولم يبق الا التنفيذ وانصرفت الوفود كل من حيث أتى لينفذ ما اتفق عليه .

الباب الثالث

بداية النهاية : حكومة البعث في طريقها إلى السقوط

الفصل السابع : تحطيم اتفاقية ابريل — نيسان ١٩٦٣

الفصل الثامن : استئناف الحرب مع الاكراد

الفصل التاسع : اقامة الوحدة العسكرية بين حزب البعث في دمشق وبغداد

الفصل العاشر : الحرس القومي وتصرفاته

الفصل السابع

تخطيط اتفاقية (ابريل) نيسان ١٩٦٣

الشعب يحتفل بالاتفاقية والحكومة تحول دون ذلك —
رفع أعلام الوحدة — تصفية الضباط القوميين في
سوريا — رد الفعل في بغداد — الموقف في يونيو—
١٩٦٣ — مزيدا من الصبر يا القاهرة — دعوة الرئيس
عارف لزيارة القاهرة — لؤى الاتاسي بين القاهرة
وبغداد — مؤامرات في بغداد — تصرفات صغيرة —
الحزب يشكك في القاهرة ويمهد للقطيعة — وأخيرا لم
يعد للصبر حدود .

الشعب يحتفل بالاتفاقية والحكومة العراقية تحول دون ذلك :

أثناء مباحثات الوحدة صدر بيان من القاهرة يوم ١٠/٤/١٩٦٣ وكان
الغرض من البيان طمأنة الشعب العربي على ما كان يجري في القاهرة
وأذاعت كل من دمشق والقاهرة البيان الصادر عن الوفود الثلاثة التي
كانت تجرى مباحثات الوحدة .. الا أن بغداد تلكأت ساعات قبل أن تذيع
البيان .. وأخيرا خرجت اذاعة بغداد عن صمتها في ساعة متأخرة من
الليل وأذاعت البيان .. كان سبب التلكؤ خوف الحكومة من مظاهرات
الشعب .

الا أن أذان الجماهير كانت على اذاعة القاهرة .. فهناك تجتمع
الوفود .. ومن هناك ستصل الأنباء .

وما أن سمعت الجماهير البيان حتى عمت الفرحة كل شخص وخرجت
المظاهرات بالآلاف من الكرخ والاعظميه تهتف للوحدة العربية وللرئيس عبد
الناصر ، رافعة أعلام الوحدة ذات النجوم الثلاثة . وما لبث أن عم السرور
الشعب فأخذ يطلق النيران في الهواء تعبيرا عن فرحته . وشكل المتظاهرون
كتلا ضخمة متراصة قيل أن بغداد لم ترها من قبل .

وكان الحرس القومي في حالة استعداد للطوارئ منذ يوم ٦/٤/١٩٦٣
وهو يوم سفر الوفد العراقي لحضرة مباحثات القاهرة . وسرعان ما صدرت
اليه التعليمات بفض المظاهرات ولو بالقوة اذا اقتضى الامر . فقامت
قوات كبيرة من الحرس القومي بقيادة نجاد الصافي معاون القائد العام
لقوات الحرس القومي بتطويق المظاهرات وأخذت تطلق النيران في الهواء

للالرهاب مستخدمة البطش والعنف حتى انفضت المظاهرات والشعب يتساءل عما جناه ؟ ويتعجب مما يجرى !!! الا ينادى الشعب بالوحدة ؟ الا تنادى الحكومة العراقية بالوحدة أيضا ؟ فلم الغضب اذن ؟ ولم التصادم ؟ !!!

فتعبيره عن فرحته امر مفهوم اما غضب الحاكمين فأمره غير مفهوم . وسارع منذر الوندائى القائد العام للحرس القومى باصدار بيان بمنع المظاهرات وحمل الصور واللافتات وينذر باستخدام القوة لتنفيذ ذلك اذا اقتضت الضرورة .

وبالرغم من بيان الوندائى استمر رد الفعل الشعبى خلال الايام التالية . فارتفعت الزينات والانوار والاوراق الملونة وسعف النخل واعلام الوحدة فى كل مكان . ولم يكن امام الحرس القومى وقواعد حزب البعث من سبيل الا بسايرة هذه المشاعر فى محاولة منه للسيطرة عليها واحتوائها ، فأخذ افرادهم يطوفون بدورهم فى الشوارع بعرباتهم مرددين شعاراتهم مستخدمين مكبرات الصوت .

وكانت السلطات قبل سفر وفد المفاوضات الى القاهرة قد الفت امتيازات الصحف ، واشترطت على صاحب أى صحيفة الحصول على امتياز جديد ولم يصدر فى بادئ الامر الا صحيفتان هما « الجماهير » البعثية و « الطليعة » ذات الميول البعثية وكان الغرض من سحب الامتيازات فى ذلك الوقت بالذات اقامة ستار حول مباحثات القاهرة .

وما أن قرب موعد عودة وفد المفاوضات حتى اكتست بغداد كلها بأعلام الوحدة ووضعت مكبرات الصوت فى الميادين تردد الاناشيد القومية والاغنى الحماسية وقام البعث أيضا بوضع اللافتات على الجدران فى الشوارع ، كما نصب رجاله بدورهم مكبرات الصوت منتشرين فى جماعات فى أنحاء المدينة فى محاولة منهم لان يطغى صوتهم على صوت باقى الجماهير .

وأخيرا وصل الوفد الى بغداد يوم ١٧ ابريل - نيسان ١٩٦٣ .

وخرج الرئيس عبد السلام عارف بنفسه الى المطار لاستقبال الوفد ثم اصطحب البكر رئيس الوزراء فى عربة مكشوفة رافعة علم الوحدة ذا النجوم الثلاثة تطوف بهما شوارع بغداد حتى وصل الى القصر الجمهورى وسط مشاعر الشعب وحفاوته كما قام الرئيس عارف بوضع علمين كبيرين من أعلام الوحدة على منزله فى الاعظمية .

ووسط هذه الاحاسيس والمشاعر قام الحرس القومى ليلا بقطع المياه والكهرباء عن الكرخ عقابا لاهل هذا الحى القومى على ما أبدوه من مشاعر

فاقت كل تصور وفي نفس الليلة قام بحملة اعتقالات واسعة بين الفئات القومية في مناطق الكرخ والجعفر والرحمانية والشيخ معروف والفضل والاعظمية . !!!

وكان ذلك حديث كل شخص في بغداد . !!!

وشكل القوميون وفدا منهم لمقابلة الحاكم العسكري لبغداد ورئيس أركان الجيش لتقديم شكوى ضد هذه التصرفات وللمطالبة بإطلاق الحريات . هكذا كانت البداية . فلم يكد يجف المداد الذي وقعت به الاتفاقية حتى بدأت هذه التصرفات والاجراءات .

رفع اعلام الوحدة دون تنفيذ التزاماتها :

وبالرغم من ذلك عقد مجلس الوزراء العراقي جلسة خاصة يوم ١٩٦٣/٤/٢٠ برئاسة الرئيس عبد السلام عارف وأقر الاتفاقية كما أقر تغيير العلم العراقي بالعلم الجديد ذي النجوم الثلاثة .

واذكر انني قابلت الرئيس عارف في اليوم التالي لقرار الاتفاقية وفي نهاية المقابلة خرج معي الى السيارة اذ كان يعد لي احدى المفاجآت!! في حركة سريعة استبدل علم الجمهورية العربية المتحدة ذا النجمتين الموضوع على مقدم سيارتي بالعلم الثلاثي النجوم . وذكر لي وهو يضحك أن هذه ائمن هدية يمكن أن يهديني اياها . وشكرته على هديته الثمينة الا انني أخبرته وأنا أضحك . . أن الفضل في صنع هذا العلم يرجع الى شخص واحد هو التريزي « الخياط » وأما لكي نجعله علما حقيقيا شوط كبير وجهد عظيم فالمحك الرئيسي ليس صنع العلم أو رفعه ولكن اقامته على دعائم وطيدة ولتحقيق ذلك أأمانا أمران : تشكيل الجبهة القومية من مختلف الفئات القومية تمهيدا لتشكيل القيادة السياسية لدولة الاتحاد ثم تشكيل اللجان التي نصت عليها الاتفاقيات لتبدأ العمل فهذا هو المحك الحقيقي لتنفيذ الاتفاقية والى أن يتم ذلك سأحتفظ بالعلم في أعز مكان لدى . . على أن يتم رفعه بعد أن نطمئن جميعا أن القواعد التي سيرفع عليها أصبحت متينة قوية تصمد لكافة التيارات المضادة المنتظرة.

ووافقتي الرجل وأعدت العلم الى موضعه كما كان .

فم يكن مهما اقرار الاتفاقية .

ولم يكن مهما تغيير العلم .

أما الاهم كان هو تشكيل الجبهة القومية تمهيدا لتكوين القيادة السياسية حينما يحين الوقت لإعلان دولة الاتحاد كذا تكوين اللجان التي نصت عليها الاتفاقية لتنتهي من أعمالها في الوقت المحدد .

وكان لا بد أولا من الانتهاء من تكوين الجبهة القومية فان ذلك هو المحك الرئيسى لتنفيذ الاتفاقية . . ولقد جرت بعض المحاولات غير الجادة فى سبيل تحقيق ذلك فاتصل طالب شبيب وزير الخارجية مع حسين جميل عن الكتلة الديمقراطية كما اجتمع بكل من فائق السامرائى وعبد الستار الحسين عن حزب الاستقلال وكانت الفكرة العامة تنحصر فى تكوين مكتب للجبهة على غرار المكتب السياسى لجبهة التحرير الجزائرية واجبه النظر فى شغل المناصب الهامة فى فترة الانتقال وتخطيط السياسة ومراقبة تنفيذها على أن يقتصر واجب المجلس الوطنى للثورة على اصدار التشريعات .

ويتكون المكتب من ممثل عن كل من حزب البعث ، المجلس الوطنى لقيادة الثورة والمنظمة الوطنية للعمل الشعبى وحزب الاستقلال والكتلة الديمقراطية والمهنيين والعمال والفلاحين وقد رفض البعث اشراك حركة القوميين العرب رفضا باتا .

واخذ البعث وفى سرعة يحاول السيطرة على كافة الاتحادات فبعد أن حل نقابة الصحف أعاد تشكيلها لتصبح له الغالبية فيها ثم القى بثقله للسيطرة على اتحاد الطلبة فى الجامعات والمعاهد ، وكانت الانتخابات قد أوشكت واصبح هناك قائمتان : قائمة الاتحاد الوطنى للطلبة وهى بعثية ، والقائمة الطلابية الموحدة وهى تضم باقى الفئات القومية ، وازاء المساندة المكشوفة للحكومة للاتحاد البعثى اضطرت القائمة الموحدة فى كثير من الكليات والمعاهد الى الانسحاب احتجاجا على سير الانتخابات وفازت قائمة الاتحاد الوطنى للطلبة . ثم أخذ البعث بعد ذلك يزحف للسيطرة على نقابة المهندسين واتحادات العمل والفلاحين .

كل ذلك لى يضمن الاغلبية المطلقة فيما تصوره الجبهة القومية المقبلة اذا كتب لها الوجود .

الا أن هذه الجبهة لم تر النور برغم أنها كانت حجر الزاوية لتنفيذ اتفاقية ابريل (نيسان) .

اما عن موضوع اللجان فكان من العبث تكوينها بالرغم من الالاحاح المستمر فى ذلك . كانوا يتعللون فى مبدئ الامر بالحجج الكثيرة المختلفة . وأخيرا اعلنوا فجأة أن اللجان قد اكملت أعمالها . وفوق أن هذا لم يكن صحيحا من الناحية الواقعية فانه كان خطوة يجب أن تتلو تشكيل الجبهة القومية .

وبذلك أقرت بنود الاتفاقية على الورق .
ورفت أعلام الوحدة فوق المباني .

أما الالتزامات الحقيقية والدعائم الاصلية لبناء الوحدة فلم تكن محل اهتمام من أحد !!

بدء تصفية الضباط القوميين في سوريا :

وتحت اعلام الوحدة التي ترفرف في كل من دمشق وبغداد بدأت أعمال التصفية في سبيل السيطرة الحزبية .

وكان ذلك يجرى بتنسيق كامل بين حزب البعث في دمشق وحزب البعث في بغداد . وصلت رسالة يوم ١٩ ابريل - نيسان ١٩٦٣ من المقدم محمد المهداوي الملحق العسكري العراقي في دمشق الى على صالح السعدي في بغداد يخبره فيها أن الرفاق في دمشق قرروا تصفية « الناصريين » وأنهم اتفقوا مع « زياد الحريري » و « لؤى الاتاسي » على ذلك وأن الرفاق يطلبون من بغداد أن تكون القوة الجوية العراقية على استعداد لمساندتهم اذا اقتضى الامر ذلك .

وكانت خطة البعث الاتفاق مع زياد الحريري ولؤى الاتاسي مرحليا على تصفية القوميين حتى اذا ما تم لهم ذلك أمكنهم التخلص منها ———— وعاونتهما بسهولة . . وهذا ما حدث في الاسابيع التالية .

وعرض أحد ضباط وزارة الدفاع صورة البرقية على صالح عماش وزير الدفاع يوم وصولها فلما قرأها عماش ضحك فرحا وقال « لقد بدأ الجماعة في تنفيذ المخطط المتفق عليه » . !!!

وهذه الضابط . كان يتوقع من وزير دفاعه أن يثور وكان يتوقع منه أن يفضض أما أن يضحك فهذا آخر ما كان يتوقعه !!!

واحتج الضابط الشجاع على وزيره وذكره بأنه أحد الموقعين على الاتفاقية ولما يمحى يومان على ذلك الا أن الرد لم يفاجئه بل الجمه رد وزير دفاعه « وما دخل هذا بالميثاق ؟ اننا نضع عبد الناصر أمام الامر الواقع فلقد وقعنا الاتفاق وهانحن نخرج عددا من الضباط من الجيش . فهل من المعقول أن يقوم عبد الناصر بالغاء الاتفاقية أو يتراجع عن تنفيذها مجرد اخراج عدد من الضباط من الجيش ؟ » .

واخذت قوائم الاحالة على التقاعد للضباط الوجوديين في سوريا تتوالى الواحدة بعد الاخرى .

وكنا على علم بكل الذي يجرى وكانت القاهرة بدورها على علم بما يدور .

وفي يوم ٢٧ ابريل — نيسان ١٩٦٣ كانت برقية اخرى في الطريق من دمشق الى بغداد .. والمرسل هو المهداوى نفسه الذى ارسل البرقية الاولى .. والمرسل اليه صالح عماش وزير الدفاع .. وفد عسكري سورى يصل الى بغداد يوم ٦٣/٤/٢٨ للزيارة .. هذا هو الغرض الظاهري .. اما الغرض الحقيقى — والحديث ما زال منسوبا الى البرقية — فهو ابعاد هؤلاء الضباط حتى تتم تصفيات اخرى لعدد آخر من الضباط وان هذا الوفد نفسه سيتم تسريحه بمجرد عودته الى دمشق !!! .

وكنا على علم بذلك ايضا وكانت القاهرة بدورها على علم بما يدور . ولم تجد بغداد ساترا لتنفيذ المخطط الا اتفاقية الوحدة .. فدعته الى عقد اجتماع للجنة العسكرية التى نصت عليها الاتفاقية لتوحيد جيوش البلاد الثلاثة . وكنت مسافرا الى القاهرة يوم ١٩٦٣/٤/٢٩ لمقابلة الرئيس عبد الناصر لاطلعه على مجريات الامور وبينما كنت استعد لكى استقل الطائرة العربية الى القاهرة دعيت لحضور اجتماع اللجنة العسكرية في وزارة الدفاع .

وقررت حضور الاجتماع الغريب الذى تحيط به كل معانى الفدر والخداع مما كان محل لوم بعد ذلك من الرئيس عبد الناصر حينما قابلته . فغرضه الظاهري كان تنفيذ الاتفاقية للعمل على توحيد الجيوش الثلاثة اما غرضه الحقيقى فكان تصفية الضباط السوريين الوجوديين سواء منهم الموجودين في دمشق أم الذين ابعادوا عنها وكان الحاضرون اطراف ثلاثة .. مواقفهم مختلفة متباينة .

الضباط السوريون يتحدثون في حماس عن وحدة الجيش دون أن يدروا أن زملاءهم يصفون في دمشق وأن دورهم آت بعد أيام قليلة حينما يعودون !! .

وأغلب الضباط العراقيين يعلمون بالحقيقة الغريبة ويشـاركون في المسرحية الدائرة !!!

وانا جالس استمع الى الجميع وهم يتحدثون عن توحيد الجيوش الثلاثة .. البعض صادق فيما يقول والبعض غير صادق فيما يقول . واكتفيت بأن أراقب في صمت ينتابني شعور عجيب من الاسى والحزن . والضمير مثقل بين تأدية واجبي الرسمى وواجبي القومى واللسان يود أن ينطلق بالحقيقة الا أن الالتزام يضع قيودا ثقيلة تحول دون ذلك !!!

وبعد هذا أخذت الطائرة الى القاهرة حيث قابلت الرئيس عبد الناصر في قطاره الذى كان يقله الى الاسكندرية في طريقه لزيارة الجزائر ولم ينته حديثنا الذى حضره المشير عبد الحكيم عامر الا والقطار يقترب من الاسكندرية .

وحينما عدت الى بغداد كانت التصفيات قد تمت . وكان الوفد السوري الذي كان يتحدث في حماس عن وحدة الجيوش الثلاثة قد عاد بدوره من بغداد الى دمشق ليجد في انتظاره مفاجأة العمر . . كان على البعض من أعضاء الوفد أن يقدم نفسه لوزارة الخارجية حيث صدرت التعليمات بنقله الى هناك ووضع البعض الآخر في الإقامة الجبرية في منازلهم وسرح الباقون .

وكانت بغداد راضية تماما عن حركة تسريح الضباط وتصفيتهم وكانوا يبررون ذلك بأن دمشق لها كل الحرية في اتخاذ ما تراه من خطوات لان ميثاق الوحدة لم ينفذ بعد . ومن الطبيعي أن ذلك يعتبر مغالطة كبرى لانه يمس المبادئ المتفق عليها في القاهرة والتي كانت تركز على العمل الجبهوي لا قيام حزب بتصفية باقى للفئات .

وبدا الوزراء القوميون يستقيلون من وزارة صلاح البيطار . فاستقال نهاد القاسم وعبد الوهاب حومد من الجبهة العربية المتحدة وسامى صوفان من الوجدويين الاشتراكيين وهانى الهندى من القومييين العرب ومحمد الصوفى وراشد قطيبي نائب رئيس الاركان .

وقام الشعب السوري هذه الاتجاهات التي تحول دون تنفيذ أهدافه وأمانيه في الوحدة الا أن النظام البعثى واجه ذلك بكل عنف وشدة وبلغت المقاومة ذروتها بحركة جاسم علوان الضابط السوري الذي لم يحتمل هو وزملاؤه هذا الذي يجرى فقام يحاول إيقاف ما يجرى بقوة السلاح بعد أن فشلت الجهود الأخرى .

الا أن المحاولات فشلت في الاطاحة بحكم البعث (١) فأعقب ذلك أشد حملة تنكيل ضد القومييين قامت بها السلطة . . واشتدت الهجمات بين اذاعتى دمشق والقاهرة . . اذعة دمشق تنستر على ما يجرى وتنشر ستائر الدخان لتخفى حقيقة ما يحدث عن الامة العربية ، واذاعة القاهرة تكشف الحقائق للامة العربية صاحبة الحق في الاطلاع على كل ما يدور .

أما في العراق فقد انقذ بدء الحركات في الشمال الضباط القومييين من التسريح أو الاحالة للتقاعد لان البعث كان في حاجة اليهم خاصة وأن الشمال كان بمثابة منفى يبعد اليه من كان يخشى منهم البعث وهذا لم يمنع اعداد قوائم الاحالة للتقاعد لتنفيذها بعد انتهاء حركات الشمال . وخلال ابريل (نيسان) ومايو (آبار) ١٩٦٣ بدأ العراق في شحن رشاشات بورسعيد الى سوريا لتسليح البعث السوري لضرب الفئات

(١) وضع جاسم علوان في سجن الزه في انتظار المصير المجهول وذهبت الى الرئيس عارف وكان يستعد لزيارة دمشق ومطالبته بالتدخل لانقاذ حياة جاسم علوان ووعد الرجل بذلك وتدخل بكل ثقله ونجح في مسعاه وهذا موقف لا بد وأن يذكر للرئيس عارف .

القومية .. والغريب ان العراق كان قد طلب من الجمهورية العربية المتحدة امداده بكمية كبيرة من هذه الرشاشات لشدة حاجته اليها ولم تبخل القاهرة كعادتها ولم تكن تعلم ان السلاح الذى تعطيه لاغراض قومية — سوف يستخدمه البعث لتحقيق أهداف حزبية !!!

رد الفعل في بغداد :

وبدا رد الفعل لما كان يجرى في بغداد ودمشق .. استقال عبد الستار الحسين (١) وزير الاسكان وممثل حزب الاستقلال من الوزارة استقالة سببه اذ رأى أن استمراره في وزارة البكر معناه موافقته على مايجرى في الوقت الذى أصبح فيه عاجزا عن بذل أى مجهود لتدارك الموقف .

وكانت استقالات أخرى في طريقها الى رئيس الوزراء فقام البعث بحركة بارعة اذ قدم البكر استقالته وكلف باعادة تشكيل الوزارة حتى لايفقد الحزب ما تبقى له من هببية . وتشكلت الوزارة الجديدة وكان من أهم ملامحها :

١ — ترك السعدى وزارة الداخلية وأصبح وزير الداخلية للارشاد وفي هذا تقليل لسلطاته من جانب وبداية ظهور الصراع الدائر في الحزب على السلطة من جانب آخر .

٢ — وعين حازم جواد وزير الداخلية بالوكالة وفي هذا خطوة لسيطرة فريقه واثبات لما كان يقال وقتئذ عن وجود جناحين في الحزب أحدهما برئاسة على صالح السعدى والاخر برئاسة حازم جواد .

٣ — انشاء وزارة لشئون الوحدة تولاهها مسارع الرواى كا حدث تماما في دمشق حيث انشئت وزارة للوحدة هناك .

الموقف في يونيو (حزيران) ١٩٦٣ : —

كانت الخطوط الرئيسية لسياسة الحزب الحاكم في العراق كالآتى :

١ — التظاهر بعدم التدخل فيما يجرى بدمشق مع تأييد كامل لكل ما يجرى ماديا ومعنويا وتهيئة الفرصة أمام البعث في سوريا لاكمال السيطرة وذلك بالعمل على كسب الوقت وفي هذا عودة كاملة لسياسة المحاور .

(١) كان عبد الستار الحسين عضواً بحزب الاستقلال في الوزارة وكان حزب الاستقلال أكبر حزب قومي نشأ فيه كافة سياسة العراق القوميون وانتهى الامر الى أن أصبح يتكون من أفراد قليلين أذكر منهم السادة صديق شمشيل المحامى اللامع في العراق وفاق السليمانى وعبد الستار الحسين .

٢ — نقد هجمات أجهزة الاعلام القاهرية على سوريا باعتبار أن سوريا الحق في أن تتخذ ما تشاء من اجراءات لانها مازالت دولة ولم تصبح بعد قطرا في دولة الاتحاد فلها على هذا الاساس أن تفعل ما تشاء دون ما تدخل من بغداد أو القاهرة .

٣ — تميع تكوين الجبهة الوطنية وعدم انشاء اللجان التي نصت عليها الاتفاقية وفي نفس الوقت التظاهر بتنفيذ الاتفاقية باتخاذ اجراءات شكلية كرفع علم الوحدة وتوحيد السلام الوطنى وانشاء وزارة لشئون الوحدة .

٤ — زيادة سيطرة الحزب على مقاليد الامور وعلى القاهرة أن تقبل ذلك . وان لم تقبل فلتقم هى بالغاء الاتفاقية الوحدية ولتتحمل نتيجة ذلك أمام الشعوب العربية .

وكانت سياسة البعث في سوريا تتطابق مع سياسة بغداد غير أن محاولاتها للسيطرة كانت تتم تحت ظروف أصعب فكانت عمليات التسيير تتم بطريقة أكبر وأوسع ، ولجأت السلطات السورية بعد ذلك الى عمليات اعدام الضباط القوميين بعد محاكمات صورية للسيطرة على الموقف الذى كاد يفلت من يدها .

أما وجهة نظو القاهرة التى أبلغتها لكافة الاطراف فكانت كالاتى :

١ — لن ترضى القاهرة بالأمر الواقع بسيطرة فئة حزبية على مقدرات الشعب السورى الذى لم يبذل كل ما بذل من تضحيات من أجل الوحدة ليقع فريسة لحكم حزبى فلن يتم استفتاء ولن تتم وحدة تحت سيطرة حكم بعثى في سوريا .

٢ — ان ما يحدث في دمشق وبغداد خطر للغاية يهدد بنفسف الاتفاقية ويزرع فكرة القومية العربية من جذورها لدى الجماهير .

٣ — على بغداد أن تخرج عن صمتها المريب وتوضح موقفها أزاء ما يجرى في سوريا خاصة بعد أن ثبت اشتراكها في عمليات التآمر التى كانت تجرى هناك .

ولكن مزيدا من الصبر بالقاهرة :

وكان الرئيس عبد الناصر سيلقى خطابا يوم ٢٠ مايو — آيار بمناسبة عودة طلائع قواتنا من اليمن . . وساد القلق دمشق وبغداد خوفا من اعلان الرئيس الغاء للاتفاقية في هذه المناسبة ردا على المحاولات التى كانت تجرى لتحطيم الاتفاقية .

ودارت اتصالات متبادلة بين دمشق وبغداد .

وكان القلق باديا على الجميع دون استثناء .

واخذت اجهزة الاعلام تتحدث في هستيرية عن الوحدة واقتصرت الاذاعة فيها تذييعه على أناشيد الوحدة ونشط وزير شئون الوحدة في اصدار عدة بيانات وتصريحات عن فوائد الوحدة وأمل البلاد العربية فيها .
واتصل الرئيس عبد السلام عارف مرارا ليخبرنى بأبلاغ الرئيس عبد الناصر برجائه في عدم اثاره أى موضوع في خطابه المنتظر في انتظار نتيجة جهوده التى يقوم بها لتصحيح الاوضاع ثم عاد ليخبرنى بأن رأيه قد استقر على محادثة الرئيس تليفونيا يوم لقاء الخطاب في محاولة منه لتدارك الموقف .

وفعلا تم الاتصال التليفونى بين الرئيسين صباح يوم ٢-٥-١٩٦٣ وكنت حاضرا في مكتب الرئيس عارف أثناء الحديث . . ورجا الرئيس عارف الرئيس عبد الناصر أن يمهله عله يتمكن من معالجة الموقف . ووافق الرئيس عبد الناصر .

والقى الرئيس خطابه وجاء خاليا مما يتوقعون . وعاد الارتياح الى الوجوه وهذات الاعصاب وسط صوت الاذاعات ومقالات الصحف وتصريحات وزير الوحدة بأن الوحدة آتية عما قريب .

واستدعانى الرئيس عبد الناصر الى القاهرة للمشاورة واستقبلنى يوم ٣١/٥/١٩٦٣ وتدارسنا الموقف . واتخذ عبد الناصر قراره في تلك الجلسة . اذا استمرت الامور على ما هى عليه فلنا موقف آخر في يوليو - تموز القادم اذ ستجد الاتفاقية . . هذا ما أسر لى به وكنت ضمن نفر قليل للغاية على علم بالقرار .

اذن كان على القاهرة أن تصبر لفترة أخرى لعل الله يفتح الطريق الى الهداية .

وعدت الى بغداد ومعى شحنة كبيرة من الصبر ابذل جهدى للحيلولة دون تردى الاوضاع وسط موجة عنائية من اصرار الحزب على تدمير كل شىء .

دعوة الرئيس عارف لزيارة القاهرة :

ومن ضمن المحاولات التى بذلتها توجيه دعوة باسم الرئيس عبد الناصر للرئيس عارف لزيارة القاهرة في محاولة منا لتدارك الموقف وقدر الرجل الدعوة ووافق عليها في الحال بهماس ملموس . الا أن الحماس فتر بمضى الوقت فلم يكن الرجل وقتئذ حر نفسه بل كان عليه أن يوازن بين ما يريد بصدق وبين ما يرغب الحزب الذى يحكم العراق بطريقه فعلية .

وكنيت أكرر الدعوة بين وقت وآخر .. ويتكرر الاعتذار .. مرة لصعوبة الموقف الداخلي ومرة لعدم استقرار الوضع في الشمال . وكانت الحقيقة هي أن الحزب كان يخشى من اتهام اللقاء بين عبد الناصر وعبد السلام عارف لأنه كان يعتقد أن هذا اللقاء سوف يغير نظرة الرئيس عارف في الموقف علاوة على أنهم لم يكونوا يطمئنون للرئيس عارف اطمئنا كاملا ويخشون تقلباته العاطفية وتحركاته الفجائية خاصة اذا مست كرامته وذاته . وأظن أن الكرامة والذات كانتا قد تحملتا الكثير وأخيرا اهتدوا الى حل : اذا كان الرئيس عارف غير قادر على الذهاب الى القاهرة فلماذا لا ترسل القاهرة أحد شخصياتها الى بغداد ؟ وحددوا المشير عبد الحكيم عامر بالذات . وكانوا يعلمون أن القاهرة لن تقبل هذا البديل في جو العلاقات السائدة علاوة على أن القاهرة كان لها رغبة حقيقية في أن ترحب بالرئيس عارف بين ربوعها .

وقد قام الرئيس عبد الله السلال رئيس جمهورية اليمن في ذلك الوقت عند زيارته لبغداد في منتصف شهر يونيو — حزيران ١٩٦٣ بمفاتيحة الرئيس عارف في ضرورة زيارته للقاهرة لتصفية الجو الا أن جميع الحاضرين من المسؤولين الحزبيين عارضوا ذلك وكان أكثرهم اندفاعا هو طالب شبيب وزير الخارجية علما بأنه كان يتظاهر دائما معى بأنه من أشد المتحمسين للزيارة وكانت حجتهم في عدم اتمام الزيارة هو أن كرامتهم جرحت من هجمات الصحافة القاهرية عليهم وأنه لا بد من ايقاف الحملة الصحفية أولا علما بأن صحافة القاهرة لم تهجم أحدا بل كانت توضح الموقف فقط للجماهير العربية .

ولم يلب « أبو أحمد » الدعوة الا في سبتمبر — أيلول ١٩٦٣ بعد أن كانت الاتفاقية قد ألغيت تحت وطأة المناورات الا أن زيارته للقاهرة تكررت في يسر وبسهولة بعد الاطاحة بحكم البعث في نوفمبر — تشرين ثاني ١٩٦٣ كما سنرى في الفصول التالية .

لؤى الاتاسى بين القاهرة وبغداد :

كنت قد حددت يوم ٧-٥-١٩٦٣ موعدا لعودتي الى بغداد بعد أن انتهت سلسلة اجتماعاتى مع الرئيس عبد الناصر والتي انتهت بقرار الغاء الاتفاقية لو استمرت الامور على ما هي عليه وكانت القاهرة ترجو من صميم قلبها أن تصحح الاوضاع .

ولكن قبل أن أتحرك الى المطار اتصل المشير عبد الحكيم عامر ليخبرنى أن لؤى الاتاسى في طريقه الى القاهرة وعلى أن أؤجل عودتي الى بغداد لاحضر الاجتماعات المتوقعة وفعلا ألغيت السفر لحضور المباحثات .

ومن المستحسن أن نعطي فكرة تفصيلية عما دار في ها الاجتماع لخطورته .

وقد عقد الاجتماع من الساعة ١٢ ظهرا واستمر حتى الساعة ٥ من بعد ظهر يوم ٨ - ٥ - ١٩٦٣ في مبنى القيادة المشتركة بمصر الجديدة

وقد حضر الاجتماع من الجانب السوري : الفريق لؤى الاتاسى - الدكتور سامى الدروبي وزير التعليم والعقيد فهد الشاعر والمقدم عبد الكريم الجندي والملازم أول محمد ابراهيم العلى .

ومن الجانب المصرى المشير عبد الحكيم عامر والسادة على صبرى وأمين هويدى وسامى شرف وكان الرئيس عبد الناصر في زيارة الى يوغوسلافيا في ذلك الوقت .

وقد تم بحث الموضوعات الآتية :

- موضوع تسريحات الضباط .
- موضوع تشكيل الجبهة القومية .
- موضوع أجهزة الدعاية وموقف القاهرة من أحداث دمشق .
- موضوع تشكيل اللجان لتنفيذ ميثاق القاهرة .

أولا — موضوع تسريحات الضباط :

ذكر الفريق لؤى الاتاسى أنه عقب عودتهم من القاهرة ساد الجيش السوري حالة خطيرة كان لا بد من مواجهتها اذ تربص فريق يدعى القومية ويتاجر بها بفريق آخر وخشى حدوث تصادم فكان لا بد من اجراء حاسم وأنه لو تم هذا الموقف هنا في مصر لاتخذ نفس الاجراء لابعاد الحزبية عن الجيش وأكد أن هناك اثباتات حاسمة ضد من اتخذت ضدهم الاجراءات وأيد الدكتور سامى الدروبي موقف الفريق لؤى الاتاسى وأضاف أن ما وقع لا يمكن الرجوع فيه الآن بالنسبة للتسريحات ويمكن بمرور الوقت معالجة الموضوع بهدوء كما أكد كل من فهد الشاعر وعبد الكريم الجندي عدم حزبية الجيش .

ورد المشير عامر بأن القاهرة كانت تأمل في أن تسير الامور بطريقة طبيعية الا أنها فوجئت حتى قبل ٢٠ ابريل - نيسان ١٩٦٣ بأن اتفاقا تم بين بغداد ودمشق على اجراء حركة التسريحات للضباط القوميين وقد شملت هذه التسريحات فئة قومية اضطهدت أيام الانفصال حتى يحقق البعث سيطرته على الجيش وهذه التسريحات خطيرة للغاية تمس مبدا الوحدة من اساسه لان الجيش في سوريا له السيطرة الكاملة على كافة الاتجاهات السياسية حاليا ولدة ليست بالقصيرة لان اى حكومة بعد تبعيث الجيش لن يكون لها اى سلطة حقيقية .

ثانياً — بخصوص الجبهة القومية :

ذكر لؤى الاتاسى أنه كان من المتفق عليه بين الفئات المختلفة المناصفة فى كافة الاجهزة قبل قيام الثورة وبعد قيامها قبل القوميون الوزارات التى عرضت عليهم ولكنهم عادوا بعد ذلك يطالبون بوزارات أكثر أهمية ثم بعد العودة من مباحثات القاهرة صمموا على المناصفة فى كافة الاجهزة علاوة على اعادة تشكيل الوزارة للحصول على وزارات أكثر أهمية .

ولكنهم أصروا فى نفس الوقت على أن يكون للبعث ربع أعضاء المكتب السياسى وأن تكون صدور القرارات بالأغلبية وتساءل عما اذا كان مقصودا بالجبهة فى رأى القاهرة أسماء بالذات أو أن المقصود هو التعبير عن اتجاهات .

وكان رأى سامى الدروبي أن المشكلة هى أزمة ثقة من القاهرة فى حزب البعث ولا بد من ايجاد طريقة لتلاقي ذلك والبعث ناضل من أجل الوحدة لمدة ربع قرن وليس من المعقول بعد ذلك ألا يشترك فى اقامة الوحدة حينها حانت الظروف لذلك وذكر أنه سيكفر بالوحدة لو أن هذه المباحثات فشلت وأضاف بأن هناك قوتين فى العالم العربى : القاهرة والبعث . وأن الخير فى تلاقى الاتجاهين والخطر فى خلافهما .

وذكر المشير عامر أن الخطر هو فى أن ننكر على الفئات الاخرى كفاحها ونضالها فقد كافحت كل الفئات قبل الوحدة حتى تحققت وكافحت أيام الانفصال حتى سقط حكم الانفصال فكيف ننكر على هؤلاء هذا الماضى ؟ ونحن متمسكون بميثاق القاهرة ولن نحيد عنه وبينان القاهرة نص على تكوين جبهة من الفئات القومية فلا يجوز أن نتحلل الآن من هذا الاتفاق .

ثالثاً — بخصوص أجهزة الدعاية وموقف القاهرة من أحداث دمشق :

ذكر الفريق لؤى الاتاسى أن موقف أجهزة الدعاية فى القاهرة يحدث بلبلة فى دمشق وطالب بإيقاف ذلك لتهدئة الموقف اذ تقدم بعض الوزراء باستقالاتهم مثل الصوفى وهانى الهندي وهو لم يقبلها حتى الآن ويريد فسحة من الوقت حتى يتمكن من علاج الموقف وقد رد المشير عامر بأن كافة اذاعات العالم ووكالات الانباء تنشر أحداث دمشق والناس يستمعون اليها فلم نحرم على اذاعتنا وصحفنا ذكر اخبار دمشق حتى تتجه الجماهير الى الاذاعات الاجنبية ؟ ان الازمات الوزارية شئ طبيعى ومن المفيد أن تعلن على الشعب حتى لا يقع فريسة للشائعات وأجهزتنا لا تنشر أشياء مثيرة بل تنشر الحقيقة ولا يمكن أن نصمت على ما يحدث لان هذا

ضد المصلحة العليا وكان المفروض قبل اجراء تسريحات الضباط مثلا ان تتصل دمشق بالقاهرة لخطارها كما اتصلت ببغداد .

واقترح لؤى الاتاسى ان تفتح القاهرة مكتبا لها في دمشق وان تفتح دمشق مكتبا لها في القاهرة حيث ان العلاقات كانت ما زالت مقطوعة من ايام الانفصال الا ان المشير عامر وافق من فوره على ان تفتح دمشق مكتبا لها في القاهرة واعتذر عن فتح مكتب القاهرة في دمشق منعا من القيل والقال والح لؤى على ذلك واستمر المشير في رفضه واخيرا اتفق على ان يكون الاتصال عن طريق وثاستى الجيشين مع ترتيب شفرة خاصة لتبادل الاشارات باللاسلكى .

٤ - بخصوص اللجان :

طالب الاتاسى بضرورة عقد اللجان خاصة اللجنة العسكرية للتهديد المنتظر من اسرائيل ورد المشير عامر بأن تنفيذ مبادئ ميثاق القاهرة له الاسبقية ويمكن للجان اذا كانت هذه المبادئ محل احترام ان تنهى اعمالها في فترة قصيرة خاصة ون القاهرة اتخذت احتياطاتها ضد اى عدوان اسرائيلى .

وانتهى الاجتماع دون قرارات واكد المشير عامر على ان الموقف بخصوص التسريحات والجبهة القومية موقف خطير للغاية يهدد اتفاق القاهرة نفسه ما لم يتدارك الامر . واكد مرة اخرى على ان القاهرة لا يمكنها ان تخرس اجهزتها الاخبارية بل ستداوم على ذكر ما يحدث حتى تقف الجباهير العربية على الحقيقة . وانه لا فائدة من عقد اللجان حاليا لحين احترام الاسس التى نصت عليها اتفاقية القاهرة في ١٧/٤/١٩٦٣ ثم ذكر صراحة ان القاهرة لن توافق على سيطرة البعث على سوريا سواء في الجيش او الناحية المدنية وليس الغرض من ذلك ضرب حزب البعث ولكن الغرض هو وضع الضمانات للوحدة .

وقد صدر بيان عن الاجتماعات جاء فيه « ان الوفدين بحثا تطبيق اتفاقية ١٧-٤-١٩٦٣ واتفقا على ان تبحث بعد ذلك الخطوات التى تتخذ في المستقبل بالنسبة لاجتماع اللجان المشتركة لتطبيق اعلان القاهرة كما اتفق الجانبان على مداومة الاتصال خلال الايام القليلة القادمة للاتفاق على الخطوات العملية التى ستتخذ لوضع ميثاق القاهرة موضع التنفيذ على العملى » .

وغادر الوفد القاهرة . كان الفريق الاتاسى يريد اصلاح ذات البين ولكن لم يكن لديه حلول لمواجهة الموقف . كان يريد الاصلاح على

أساس الامر الواقع ، على أساس التسيريحات التي تمت ، وعلى أساس سيطرة البعث سيطرة كاملة . ولذلك لم تحقق الزيارة ما كان يرجوه من ورائها . وغادر الرجل الى دمشق خالي الوفاض .

وأظن أن البعث كان قد وافق على رحلته تلك ضمن اطار خطته لكسب الوقت لاحكام سيطرته على مقاليد الامور . ولكن هل كان ذلك يتم بمشاركته وعلمه أم أنه كان يتم من وراء ظهره ؟ لست ادرى ولكن الشيء الذي كنت على يقين منه أن لؤى الاتاسي كان حتى ذلك الوقت الرجل المناسب في المكان المناسب بالنسبة لحزب البعث .

وفي يوم ٦/٤ وصل الاتاسي فجأة الى بغداد وكنت قد عدت اليها وذهبت لمقابلته بعد ظهر يوم ٦/٥ حيث كان يقيم في قصر بغداد لارحبه . الا أن المقابلة استمرت أكثر من ساعتين .

هانج الرجل القومي هجوما شديدا والقى عليهم تبعة ما يحدث . وارجع سبب الاخفاق في تكوين الجبهة القومية الى تعنتهم اذ كانت تلك الفئات تصر على أن تحتل مركزا حقيقيا فيها وكان ذلك في رايه جريمة واخذ يهدد بكلماته السريعة كأنها طلاقات مدفع وبحركات يديه المستمرة بأنه لن يسمح باستمرار هذه الفوضى حتى لو اضطرته الظروف الى أن يحكم سوريا بالحديد والنار !!! لقد تغير الرجل وربما يكون قد أخذ جانبا . واستمرت المناقشة التي كان يفضب أثناءها في بعض الاحيان بطريقته المحببة وكنت أرد عليه بأن حكم الحديد والنار لن يدوم . . ثم لماذا الحديد والنار ؟ هل الشعب غير وحدوي رجعي انفصالي ونريد أن ندفعه بالحديد والنار الى الوحدة ؟ غير واقع وغير جائز هذا الامر . فالشعب وحدوي بل سر أزمة الحكم في سوريا شدة اندفاع الشعب الى الوحدة .

والوحدة وحدة شعب وليست وحدة نظم أو حكومات . ونصحته صادقاً بالألا يكون مقلب القط والا يقرب الحديد أو النار لان اللعب بهما فيه إيذاء وخطورة .

واخذ الرجل ينقد اتفاقية القاهرة ناسيا أنه حضر جلساتها جميعاً ووقع على محاضرها ووافق عليها وكان متحمساً لها وتساءل فجأة لماذا لانعدل تلك الاتفاقية ؟ ولا بد أن الدهشة علت وجهي حينها سمعت هذا التساؤل لانه اندفع يرد على نفسه بأن الاتفاقية ليست كاملاً منزلاً غير قابل للتعديل .

وكان الغرض من التعديل هو إلغاء ما اتفق عليه بخصوص الجبهة القومية أي انفراد البعث بحكم سوريا والعراق .
وعدنا بذلك الى العقدة الاصلية .

لم يكن لدى الرجل سوى هذا الحل بل لو أنه كانت لديه حلول أخرى فإنه لم يكن قادراً على تنفيذها ..

وتحت طرقات لا تنقطع على الباب تنبهه الى مواعيد تالية انتهى الحوار . كان الحوار قد وصل الى طريق مسدود . وسلمت عليه مودعا سلمت على الرجل ايقنت أنه قد انتهى أو في طريق الانتهاء . وفعلنا لم تمر الا اسابيع قليلة حتى كان البعث قد تخلص منه هو وزميله زياد الحريري .

ولم نتقابل مرة ثانية الا بعد شهور وتم اللقاء في بغداد وحضر في طائرة خاصة وكانت سيارة سوداء في انتظاره على سلم الطائرة .. نقلته على عجل الى مكان أمين حتى لا يعرف أحد بوجوده الا قليل من المسؤولين على قمة الجهاز الحاكم وتتنذ في بغداد .. كان الرجل قد حضر لانجاز مهمة لم تتحقق وغادرنا بعد ذلك بأيام دون أن يدري أحد . ولاظن أننا تلاقينا بعد هذا اللقاء : لقد سعدت بلقائه حقيقة في بغداد وسعدت أكثر لان المأمورية التي أتى من أجلها لم تر النور .

مؤامرة في بغداد :

وفي مايو - آيار ١٩٦٣ أعلن عن اكتشاف مؤامرة ضد نظام الحكم . كان المتهم الرئيسي فيها حركة القوميين العرب . وبدأوا يزجون بالمئات في المعتقلات . ولم يكتفوا بذلك بل أخذوا يزجون باسم القاهرة على أنها وراء المؤامرة . كلام من بعيد التلميح فيه أكثر من التصريح .. غمز ولمز في الصحافة أو في أحاديث المسؤولين (١) .

وبدأوا يكررون ما كان يحدث ايام قاسم ..
برقيات الاستنكار المزيفة تذاع وكلها بتوقعات وهمية .
وصوت المذيع في كل دقيقة يهدد ويتوعد بصوت فيه تعطش للدماء .
والسعدى يهدد بسحق المتأمرين وغير المتأمرين حتى العظام !!!

وكان كل أعضاء الحزب ينادون بهزيد من الدماء !!!
ووصلت برقية من مهدي المهدي الملحق العسكري العراقي في دمشق الى على صالح السعدى بنصيحة رفاق دمشق للرفاق في بغداد بانتهاء

(١) فوجئنا بأحد المتهمين في المؤامرة يلجأ الى مكتب الملحق العسكري فجرا وكانت أجهزة السفارة تحت الرقابة الشديدة وغلبنا الملحة القومية على العواطف الشخصية ونقلنا اللاجئ وهو سلام أحمد الى طريق بغداد - البصرة ليقبض عليه بعد ذلك ويعترف بهذا الحادث الذي لا ذنب لنا فيه .

فرصة المؤامرة الفاشلة لتصفية القوميين تصفية نهائية . وعمل الرفاق في بغداد بالنصيحة واخذوا في تصفية الفئات القومية بطريقة وحشية .

ففي طريقه الى السيطرة على مقاليد الامور نسي الحزب انه يعزل نفسه عن القاعدة العريضة للجماهير ، ويبتعد في الوقت نفسه عن فئات أخرى قومية كانت معه في الشارع يوم أن كان شعب العراق يصفى حسابه مع قاسم . فكلما شعر الحزب بالعزلة ازداد ميلا الى استخفافه بالقوة والبطش والتبكيل . فكان لا بد للفئات من التحرك دفاعا عن نفسها وحماية لكيانها .

وهذا موقف آخر أريد تسجيله للرئيس عارف . . اذ قد لا يعرفه الكثيرون . كنت يوما معه بعد الاعلان عن اكتشاف المؤامرة اذ كنت قد سمعت أن النية متجهة الى اعدام الكثيرين ممن قبض عليهم ووجدت من واجبي أن ابذل كل ما أستطيع لاحول دون ذلك . ذكرته بأن قاسم وقع وثيقة اعدامه يوم صدق على اعدام ناظم الطبقجلي ورفضت الحاج سري ورفاقهما وسار بذلك في طريق اللاعودة ورجوته ألا يسير في نفس الطريق .

ووافق الرئيس عارف وأكد على أن تقطع يده قبل أن يفعل ذلك مع أحد القوميين وبر الرجل بوعده خاصة بعد أن أصبح حرا يتصرف كيفما يشاء وظل على وعده حتى مات فلا يمكن لاحد أن يدعى أنه قتل أو عذب أثناء حكم عبد السلام عارف .

وأخذ الحزب يضعف شيئا فشيئا وأخذت هيئته في الانحدار مما شجع على مزيد من محاولات تبذل لازاحته من الطريق . . فكانت مؤامرة أخرى .

محاولة انقلاب شيوعية :

في صباح يوم ٣-٧-١٩٦٣ كان الجو غريبا في بغداد يوحي بأن شيئا ما يجري في العاصمة . . بعض وحدات الجيش تنتشر في الميادين وقطاعات الحرس القومي تنزل الى الشوارع . . واصوات الطلقات تسمع من بعيد منذ الصباح الباكر . . وخيم التوتر على كل شيء وبدأت الاشاعات تنتشر . . كل يفهم الامر حسب ما يتمنى .

وفجأة أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بيانا من اذاعة بغداد يعلن عن اخماد محاولة قام بها الشيوعيون في معسكر الرشيد لقلب نظام الحكم وأن التحقيق جار . وبدأت تفاصيل ما جرى تصل الى الاسماع . تحركات مريبة شمر بها افراد الحراسة في معسكر الرشيد فجر ذلك اليوم اذ كان المتآمرون مجتمعين داخل المعسكر وكانوا من صفار الضباط والجنود الشيوعيين الذين طردوا من الجيش بعد ثورة رمضان وكان الجميع يرتدون ملابس وشارات مزيفة .

ونجح المتآمرون في الاستيلاء على بعض الاسلحة من مخازن مدرسة الهندسة الآلية التي احتلوها بعد أسر قائدها . وتمكن المتآمرون كذلك من السيطرة على باب معسكر الرشيد ولما نجحوا في ذلك اندفع البعض منهم الى السجن العسكري رقم ١ لاحتلاله والسيطرة عليه لاطلاق سراح حوالي ٣٠٠٠ معتقل شيوعي كانوا يوجدون في هذا السجن ومن ثم توزع عليهم الاسلحة ويقوم الجميع بعد ذلك بمحاولة السيطرة على السلطة ، ووضعوا في تقديرهم ان وحدات كثيرة سوف تنضم اليهم بمجرد اعلانهم للحركة لحالة السخط التي كانت تعم كل فئات الشعب .

الا ان حرس السجن قاوم واستبسل في المقاومة .

وكان الرئيس عارف هو اول من وصل الى باب معسكر الرشيد من المسؤولين .. وصل في عربته الخاصة ومعه مرافقه « زاهد » وبمجرد ان تبين المتآمرون شخصيته اخذتهم المفاجأة وأدوا له التحية العسكرية وألقوا بسلاحهم . ودخل الرجل الى المعسكر ليتولى بنفسه ادارة المعركة حتى لحق به طاهر يحيى رئيس اركان الجيش .

ووصل حازم جواد وزير الداخلية وطالب شبيب وزير الخارجية ومنذر الوندأوى قائد الحرس القومي في عربة واحدة ووقعوا أسرى في يد المتآمرين ولم يعرف هؤلاء قطعا بشخصياتهم والا لما ترددوا في قتلهم في الحال .

وفي الثانية صباحا تمت السيطرة على الموقف .. وكانت خسائر المعركة ٢٣ قتيلا من المتآمرين وتم اعتقال من تبقى منهم على قيد الحياة في النادى الاولبى ببغداد تحت اشراف الحرس القومي . اما الجرحى فقد تم نقلهم الى مستشفى الرشيد العسكري ومستشفى الطوارئ في شارع الشيخ عمر .

والسبب في قيام الشيوعيين بهذه الحركة هو انتقامهم لما لحقهم على يد البعث من قتل واعتقال .. والسبب الذى الجأ البعث الى ذلك كان يرجع لموجة الارهاب والتقتيل التى ارتكبتها الشيوعيون ايام قتاسم . فالشيوعيون يقتلون . والبعثيون يقتلون . والشعب يتحمل هذا وذاك . !!!

ان الطريق اذا بدأ بالدم فلا بد وان ينتهى بالدم .

وكان المفروض ان تعدد المؤامرات على هذه الصورة يكون دافعا للحزب لى يدرك الاخطار التى تحقيق به فينفتح على باقى فئات الشعب الا ان الحزب زاد انفلاقا على نفسه وتفرغ لصراعاته الداخلية من جانب ولصراعه مع الفئات القومية الاخرى من جانب آخر . كان مفتاح الموقف كله في تضافر الفئات القومية وليس محاولة السيطرة الحزبية لان مجرد

محاولة السيطرة فيه شق للخط القومى تنفذ منه الاتجاهات الرجعية .
بهذا كنت انحدث الى الرئيس عارف والى كل من اقبله ولكن كان الحديث
تماما « كالآذان فى مألطة » .

تصرفات صفيرة :

وبدأت المراقبة تشدد على سفير الجمهورية العربية المتحدة واطعاء
السفارة كبيرهم وصغيرهم .. بل بدأت الرقابة المكشوفة على شخصا .
فكان يتعقبني رجلان بصفة مستمرة اينما تحركت وكان الحرس القومى
يفتش عرباتنا حتى وهى ترفع علامة الهياث الدبلوماسية بل فتشت عربتي
وعلمنا يرفرف عليها ظاهرا العيان .. واخذ بعض رجال السفارة الى
اقسام التحقيق لسؤالهم فى مواضع وهمية . !!!

ولم يكن غريبا أن يجد أحد اعضاء السفارة سيارته وهى مهشمة
ان هو تركها فى مكان ما دون حراسة .

ولم يكن غريبا أن يجد احد اعضاء السفارة منزله وقد فتش وهو
فى عمله وقد مزقت الكراسى والحشايا .

بل تعدى ذلك الى التهديد المكشوف بالقتل والاغتيال .

كل ذلك ولم نحتج .. وكل ذلك ولم نثر . كنا نقيد تصرفاتهم الى
وقت نراجعهم فيه على ما يفعلون .

ولكنى كنت الفت نظر وزير الخارجية بين وقت وآخر . فهتلا فى
مقابلتي له يوم ٢٥-٥-١٩٦٣ ذكرت له ما نصه « جريا على الصراحة التى
اعاملهم بها فاننى اعتب عليهم لاشتداد الرقابة على السفارة وأعضائها
فى الفترة الاخيرة وقد تهافت هذه الاجراءات حتى وضعوا رقابة على
شخصيا وأظنه يوافقتنى على انه من غير المستحب أن يتعقبني حتى وزارة
الخارجية لمقابلته فردان على موتوسيكل وأنه ليس من المهم عندى ان يراقب
لانه ليس هناك ما يخشاه من الرقابة ولكن المهم ما تحمله هذه الرقابة من
معنى اذ تحمل عدم الثقة فى السفارة التى يتولون معها بعض مباحثات
الوحدة وقد اسف الرجل على ذلك وظهر عليه الارتباك الشديد واكد ان
هذه الاجراءات تتم من جهة غير مسئولة ووعد بعدم تكرار ذلك .

وكانت السفارة اسرة كبيرة تضم الشجعان من الرجال (١) .. كانوا
يقدرّون على ما يحدث واثقين بأن هذا الحال لن يستمر اذ أنه ضد طبيعة
الاشياء .

(١) اعضاء السفارة من الدبلوماسيين هم السادة : سمر عباس وكان وزيرا مخوفا
بالسفارة ، وفوزى كابل مستشار السفارة والسكوتريون فتح الله الضلمى، وابراهيم يسرى،
وفخرى عثمان وأمين يسرى ، وسيد أبو زيد ، عادل شرف الدين . ما زلت أشعر بالاعتزاز
حينما اذكر أننى زاملت هؤلاء الرجال .

وفي احتفالنا بالعيد القومي حضر آلاف من العراقيين .. عمال بملابس للعمل حضروا مباشرة من أعمالهم .. وسيدات دون دعوة يصطحبن أولادهن وفي يدهم العلبهم يلهون بها ورجال يحضرون محاطين بأسرهم أو أفراد حيثهم البعض منهم يحمل زجاجات الشربيات أو « الشربت » بلفظة العراق والبعض يحمل صور عبد الناصر مزينة بالانوار وباختصار كانت كل بغداد تحتفل معنا بعيدنا القومي في مظهر قومي رائع وكان هذا أبلغ رد على ما يحدث .

لم يتخلف الا ضباط الجيش اذ صدرت لهم تعليمات عماش بمقاطعة الحفل . فرضخوا للأمر .

وعند انصراف المدعويين كان رجال الامن في انتظارهم وتولوا القبض على بعضهم وارتد آخرون داخل الدار فاستخدمنا عرباتنا الخاصة لتوصيل كثير من الاسر الى دورهم ثم علمنا في الصباح أن رجال الامن القوا القبض على آخرين بعد أن وصلوا الى منازلهم . !!!

الحزب يشكك في الجمهورية العربية المتحدة :

وأخذ الحزب يشكك في اتجاهات الجمهورية العربية المتحدة ونواياها خاصة بالنسبة للقضية الكردية وهي ذات حساسية خاصة بالنسبة للشعب العراقي .

وأخذت الصحافة تلعب دورها في حذق تحسد عليه .

والتعليمات الحزبية تجد وتنشط لايفار المصدر .

وفي الوقت الذي كانت تعليمات وزير الدفاع الى وحداته تساعد في تسميم الجو كان يطالب بالمساعدات العسكرية في مجالات كثيرة كانت تلبى في الحال من الجمهورية العربية المتحدة دون مقابل وكان ذلك يحجب عن الضباط والجنود .

كانت حملة واسعة مدبرة تشمل كافة القطاعات لزرع بذور الحقد والكراهية نحو القاهرة !!!

فخرجت الصحافة العراقية فجأة في حملة مركزة تهاجم صحف القاهرة بانها اثناء عرضها للقتال الدائر في الشمال بين الحكومة المركزية والاكراد اطلقت على هؤلاء لفظ « الثوار » واسميت القتال الدائر « بالثورة » .

فالحكم نفسه « ثورة » فكيف تكون هناك ثورة أخرى الى جانب « الثورة » ؟ ثم تعبير « الثوار » قد يشير الى عدالة المطالب التي يقاتل من أجلها الاكراد في الشمال . وقامت الدنيا ولم تقعد .

واتصل بى وزير الخارجية طالب شبيب فى الثانية صباحا واستدعانى لمقابلته فى مبنى الوزارة لامر عاجل وهام . وحينما استفسرت منه عن سبب استدعائى فى ذلك الوقت غير المناسب اخبرنى تلميحا بالموضوع فاعتذرت عن الذهاب لتفاهة السبب وأمهلته حتى الصباح وفعلا ذهبت لمقابلته فى الصباح كما اتفقنا ولكنه طلب منى أن نذهب سويا لمقابلة رئيس الجمهورية حيث انه يشعر أن التفاهم بيننا أصبح متعذرا . وكانت هذه هى الحقيقة للأسف الشديد . وذهبنا سويا فى عربته الى القصر الجمهورى وأنا متأبط صحف القاهرة لابرزها عند الحاجة .

وبدأ الرئيس عبد السلام عارف يقرأ ملخصا للمقالات مثار العناب من نشرة كانت تعدها وزارة الارشاد القومى العراقى وهالنى أن النشرة أسقطت أجزاء من المقالات بتعمد وسوء قصد حتى تظهر المعانى على غير ما كانت تغنيه ولم يسعنى الا أن أصف النشرات بالتزوير المتعمد .

واحتج وزير الخارجية أشد الاحتجاج وغادر الاجتماع مسرعا لا يلقى على شىء طالما أن رئيس الجمهورية فشل فى حمايته من السفير ولم أسف كثيرا على ذهاب وزير الخارجية .

وبدأت أعرض على الرئيس عارف الصحف وما بها من مقالات والرجل يقارن بينها وبين النشرات التى قدمت اليه وهو فى حالة ذهول للفارق الواضح بينهما .

ورجوت الرئيس ملحا أن يداوم على قراءة الصحف ولا يكتفى بما يقدم فى نشرة الانباء لما تحتوى عليه من أكاذيب وأيدت قولى بخطاب كان قد القاه فى اجتماع عام حضرته بنفسى ولكنهم عندما كتبوه فى تلك النشرات واذاعوه فى الاذاعة والتلفزيون تم ذلك بعد أن حشوا الخطاب بمديح الرئيس للحرس القومى علما بأن الرجل لم يتناول الموضوع من قريب أو بعيد وحينما رجع الرئيس عارف الى النشرة — وكان رحمه الله قليل القراءة — هاله أن مديحه الذى لم يحدث للحرس القومى يكاد يملأ كل صفحات النشرة .

وثار الرجل وأكد أنه سيحقق فى الموضوع .

وكنت أعلم أن موقف الرجل فى ذلك الوقت لم يكن يسمح له باتخاذ مثل هذا الاجراء ولكن الشئ الذى اعلمه ان الرجل لم يعمل بنصيحتى لقراءة الصحف بنفسه ولذا لم نتبادل الحديث فى هذا الموضوع مرة أخرى .

وفى نفس الوقت أصدرت القيادة القطرية لحزب البعث تقريرا بعثيا حزبيا يوم ٢١ يونيو — حزيران ١٩٦٣ جاء فيه

« برزت ظاهرتان جديدتان منذ اختفاء قاسم عن المسرح فالروس يؤيدون الآن بصورة مكشوفة اقامة دولة كردية تتمتع بالحكم الذاتى كما

أن بعض الزعماء الاكراد قد أجروا محادثات مع الرئيس عبد الناصر الذى لا يشتركون معه بشيء غير عدم الثقة بحكومة بغداد . وقد وصفت صحف القاهرة اليوم العصاة بالثوار وحركة التمرد فى الشمال بأنها فاشحة للحرب الاهلية . وفى الوقت الذى يقف فيه شعبنا وجيشنا على اهبة الاستعداد لسحق هذا التمرد القذر والقضاء على التحركات الرجعية والمشبوهة تنبرى اذاعة صوت العرب العربية وغيرها من اذاعات القاهرة لتتشدد حملتها المسعورة ضد حزبنا الجبار متناسية المرحلة الحالية ودقتها وان هذه الحملة واشباهها لا تخدم سوى الاستعمار وعملائه فعلى شعبنا ان يرمى ذلك وان يوضح للجماهير بأسلوب علمى ان هذه الحملة تخدم الاستعمار والرجعية).

وقام الفريق صالح عماش وزير الدفاع بدوره ايضا لاثارة رجال القوات المسلحة اذ كيف يتأخر الفريق عن تأدية الواجب فى المعركة الدائرة ؟ ففى يوم ١٧-٧-١٩٦٣ أرسل البرقية التالية لجميع الوحدات :

نشرت جريدة الاهرام القاهرةية شبه الرسمية فى ١٧-٧ تحت عنوان رسالة من مقر الثوار الاكراد كلها اكاذيب واقتراءات ولا تدل الا على اعتراف بالعصيان واظهاره كثورة كردية مع الاسف (.) وجاء فى الخبر ان سيطرة الجيش العراقى فى قتاله الجديد مع الاكراد فى اوائل يونيو لم تتعد المدن الرئيسية وهى الموصل وكركوك والسليمانية وعدد قليل من الحاميات المنعزلة فى المناطق الريفية فالثوار يقطعون الطرق بين هذه المراكز والمواصلات غير ممكنة الا حيث يمكن استخدام الدبابات لحراسة القوافل (.) وذكر المراسل ما يلى (.) وخلال سفرى عبر الجبال ام ار جنديا من قوات الحكومة فى اى مكان مررت به ولكنى رايت جنود الثوار يملابسههم العسكرية فى جميع القرى الواقعة على الطرق وهؤلاء يعرفون باسم الشمركا (١) وذكرت ان الاستيلاء على جبل بيرس (٢) امر لاقية له من وجهة نظر الاكراد (.) وذكرت ان ابراهيم (٣) احمد صرح بقوله اننا لانريد الانفصال عن العراق ونريد ان نعيش مع العرب الذين يسكنون عريستان (.) ونشرت تصريحات ابراهيم احمد بان الاتحاد السوفيتى لم يساعد الاكراد وان الشيوعيين لم يؤيدوا الاكراد نرجو تعميمه على كافة وحداتكم للاطلاع على نموذج من وحدة الصف العربى وعلى نموذج من الاعتداءات المتكررة التى نسكت عنها اكراما للعروبة (٠) على الادارة نعيمه (.)

صالح مهدي عماش
وزير الدفاع

ولم يكتف الفريق عماش بذلك بل أرسل البرقية التالية لجميع الوحدات يوم ٨-٧-١٩٦٣ اى بعد البرقية السابقة بيوم واحد .

(١) أطلق على الاكراد الذين كانوا يناطون فى الشمال بقيادة مصطفى البرزاني اسم (الشمركا) .

(٢) موقع ذو اهمية عسكرية فى الشمال .

(٣) سكرتير الحزب الديموقراطى الكردستانى (البارتنى) وهو حزب مصطفى البرزاني .

في الوقت الذي نحن قطر من اقطار الوحدة الاتحادية نحارب الشيوعية بشدة تقف القاهرة عاصمتنا المقبلة على الحياد مع الاسف كانتا اجانب . وفي الوقت الذي نقاتل عصابات البرزاني المجرم ونضحي بدمائنا من اجل تثبيت وحدة العراق تقف الصحافة في القاهرة مع العصابات ضدنا مع الاسف الشديد وتصور الصحافة انها معركة ضد الاكراد وانهم ثوار وليست معركة عصابات . نشرت جريدة الاهرام القاهرة بعددها الصادر في ١٦ تموز اخبارا مؤسفة لا تصدر الا في صحافة اعداء وكان العنوان (الاكراد يخطفون المائين وينذرون الاجانب بمفادرة شمال العراق . جاء في الخبر انه كشف رسالة متاخرة في مقر قيادة الثوار الاكراد عن ان الثوار قد اختطفوا اثنين من مواطني المانيا الغربية . الخ وقالت ايضا ان مقر الثوار في السليمانية وان الالمانيين المحجوزين في مقر القيادة بصحة جيدة . وقالت ايضا ان انذارا اعطى الى جميع السفارات الاجنبية في بغداد طلبت فيه قيادة الثوار سحب الرعايا والاجانب من كردستان وقالت في حديث خاص مع ابراهيم احمد سكرتير الحزب وقائد الثوار في المنطقة ان الالمانيين اعتقلا ليؤكدوا للعالم قدرتهم على القتال . وقالت ان ابراهيم احمد قال اذا استمر الموقف على ما هو عليه فاننا سنضطر للعمل ضد المنشآت البترولية لتحرم الحكومة من اهم مصادر دخلنا الذي يمكننا من الاحتفاظ بالجيش وتمويله .

ونشرت ايضا خبرا عن كرم ضيافة الاكراد للاسرى . الخ .

وارجو اطلاقكم وتعميمه على كافة الوحدات التابعة اليكم من الجيش والشرطة والفرسان وجميع جنود كل وحدة وافهامهم مضمونة باختصار وبيان خطورة ذلك ودلائله التي لا تعنى سوى التحرش بنا لوجود نية خبيثة ان نشهر هذه الاخبار لا يعنى سوى بداية اعتداء وانه يعنى ضعف الشعور العربي للجريدة ولمن سمح للجريدة ان تكتب ذلك . يظهر نحن والقاهرة عاصمتنا المقبلة كما يقول المثل العراقي (عرب وين وطنبورة وين) (١) على الادارة تعميم ذلك بموجب القائمة (١) .

صالح مهدي عماش
وزير الدفاع

وقصة غريبة اخرى وكان ما سبق لا يكفى .

ففى ١٢-٦-١٩٦٣ ظهرت صحيفتا الجماهير والطليعة وفي صفحاتها الاولى خبر منقول من اذاعة القاهرة (القسم الكردي) نسبت فيه الى هذه الاذاعة تأييدها للجانب الكردي ضد الجانب العراقي في اذاعة لها يوم ١١-٦-١٩٦٣ والى جانب جانب الخبر نشرت الصيحتان بيانا للحكومة بهذا الخصوص . كان البيان فيه تجسيم للحادث ملئ بالتشكيك .

(١) مثل عراقى يعنى ان شخصا يدعى طنپوره كان يتصرف دائما عكس ما كان يتصرف به الآخرون وقد اطلق ضباط الجيش العراقي بعد ذلك على الفريق صالح عماش لقب الفوق طنپوره .

وفي الساعة الخامسة من بعد ظهر نفس اليوم أصدر وزير الارشاد العربى تكذيبا رسميا أذيع من اذاعة القاهرة الا أن بغداد أذاعت التكذيب موجزا وبصورة مشوهة .

وظهرت صحيفة الجماهير في صباح اليوم التالى دون أن تشير الى التكذيب بكلمة أما الطليعة فقد نشرت التكذيب وتعليقها عليه وأصرت على صحة الخبر وأكدت أن لديها تسجيلا لما أذاعته المحطة وأبدت استعدادها لارسال التسجيل للوزير المصرى عن طريق سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد .

وفي مساء يوم ١٣/٦/٦٣ تلقت خطابا شخصيا من طالب شبيب وزير الخارجية وبخط يده مرفق به الشريط المسجل الذى أشارت اليه الصحيفة . هذا نصه :

الجمهورية العراقية

وزارة الخارجية

١٣-٦-١٩٦٣

عزيزى الاخ امين هويدى

تحية عربية

لقد كان مؤسفا حقا ما نشر في الصحف عن اذاعة القاهرة الكردية . . ولقد كان نفى الدكتور حاتم للخبر وقعه الحسن في نفوس الكثيرين . وكما كان بؤدى أن يكون النفى أكثر وضوحا ليتفهم الشعب العربى في العراق تماما حقيقة موقف الشقيقة العربية الكبرى . . لقد حصلت عن طريق وكالة الانباء العراقية على الشريط المسجل لما أذيع من القاهرة بالكردية مساء ١١-٦-١٩٦٣ ورأيت أن أرسله لكم لما قد يتحقق من فائدة اذا ما انجلي مثل هذا الامر .

ولك منى أطيب الود والتحية .

المخلص / طالب شبيب

كان هناك اصرار على خلق معركة جديدة لدفع الامور الى القطيعة التى يسعون اليها وقبل أن أرد على خطاب وزير الخارجية أرسلت الشريط المسجل الى القاهرة مع مخصص لفحصه ووصلنى من القاهرة ما يفيد أن الشريط المرسل غير واضح ومسجل عليه أصوات متداخلة تعذر معها تمييز ما سجل عليه وأكدت القاهرة مرة أخرى تكذيبها للخبر .

وهنا رددت على طالب شبيب بخطاب شخصى ردا على خطابه هذا نصه :

سفارة الجمهورية العربية المتحدة — بغداد

مكتب السفير

١٩٦٣-٦-١٩

عزيزي الاخ طالب

تحية عربية صادقة لشخصكم الكريم

١ — نشرت بعض صحف بغداد بعناوين بارزة ما نسبته الى اذاعة القاهرة باللغة الكردية وسرعان ما نفى الدكتور حاتم رسميا ذلك في اليوم نفسه .

٢ — ولكن رغما عن أن وزيراً مسؤولاً نفى هذا الحادث رسمياً عن القاهرة رأيتكم في خطابكم الشخصي الرقيق الذي ارسلتموه لي يوم ١٣-٦-١٩٦٣ زيادة تقصي الامر وارسلتم شريطاً وصلكم عن طريق وكالة الانباء العراقية لما تصورتكم أنه أذيع من القاهرة بالكردية مساء ١١-٦-١٩٦٣ .

٣ — وقد أولينا خطابكم هذا كل الاهتمام الذي يستحقه وأرسل الشريط الى القاهرة وقامت أجهزتنا الفنية باستخدام أجهزتها الالكترونية لفحص الشريط واتضح لها الآتي :

(١) ان الشريط مشوش .

(ب) ومتداخل معه ثلاثة محطات اذاعة في نفس الوقت .

(ج) ومعنى ذلك أن هناك كلاماً متداخلاً مع اذاعتنا الكردية ومدموساً عليها الامر الذي كان يجب أن نتوقعه من بادئ الامر .

(د) وتصادف احسن الحظ أن لدينا شريطاً مسجلاً لما أذاعته المحطة الكردية عندنا في هذا اليوم وسأوافيكم به بمجرد وصوله .

٤ — واطن أن القاهرة قد بذلت جهودها الصادق في توضيح هذا الامر أولاً بتكذيبه رسمياً وكانت تظن أن ذلك سيلقى ترحيباً كاملاً من بغداد ثم ثانياً بفحص الشريط المسجل الذي قدمتموه ولعل هذا يزيل ما تذاذب أنفسكم من شكوك حتى بعد تكذيب القاهرة الرسمي .

٥ — ولكن ليسمح لي الاخ العزيز ببعض الملاحظات البناءة :

(١) هل يظن أخى الكريم أن الطريقة التي عولجت بها هذه المسألة في الصحف العراقية هي الطريقة المثلى ؟ وهل يظن أخى العزيز أن ابراز هذا الموضوع بطريقة مثيرة عملاً لبناء لتعزيز العلاقات بين بلدينا الامر الذي نتطلع اليه جميعاً ؟ وألم يكن من الافق أن تتم اتصالات أخوية لاستقصاء الحقيقة واطهارها ؟ .

(ب) وألا يذكر الاخ تعاوننا معاً في علاج موضوعات أكبر من هذا الموضوع وأبعد أثراً بطريقة هادئة كان ضبط النفس وحسن النوايا فيها طابعاً مميزاً ؟ فحينما وضعت سفارة الجمهورية العربية المتحدة تحت

الرقابة هنا في بغداد وحينما تعدى ذلك الى الرقابة على شخصا . وحينما زاد الامر خطورة بتفتيش عرباتنا التي تحمل علامة الهيئات الدبلوماسية بل حينما تعدى ذلك الى تفتيش ما يحمله بعض الافراد الدبلوماسيين من اوراق اقول حينما تم كل ذلك اكتفين بالتبليغ عنه تليفونيا اليكم واعتبرنا أن الموضوع منتهيا بمجرد الإبلاغ عنه وبدون أن تتم ترصية الاعتذار التي تعرفها تمام المعرفة ولم تخرج صحف القاهرة في اليوم التالي لتنتشر هذه الاخبار تحت عنوان . . كيف يعامل أعضاء سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد في بلد سيكون أحد أقطار الدولة الاتحادية . . لقد اعتبرنا الحل الأخير لو أنه تم عملا عصبيا هداما وفضلنا أن نتبع الأسلوب الهادئ المتزن البناء الذي يعبر عن حسن النوايا وأخلصها .

(ج) وبمقارنة ذلك بالحل الذي اتخذ لعلاج الموضوع الذي نحن بصده اعتقد أننا لجأنا سويا - أنتم وأنا - الى الحل البناء واترك للاخ العزيز تقييم الحل الذي اتخذته الصحافة العراقية بعد ذلك .

٦ - ان حسن النية ورقة اللفظ وكياسة الاجراء الذي اتخذتموه بارسال رسالتكم الاخوية التي كانت محل تقدير من جانبي . وكم كنت اتطلع الى أن يعالج الموضوع من بدئه بهذه الروح الاخوية كما نعالج الكثير من الموضوعات حتى نتجه الى أغراضنا النهائية بقطب صافية غير متلمسين الخطأ او احصائه او تجسيمه لبعضنا وانتطلع سويا الى مستقبل أكثر اشراقا واخوة واخلاصا .

وأخيرا أرجو للاخ الكريم أن يتقبل أطيب تمنياتي وتحياتي وتقديري .

المخلص

أمين هويدى

وقد نجح البعث فعلا في اثاره الراى العام العراقى - مؤقتا - ضد القاهرة اذ استاء الراى العام لما قيل أنه نشر ولم تنقطع المحادثات التليفونية عن السفارة تسال وتستفسر عن الحقيقة بل وصلت للسفارة بعض رسائل الاحتجاج كما نوقش الموضوع في مجلس الوزراء واستاء منه كل من الوزراء الحزبيين وغير الحزبيين بل كان هناك اتجاه لارسال وفد من ناجى طالب ورجب عبد المجيد وشكرى صالح زكى وهم من غير الحزبيين الى القاهرة وواضح أن الغرض من ارسال الوفد كان استغلالا للموقف .

قصة طريفة تبعثها قصة أطرف :

اذ لم يقتصر الحزب على استخدام وسائل الاعلام في تشويه موقف القاهرة واثارة الفئات القومية ضدها بل اتبع ذلك بوسائل أخرى . فقد حدث أن تقدمت منغوليا بطلب درج القضية الكردية في جدول أعمال هيئة الامم المتحدة ولم اكن أعرف ذلك ولا سمعت به .

وفي يوم ٢-٧-١٩٦٣ زارني فائق السامرائي (١) في السفارة وأخبرني بأنه علم من وزير الخارجية طالب شبيب أنني كنت في حفل في السفارة الهندية أقف مع السفير الهندي وبعض رجال سفارته أعاتبهم على تدخل الهند لاقناع منغوليا بسحب القضية الكردية من الأمم المتحدة . . وكذبت له ما سمع كما أكدت له أنه لا علم لي للأجراء الذي اتخذته منغوليا فاندعش الرجل . واستأذنته في إثارة الموضوع على لسانه فاذن .

واتصلت بالسفير الهندي « سماعات خان » وكان اليوم يوم العطلة الأسبوعية لسفارته وطلبت مقابلته فوراً وتقابلنا . . ونفى الرجل أنني تحدثت بهذا أممه أو إمام أحد من رجاله وأضاف السفير بأنه لا يعلم حتى هذه اللحظة أن حكومته توسطت في هذا الموضوع وأصر على مقابلة وزير الخارجية لينفي له بنفسه الواقعة ولكي رجوت السفير إلا يقم نفسه في الموضوع إلا إذا تطلب الموقف ذلك .

وخرجت من منزل السفير لأقابل وزير الخارجية في وزارته بباب المعظم وأخبرته بما وصلني على لسانه فأخرج . وأخبرته بمقابلتي للسفير الهندي ونقله للحادث جملة وتفصيلاً فازداد حرجه . ثم أخبرته بأن السفير سيطلب مقابلته لنفي ذلك رسمياً فامتنع لونه . لم يكن أممه إلا أن يشكك في الخبر وما وسعه إلا الاعتذار وعتبت عليه أن يتحدث في موضوع حساس كهذا قبل أن يتحقق منه .

وذاعت القصة في كل بغداد . . وكانت محل تندر من رجال السلك السياسي لوقت ليس بالقصير .

أما لما اتخذ الحزب القضية الكردية عنصراً أساسياً للاثارة فإن هذا كان يرجع إلى أن موضوع القضية الكردية وقتئذ كان من أكثر الموضوعات حساسية بالنسبة للشعب العراقي فإن كان الجميع يتفقون على شيء فلقد كانت القضية الكردية هذا الشيء .

ولذا اتخذها الحزب عنصراً من عناصر إثارة الفئات القومية وكافة قطاعات الشعب العراقي مدينة وعسكرية ضد الجمهورية العربية المتحدة رغم وضوح موقفنا في ذلك الوقت وضوحاً كاملاً لكل الأطراف : لا انفصال مع اعتراف بالقومية الكردية ضمن الدولة وعدم اتخاذ الحرب وسيلة لحل الخلافات .

(١) أحد أعضاء حزب الاستقلال القدامى وكان سفير العراق في القاهرة بعد قيام ثورة تموز ١٩٥٨ وحينما وضع انحراف تاسم بالعراق إلى الاتجاه الغير قوى استقلال فائق السامرائي وبقي في القاهرة إلى أن عاد إلى بغداد بعد ثورة رمضان . وقد توفي إلى رحمة مولاه .

كان الاكراد يعرفون ذلك . وكان البعث يعرف ذلك . وكان الشعب العراقي هو الآخر يعرف ذلك . الا أن الحزب أراد أن يشكك مستخدما كافة الوسائل التي عرضنا بعضها كامثلة حيث ان الافاضة قد تستغرق صفحات و صفحات .

وأخيرا لم يعد الصبر حدود :

وكانت صحيفة الاهرام قد بدأت في اذاعة النص الرسمي لمحاضر اجتماعات القاهرة ابتداء من منتصف يونيو - حزيران ١٩٦٣ وكانت الاذاعة تتولى اذاعتها لاطهار الحقائق التي طهست للشعب العربي في كل مكان وكانت طبقات الشعب كلها في العراق تتجمع حول أجهزة الراديو في المنازل والمقاهي لتستمع في دهشة الى الحقائق وهي تنكشف وكان من المعتاد أن يشتري بعض الافراد نسخا عديدة من الاهرام ليقوموا بتوزيعها مجاناً على اصدقائهم كاشين هدية يمكن أن تقدم في تلك الايام ويصل سعر الصحيفة الى حد خيالي لتعذر العثور عليها وطلب متعهد التوزيع خمسة آلاف نسخة في بغداد وحدها وهال الامر الجهات الرسمية فكانت تؤخر اجازة الصحف حتى الخامسة مساء وبذلك لا يجري التوزيع الا في اليوم التالي وكانت السلطات تفقد كل يوم بقدر ما كانت تنكشف الحقائق التي لم يعد بقدرتهم اخفائها .

وفي يوم ٢٢ يوليو - تموز ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا في المؤتمر الشعبي بالقاهرة بمناسبة العيد الحادى عشر للثورة ولقد وجه خطابه الى الأمة العربية كلها لتعرف حقيقة ما حدث .

ولقد بدأ الرئيس خطابه قائلا :

أيها الأخوة المواطنين :

يعز على أن يكون العيد هنا والحزن في دمشق . يعز على أن يكون الاحتفال هنا وفي سوريا يسود الظلام . يعز على أن أرى الجماهير بمئات الألوف في الشوارع في طريقى الى هذا المكان وفي سوريا كلها حظر التجول دخل يومه الخامس وحول هذا البلد العربي الى معسكر اعتقال . يعز على أن أرى المصانع هنا تفتح في احتفالات الثـورة وأرى الارض الجديدة يزرعها وأن تكون في سوريا محاولة قتل الحياة ذاتها وسفك الدم وانتحال أو هى الاعذار لعمليات التصفية الدموية وللملاحقات الارهابية وللانذار والوعيد ، يعز على ذلك ولكنها ارادة الله وهى أيضا طبيعة النضال الوطنى القومى طريق مفروش بالشوك في بعض الاحيان والالغام في بعض الاحيان ولكن ارادة الحياة تنتصر أخيرا ويتحقق النصر الحقيقى للشعوب على كل المنحرفين وطلاب السطة والتسلط بغير عقيدة يريدونها

رغم ارادة شعوبهم ويفرضونها بالنار والحديد والمشائق والاعدام
رميا بالرصاص بغير حساب وبغير ضمير وبغير شرف .

وأخذ الرئيس عبد الناصر يسرد مناورات البعث والاعية الى ان ختم
خطابه قائلا :

« الجمهورية العربية المتحدة ليست مستعدة للوحدة مع حكومة سجن
المزه الفاشستية والجمهورية العربية المتحدة ليست مستعدة للوحدة مع
حكومة ساحات الاعدام الفاشستية ، والجمهورية العربية المتحدة ليست
مستعدة للوحدة مع حكومة حظر التجول الفاشستية . كانت اتفاقية الوحدة
مع الشعب السوري ولم تكن أبدا مع حزب البعث الفاشي . شعب سوريا
الآن في معسكر اعتقال كبير والوحدة هي عملية تقرير مصير ولا يمكن ان
تتم عملية تقرير المصير تحت ظلال المشائق او في معسكرات الاعتقال » .
وفي يوم ٢٥ يوليو — تموز أصدر البعث بيانا اعلن فيه أن القاهرة
نقضت الميثاق . !!!

وفي يوم ٢٦ يوليو — تموز ألقى الرئيس عبدالناصر خطابا في الاسكندرية
ذكر فيه « أنا بدى أسأل مين نقض الميثاق . احنا وقعنا الميثاق يوم ١٧
ومضينا الميثاق على اقامة قيادة موحدة . على عمل ميثاق . ومضينا على اقامة
جبهة في سوريا وجبهة في العراق على أساس أن فيه جبهة هنا في مصر
تجمع قوى الشعب العاملة وكان هذا هو الأساس الذي بنى عليه
الميثاق » .

واضطرد الرئيس يقول « ثبت أن حزب البعث انفصالى : من
مؤامرات عفلق على الوحدة ثبت أن حزب البعث انفصالى ، من تعاونهم
مع عبد الكريم النحلاوى من تعاونهم في الوزارة ثبت أنهم آخر ناس ممكن
أنهم يتكلموا عن الوحدة وثبت أيضا بعد اتفاق ١٧ ابريل أنه أيضا حزب
انفصالى لانه لم يلتزم بميثاق ١٧ ابريل وخرج بعد هذا وضرب الميثاق
وضرب الجبهة وسرح الوجدويين واعتقل الوجدويين بهذا كان ينتهك كل
كلمة من كلمات الميثاق وكان يعلم وأنا واثق ثقة كاملة أنه كان يعلم أنه
بهذا بيحطنا أمام الامر الواقع وأنه بهذا يعلم أيضا أن احنا لن نقبل
الواقع وبعد كده بيقول ان احنا مش حنعلن الانفصال . سيب جمال عبد
الناصر هو اللي أسقط الميثاق بتصرفاته يعلن تجريد الميثاق والبعث في
الحقيقة هو اللي أسقط الميثاق بتصرفاته الانتهازية وتصرفاته الفاشسية
التي اتبعت بعد ١٧ ابريل » .

وبذلك قضى على ميثاق الوحدة وسط أنهار من الدم تجرى في سوريا
وارهاب يخيم على كل العراق . !!

الفصل الثامن

استئناف الحرب مع الاكراد (١)

ايقاف اطلاق النيران بعد ثورة ١٤ رمضان — مطالب
الاکراد — رسالة كردية الى وفود المباحثات — نظام
الادارة اللامركزية كما قدمته الحكومة — استئناف القتال —
مجنون من الطرفين للقتال — استئناف القتال .

عقب ثورة ١٤ رمضان مباشرة تم الاتفاق مع الاكراد على ايقاف القتال
في الشمال وصدر بيانان من الجانبين العراقي والكردى بذلك في اول أيام
الثورة . واصبح الجو ممهدا لاجراء مباحثات لانهاء المشكلة المزمنة .

الا أن عدم الثقة بين الطرفين كان يجعل هذا الامل بعيد الاحتمال .

فالاکراد لهم أهدافهم التي قاتلوا من أجلها وبالرغم من ايقاف القتال الا
أن عدم الثقة في الحكم كان واضحا في أحاديثهم .

اذ كانوا يشكون من استمرار الحصار الاقتصادي عليهم ومن عدم
الافراج عن المعتقلين ومن عدم اعتراف الحكومة لهم بالحكم الذاتي . لذا
كانت استعداداتهم العسكرية على قدم وساق لمواجهة احتمالات المستقبل .

وكانت الحكومة بدورها لا تثق في الاكراد ، اذ كانت تعتبر أن تحقيق
مطالبهم هو عبارة عن انفصال مغلف لمنطقة عزيزة من الارض العربية وكانت
واثقة من أن القتال آت لا ريب فيه . وبدأ حشد القوات في الشمال تحت
ستار دعم ثورة ستوريا .

أى أن الطرفين كانا في هدنة مؤقتة يستأنف القتال بعد انتهائها .

أما من يبدأ فكان هذا هو السؤال ؟

كانت مطالب الاكراد تتلخص في مجملها في ضرورة تحقيق الحكم الذاتي
واللامركزية وربما لم تكن تفاصيل هذه الصورة واضحة تماما في أذهانهم
أو أذهان البعض منهم على الأقل ولكن ما كان يجمعون عليه هو تمثيل
أكبر لهم في السلطة : عدد المناصب الوزارية ، أحد نواب رئيس الجمهورية ،
تعيين وزراء لهم في منطقة كردستان ، أفراد الجيش في المنطقة التي
يطالبون بها من الاكراد ، وكانت هذه المنطقة في تصورهم تمتد شمالا مع
الحدود التركية وشرقا مع الحدود الإيرانية وغربا مع الحدود السورية
وجنوبا حتى جبل حميرين . وكانوا يطالبون بنسبة من عائدات النفط في

(١) موضوع القضية الكردية لم يبحث في هذا الكتاب .

منطقتهم تتراوح بين ١/٢ ، ٢/٢ العائدات مع تخصيص ميزانية تحت تصرفهم .
واللغة الرسمية في المنطقة هي اللغة العربية واللغة الكردية . هذا الى
جانب الانعراج عن المعتقلين والعفو الشامل عمن اشترك من الاكراد في
العمليات السابقة ورفع الحجز عن الاموال .

وكان الاكراد يتابعون مباحثات الوحدة في قلق واضح وكانوا يبذلون
قصارى جهدهم ليضم الوفد العراقى احدا منهم ليمثلهم في المباحثات الجارية
وقد عبروا عن ذلك في الرسالة التى بعثها حزب (البارتى) عن طريق
ممثل جلال الطالبانى يوم ٩-٤-١٩٦٣ الى رؤساء وأعضاء الوفود المجتمعين
في القاهرة والتى جاء فيها « بمناسبة حضوركم اجتماع القاهرة وبالنظر
لطبيعة المباحثات التى تجرى اثناءها وشمول اثرها لعامة الشعب العراقى
بما فيه الشعب الكردى المحاط بظروفه الخاصة المميزة له ومشاكله
وجدنا من واجبا نحن أعضاء الوفد الكردى المخول بالمفاوضة مع الحكومة
العراقية حول تمكين الشعب الكردى من ممارسة حقوقه القومية على
اساس اللامركزية أن ننور الوفد العراقى المحترم برأى الشعب الكردى
وموقفه من شكل العلاقة التى قد تنشأ بين العراق ودولة أو دول عربية
.. نقول ابتداء أنه مما يقتضيه طبيعة الشمول لمباحثات القاهرة أن
يكون الشعب الكردى ممثلا فيها على وجه من الوجوه لان ما قد يتخذ فيها
من قرارات حول تنظيم العلاقات بين الجمهوريات الثلاثة ينسحب اثرها
بداهة الى الشعب الكردى .. وتفاديا لاي اشكال محتمل في المستقبل
ودفعنا لاي تعارض مع الحقوق القومية للشعب الكردى في تنظيم العلاقات
بينه وبين الشعب العربى ، نرى أنه فيما اذا بقى العراق بدون تغيير
في كيانة يقتصر مطلب الشعب الكردى في العراق على تنفيذ البيان الصادر
من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردى على
اساس اللامركزية . اما اذا انضم العراق الى اتحاد فدرالى يجب منح الشعب
الكردى في العراق حكما ذاتيا بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق
عليه ، اما اذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دولة أو دول عربية أخرى
يكون الشعب الكردى في العراق اقليما مرتبطا بالدولة الموحدة على نحو
يحقق الغاية من صيانة وجوده وينفى في الوقت نفسه شبهة الانفصال
ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل
أفضل » .

وبعد عودة الوفد العراقى من مباحثات الوحدة استمرت المفاوضات
بين الطرفين العراقى والكردى وطلب الوفد العراقى أن يتقدم الاكراد
بمذكرة كتابية بطلباتهم وفعلا تم ذلك وكان الخط العام للمشروع المقدم مبنيا
على أساس دساتير بعض البلدان التى بها قوميات متعددة مثل دستور
الهند ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا بأن تعطى السلطة المركزية اختصاصات

الرئاسة والخارجية والدفاع والعملة واصدار النقد والتجارة الخارجية وشئون النفط والجمارك والسكة الحديد والطرق العامة والبرق والبريد والتليفونات والجنسية وتعطى السلطة اللامركزية مسائل الداخلية والتربية والتعليم والصحة والزراعة والتبغ والعمل والشئون الاجتماعية وتخصص لهم نسبة في الميزانية بنسبة عدد السكان على أن يشرف على السلطة اللامركزية الجهاز المحلى في كردستان ويتكون من مجلس تنفيذى محلى ومجلس تشريعى محلى وأما بخصوص الجيش فان الاشراف للسلطة الاتحادية ويصدر عفو كامل عن كافة الضباط الاكراد ويعودون الى الخدمة على أن يتم التجنيد في المنطقة أى العودة الى نظام نوري السعيد حيث كانت مراكز التجنيد للشمال في الجنوب والعكس بالعكس ويشمل نظام اللامركزية كل اللواءات التى بها أغلبية كردية وهى لواء أربيل والسليمانية وكركوك وجزء من ديالى والموصل وتجمع كلها في لواء واحد وإذا كانت الوحدة بين الاقطار الثلاثة يشكلون هم القطر الرابع .

وطبعا لم تكن الحكومة العراقية مستعدة لقبول هذه الطلبات وساد جو التشاؤم بالمباحثات الجارية . كان كل فريق يحاول كسب الوقت .

وفى يوم ٦-٥-١٩٦٣ ردت الحكومة العراقية عن طريق وفدها في المفاوضات بمشروع مضاد أسمته « نظام الادارة اللامركزية في العراق » أعادت فيه تقسيم العراق الى ستة محافظات كل محافظة تضم بعض اللوآت على أن تنشأ محافظة السليمانية لتكون محافظة كردية دون أن ينص على ذلك تضم لواءات السليمانية وأربيل ودهوك على أن تدار كبقية المحافظات فيما عدا اللغة اذ تكون اللغة الكردية الى جانب اللغة العربية هما اللغتان الرسميتان أما في الدراسة فتكون العربية والكردية حتى المرحلة المتوسطة وبعد ذلك يكون التعليم باللغة العربية فقط ويعين المحافظ بمرسوم جمهورى بترشيح من مجلس الوزراء .

ووصلتنا اخبار مؤكدة أن القتال سوف يستأنف بين الجانبين يوم ٦-٩-١٩٦٣ وكان الاكراد على علم بذلك أيضا وبدأ أغلب الاكراد يسارعون في ترك بغداد اما الى خارج العراق أو الى الشمال بل طلب بعضهم اللجوء الى السفارة العربية اذا داهمتهم الاحداث الا أننا طلبنا من الجميع تقدير موقفنا حتى نستمر في وساطتنا الجارية .

وكان الاكراد يعيدون توزيع قواتهم بشكل محموم بل احتلوا بعض القرى الهامة في الشمال وبدأت الحكومة تستعد بدورها فطبعت المنشورات باللغة الكردية لاسقاطها من الطائرات عند استئناف القتال في محاولة منها للتأثير على الاكراد وازعاج روحهم المعنوية وحشدت القوات الجوية

في مطارى كركوك والموصل وعززت الشرطة في المنطقة الكردية وأعيد تسليحها وتحرك اللواء الثامن من الحباينية الى الموصل وبدأت بعض القوات العراقية في حرق بعض القرى في الشمال في منطقة زمار وقضاء الشيوخان .

وكانت رسائل الملا مصطفى البرزاني تصل الينا باستمرار تطلب تدخل القاهرة لحل الموقف الا أن القاهرة لم تكن بقادرة على تهدئة الموقف وسط الجهود المحمومة للطرفين لاستئناف القتال ولتمسك كل طرف بموقفه .

وفي مساء ٩-٦-١٩٦٣ استدعاني طالب شبيب وأخبرني بأن الموقف تردى في الشمال خاصة بعد اعتداء البرزاني على قوة عراقية أثناء مرورها في مضيق « باخستيان » ونتج عن ذلك بعض الخسائر وأخبرني انه يمكن اعتبار أن القتال قد بدأ فعلا في الشمال وأن بيانا سيصدر الليلة لينذر البرزاني بالقاء السلاح والتسليم خلال ٢٤ ساعة مع قبول مشروع الادارة اللامركزية . وكان وزير الخارجية متفائلا في توقعاته اذ كان يؤكد انهم سينيئون القتال خلال شهرين وقبل حلول موسم الشتاء .

وبذلك ازدادت المشاكل امام الحكم وثقلت اعباء السلطة المركزية بخوض حرب أهلية استمرت لعدة سنوات وكان المفروض أن حكومة الثورة سوف تحل ما عجزت الحكومات السابقة عن حله .

وكان السبب الحقيقي لاستئناف القتال في الشمال اشغال الجيش والشعب عن المشاكل التي تتفاقم يوما بعد يوم والتي كان الحكم عاجزا عن مواجهتها أو إيجاد الحلول المناسبة لها علاوة على محاولة إيجاد الوحدة بين أجهزة الحكم والجماهير ، وأيضا لصرف الانتظار عن الجهود الكثيفة التي تبذل سرا لتحطيم اتفاقية القاهرة .

نفس تكتيك قاسم هكذا كان يعلق الشعب في كل مكان .

الفصل التاسع

اقامة الوحدة العسكرية

بين حزب البعث في دمشق وبغداد

التفأول يسود الاوساط الحكومية بالانتهاء من القتال قبل الخريف — الامل يذوى — استخدام القضية الكردية لتحقيق أغراض حزبية — وفد عراقي الى دمشق يتفق على الوحدة العسكرية بين دمشق وبغداد — القوات السورية في الشمال قبل التصديق على الاتفاقية — وفد عراقي الى القاهرة — اذاعة سرية بعثية تهجم القاهرة — رسالة اعتذار من عبد الناصر — عودة سياسة المحاور .

حينما استأنفت حكومة البعث الحرب في الشمال كانت تظن أنه لن يمر وقت طويل حتى تتمكن من اخماد الفتنة واستقرار الاوضاع . وكانت الخطة تهدف الى الحصول على نصر سريع بانهاء القتال في موسم الخريف وقبل حلول الشتاء وما يفرضه من صعوبات على القوات المتقاتلة خاصة في مناطق الشمال الجبلية . ولقد ألقت الحكومة بكل ثقلها في المعركة وأخذت مواقع الاكراد تسقط الواحدة بعد الاخرى بسرعة كبيرة في مبدىء الامر الا انها اخذت تبطيء بمرور الايام .

وفي اغسطس — آب ١٩٦٣ كان واضحا أن السلطة بالغت في تفأولها اذ اصبح انهاء القتال قبل نهاية الخريف امرا بعيد الاحتمال ما لم يزج بقوات أخرى في المعركة . وكانت حكومة البعث في ورطة حقيقية اذ أكدت في دعايتها على انها أوشكت على انهاء العصيان وأصبح رجل الشارع موقنا من أن القتال أصبح في مراحله الاخيرة . الامر الذي كان يخالف الواقع علاوة على واد اتفاقية ١٧ ابريل — نيسان نتيجة للمناورات الحزبية التي كانت الجهاير تأمل من ورائها تحقيق الوحدة المنشودة .

الا أن الحكومة ارادت بالرغم من ذلك ان تستفيد من هذا الموقف لتحقيق مصالحها الحزبية بعمل وحدة ثنائية بين العراق وسوريا لتحقيق دولة البعث على ن تبدأ بالوحدة العسكرية بين البلدين كخطوة أولى تسبق الوحدة الدستورية واختارت سائرا لذلك موضوعا ذا حساسية خاصة بانسبة لاي عراقي وهو القتال في الشمال .

وفي سبتمبر — ايلول ١٩٦٣ عقد مؤتمر بوزارة الدفاع برئاسة رئيس الوزراء أحمد حسن البكر وحضره كل من صالح عماش وزير الدفاع وطاهر

يحيى رئيس أركان الجيش ومعاوناه وصبحى عبد الحميد مدير الحركات العسكرية وقتئذ لبحث امكانية تدبير قوات اضافية لمواجهة الموقف بعد أن استنفذ الجيش العراقى كافة احتياطيه فى المعركة ، وكان واضحا أن الاجراء العملى لمواجهة هذا الموقف هو اعلان التعبئة والتوسع فى الاستدعاء والتجنىد .

الا أنه رأى أن موارد العراق أصبحت عاجزة عن مواجهة الموقف . . وهنا تقدم صالح عماش باقتراح طلب معونة عسكرية من سوريا ذاكرا أن السوريين أخبروه بأنهم على استعداد لتلبية ذلك اذا طلب العراق منهم مثل هذه المساعدة ووافق أغلب الحاضرين .

وسرعان ما تقدم رئيس اوزراء وهو بعثى أيضا باقتراح سفر وزير الدفاع فورا الى دمشق على رأس وفد يضم السيدين صبحى عبد الحميد وحردان التكريتى قائد القوة الجوية لطلب هذه القوة .

وفى اليوم الثانى وصل الوفد الى دمشق واقترح الحزب فى سوريا اعلان الوحدة بين دمشق وبغداد فورا تبريرا لدخول القوات السورية الى العراق الا أن الحزب فى العراق رأى الاكتفاء باعلان الوحدة العسكرية بين الجيشين بقيادة واحدة على أن يتبعها الوحدة الدستورية بعد شهرين أو ثلاثة .

وكان السبب فى تحفظ الجانب العراقى خوفا من تفجير الموقف داخل مجلس الوزراء اذ كان يخشى معارضة الوزراء غير الحزبيين المشتركين فى الحكم .

ووافق الجانب السورى وأعد مشروع الاتفاقية ودون انتظار اقرارها وتوقيعها دخلت القوات السورية الى العراق بقيادة المقدم فهد الشاعر وقد وزع منها لواء فى الموصل وزاخو وكتيبة مصفحات فى الحبانية .

وبلاحظ هنا ضالة القوة السورية التى تم ارسالها الامر الذى لم تكن السلطات العراقية بعاجزة عن تدبيره لو أرادت الا أن الامر كله كان يهدف الى تحقيق وحدة البعث مع ايجاد التبرير المناسب لذلك حتى لو كان ذلك باستغلال أخطر القضايا القومية .

وعقد فى بغداد يوم ٣٠ سبتمبر — أيلول اجتماع مشترك لمجلس الثورة ومجلس الوزراء لاقرار الاتفاقية التى نفذت فعلا بدخول القوات السورية منذ أيام الى العراق الا أن ناجى طالب وزير الصناعة وقتئذ أصر ومعه الوزراء القوميون على ضرورة أخذ رأى الرئيس عبد الناصر قبل اعلان الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق .

ووافق على ارسال وفد الى القاهرة للقيام بالمهمة .

وسافر الوفد برئاسة محمود شيت خطاب وزير الشؤون البلدية وعضوية حردان التكريتي قائد القوات الجوية وصبحى عبد الحميد مدير الحركات العسكرية الى القاهرة يوم ٢ أكتوبر - تشرين أول ١٩٦٣ وكنت في استقبالهم بالمطار اذ كنت وقتئذ في القاهرة .

وتمت مقابلتهم للرئيس عبد الناصر في التاسعة من مساء اليوم التالى وحضرت اللقاء وأذكر ان الرئيس عبد الناصر كان مريضا في تلك الليلة وأحسست بارتفاع حرارته وأنا أصافحه وكان جبينه ينضح بقطرات غزيرة من العرق .

وبدأ الوفد بتكرار الدعوة للرئيس جمال عبد الناصر لزيارة بغداد بناء على وعد سابق منه للرئيس عارف اذ كان الرئيس قد قبل الدعوة فعلا وحدد لها شهر أكتوبر - تشرين أول الا أن الرئيس اعتذر عن تلبية الدعوة خاصة بعد موقف حزب البعث وتقلباته وأصداؤه ببيانته في ١٧-٩-١٩٦٣ وهو اليوم الذى كان من المفروض فيه أن يتم الاستفتاء على الوحدة اذا ما نفذت اتفاقية ابريل - نيسان وكان البيان مليئا بالمفالطات اذ وصف نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة بأنه نظام انفصالى لا يختلف عن نظام الحكم في سوريا عقب الانفصال وأنه نظام ينظر الى الوحدة نظرة التسلط الاقليمى بل هو نظام رجعى انتهازى وكان البيان فيه تحريض صريح للشعب ضد نظامه .

وأبدى الرئيس عبد الناصر تأثره العميق مما ورد في البيان .

ثم فاجأ الرئيس جمال عبد الناصر الوفد بمفاجأة ثانية اذ أبدى استياءه من اذاعة سرية اسمها « صوت الجماهير » أطلقها البعث من بغداد لتهاجم كلا من القاهرة والاردن والسعودية والمغرب وبدأت هجومها يوم سفر الوفد من بغداد الى القاهرة بعد أن كانت تذيع اذاعات تجريبية منذ أيام عديدة سابقة وذكر الرئيس أن عددا كبيرا من الاذاعات كرسست جهودها في الماضى لمهاجمة الجمهورية العربية المتحدة اذ فقد اعتدنا على سماع الشتائم والسباب لدرجة أننا نشعر في القاهرة بالقلق حينما تصمت مثل هذه الاذاعات .

وأضاف الرئيس أن صدور هذه الاذاعة من بغداد شئ يؤسف له . وقد انكر حردان التكريتي رحمه الله - دون اكتراث - وجود مثل هذه الاذاعة أصلا الا أن الرئيس أكد له أنه ربما لا يعلم هو بوجودها ولكنها حقيقة قائمة .

أما محمود شيت خطاب فقد استنكر وأكد أنه لو كان يعلم بوجود مثل هذه الاذاعة ما حضر وشاركه صبحى عبد الحميد أسفه واستنكاره .

وعاد عبد الناصر ليذكر للوفد « الموجة » التي تذيع بها الاذاعة السرية والمكان الذي تعمل منه بل واسماء الذين يعملون فيها اذ كان الرئيس قد وصلته معلومات دقيقة عن ذلك (١) وأصبح موقف الوفديستحق الرثاء ...

وانتقل الوفد بعد ذلك ليبلغ الرئيس عبد الناصر رسالة من الرئيس عارف بضرورة عودتي لبغداد — اذ كنت قد مكثت فترة ليست بالقصيرة في القاهرة مما أثار الاقاويل — ووعدهم الرئيس بسفري بعد أن يعد رسالة كتابية للرئيس عارف يوضح له فيها أسباب اعتذاره عن تلبية دعوته لزيارة بغداد .

واستعرض الوفد الموقف العسكري في الشمال ذاكرا أن الجيش العراقي يحارب على جبهة واسعة في منطقة حصينة وعرة وترتب على اتساع المواجهة وطول منطقة خطوط المواصلات استنفاد كافة القوات العراقية دون أن يتبقى الاحتياط اللازم للعمليات وسوف يحل موسم الشتاء بعد أسابيع ستة مما سيضطر الجيش الى ايقاف العمليات العسكرية بسبب كثرة الثلوج والامطار بل قد يضطر الى التراجع عن كل المكاسب التي حققها بالانسحاب للخلف اذا لم تحسم العمليات خلال هذه الفترة ثم خرج الوفد من ذلك أن توفر أى قوة اضافية في هذا الوقت قد يقلب ميزان المعركة وطالب الوفد بقوات عسكرية سورية ومصرية لتعزيز موقفه .

واعذر الرئيس عبد الناصر عن ارسال أى قوات من القاهرة .

وهنا تسأل الوفد (٢) عما اذا كان لدى القاهرة أى مانع من ابرام اتفاق عسكري بين دمشق وبغداد يكون مبررا لدخول القوات السورية الى الارض العراقية ؟ وقد أجاب الرئيس عبد الناصر أن هذا الموضوع يخص كل من بغداد ودمشق خاصة وأنه علم بالاتفاق بل وتنفيذه قبل عرضه عليه بل لا فائدة من أخذ رأيه خاصة بعد تواجد القوات السورية في الشمال بل وبدئها القتال الفعلى لتنفيذ واجباتها في العمليات .

وبذلك لم يحصلوا على الموافقة التي كانوا يريدونها .

وعاد الوفد ثانية الى بغداد يوم ٤ أكتوبر — تشرين أول ١٩٦٣ . وقد علمت بعد ذلك أن حردان التكريتي كان يضع في جيبه صورة

(١) كانت أخبار هذه الاذاعة تصلنا أولا بأول رغما عن السرية التي فرضتها السلطات على نشاطها .

(٢) كان الذى يتحدث عن الوفد العراقى هو حردان التكريتي ولكن لم يكن كل من صبحى عبد الحميد أو محمود شيت خطاب موافقان على ما يقول .

الاتفاقية العسكرية بين دمشق وبغداد ولكنه لم يعرضها على الرئيس عبد الناصر وقد أكد لى ذلك حازم جواد وزير الداخلية وقتئذ في مقابلتى له في ١٢ أكتوبر - تشرين أول ٦٣ وعلى أى حال فلم تكن القاهرة في حاجة لأن يكون لديها صورتان من الاتفاقية فصورة واحدة كانت كافية وكان قد تم الحصول عليها بعد توقيعها مباشرة بل وقبل وصول الوفد الى القاهرة .

وفي يوم ٨ أكتوبر وهو يوم رجوعى الى بغداد أذاع الرئيس عارف بيانا على الشعب العراقى معلنا فيه الوحدة العسكرية بين دمشق وبغداد هذا نصه :

« يا أبناء الشعب العربى العظيم .

أيها المواطنون - السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

لقد ناضل هذا الشعب من أجل الوحدة وقدم في سبيلها الشهداء . .
وكانت أمل الجماهير الشعبية في بناء حياة سعيدة في ظل مجتمع تقدمى . .
وما قامت الثورة في بلادنا وفي شتى أنحاء الوطن العربى الا لتحقيق هذا الهدف الثورى العظيم .

أن الظروف التى تمر بها الحركة الثورية العربية والاضطراب التى تحيق بها - خطر الاستعمار وخطر اسرائيل وخاصة محاولاتها الاجرامية لتحويل مجرى نهر الاردن وخطر الرجعية - تحتم علينا نحن الثوار العرب ان نوحّد صفوفنا ونقوى جبهتنا لترفع عاليا راية الثورة العربية ولنزمر قوى الاستعمار والرجعية والصهيونية الباغية . .

أيها الاخوان .

لقد كان هدف اقامة الوحدة العسكرية بين الاقطار الشقيقة الثلاثة مصر وسوريا والعراق هدفا طالما سعينا اليه لبناء حجر زاوية في صرح الوحدة واليوم وجدنا أن الوقت قد حان لاتمام هذه الوحدة فبعثنا الى مصر العزيزة بوفد برئاسة الاخ وزير الشؤون البلدية والقروية ليتباحث مع الاشقاء في القاهرة حول مساهمتهم في اقامة هذه الوحدة ولكن الاشقاء في الجمهورية العربية المتحدة اوضحوا بأن ظروفنا خاصة بهم لا تسمح لهم الآن بالمساهمة فيها ولكنهم ايدوها وباركوها (١) فقررنا أن نبدا باقامتها بين القطرين الشقيقين العراق وسوريا وهى مفتوحة للشقيقة الجمهورية العربية المتحدة وللاقطار العربية المتحررة .

أيها الاخوة . . .

ان هذا النصر لهو ثمرة من ثمرات النضال الثورى العظيم الذى مات في مسيرته الرجال الابطال من أمثال المالكى وناظم رفعت وشهداء رمضان وآذار ، وثورتي الجزائر واليمن واننا ليحق لنا أن نفخر به ونعتز .

(١) لم يحدث ذلك كما سبق أن ذكرنا .

لقد قرر مجلس الوزراء اقامة الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق وصادق عليها المجلس الوطنى لقيادة الثورة واننى باسمكم وباسم شهداء الثورة العربية وباسم الملايين من أبناء العربوة أرف اليكم هذه البشرى السعيدة والله نسال أن تكون الوحدة العسكرية بين العراق وسوريا حجرا قويا صلبا فى البناء العربى العظيم ، بناء الوحدة والحرية والاشتراكية .

واذ أتلو عليكم ميثاق الوحدة العسكرية هذا أدعو البارى عز وجل أن يوفقنا معشر العرب لتوسيع هذه الوحدة لتشمل كل العرب فى جميع دنيا العرب أى الوحدة العربية الشاملة والله المعين

« ميثاق للوحدة العسكرية »

لما كانت الوحدة العربية هدفا أساسيا من أهداف ثورتى الرابع عشر من رمضان والثامن من آذار ولما كانت وحدة المنطلق والمشيئة والمصيرين الثوريين التى جعلت منها الحقيقة ثورة واحدة قومية عربية اشتراكية شعبية تلقى عليهما مسئولية المبادرة فى اتخاذ الخطوات العملية لارساء قواعد الوحدة المنشودة .

وبما أن التهديدات الاستعمارية الصهيونية آخذة بالازدياد نتيجة لاندحار الرجعية العربية وانتصار للاتجاه الثورى الشعبى فى كل من سوريا والعراق .

وبما أن ثورتى ١٤ رمضان ، ٨ آذار مسئولتان ليس فقط عن الدفاع عن المكتسبات الثورية فى كل مكان من القطرين بل أن هويتهما الوحدية المتحررة تفرض عليها أيضا الدفاع عن كافة اجزاء الوطن العربى بوجهه الاخطار المحيطة به .

ولما كانت وحدة الجيش حلقة هامة فى طريق الوحدة الكاملة وبناء على ما ورد فى البيان المشترك الصادر فى دمشق عن وفدى الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية فى ٢ ايلول ١٩٦٣ وبناء على الاتصالات التى جرت فى دمشق وبغداد ونتيجة للزيارة التى قام بها الوفد العسكرى العراقى برئاسة وزير الدفاع الى دمشق بتاريخ ٢٨ ايلول ١٩٦٣ فقد تم الاتفاق على ما يلى :

أولا : اعلان الوحدة العسكرية بين القطرين العراقى والسورى وتشمل كافة القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية .

ثانيا : تشكيل مجلس دفاع أعلى مؤلف من القائد العام للجيش الموحدة وثلاثة أعضاء من كل قطر يعينهم المجلس الوطنى لقيادة الثورة .

ثالثا : تعيين الفريق الركن صالح مهدي عمادى وزير الدفاع العراقى قائدا عاما للقوات المسلحة .

رابعا : تكون دمشق مقرا للقيادة العامة .

والمجلسان الوطنيان لقيادة الثورة في العراق وسوريا اذ يعلنان الى الشعب العربي قيام الوحدة العسكرية بين القطرين يدعوان الدول العربية الشقيقة الاخرى للانضمام اليها ويؤكد ان تصميمهما على العمل من اجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة مبتدئة بالقطار العربية المحررة .
والسلام عليكم

ومن الواضح ان البيان ملىء بالمفالطات الجريئة على الواقع اذ كيف يمكن للرئيس عارف ان يعلن ان القاهرة باركت مثل هذه الاتفاقية وأيدتها واعتذرت عن الاشتراك فيها لظروفها الخاصة مما يخالف الواقع ؟ !!! وقد كذب ذلك كل من محمود شيت خطاب وصبحى عبد الحميد في تقرير قدمه كل منهما للرئيس عارف .

وما كان من القاهرة الا ان أصدرت تكذيبا رسميا نشرته جريدة الاهرام في اليوم التالي وقد اقتنع الرأي العام العراقي تماما بما أعلنته القاهرة وأصبح الجميع يرددون ذلك في مجالسهم الخاصة .

ولقد علمت يوم وصولي الى بغداد ان الرئيس عارف كان يعارض اذاعة الاتفاقية بنفسه لشعوره بالحروجة البالغة الا أنه تحت الضغط المستمر قبل ذلك . ولكن ان كان للرئيس عارف عذره في اذاعة البيان فلم يكن هناك ما يبرر قبوله اذاعة مباركة القاهرة للاتفاقية خاصة وهو يعلم بعد ذلك عن الحقيقة .

ولقد قابلت الرئيس عارف في اليوم التالي لوصولي الى بغداد وسلمته رسالة من الرئيس عبد الناصر يعتذر فيها عن زيارة بغداد كما كان متفقا عليه من قبل هذا نصها :

عزيزي الاخ المشير عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية
تحية عربية صادقة مشفوعة بأطيب أمانى التوفيق لكم ولشعب العراق
المناضل البطل .

وبعد فلعمرك ايها الصديق الكريم قد اطلعت على البيان الذي صدر يوم ١٧ سبتمبر الحالي من القيادة الثورية لحزب البعث في مناسبة حلول اليوم الذي كان مقررا لاجراء الاستفتاء على الوحدة الثلاثية بين العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة .

وليس يعينني من هذا البيان غير نقطة واحدة لا أستطيع الا ان اتوقف عندها بعض الوقت وأقصد بها صدور هذا البيان عن القيادة القومية لحزب البعث .

ومعنى ذلك على الفور ان القيادة القطرية للحزب في العراق تتبنى كل ما جاء في هذا البيان وما حواه مما لا أرضى لنفسى حتى بأن أصفه . وليس

هذا هو الذى يعينى من الامر وانما يعينى ان القيادة القطرية لحزب البعث فى العراق هى فى واقع الامر القوة التى تشكل غالبية الوزارة العراقية

ولا شك انكم ترون ان هذا الوضع يفرض على قرارا فكرت فيه طويلا لكنى وجدته حتما لا مناص منه هو ان أقدم اعتذارى عن زيارة العراق فى شهر أكتوبر وهو الوعد الذى كان عليه اتفاقنا حين القينا بالقاهرة .

لقد تعودنا ايها الاخ على تحمل المكاره من كل اعداء الثورة العربية وانكم تعلمون ان الحملة التى توجه الى الان من حزب البعث ليست اول عداء الاقيه ولا هو آخره . لقد تصدينا لعداء الاستعمار وبصوره المختلفة القديم منها والجديد وتصدينا للحصار سياسيا واقتصاديا وتصدينا للحرب الباردة بأعاصيرها التى تريد اخضاع شعبنا بقوة السلاح .

ولقد وطدنا النفس على ان عدو الامة للعربية عدو حريتها السياسية والاجتماعية ومصيرها الوحيد المشترك لن يكف عن ضرب التجربة الثورية الرائدة فى مصر العربية ولن تعييه الاساليب الجديدة ولاأصطناع الاشكال والادوات فى سبيل مواصلة حربه .

من هنا فان بيان البعث فى حد ذاته يبقى داخل حدود ضيقة لا يتعداها قيمة أو فعالية لكن المشكلة بعد ذلك تنشأ من كون أن عناصر تمثل أغلبية الوزارة العراقية قد اشتركت فى اعداده ووافقت عليه .

اننى ايها الصديق الكريم لا أريد أن اسبب لك أراجا ولكنى من جهة أخرى لا ارضى ان أفرط فيما هو حق .

ولست أرى كيف يسعنى أن أضع نفسى وبلدى وآمال أمتى فى موقف واحد مع موقعى هذا البيان . !!!

ولقد كان يسعدنى أن أقبل دعوتك لزيارة العراق وأن أتشرف بلقاء شعبه العظيم الذى طالما تابعت كفاحه الثورى المستمر لكنى أثق أنك شخصيا وأن جماهير الشعب فى العراق قادرة على أن ترى موقفى على حقيقته .

أنك ايها الاخ الكريم تعرف أكثر من أى انسان آخر كم بذلت من الجهد حتى لا تتورط قيادة الحزب البعث فى العراق فى عداء مع الجمهورية العربية المتحدة لأمير له وبلغ حسن الظن يوما أن تصورت بهذه القيادة القدرة على تصحيح أوضاع الحزب كله بما يكفل له اداء دور فعال فى قيادة النضال العربى لكن منطق الحزبية الضيق غلب المصلحة القومية العليا وطفى عليها .

ولم يمكن همى الاول مجرد اصلاح أوضاع حزب البعث ولو أن ذلك كان يستحق أن يكون هدفا في حد ذاته ولكنى كنت فوق ذلك أخشى ماوقع فعلا وهو أن تحاول قيادة الحزب في العراق اذا ما نسيت نفسها ومسئولياتها أن تجر العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الجمهورية العراقية الى مأزق يتنافى قطعاً مع أمانى الشعبين الاصلية ومع المصلحة العليا لامتنا العربية .

ولقد كان منأى الا يدخل العراق الرسمى طرفاً في المسألة التى عاشتها سوريا وأن يبقى بعيداً قدر الامكان عن التورط لتبقى أمامه دائماً فرصة العمل البناء المنزه عن الهوى والمترفع على الصفائر .

ولقد اتخذت قرار نلاعتذار عن السفر الى بغداد فى شهر أكتوبر بعد تفكير طويل بكل ضمير مستريح شاعرا اننى لم أترك جهداً الا بذلته .

ان موقفنا فى تأييد ثورة ١٤ رمضان واضح امامكم واضرارنا على اشتراك العراق فى مباحثات الوحدة الثلاثية عبرت عن نفسها عملياً فى اننا ارضينا بتوقيع ميثاق القاهرة على ما فيه من نقاط الضعف بعد تدخل مباشر وأخوى من وفد العراق الذى كان يرأسه الاخ الرئيس أحمد حسن البكر .

وآراؤنا كلها فى جميع ما طرحته الظروف للمناقشة واضحة امامكم ترسمها بأجلى صورة نصوص المحاضر الرسمية للمحادثات .

وما جرى بعد ذلك كنتم شهوده حتى لقائنا فى شهر أغسطس الماضى والذى تمنيت أن نخرج منه على الاقل بوقف أى تأثيرات ضارة على العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الجمهورية العراقية .

وانه لمن سوء الحظ فعلا ان ما تمنياه تعرض لمحاولات أعفى نفسى من وصفها بما تستحقه لكنه كان من آثارها أن تضعنا فى الموقف الصعب الذى نجد فيه أنفسنا ولا خيار لنا غير الاعتذار عن زيارة العراق فى الموعد الذى اتفقنا عليه .

ولعلنى لست فى حاجة الى مناقشة الحجة التى يمكن أن نقول بأن الذين وقعوا البيان من أفراد الوزارة العراقية لم يوقعوه بصفتهم الرسمية وانما بصفتهم الحزبية — ان مثل هذه — الحجة لا تقف لمناقشة صحيحة فان هؤلاء الافراد مهما كانت صفاتهم لهم الاثر فى توجيه سياسة العراق الرسمى .

أيا الاخ الصديق ..

اننى ادعو نلله أن يقى العراق كل سوء وأن يحفظه وأن يثبت خطى شعبه وينصره وأن يعينك على المسئوليات الضخمة التى تنهض بها وأن

يوفقك لادائها على نحو يرضيه ويرضى أمة تعتز بك وتقدرك حق
قـدرك .

امضاء جمال عبد الناصر

وبعد أن قرأ الرئيس عارف الرسالة كانت علامات الاسى تظهر على وجهه وبدأ الرجل في حيرة وسط المتاهات التي كان يعيش فيها الا أنني عاتبته على قبوله اذاعة البيان وعاتبته أكثر على ذكره أمور تتعلق بالقاهرة يعلم تمامها أنها لم تحدث الا انه للأسف أخبرني ان محمود شيت خطاب أكد له موافقة القاهرة على الاتفاقية وكان ابو احمد . . سامحه الله لا يعلم ان محمود شيت خطاب كان قد تقدم بمذكرة اليه ينفي فيها ذلك وقد ارفق بالمذكرة استقالته من الوزارة وان صبحى عبد الحميد ايضا اتخذ نفس الاجراء .

وأضاف الرئيس عارف أن الامور أصبحت صعبة وأنه كان قد أعد استقالته فعلا ارانى مسودة استقالة وكان نصها كالآتي : الى السيد رئيس الوزراء — اقدم استقالتي كرئيس للجمهورية لاننى لا اود خيانة وطنى أو جيشى وانى على استعداد لترك بغداد هذه الليلة الى الخارج . ولست أدري حتى الآن هل أقدم فعلا على تقديم الاستقالة الى مجلس الثورة أو أنه كتبها خصيصا لاراها تبريرا لموقفه وأغلب ظنى أن الاحتمال الاخير هو الاصح .

نالا أن ماكان يجرى ترك في نفس « ابى أحمد » اغوارا عميقة وأيقن أن « الرفاق » يستغلونه ومن يعرف « أبا أحمد » يعرف تمامها أنه يفكر كل شيء الا فيما يتعلق بذاته .

وبقى الوضع على ما هو عليه حتى انقلاب نوفمبر — تشرين ثانى ١٩٦٣ حينما سحبت القوات السورية من شمال العراق والغيت الاتفاقية الثنائية وكان الذى الفاها هو نفسه الرئيس عبد السلام عارف الذى اذاعها من اذاعة بغداد . . وواضح تمام الوضوح أن القتال فى الشمال اتخذ كستار لتنفيذ الوحدة الثنائية بين بعث سوريا وبعث العراق ولقد قابل الشعب العراقى الاتفاقية بفتور كامل وأسى عميق .

وجسدت هذه الاتفاقية العودة الى سياسة المحاور بكل ما تحمله من معنى ونتائج .

وهكذا كانت تمر الايام . . تلاعب بمصائر الشعوب فى استخفاف غريب وجرى وراء مصالح حزبية لا عائد من ورائها . . وعتاب لا ينقطع . . ومناورات صغيرة مكشوفة لاتنتهى . . والمصلحة العربية تثن تحت ثقل ما يجرى . . وسننون أخرى تضيع دون جدوى تضاف الى مئات السنين الضائعة . . .

الفصل العاشر

انشاء الحرس القومي وتصرفاته

محاولة انشاء الجيش العقائدي — الحرس القومي
لحماية الثورة — الصرع بين وزير الدفاع وقائد الحرس
القومي — الحرس القومي يفرض الارهاب في أنحاء
البلاد — محاولات الاصلاح تتضاءل أمام طغيان الحرس
القومي — التعذيب والتكيل .

البعث والجيش العراقي :

كان حزب البعث يرى — بعد استيلائه على السلطة في العراق أثر
ثورة ٨ فبراير — شباط ١٩٦٣ — أن العناصر القومية في الجيش خطر
على بقائه وعقبه في سبيل سيطرة الحزب على مقاليد الامور في العراق
وتسخيرها لمصلحته تهيدا لتطبيق مبدئه في انشاء الجيش العقائدي .

فقام الحزب بمنح رتب عسكرية لبعض المدنيين من الطلاب والمعلمين
وغيرهم وادخلهم كعناصر عاملة في مراكز حساسة في الجيش كما قام
بترقية بعض الضباط البعثيين الى رتب أعلى مما أثار ضجة في الجيش
أدت الى إيقاف بعض مراسيم الترقيات الاخرى التي كان سيحظى بها
بعض العناصر البعثية في الجيش .

وتوالى نشرات الترقيات والتعيينات والتنقلات بهدف تعيين الضباط
البعثيين بالقيادات الحساسة مثل الاركان العامة والاستخبارات ومديرية
الادارة وبعض قادة الفرق ثم تركيز الضباط البعثيين في الاسلحة الأكثر
فاعلية مثل الدروع ، فأصبح الحزب مسيطرا على أغلب وحدات الدبابات
في بغداد .

كما اتخذ القتال في الشمال ذريعة لابعاد الضباط القوميين أو غير
الحزبيين ليقاتلوا وفي الوقت نفسه يركزون ضباطهم في بغداد للقيام بواجب
تأمين الثورة وبذلك اقتصر شرف القتال على ضباط دون ضباط وأعطيت
الاسبقية لتأمين الحزب وليس للقتال في الشمال .

ولم يقتصر الامر على ذلك بل اتخذ الحزب أولى خطواته العملية
لتحويل الجيش الى جيش عقائدي اذ قام بالحقا دنفعات كاملة من الطلبة
البعثيين بالكلية العسكرية وكان المفروض أن يتلقى هؤلاء دورات قصيرة
يلتحقون بعدها في وحداتها ليحلوا محل الضباط الذين كانت تعد قوائم
احالتهم الى التقاعد .

وتوالت عشرات النشرات للتخلص من العناصر القومية عن طريق التسريح والاحالة الى التقاعد والابعاد الى مناصب في الخارج .

وأخذ الحزب يوزع نشراته على الضباط والجنود بعنوان « جيشنا قطاع شعبي ثوري » وركز الضباط البعثيون جهودهم لنشر نشاطهم على القاء المحاضرات وعقد الندوات خاصة بين أفراد القوات الجوية .

وحتى يتم لهم تبعية الجيش كان من خطة البعث تكوين قوة حزبية الى جانب الجيش العراقي لتأمين الثورة فأنشأوا الحرس القومي .

الحرس القومي :

سبق أن ذكرنا أن الخطة النهائية لحزب البعث كانت تبعية الجيش العراقي بكامله وبذلك يتحقق أملهم في انشاء الجيش العقائدي وكان هذا يحتاج الى فترة زمنية رؤى معها أن ينشئ الحرس القومي خلالها ليكون الدرع الذي يحمي الثورة .

١ - الغاية :

الغاية من تشكيل الحرس القومي اعداد قوة من الشباب القومي العربي تتدرب على استعمال السلاح لغرض معونة القوات المسلحة للدفاع عن الوطن العربي وصيانة الامن الداخلي بموجب تعليمات خاصة تصدرها وزارة الدفاع .

٢ - الارتباطات والواجبات :

ترتبط قيادة قوات الحرس القومي برئاسة أركان الجيش عن طريق دائرة الاركان العامة والامور الادارية كل حسب اختصاصها وتكون الواجبات كما يلي :

أولا : في السلم :

- أ - التعاون مع الجيش والشرطة في صيانة الامن الداخلي .
- ب - حياية وحراسة المناطق والمنشآت الحيوية .
- ج - التحري وتعقيب المجرمين والمعادين للجمهورية .
- د - مكافحة الدعايات المغرضة .
- هـ - مكافحة الحريق .
- و - تفهيم اهداف ومبادئ ثورة ١٤ رمضان المباركة الى أبناء الشعب .

ثانيا : في الحرب :

- ١ - الواجبات أعلاه .

- ب - تهيئة قوة احتياطية لمساعدة الجيش عند الحاجة .
- ج - حماية خطوط المواصلات .
- د - أعمال الحراسة والدوريات .
- هـ - التعاون مع الجيش في الدفاع عن المدن حسب الواجبات التي تعهد اليها .
- و - القيام بعمليات الانقاذ ومكافحة الحريق اثناء الغارات الجوية المعادية .
- ز - مقاومة الهابطين بالمظلات والمتسللين .

٣ - التسليح والتجهيز :

- ١ - يسلم أفراد الحرس القومي بالمسدسات والفتادات وتلبنادق من الانواع المتيسرة حسب الامكانيات .
 - ب - تجهيز الحارس القومي بتجهيزات خاصة يرتديها اثناء الواجبات فقط ويحتفظ بها في مسكنه خلال الاوقات نلاخرى وتقتصر التجهيزات على بدلة شغل وغطاء رأس .
 - ج - يجوز خزن الاسلحة في اقرب وحدة عسكرية او مركز شرطة اذا لم تظهر الحاجة الى عملها .
- واستنادا الى هذا القانون الصادر في ٨-٢-١٩٦٣ بدأ الحرس الوطني القومي يأخذ دوره وأصبح ينتشر بزيه الخاص في كافة أنحاء العراق .
- وتولى منذر الوندأوى قيادة الحرس القومي . ولم يقتنع بما ورد في القانون من اختصاصات فأخذ يوسع من اختصاصات الحرس القومي بهرور نلايام بحيث أصبح يتدخل في أعمال الشرطة اذ تولى عمليات الاعتقال والتحقيق والتعذيب والحراسة وانشاء المعتقلات والسجون .
- بل أخذت اختصاصاته تتضارب مع اختصاصات الجيش وأصبح وزير الدفاع والقائد الاعلى لهذه القوات غير قادر على السيطرة عليها سيطرة كاملة بسبب رفض منذر الوندأوى الخضوع لاوامره .
- وحاول وزير الدفاع السيطرة على قوات خاضعة له بموجب القانون وكان يرسل عدة تعليمات لمحاولة تحقيق ذلك ففى ١١-٦-١٩٦٣ أرسل صالح عماش البرقية التالية لقيادة الحرس القومي .
- ((امنع منعا باتا تدخل الحرس القومي في أى قضية اطلاقا مهما كان موضوعها الا اذا طاب منه ذلك في كافة أنحاء العراق . فقد أجبر الحرس القومي بعض رؤساء البلديات على الاستقالة وهذه فوضى لا حد لها .

وزير البلديات يرفض قبول الاستقالات أوعز للحرس القومي تثبيت واجباته
والا ساضطر الى الفائه . يطلق سراح رئيس بلدية قلعة سكر ورئيس
بلدية الجزائر وتلقى كفالتها أيضا .

امضاء

صالح عماش

ويتضح من هذه البرقية ان السيل بلغ الزبي وان الحرس القومي
كان في امكانه اجبار أى موظف عام على الاستقالة بل واعتقال الموظف
العام أثناء تأديته لوظيفته ولقد كان ذلك مثالا للفوضى كما عبر وزير
الدفاع بنفسه في برقيته السابقة .

وفي ٢٠-٦-١٩٦٣ أرسل صالح عماش برقية أخرى الى قائد
الفرقة الاولى في كركوك والى متصرف كركوك هذا نصها :

« لتتسبب واجبات الامن في منطقة عمل الشركة الالمانية في دبس
نرجو عقد مؤتمر من قبلكم يضم ممثل الفرقة والمتصرفية والحرس القومي
والشركة الالمانية وممثل الامن يوضح في المؤتمر واجبات الحرس للقوى
والاهور التي يهتم بها ، اذا كانت القضايا الفنية للشركة تتعارض مع
رغبات الحرس القومي من حيث اشتغال افراد الحرس بواجبات فافضل
استمرار عمل الشركة وتأمين الحماية بالجيش والشرطة .

امضاء

صالح عماش

وبالرغم من ذلك استمر الحرس القومي في غيه فشكل لجان تحقيق
خاصة به منها مكتب تحقيق « عمار علوش » الذى أصبح نلسنول الاول
عن المكتب الخاص فكان له الحق في اصدار أوامر الاعتقال والتعذيب
واطلاق سراح بعض الموقوفين مقابل مبالغ أو هدايا معينة الامر الذى
جعل الحاكم العسكرى العام رشيد مصلح (١) يوجه الخطاب التالى الى
وزير الدفاع .

مقر الحاكم العسكرى العام

الرقم : ١٢٧٢

التاريخ : ١١-١٠-١٩٦٣ .

(١) لم ينس حزب البعث لرشيد مصلح هذا الموقف أبدا وبعد عودته الى الحكم
اعتقل رجال الحزب رشيد مصلح ونحت التعذيب اعترف الرجل بأنه خائن ... وكان
الاعتراف على شاشات التلفزيون ... وأعدم رشيد مصلح الرجل الطيب رحمه الله رحمة
واسعة فقد كان وطنيا مخلصا وعربيا يفخر بعروبته .

الى السيد وزير الدفاع

الموضوع : الغاء مكتب التحقيق الخاص

لقد كثرت الشكايات من جراء التصرفات اللاقانونية من قبل مكتب التحقيق الخاص الذي أخذ على عاتقه الانفراد بالتحقيق والاعتقال . لذا نرثى الغاء مكتب التحقيق الخاص وتشكيل هيئة تحقيق أمن الجمهوريّة ليكون ارتباطها بالاستخبارات للعسكرية .

التوقيع

الزعيم رشيد هـ صالح

الحاكم العسكري العام

ولم يمثل مقر التحقيق الخاص لهذا الامر بدعوى أن المكتب يتلقى تعليماته من قيادة الحزب . فكتب وزير الدفاع الكتاب التالي الى الاستخبارات العسكرية وصورة منه الى الحاكم العسكري العام .

الجمهورية العراقية

سرى لفاية

رقم : د - ٢٠١ - ٥ - ٦٣١

التاريخ : ٣٠ - ١٠ - ١٩٦٣

الى الاستخبارات العسكرية

الموضوع : تنسيق العلاقة بين مكتب التحقيق الخاص ومديرية الاستخبارات العسكرية .

اشارة الى كتاب الحاكم العسكري العام السرى والشخصى رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩ - ١٠ - ١٩٦٣ لفرض تنظيم وتنسيق العلاقة بين مكتب التحقيق الخاص ومديرية الاستخبارات العسكرية وتوحيد الاعمال المتعلقة بالتحقيق مع سلامة الجمهورية نسبنا ما يلي :

١ - يصرف النظر عن تنفيذ منطوق كتاب الحاكم العسكري العام اعلاه حسب الاتفاق مع الحاكم للعسكري العام .

٢ - علاقة المكتب الخاص مع الاستخبارات العسكرية :

١ - يدمج مكتب التحقيق بالشعبة الثانية في مديرية الاستخبارات العسكرية .

ب - يبقى كافة الاشخاص المنسبين لمكتب التنسيق الخاص بمناصبهم الحالية .

ج - تبقى المقرات والمكاتب السرية التابعة الى مكتب التحقيق الخاص في أماكنها الحالية فلا اذا استدعى الامر تبديلها او توسيعها بموافقة مديرية الاستخبارات العسكرية .

د - يمارس الاشخاص المنسوبون الى مكتب التحقيق الخاص كافة واجباتهم الحالية في قضايا الامن .

هـ - مدير الاستخبارات اضافة لضباط والمدنيين الذين ينسبهم الى الشعبة المذكورة لفرض التعاون وانجاز الواجبات الخاصة بالتحقيق وغيره .

٣ - أسلوب عمل الشعبة :

١ - نسبنا استخدام كل من الحاكم السيد خلدون قاسم ولحققهم العدائين حسين الحديثي وفائق الصافي في الشعبة المذكورة للتعاون في شئون التحقيق على أن ياتحققوا بمديرية الاستخبارات العسكرية فوراً .

ب - تجرى أعمال التحري وولقاء التبعية واطلاق السراح بأمر من السيد الحاكم العام وعن طريق مديرية الاستخبارات العسكرية .

ج - في حالة الجرم المشهود الذي يستوجب اجراء التحري أو القاء القبض الفوري يخول الحاكم العسكري العام صلاحيته لمدير الاستخبارات العسكرية بعدئذ وبأسرع ما يمكن وحسب لاتفاق .

د - يجرى التحقيق مع المتهمين بصورة أصولية وقانونية وبحضور جميع أفراد هيئة التحقيق والحاكم المدني - المحققون العدائون - ضابط الشعبة الثانية .

هـ - تتخذ كافة الاجراءات الاصولية بحق ناتهمين من اطلاق سراح الى احالة المحاكم العرفية أو الى محكمة الثورة أو الاساوب المتبع . نرجو تنظيم العمل بموجبه .

التوقيع

صالح عماش

وزير الدفاع

ولم يجد ذلك من سطوة المكتب الخاص فعاد للاحاكم العسكري ليكتب الى وزير الدفاع عن المخالفات القانونية التي يقوم بها المكتب ضد المواطنين ولم يعبأ المكتب الخاص بأمر يصدر اليه الا اذا كان هذا الامر صادرا من قيادة الحرس القومي أو القيادة القطرية لحزب البعث .

وبدا الصراع صريحا بعد ذلك بين وزير الدفاع ومنذر الوندأوى فكتب وزير للدفاع كتابه رقم ١٦٨ بتاريخ ٤-٦-١٩٦٣ والذي نصه :

((ان الحرس القومي يقوم بأعمال من شأنها تعكير صفو الامن وراحة المواطنين واذا استمرت هذه الاعمال فان القيادة العامة للقوات المسلحة تجد نفسها مضطرة لحل الحرس القومي .

وكررت لقيادة العامة للقوات المسلحة تعليماتها ببرقية رقمها ١٦١٠ بتاريخ ٢-٦-١٩٦٣ وهنا وجه منذر الوندأوى كتابه التالي الى وزير

الدفاع :
من : القيادة العامة لقوات الحرس القومي
الى : وزارة الدفاع

رقم : ٤٢١

التاريخ : ٤-٦-١٩٦٣

برقينا وزير الدفاع مخالفة صريحة لقانون الحرس القومي حيث أن الحرس القومي قوات شعبية ذات قيادة مستقلة ولا يحق لاي انسان أن يصدر مثل هذه الاوامر والتعليمات الا لمن له صفة تمثل الشعب وفي مثل ظروفنا الثورية يكون حق اصدار مثل هذه نلاوامر للمجلس الوطني لقيادة الثورة فقط . ان الواجبات التي مارسها الحرس الوطني في الوقت الذي وافق فيه على ممارسة مثل هذه الواجبات هو شعور منه بأنه يؤديها لخدمة المصلحة العامة . ان الاخطاء والمخالفات التي تحدثت من بعض أفراد الحرس القومي انما هي اخطاء فردية تحدثت أمثالها في كل من الجيش والشرطة والاجهزة الاخرى وقيادة الحرس القومي هي السلطة العليا المسؤولة عن مراقبة وتصحيح مثل هذه القضايا بالطروحة في كلا البرقيتين . ان قيادة الحرس القومي تتحدى أي جهة تثبت هذه الاخطاء . . الطلب هو الرجوع الى القانون والغاء البرقيتين المذكورتين .

امضاء

مقدم الحسبو منذر الوندأوى

القائد العام لقوات الحرس القومي

ثم حينما تجاوز الحرس القومي كل حدود رغم محاولات وزير الدفاع المتكررة أصدر منشورا دوريا بتاريخ ١-٧-١٩٦٣ يضمن تحديد الواجبات الحرس القومي هذا نصه :

بغداد - ديوان الوزارة

رقم د - ٥٠-١-٢١٢٥ في ٢-٧-١٩٦٣

أمر وزاري

واجبات الحرس القومي

١ - حماية الانطلاقة العربية في العراق وثبيت طريقها الثوري التقدمي
موضحة كالآتي ووفق تعليمات الجهات المختصة .

١ - مقاومة الدعايات الضارة المعادية .

ب - مراقبة كل من يتعدى للثورة ونمساها في احباط المحاولات
الرامية الى تحطيم الثورة والتأثير على مسيرتها التقدمية
بالاتفاق مع الجهات ذات العلاقة

ج - تنظيم الاحتفالات في المناسبات الوطنية .

٢ - معاونة القوات المسلحة في الدفاع المدني عن البلاد في حالة الحرب
أو وقوع اعتداء خارجي حسب التعليمات الصادرة من الجهات

المختصة وذلك كما يلي :

- أ - نلسيطرة على مواقع عسكرية معينة بعد احتلال الجيش لها.
 - ب - تهيئة قوة احتياطية لمساعدة الجيش وقوات الشرطة عند الحاجة .
 - ج - التعاون مع الجيش والشرطة في الدفاع حسب الواجبات التى تعهد اليه .
 - د - مقاومة الهابطين والمتسللين .
 - هـ - حماية خطوط المواصلات .
 - و - عمليات الانقاذ ومكافحة الحريق .
 - ز - أعمال الحراسة وحماية المناطق والمنشآت الحيوية .
 - ح - القيام بأعمال الاسعاف والاغاثة والسيطرة والنظام وكل ما يتعلق بواجبات الدفاع الجوى السلبى بتوجيه مديريه للدفاع المدنى .
- ٣ - المساهمة في حفظ الامن الداخلى بالتحرى وتعقيب المجرمين والمعادين للثورة على أن تصدر لهم أوامر بهذا الخصوص من الجهة ذات الاختصاص .
- ٤ - المساهمة في مهمات الخدمة العامة وحملات الاعمار والبناء الاجتماعى والاقتصادى وفقا لتعليمات الجهات المختصة مثل :
- أ - الاسهام في مكافحة الفيضانات والحرائق والجراد . . الخ .
 - ب - الاسهام في انشاء الطرق والابنية ومد الانابيب وأعمال النقل وغرس الاشجار وغيرها من الخدمات ذات النفع العام .
- هـ - أى واجب آخر يصدر بأوامر السلطات ذات الاختصاص .
- امضاء
صالح مهدي عمّاش
وزير الدفاع

الى :

كافة الوزارات مع الرجاء من وزارة الداخلية تعميمه على كافة وتصرفى الاولوية
- الحاكم العسكرى العام - للحاكم العسكرى للمنطقة الشيمالية -
مديرية الشرطة العامة - رئيس أركان الجيش - قيادة القوة الجوية -
قيادة الفرقة المدرعة الرابعة - قيادة الفرقة الخامسة - السكرتير العام
المجلس الوطنى لقيادة الثورة .

وشعر المسئولون بخطورة الاوضاع أزاء كل ما كان يقال عن الحرس القومى وعن كل ما كان يفعله واتسعت شقة الخلاف بين وزير الدفاع وقائد الحرس القومى فنعقد مؤتمر لقوات الحرس القومى استمر ثلاثة أيام من ٢٨ - ٣٠ سبتمبر - ايلول ١٩٦٣ وكان الغرض من المؤتمر النظر فى اعادة تنظيم قوات الحرس القومى ووضع خطة جديدة لها للعمل .

وحضر المؤتمر أحمد حسن البكر رئيس الوزراء وطاهر يحيى رئيس أركان الجيش والمقدم منذر الوندأوى القائد العام لقوات الحرس القومى والرئيس نجاد الصافى معاونه وممثلون عن كافة القطاعات الشعبية .

وفى هذا المؤتمر تم استعراض الأخطاء التى وقع فيها الحرس القومى وقياداته كما تم استعراض خطة للعمل تضمن اضطلاعاً بواجباته وقد قرر المؤتمر :

١ - ان الحرس القومى ضرورة لحماية الثورة فهو العين الساهرة لحماية أهدافها ومكاسبها من الشيوعيين والشعوبيين والرجعيين فلم تكن الفكرة استخدام الحرس مرحلياً للمشاركة فى تفجير الثورة بل كان الغرض استمراره لحمايتها .

٢ - الحارس القومى ليس جندياً حامياً لمكاسب الشعب فحسب بل طليعياً مناضلاً يتصل بالجهاهير ليقدم لها تعبيراً صادقاً لتجربته النضالية وعقيدته الثورية بل يشاركها فى البناء الاجتماعى .

٣ - أهمية السلوك الاخلاقى للحارس القومى لى يكون مثلاً فى الشهامة والنزاهة الثورية ولا بد من توفر الضبط العسكرى مع عدم التراخى فى تنفيذ الأوامر .

٤ - العمل على تنفيذ الخطة الجديدة التى تلخص فى :

أ - اعادة تنظيم قيادة الحرس القومى وتقسيمها الى شعبة للإدارة وشعبة للحركات وشعبة للتثقيف وشعبة للتكوين وأخرى للنشاط الاجتماعى .

ب - ابعاد الحرس القومى من المشاكل اليومية بالشكل الذى يحقق الانسجام بين كافة الاجهزة ويحقق التلاحم بين قطاعات الشعب المختلفة .

ج - توضع خطة فى كافة القطاعات لتتلاقى الأخطاء السابقة .

د - رفع مستوى مجلة الحرس القومى من أجل تعميم الثقافة الثورية والقومية وتوضيح واجبات ومهام الحرس .

هـ - واجبات الحرس القومى تنحصر فى التدريب على الاسلحة والقتال فى الشوارع ضد العناصر المعادية وتقديم المعلومات عنها لقيادتها والاشتراك مع القوات المسلحة لصد أى عدوان ضمن واجبات الحرس القومى وتنفيذ أوامر القيادة العامة والاشتراك فى أعمال الفيضان والزلازل .

ولكن رغما عن ذلك أصبحت سيطرة وزير الدفاع على قوات الحرس القومي في حكم المستحيل واستمر الصراع يتصاعد يوما بعد يوم والشعب يئن مما هو فيه .

الارهاب يسود كل شيء

وحينما شعر الحزب الحاكم بانعزاله عن الشعب بدأ في عمليات الارهاب لتخويله وكان المسئولون يحسون بالانعزال حقيقة فكنت تسمع أحدهم وهو يشرح كيف كان الناس فرحين عند انبثاق الثورة وكيف أصبحوا وقد اعترتهم الكآبة الآن . وكان الاجدر بهم أن يتلافوا ذلك ومعرفة الاسباب الحقيقية لهذا الانعزال لتداركها قبل فوات الاوان .

وقد تم اعتقال الكثيرين ولم يقتصر الاعتقال على الشرطة بل ساهم الحرس القومي بجهد كبير في اعتقال آلاف المواطنين الابرياء . ولم يتسع قصر النهاية وهو المعتقل الرهيب الذي يعرفه كل عراقي — لمن فيه ففتحت المعتقلات في النوادي مثل النادي الجمهوري بساحة عنتر وملعب المنصور الرياضي حتى محكمة المهداوي أصبحت معتقلا .

وكان المعتقلون يلاقون تعذيبا رهيبا لا رغاهم على الاعتراف بتنظيماتهم الحزبية وابتدعت وسائل تعذيب رهيبية بمرور الوقت : فكان المعتقل مثلا يعلق من رأسه في مروحة السقف لتدور به هكذا ساعات وساعات وقد يغشى عليه وقد يموت دون أن ينقذه أحد ، ثم كان يفرض على بعض المعتقلين أن يسيروا على أربع كما تسير الحيوانات ويستمررون هكذا وهم يأكلون أو يتحركون أسابيع أثر أسابيع وشهرا بعد شهر حتى تتبيس مفاصلهم ويتعذر عليهم السير . . ويتفنن البعض بأن كان يزيل شـعـر الرأس بالموسى ثم يضع « خنفسا » على جلدة رأس المسكين حتى يجن . هذا علاوة على الاعتداء على الاعراض والضرب بالسياط وهذه قصص معروفة لا تحتاج الى دليل فالشعب كله ذاق من هذه الاساليب وكل له ذكرياته في سجن أو معتقل أو تحقيق .

وسأشهر برقية مواطن عراقي يدعى على الصفار أرسلها يوم ١٦-١٠ يطلب فيها تسلم ولده الذي علم أنه اعدم من قبل الحرس القومي في يوليو (تموز) الماضي وكان ولده يدعى محمد سليم الصفار ويعمل كمدير فرع الرافدين وهذا نص البرقية :

المجلس الوطني لقيادة الثورة — السيد رئيس الجمهورية — السيد رئيس الوزراء — السيد نائب رئيس الوزراء — السيد وزير الدفاع — السيد وزير الداخلية — السيد وزير العدل — السيد الحاكم العسكري — السيد رئيس أركان الجيش — السيد القائد العام لقوات الحرس القومي — السيد مدير الامن العام .

ولدى محمد سليم الصفار مدير فرع مصر الرافدين اعتقل من قبل
الحرس القومي بتاريخ ٦ تموز — قدمت عدة عرائض وبرقيات كان آخرها
بتاريخ ٢٢-٩ رجوت فيها اعلامى عن مصير ولدى فلم أتلقي جوابا .

قبل بضعة أيام فهمت من جهات مسئولة في الحرس القومى أنه قد
جرت محاكمة ولدى من قبل محكمة خاصة التى حكمت عليه بالإعدام
وأن الحكم قد نفذ فيه . اننى واثق أن ولدى برىء كما اننى لم أسمع
وأم أجد في الصحف ولم أذكر رسميا عن هذه النتيجة . وحيث أن تحقيق
وفاته أو عدمها له أثره من ناحية الاحكام الشرعية .

لهذا أسترحم مخلصا اخبارى عن ذلك . وحيث أنى جعفرى المذهب
فان من واجبي اقامة المراسيم الدينية ومن جملتها ايداع ولدى مقره الاخير
في النجف الاشرف .

لهذا أرجو تسليم جثمانه الى في حالة وفاته وان رافتم ورحمتكم تكون
شفيعا لاسعاف هذه الرغبة الابوية . ونحن بانتظار الجواب .

على الصفار

سوق الصنافير — بغداد

ولست أدري ما الذى حدث للرجل أو لولده ولكنى أستعرض احدى
الاحداث التى تعبر عن المأساة التى كان يعيش فيها الشعب والمحنة التى
كانت تطحنه تحت رحاها ولقد بلغ ضيق الشعب حدا جعله يتلقف أى
نقيصة في افراد قيادته ويتناقلونها ويتندرون عليها ومن الامثلة على ذلك
أن جريدة المحرر اللبنانية نشرت قصيدة لصالح عمّاش في نوفمبر — تشرين
ثانى ١٩٦٣ كان قد نشرها في مجلة الاذاعة العراقية قبل ثورة ١٤ تموز
١٩٥٨ بعنوان « يوم الجيش » يمدح فيها الملك فيصل وعبد الاله الوصى
على العرش . وبالرغم من مصادرة الجريدة الا أن بعض الخبثاء تولوا
طباعتها وأخذوا يوزعونها في أنحاء العراق من جنوبه الى شماله وقد جاء
فيها :

يا شبل غازى والمنية منهل	من أجل عرشك في الوغى تستعذب
مولاي جيشك من أردت لمعرك	وكربة حاشا لعزك تقرب
فمن القلوب بنيت عرشك ثابتا	والعرش تحتك من قلوب أهيب
يحميه خالك سناها متجشما	شتى المصائب في سبيك ينصب
عبد الاله كم سمعت مكرما	من أجل جيشك والبريه ترقب

ولم يكن لمثل هذا الحال أن يدوم

الباب الرابع

انقلاب نوفمبر
(تشرين ثاني) ١٩٦٣

الفصل الثاني عشر : الصراع على السلطة
الفصل الثالث عشر : خطة سلام ونهاية حكم البعث

الفصل الثانى عشر

الصراع على السلطة

تراجع السلطة على كافة المحاور — السلطة تطلب زيارة وفد عراقى برئاسة الرئيس عارف للقاهرة — اتمام الزيارة — الصراع بين الرفاق — بداية اللعبة — عفلق يحاول سدالثغرات — الخلاف يهدد ببدء الصراع المسلح — محاولة للسيطرة على الموقف — حلوة الروح .

شعرت السلطة بحروجة موقفها فبدأت تتراجع على كافة المحاور ولكن دون انتظام فمثلا حاولوا تحسين علاقاتهم بالاتحاد السوفيتى الا ان المرارة لم تكن قد انحسرت بعد وكان الامر يحتاج الى مزيد من الوقت لاعادة الثقة .

وحاولوا تحسين علاقتهم مع تركيا وايران ولكن مساعدات الشياه للاكراد ووضع اراضيه فى خدمة الاكراد يتجمعون فيها ويكدسون مواد الاعاشة ويفتحون فيها المستشفيات جعل تحسين العلاقات مجرد امانى لا ترقى الى الواقع .

ثم حاولوا نفس السياسة معنا اذ فوجئت فى حفل عشاء اقامه « سجاد حيدر » سفير الباكستان يوم ١٣-٨-١٩٦٣ بطالب شبيب وزير الخارجية بيدها معى عتابا هادئا عاقلا لاول مرة فبدأ يقارن بين الموقف العربى المنهار حاليا بالموقف العربى ايام اعلان بيان القاهرة مما شجع الرجعية والاستعمار وذكر أنهم أصبحوا على حال لا يحسدون عليه وأن الوضع الاقتصادى فى سوريا منهار وأن هذا الموقف الخطير سيؤثر على الجميع دون استثناء وذكرته بدورى أن هذا ما كنا نخشاه وما كنا ننبه اليه بكل اخلاص وصدق ولكنهم لم يستمعوا الى النصيح فوصلنا الى ما وصلنا اليه .

ثم أكد شبيب أنهم يحاولون تحسين علاقتهم مع موسكو ووجدوا استعدادا من السوفيت لاستئناف العمل بالاتفاقية العسكرية السابق الفائها وتقرر ارسال وفد عسكري لموسكو قريبا وأنه ينوى أن يسافر مع الوفد اذا ضمن مقابلة خروشوف أو أى فرد مسئول . ثم ذكر أنه تقرر ارسال وفد الى القاهرة برئاسة الرئيس عبد السلام عارف خلال العشرة ايام القادمة لمنع انهيار الوضع وقد سألته عما اذا كان لديهم اقتراحات ببناء لتصحيح الحال فأكد أن لديهم خطوطا عامة وهم يأملون أولا الا تتمسك القاهرة بخط الالعودة ومن ثم يمكن بحث تأجيل تنفيذ الميثاق وتعديل بعض

فقراته التي سببت الخلافات فعدت أسأله عما اذا كانوا اتفقوا في ذلك مع سوريا اثناء زيارة وفدهم برئاسة صلاح البيطار الى بغداد يوم ٧-٨-١٩٦٣ ؟ فذكر أن الاتفاق كان عاما على ضرورة ايقاف انهيار الموقف .

وكان صلاح البيطار قد وصل فجأة الى بغداد على رأس وفد سوري ودارت مباحثات مكثفة كان محورها احتمال سفر وفد عراقي الى القاهرة برئاسة الرئيس عارف وبعد سفر الوفد السوري عائدا الى دمشق اجتمعت القيادة القومية للحزب يومى ٩ ، ١٠ كما اجتمعت القيادة القطرية صباح يوم ١٢-٨ وكان موضوع البحث اتخاذ القرار النهائى بخصوص سفر الرئيس عارف الى القاهرة او عدم جدوى ذلك وتحمل البعث المسئولية الكاملة لمواجهة الموقف .

وأخيرا استقر رأيهم على سفر الرئيس ففاتحنى شبيب في أمر الزيارة وتمت الزيارة خلال يوم ٢١-٨-١٩٦٣ وكان أعضاء الوفد العراقي هم الرئيس عارف ، شبيب ، حازم جواد ، مسارع الراوى ، محمود شيت خطاب ، عبد الكريم العلى ، رجب عبد المجيد ، طاهر يحيى ، أنور عبد القادر .

ولعلنا نذكر ان المحاولات المستمرة التي حاولناها لاتمام هذه الزيارة من قبل ، ولعلنا نذكر أيضا كيف كانت تتم الاعتذارات مما جعلنا نتجاهل الزيارة تماما بعد ذلك حتى فوتحننا بها . وكانت القاهرة تعلم أن الزيارة بمثابة رفعهم لمصاحف معاوية لا تجنبنا للفتنة بل تفاديا للهزيمة أما لماذا طلبوا اتمام الزيارة في هذا الوقت بالذات فانه يرجع الى الآتى :

● الفاء اتفاقية القاهرة وما سببه ذلك من انعزالهم على الصعيدين القطرى والقومى .

● فشل محاولاتهم لتكوين جبهة قومية سورية يسترون بها تسلسلهم الحزبى .

● تشكيل مجلس شورى لا حول له ولا قوة .

● العجز عن تقديم أى انجازات للشعب لحل المشاكل المتراكمة .

● تفاقم الوضع فى الشمال وانهيار الامل فى انتهاء القتال كما كانوا يأملون الانشقاقات داخل القيادة القطرية .

● الاستقالة الجماعية للوزراء القوميين بعد أن عجزوا فى التزام بغداد بموقف الحياد بين دمشق والقاهرة ، واشترك مجلس الوزراء فى رسم

السياسة وهؤلاء الوزراء هم : شكرى صالح زكى ، عبد الجواد العبوسى ، عبد العزيز الوتارى . وكان ناجى طالب ورجب عبدالمجيد قد أعدا استقالتهما الا انهما رأيا تأجيل تقديمهما أملا فى اصلاح الحال .

وفى الوقت الذى كنا نستعد فيه للزيارة نشرت الصحف قصيدة كان صالح عماش قد ألهاها بحضور الرئيس عارف بمناسبة ذكرى مولد الرسول عليه الصلاة والسلام كلها تهجم على عبد الناصر ردا على اتهام سيادته للبعث بالاحاد كما أذيعت ندوة تلفزيونية مثيرة لعدد من الطلبة العراقيين البعثيين الذين أبعدها عن القاهرة ، ثم تم استدعاء مندوب وكالة أنباء الشرق الاوسط للتحقيق معه بتهمة توزيع المنشورات ثم اتهام دمشق وبغداد لى بالتآمر لقلب نظام الحكم ، والقبض على بعض سعاة السفارة العربية ، ثم مصادرة الصحف المصرية !!!

ولم تسفر الزيارة عن شىء ذى بال من ناحية تحسين الاوضاع اذ استمروا فى عتابهم الذى لاينتهى ، ثم ركزوا هجماتهم على سفير الجمهورية العربية المتحدة متهمين ايانا بتشويه الصورة عند الرئيس عبد الناصر وقد رد عبد الناصر على هذه الاتهامات بردود اعتر بها .

وكانت الفائدة الوحيدة من الزيارة أن الرئيس عارف عاد الى بغداد وقد فقد الامل فى اصلاح فى ظل الارضاع القائمة .

اذ كان الصراع والخلافات بين أجهزة الحكم على كل لسان .

الصراع بين الرفاق :

بدت بوادر انقسام حزب البعث على نفسه ظاهرة للعيان اذا انقسم الحزب الى جناحين أحدهما بقيادة على صالح السعدى والثانى بقيادة حازم جواد . أما صالح عماش فظل متأرجحا بين الاثنين فى أول الامر ثم انضم بعد ذلك الى حازم جواد .

وقد كان ميشيل عفلق فى حركة دائمة بين دمشق وبغداد لسد الثغرات التى تحدث هنا وهناك وتأجلت انتخابات القيادة القطرية عدة مرات حتى يصلوا الى حل وسط لحل للخلافات القائمة وكان الحزب القومى فى حالة انذار شبه مستديمة .

وقد قيل كثيرا عن الخلافات بين الجناحين وأن أساس ذلك راجع الى أن جناح السعدى وكان جناحا متطرفا يريد القطيعة مع القاهرة متخذا طريق اللاعودة ، وأن جناح حازم جواد كان جناحا معتدلا لايرى أملا فى اصلاح ذات البن ولكن لم تكن هذه هى الحقيقة فالخلاف كان خلافا شخصيا .

أو على الاصح صراعا على السلطة فمن اتصالاتى بافراد الجناحين لم احس تشددا في جناح عن الاخر فكان الجناحان متفقين تماما في الاتجاهات والمشارع . ربما كان على السعدى اصرح في كراهيته وربما كان سلوكه يحتاج الى شىء من الليونة أو المداواة ولكن الرجل كان اذا اختلف قاطع في صراحة دون التواء اما أفراد الجناح الاخر فكانوا يتحدثون بغير ما يظنون ربما كان تغليفهم لمشاعرهم يخفى حداثها وربما كان تلاعبهم بالالفاظ بطريقة أكثر مهارة ولكن المشاعر واحده والاتجاهات متطابقة .

وكان عبد السلام عارف قد وطد عزمه على التخلص من الحزب بجناحيه فأخذ يفدى الخلاف في مهارة يحسد عليها متخذا جانب حازم جواد لكراهيته الشديدة للسعدى من جانب ولعلاقته الوطيدة بحازم جواد من جانب آخر وكانت كراهية الرئيس عارف للسعدى ترجع الى تجاوزات الاخير في معاملته اذ كان فظا لايعطيه الاحترام الواجب . والرجل كان لا ينسى أى اساءه توجه الى شخصه بأى حال من الاحوال . أما علاقته الوطيدة بحازم جواد فكانت ترجع الى صداقة قديمة علاوة على تدخل حازم دائما لحل مشاكل الرئيس عارف العائلية والتي كانت تنتهى لتبدأ من جديد .

وبات الانفجار متوقعا في أى وقت من داخل الحزب اذ كان لا بد لاي من الجناحين ان يقضى على الآخر فقد أصبح التعايش بينهما مستحيلا . وكانت خطة الرئيس عارف وقتئذ هى أن يترك الحزب يتصارع من داخله حتى لا يتبقى منه فى ساحة الصراع الا الذيل فيسهل عليه حينئذ ازاحته . وكان الرجل لا يبارى فى مثل هذه الامور يدبر ويتدبر ثم يقدم على التنفيذ فى جراءة ورباطة جأش يحسد عليها .

وزاد من خطورة الموقف الانفجار الذى حدث داخل مجلس الوزراء فحينما شعر الوزراء القوميون بأنهم مغلوبون على أمرهم وأصبحوا غير قادرين على تحمل المسؤولية قدموا استقالتهم الجماعية كما أسلفنا وكان لها دويها وتسببت فى زيادة تدهور الموقف وأصبح الوضع معرضا لكل الاحتمالات . وبرغم الضغوط والجهود التى بذلت تمسك الوزراء المستقيلون بموقفهم وأظن أنهم لو كانوا على علم بما تحمله الايام القادمة من تطورات تؤدى الى نهاية البعث لرجعوا عن استقالاتهم .

فإذا أضفنا الى ذلك تصرفات البعث التى أدت الى شـعور عام بالسخط شمل كافة الاوساط ، ثم عجز الحكم عن تقديم أى انجاز للجماهير ، علاوة على الحرب الدائرة فى الشمال والتذمر الذى ساد أفراد الجيش ، لوجدنا أن انهيار الموقف أصبح شيئا محتما وكانت الاتصالات السرية قد بدأت منذ فترة لاتهام اتفاقات وتعهيدات ، وتدبير خطط ومؤامرات للقضاء على الاوضاع التى أصبحت لا تحتل .

بداية اللعبة :

وفي أواخر أكتوبر - تشرين أول ١٩٦٣ ازداد الصراع حدة وأصبحت النيران على وشك الاشتعال لتلتهم أمامها كل شيء إلا أن القيادات الحزبية كانت لاهية عما يدور في الخفاء ولم تر إلا أحقادها وخلافاتها وأذكر أنني قبابات الرئيس عارف في منتصف ليلة ١٠ نوفمبر - تشرين ثان في مكتبه بالقصر الجمهوري بمناسبة سفرى في اليوم التالى الى القاهرة ووجدته برغم تدهور الموقف واثقا من أن الامور تسير حسبما يخطط ويشتهي وكان واثقا من نفسه مؤكدا أن الايام القليلة القادمة سوف تشهد نهاية البعث .

وكانت انتخابات القيادة القطرية للحزب قد اقتربت اذ حدد لها يوم ١١ نوفمبر (تشرين ثانى) واخذ كل جناح يبذل قصارى جهده للفوز بنصيب الأسد فيها وتمكن جناح حازم جواد من استقطاب عدد كبير من ضباط وحدات بغداد واتفق معهم على القيام بانقلاب داخل الحزب للقضاء نهائيا على جناح السعدى وساعده في ذلك النعمة التى سادت كافة الاوساط خاصة ضباط الجيش حزبين وغير حزبين من تصرفات الحرس القومى التى لم تكن لتقف عند حد من الاستهتار بكل القيم بل تعدى ذلك الى سوء معاملة ضباط الجيش وتفتيشهم ونزع أسلحتهم الشخصية في نقط التفتيش التى أقامها الحرس القومى في كل مكان في بغداد .

ومنذ صباح ١١-١١-١٩٦٣ أخذت بعض وحدات الجيش تستعد استعدادا محوطا بالسرية للسيطرة على الموقف في حالة افلات الزمام من يد الحزب الحاكم .

وفي الساعة الخامسة من نفس اليوم عقدت القيادة القطرية للحزب اجتماعها المرتقب وحضر الاجتماع مسئولو الحزب والمجلس الوطنى لقيادة الثورة لاجراء الانتخابات التكميلية للقيادة القطرية لحزب البعث . وبعد أن بدأ الاجتماع قام حوالى عشرين ضابط من سرية الانضباط العسكرية بالاحاطة بمكان الاجتماع بمبنى المجلس الوطنى لقيادة الثورة واقتحموا قاعة الاجتماعات شاهرين مسدساتهم وأسلحتهم وبدأوا في توجيه الاتهامات للسعدى وجماعته مطالبين بطردهم من الحكم ومن الحزب على حد سواء .

ثم كل ذلك بقيادة حازم جواد وطالب شبيب ويعلم الرئيس عارف والبكر وعبد الستار عبد اللطيف وزير المواصلات وقتئذ .

وفي نفس الليلة تم ترحيل على صالح السعدى وحمدى عبد المجيد وهانى الفكيكى ومحسن الشيخ راضى وعبد المطلب الهاشمى أعضاء القيادة القطرية للحزب الى مدريد .

وقد تم الانقلاب في سرعة خاطفة وسرية كاملة لدرجة ان قواعد الحزب لم تكن تدري بشيء مما يحدث ..

الصراع يهدد ببدء القتال المسلح :

الا انه في صباح اليوم التالي تسرب ما حدث في الليلة الماضية الى قواعد الحزب فأخذ الحرس القومي الموالي للسعدى في التجمع في أماكن عديدة في بغداد بكامل أسلحتهم وتأزم الموقف بحيث أصبح يهدد بالقتال بين الاطراف المتنازعة وتطورت الاحداث بأسرع من تفكير من قاموا بالانقلاب وهنا أصدرت القيادة القطرية الجديدة بيانا يوم ١٣-١١-١٩٦٣ جاء فيه : « عقد في مساء ١١ نوفمبر - تشرين ثاني - ١٩٦٣ المؤتمر القطري للحزب وتم انتخاب قيادة قطرية جديدة من السادة : أحمد حسن البكر ، طاهر يحيى ، حازم جواد ، عبد الستار عبد اللطيف ، طالب شبيب ، محمد المهداوي ، سليم سلطان ، علي عريم ، عبد الستار الدوري ، كريم شنتاف ، طارق عزيز ، فايق البزاز ، حسن الحاج وداي ، صالح عماش ، فؤاد شاكر مصطفى ، منذر الوندادي ثم انتهى البيان بكلمات حماسية لم تفصح عما تم بخصوص الرفاق الذين أبعادوا خارج البلاد .

وزاد من خطورة الموقف أن الصورة تكشففت فجأة لمنذر الوندادي وايقن انه يساهم في القضاء على الحزب وصمم على تدارك الموقف فاتجه صباح ١٣/١١/١٩٦٣ الى قاعدة الحباينة وسيطر عليها وأصدر تعليماته لافراد الحرس القومي بالسماح للقوات التي سيرسلها من الحباينة بدخول بغداد للسيطرة عليها وأمرهم في الوقت نفسه بمنع أي قوات قد ترسل من بغداد للسيطرة على الحباينة وأصبح اقحام القوة الجوية في المعارك المتوقعة أمرا محتملا لما عرف عن منذر الوندادي من تهور في مثل هذه الموقف .

واحتل الحرس القومي مراكز الشرطة ودوائر البريد والكهرباء وسيطر على شوارع بغداد وكافة الجسور القائمة على نهر دجلة وأخذ يعترض المرور ويقوم بعمليات تفتيش دقيقة وقد تعرض أعضاء سفارة الجمهورية العربية المتحدة وهم يهرعون للقيام بواجبهم في السفارة للتوقيف في ذلك اليوم وشهر رجال الحرس القومي أسلحتهم في وجوههم وموجهين اليهم الاتهامات والشتم وكعادتهم واجهوا الموقف بصلابة الرجال .

محاولة للسيطرة على الموقف :

وكان لا بد من اجراءات تمنع من تطور الموقف الى فوضى شاملة وتعيد للسلطة هيبتها فوافق الرئيس عارف يوم ١٣-١١-١٩٦٣ على اعلان منع

التجول في بغداد وحل الحرس القومي وتجريده من سلاحه وانزال الجيش الى الشوارع .

الا ان صالح عماش لم يوافق على قرارى حل الحرس القومي وانزال الجيش الى الشارع وطالب بعرض الامر على البكر الذى لم يوافق على الاجراءين تجنباً لخسائر لا مبرر لها في الارواح ، وتعهد بالتدخل لحسم الموقف سلمياً .

وفعلاً تمت اجتماعات بين البكر وعماش مع قيادة الحزب لفرع بغداد التى كانت تسيطر على الحرس القومي وطال الاجتماع واصرت قيادة فرع بغداد على ضرورة ابعاد كل من حازم جواد وطالب شبيب خارج العراق كشرط أساسى لعودة الحرس القومي الى اماكنه .

وكانت هذه هى اللحظة الحاسمة التى كان ينتظرها الرئيس عارف منذ تطور الاحداث . صحيح أنه كان يدبر انقلابه على مرحلتين : الجناح المعتدل يقضى على الجناح المتطرف في المرحلة الاولى ثم يقوم هو بتصفية الجناح المعتدل في المرحلة الثانية ولكن أما وأن الفرصة واثته للتخلص من الجميع في وقت واحد فعليه انتهازها . فوافق فوراً على الاقتراح واعداً كلا من طالب شبيب وحازم جواد باستدعائهما بعد ايام قليلة وتم ابعادهما الى بيروت في نفس الليلة وبقياً هناك في انتظار الاستدعاء .

الا أن التوتر كان يشتد اذ قام الوندائى بعدة طلعات جوية قصف فيها وزارة الدفاع والقصر الجمهورى ومطار الرشيد حيث نجح في احراق ٥ طائرات ميج ١٩ كانت على أرض المطار . !!!

حلاوة الروح :

وبدأ الحزب يحاول تدارك الموقف فوصل مساء يوم ١٣-١١-١٩٦٣ الى بغداد بعض أعضاء القيادة القومية برئاسة ميشيل عفلق وكان معه امين الحافظ وصلاح جديد ونسيم مجدلاوى وآخرين ، وقد ادانوا كلا من حازم جواد وطالب شبيب في أول اجتماع عقده .

واصدرت القيادة القومية بياناً اذيع من بغداد يوم ١٥-١١-١٩٦٣ اعتبرت بموجبه المؤتمر القطرى الذى عقد في بغداد يوم ١١-١١-١٩٦٣ غير شرعى وقررت حل القيادة القطرية المنبثقة عنه كما قررت حل القيادة القطرية القديمة مع تولى القيادة القومية مسؤولية القيادة القطرية بالعراق والتحقيق في كافة الاخطاء التى وقعت في الفترة الماضية . وقد شجع هذا القرار قيادة فرع بغداد على التمداد في غيرها

ورفضت سحب الحرس القومي من مراكزه بل أخذت تطالب بضرورة عودة
السعدي ثانية الى بغداد في أسرع وقت ممكن .

وركزت القيادة القومية حتى يوم ١٨-١١-١٩٦٣ جهودها في
محاولة اعادة تنظيم الحزب فشكلت المكتب السياسي والمكتب العسكري
وازدادت شراسة الحرس القومي ولباتت قيادته هي التي تتحكم في البلاد
وأصبحت الاذاعة والتلفزيون أداة طيعة بيد هذه القيادة تذيع بياناتها
وتمجد اعمالها الا أن ذلك لم يكن في استطاعته أن يدرا النهاية المحتومة
بعد أن افلت الزمام وتهرات الاوضاع بطريقة لم يعد في الامكان علاجها .

الفصل الثالث عشر

خطة سلام ونهاية حكم البعث

خطة سلام بتدخل القوات المسلحة لحسم الموقف —
وأكلوا الذيل — الوزارة الجديدة — الرئيس عارف
يتخلص من البعث — البعث يحاول إعادة بناء نفسه .

أدت خطورة الموقف وتدخل القيادة القومية لحزب البعث بضباط الجيش
حزبيين وغير حزبيين أن يفكروا في اقحام الجيش لحسم الموقف خوفاً على
مصلحة البلاد من الهوة التي كانت تندفع إليها واتفق وقتئذ على وضع
خطة عاجلة يحسمون بها الموقف .

خطة سلام :

وافق الرئيس عارف على ضرورة تدخل الجيش وتم وضع خطة
لحسم الموقف اعتمدت في خطوطها الرئيسية على الآتي :

- ١ — استخدام القوات الموجودة في بغداد أساساً للسيطرة على الموقف .
- ٢ — تجهيز قوات عسكرية في مطارى كركوك والموصل من قوات الشمال
لنقلها جوا إذا اقتضى الامر .
- ٣ — اقناع حردان التكريتي قائد القوة الجوية وهو بعثي بالمشاركة في
الخطة وقد تمت موافقته فعلاً ووضع القوة الجوية جاهزة تحت
الطلب .

- ٤ — تجهيز وحدات من قوات الشمال للزحف برا على بغداد لتعزيز القوة
الموجودة بها .

ووافق الرئيس عارف على الخطة وأعطيت الاسم الكودي « سلام »
كما وافق عليها كل من حردان التكريتي قائد القوة الجوية وسعيد صليبي
(آمر الانضباط العسكري) .

وحددت ساعة الصفر لبدء العملية لتكون الساعة السادسة من صباح
يوم ١٨-١١-١٩٦٣ .

وتم اعداد البيانات التي سيلقيها الرئيس عارف صباح اليوم المتفق
عليه .

وأصبح كل شيء معداً للتنفيذ .

واكلوا الذيل !!

كانت اوضاع الحزب قد تردت ولم يبق على المسرح الا الذيل !! فمعظم قيادات الصف الاول وبعض قيادات الصف الثانى مطرودة خارج العراق ، وما بقى من قيادات كان بين معتقل او مراقب ، وقواعد الحزب اصابتها الصدمة لا تصدق ما حدث ومؤازرو الحزب ينفذون من حوله ، والرباط الحزبى بين الاعضاء قد تفكك .

ووسط تردى الحزب بدأ تنفيذ الخطة « سلام » .

ومنذ اللحظة الاولى تم اعتقال صالح عمّاش وزير الدفاع فى مكتبه بالوزارة حيث كان ينام وقام باعتقاله كل من سعيد صليبي وعلى عريم سكرتير وزير الدفاع الخاص . !!!

وأصدر الرئيس عارف عدة تعليمات اذاعتها اذاعة بغداد اهمها :

- ١ — تكيف القوات المسلحة بالسيطرة على بغداد .
- ٢ — حل والغاء الحرس القومى .
- ٣ — تخويل امرى الوحدات محاكمة كل متمرّد وخائن واعدامه فوراً ويصدق على الاحكام من قبلهم .
- ٤ — تخويل امرى الوحدات والوحدات الفرعية والمفاز امر فتح النار والقضاء على كل متمرّد .
- ٥ — ترتبط قوات الشرطة المدنية برئاسة اركان الجيش فوراً لغرض التحركات العسكرية .

وبدأت قوات بغداد تتحرك لتنفيذ واجباتها .

كما بدأت قوات الموصل وكركوك تصل الى بغداد بالطائرات .

وذهب الرئيس عارف الى الاذاعة ليلقى بيانه فألقى البيان التالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقى العظيم — أيها المواطنون

ان ما قام به العابثون الشيوعيون وسفاجو الحرس اللاقومى من اعتداء على الحريات وانتهاك للحريات ومخالفة للقانون واضرار عام للدولة والشعب والامة وآخرها التمرد المسلح يوم ١٣-١١-١٩٦٣ أصبح امراً لا يطاق ويتبدى له الجبين بل وأصبحت الحالة تنذر بالخطر الجسيم على مستقبل هذا الشعب الذى هو جزء من امته العربية فتحملنا ما تحملناه صبراً على المكاره وتجنباً لارافة الدماء وحفظاً لوحدة هذا الشعب النبيل تيمناً بقوله تعالى : « ادفع بالتي هي احسن » ولكننا كلما زدنا صبراً وایماناً ازداد هؤلاء العابثون الشيوعيون واقزام الحرس اللاقومى تعنتاً

واستكبارا ، وظنوا أنهم ما منعهم حصونهم فبلغ السيل الزبا بل لقد تجاوزه فنادى الشعب جيشه وقواته المسلحة قلبى نداءه وتلاحمت القوى الخيرة لانقاذ هذا الشعب العزيز من عبث العايشين وخيانة الخائنين من الشعبيين والانتهازيين وعليه فقد قرر المجلس الوطنى لقيادة الثورة بعد الاتكال على الله ما يلى :

- ١ - تلبية انقاذ الشعب وتنفيذ طلبات الجيش والقوات المسلحة الوطنية .
- ٢ - انتخاب رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيسا للمجلس الوطنى لقيادة الثورة وتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة الوطنية وممارسة كافة الصلاحيات المخولة له .
- ٣ - تعيين زعيم الجو الركن حردان التكريتى بمنصب نائب القائد العام للقوات المسلحة بالاضافة الى منصبه .
- ٤ - منح رئيس الجمهورية صلاحيات استثنائية تتضمن جميع الصلاحيات المخولة للمجلس الوطنى لقيادة الثورة بموجب القانون رقم ٦٣/٩ وتعديلاته لمدة عام تتجد تلقائيا كلما تطلب الامر ذلك وبتقدير منه
- ٥ - حل الحرس القومى قيادة ومقرات وافراد والغاء كافة القـوانين والانظمة والتعاييم والاوامر الصادرة بخصوصه .
- ٦ - حل المجلس الوطنى لقيادة الثورة المشكل صبيحة يوم ٨-٢-١٩٦٣ وتكوينه على الوجه الآتى :

أ - رئيس الجمهورية - رئيسا .
ب - الاعضاء .

القائد العام للقوات المسلحة - نائب رئيس الجمهورية -
رئيس الوزراء - نائب القائد العام للقوات المسلحة - رئيس
أركان الجيش - معاونو رئيس أركان الجيش - قادة الفرق
- قائد القوة الجوية - الحاكم العسكرى العام - الضباط
الذين يقرر المجلس انتدابهم .

ج - يعين المجلس سكرتيرا ويجوز أن يكون من أعضاء المجلس
أو من خارجه ويحق للرئيس تخويله التوقيع على البيانات
والاوامر الصادرة من المجلس بعد اطلاع الرئيس .

د - المجلس الاستشارى : يشكل المجلس الوطنى مجلسا استشاريا
يختار أعضاؤه من الوطنيين ذوى السمعة الطيبة والسيرة
الحسنة والكفاءة وكذا من ذوى الخبرة والاختصاص .

٧ - اتخاذ الاجراءات القانونية والثورية بسحق المتمردين والمسبيين للتمرد
يوم ١٣-١١-١٩٦٣ .

التوقيع

المشير الركن

عبد السلام محمد عارف

رئيس المجلس الوطنى لقيادة الثورة

واخذ الحرس القومى يلقي سلاحه وتمت تصفيته . وفى نفس الليلة تم ترحيل صالح عماش الى القاهرة وكنت فى استقباله فى المطار وقد ادلى بتصريح صحفى ذكر فيه أنه عين سفيرا لبغداد بالقاهرة (١) .

وبعد أيام قلق طالب شبيب وحازم جواد اذ لم يتم استدعاءهما كالاتفاق الذى تم بينهما وبين الرئيس عارف واستقلا طائرة من بيروت الى بغداد الا أنه لم يسمح لهما بمغادرة المطار . . وعلى أول طائرة أبعدا خارج العراق مرة أخرى .

وفى نفس الليلة . . تم تشكيل الوزارة الجديدة كالآتى :

وزير الخارجية	الفريق طاهر يحيى
رئيس الوزراء	حردان التكريتي
وزير الدفاع (بعثى)	صبحى عبد الحميد
وزير الداخلية	رشيد مصالح
وزير الإرشاد	عبد الكريم فرحان
وزير الاتصالات (بعثى)	عبد الستار عبد اللطيف
وزير المالية	محمد جواد العبوسى
وزير الإيالات	محمود شيت خطاب
وزير اقتصاد	عزيز الحافظ
وزير الإصلاح الزراعى	عبد الصاحب علوان
وزير الزراعة	عارف عبد أرازق
وزير الصحة (بعثى)	عزت مصطفى
وزير التربية (بعثى)	أحمد عبد السمير الجوارى
وزير الوحدة	شامل السامرائى
وزير النفط	عبد العزيز الوتارى
وزير العمل والشئون الاجتماعية	عبد الكريم هانى
وزير التخطيط	عبد الكريم العلى
وزير دولة	مصالح النقشبندى
وزير العدل	كامل الخطيب

(١) فى مقابلتى للرئيس عارف عند عودتى لبغداد ذكرت له ان القاهرة تجد حرجا امام اى طلب يطلبه الرئيس عارف وتعتبره واجب التنفيذ الا انه اذا وصل الامر الى احتمال تخريب العلاقة بين بغداد والقاهرة فاننا نجد من واجبنا ان ننصح . فتعيين عماش كسفير للقاهرة سيخرب العلاقات ولن يتمكن الرئيس من مصارحته بأى رسالة يرى نقلها الى بغداد وذكرت له الا مانع من وجوده فى القاهرة ولكن ليس كسفير فذكر ضاحكا أنه أرسله الى القاهرة ليقدم مزيدا من قصائده الى الرئيس لا كسفير لهم هناك (وهو يشير بذلك الى قصيدة عماش التى هاجم فيها الرئيس) واضاف انهم ابعدوه الى القاهرة ولم يعينوه كسفير اذ ان عماش كان قد طالب بان يعطى لقب سفير فكتبوا امامه صورة أوراق الاعتماد حتى يبعدوه والراى الغالب لديهم انه سيعين مندوبهم بالجامعة العربية وقد يرفض هذا التعيين وحينئذ عليه أن يبقى بالقاهرة دون عمل .

وعدت الى بغداد يوم ٢٢-١١ وأذكر أن الرئيس عارف أرسل لي مصفحتين لحراستي حتى أصل الى السفارة خوفا من أي اعتداء على شخصي الا أنني رفضت ذلك رفضا باتا وأخذت عربتي الى دار السفارة وعليها علم بلادي مرفوعا وأذكر أنني قابلته في اليوم التالي بالقصر الجمهوري وسلمته رسالة كتابية من الرئيس عبد الناصر لتحيته على « هذا العمل الكبير الذي قام به والذي كان له وقعه العميق لدى الشعب العربي في القاهرة وفي كل البلاد العربية التي كانت تنتظر مثل هذا العمل من الرئيس عارف وزملائه » وقد قرأ الرجل الرسالة وقد بدت عليه علامات التأثر العميق .

وقد ذكر الرجل أنه حاول صادقا التفاهم مع حزب البعث بعد ثورة رمضان الا ان الحزبية أعمتهم كما قام الحرس القومي بأعمال أغضبت الجيش وكان عليه أن يتحرك لتصحيح الوضع وكان ذلك في غاية الصعوبة فكتيبة الحراسة في القصر الجمهوري بعثية والحرس القومي يسيطر على الشوارع والقوات الموالية له تقاتل في الشمال ولذا فان نجاح حركته يعتبر معجزة ويرجع الفضل في ذلك الى أن الله هدى « التكريتي » فتنازل مؤقتا عن بعثيته وساعد في نقل القوات من الشمال جوا وقد تم تعزيز هذه القوات بانقل البرى بسرعة لدرجة أن فوج كركوك وصل بغداد في ستة ساعات .

وأضاف أنه استعان ببعض البعثيين ولكنه لن يبق على أحد منهم سواء البكر أو حردان التكريتي أو الآخرين .

وقد رجوته الا نتحدث في موضوع الوحدة الآن حتى يتفرغ لمشاكله اذ لو أنهم حققوا الاستقرار والوحدة الوطنية لاصبح الجو مهيئا بعد ذلك للعمل الواحدى ورجوته ألا يستمع لاي محاولة لاثارة الشكوك من جديد في القاهرة وأن يتبع سياسة الصراحة حتى نقضى على الحساسيات وأبدت استعدادنا الدائم لتوضيح مواقفنا اذ كفى الشعب العربي ما لاقاه حتى الآن من انقسامات .

وأخيرا طلب ارسال قوة عربية من القاهرة لانه سوف يأمر بعودة القوات السورية الموجودة في الشمال الى سوريا ولكن أفهمته أنني سأعرض الموضوع على القاهرة ولكن منذ الآن لن يكون التواجد على أساس القتال في الشمال .

وجرت محاولات لحزب البعث بعد ذلك لكى يستعيد نفوذه . . . حاول عبد الستار عبد اللطيف الذي كان قد سافر الى بيروت وقت الاحداث

خوفا من انتقام الحرس القومى ولكنه أبعد يوم ٤-١٢-١٩٦٣ الى بلجيك
حيث عين كسفير هناك .

وحاول حردان التكريتى ذلك أيضا فبدأ اتصالات واسعة الا أنه أقيـل
من منصبه كوزير للدفاع بعد أسابيع وهو فى زيارة لأوربا وعين سفيراً
فى السويد دون أن يسمح له بالعودة الى بغداد .

وكانت أول خطوة يتخذها النظام الجديد هى تطهير الجيش من البعثيين
استكمالاً للقضاء على نفوذ الحزب قضاء تاماً فاتخذت الاجراءات الآتية :

١ - احالة كبار الضباط البعثيين الى التقاعد مثل صالح عمّاش وزير
الدفاع - خالد مكى الهاشمى نائب رئيس الاركان - أنور الحديثى
سكرتير عام مجلس الثورة - منذر الوندائى قائد الحرس القومى .
٢ - تعيين العناصر القومية فى المراكز الحساسة فى الجيش .

٣ - توالى نشرات الاحالة للتقاعد والتسريح من كافة الضباط الوقتيين
والاحتياط الذين عينهم البعث بعد ثورة ١٤ رمضان والذين كان يعمل
معظمهم فى الحرس القومى (١٢ ضابط) . !!!

٤ - اجراء حركات تنقلات لابعاد البعثيين عن العاصمة بتوزيعهم على
مراكز (١) غير حساسة فى الالوية المختلفة كذلك نقل الضباط البعثيين
من ذوى الرتب الصغيرة من وحدات الدبابات والدروع الى اسلحة
أخرى .

٥ - ابعاد بعض الضباط الى الخارج بتعيينهم فى المكاتب العسكرية
بالخارج فى المغرب وكراتشى ولندن وباريس وبون .

٦ - احالة طلبة الكلية العسكرية الى التقاعد لعدم لياقتهم للخدمة بالجيش
وهى أول دفعة خصصت كلها للبعثيين لانشاء الجيش العقائدى
والامر بعودة الموظفين منهم الى وظائفهم الاصلية والطلبة الى كلياتهم
المدنية .

البعث يحاول بناء نفسه :

لم يستطع الحزب أن يفيق من الضربة القاسمة التى أصابته الا بعد
شهور من ثورة نوفمبر - تشرين ثانى حين بدأت القيادات البعثية تعمل

(١) كانت بعض وحدات الدبابات فى بغداد يسيطر عليها ضباط بعثيون حتى ذلك الوقت
ولما عزم الرئيس عارف على اخلاء بغداد من الضباط البعثيين دعاهم الى حفلة فداء بالقصر
الجمهورى وفى فترة الفداء حملت دبابات الوحدات فى قطار خاص تم اعداده من قبل وبعد
عودة الضباط الى ثكناتهم وجدوا أن الاوامر تقضى بان يستقلوا نفس القطار لينجى بهم الى
البصرة فى الجنوب وبذلك تخلص الرئيس عارف باحدى وسائله الفريدة من تلك الوحدات .

من جديد لاعادة بناء ما تصدع من اجهزتها الحزبية وكان البناء انعكاسا لظروف الحزب القاسية خاصة تلك التي رافقت أحداث نوفمبر - تشرين ثانى ١٩٦٣ واخذت قيادات الحزب تبلور اسباب الفرقة بين اجنحته بمضامين فكرية تتراوح بين شعارات اليسار المتطرف واليمين الرجعى .

وانقسم البعث فى العراق نتيجة لذلك الى فئتين متميزتين :

١ - لجنة تنظيم القطر التى غيرت اسمها بعد ذلك الى حزب البعث العربى الاشتراكى الجناح اليسارى .

ب - القيادة القطرية لحزب البعث العربى الاشتراكى فى العراق .

اما عن الجناح اليسارى (لجنة تنظيم القطر) فكان امتدادا للكتلة البعثية التى كان يتزعمها على صالح السعدى قبل ثورة نوفمبر والتى اطلق عليها وقتئذ الكتلة المتطرفة وكانت ما زالت تستمد معينها الفكرى من السعدى الذى كان يعيش خارج العراق بعد طرده يوم ١١-١١-١٩٦٣ ومنذ تلك الليلة رفعت هذه الكتلة شعار اسقاط السلطة وظهر ذلك فى محاولتها يوم ٢٣-١١-١٩٦٣ والتى اطلقوا عليها وقتئذ « انتفاضة قواعد الحزب » والتى قام بها افراد التنظيمات الموالية للسعدى داخل الحرس القومى والعمال والطلبة . وقد كرست هذه الكتلة جهدها بعد ذلك لاسقاط حكم ١٨ نوفمبر - تشرين ثانى واعادة السيطرة على العراق من جديد وتبلور اتجاهها العقائدى فى العمل فى اطار وحدة تضم القوى السياسية اليسارية فى العراق تحت شعار « وحدة اليسار » .

هذا عن الجناح اليسارى الحزب اما عن القيادة القطرية لحزب البعث فلم تأخذ صيغتها الرسمية الا بعد تسلم عبد الكريم الشيكلى (١) عائدا من سوريا فى اوائل مايو - آزار ١٩٦٤ حاملا معه تفويضا من القيادة القطرية فى العراق واعتباره امينا لسر هذه القيادة وبناء على اتصالاته تم تكوين القيادة القطرية من القيادة وكانت تضم الاتين بعد :

عبد الكريم الشيكلى	عضو القيادة القطرية ومسئول فرع بغداد
صدام حسين الكريتى (٢)	امين سر القيادة القطرية ومسئول الارتباط
حسن العامرى	بالقيادة القومية والمسئول المالى للحزب
محمد صبرى الحديثى	عضو القيادة القطرية
صافى الفلكى	عضو القيادة القطرية

(١) عمل بعد ذلك كوزير للخارجية العراقية بعد عودة حكم البعث الى العراق ثم قتله رفاقه بعد ذلك .

(٢) رئيس الجمهورية العراقية بعد ذلك .

وبدأت تلك القيادات في استكمال الشكل التنظيمي للحزب كالآتي :

١ - فرع بغداد وعينت لها مسئولين عن الرصافة والاعظمية والكرخ وقطاع العمال وقطاع المهنيين .

٢ - المكتب العسكري المركزي وتولاه صدام حسين التكريتي وكان يتكون من الضباط القدامى في حزب البعث من ذوى الرتب الكبيرة .

٣ - مكتب بغداد العسكري وتولاه صدام حسين التكريتي أيضا وكان يتكون من الضباط ذوى الرتب الصغيرة .

٤ - جهاز حنين وهو الدرع الواقى للحزب ضد ما قد يصيبه من ضربات واشترط لعضويته عدة شروط منها الصلابة والكتهان والاتزان العقلي والتجربة النضالية والارتباط الحزبي .

٥ - جهاز الضباط الاحتياط ليضم ضباط الاحتياط المسرحين وطلبة الكلية العسكرية المطرودين .

وظل الحزب يمارس نشاطه في تلك الفترة حتى قبض على أغلب عناصره في مؤامرة سبتمبر - ايلول ١٩٦٤ التى اتهم فيها الحزب بمحاولته قلب نظام الحكم .

وبذلك اصبح المجال مفتوحا امام العناصر اللاحزبية لتحمل مسئولياتها ولكن الى اى مدى استطاعت تلك الفئات تنفيذ ذلك ؟
هذا ما ستجيب عنه الصفحات التالية .

الباب الخامس

الحكم القومي بعد انقلاب نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٦٣

- الفصل الرابع عشر : مقدمة .
- الفصل الخامس عشر : محاولات تنظيم العمل السياسي .
- الفصل السادس عشر : التحول الاشتراكي .
- الفصل السابع عشر : خطوات لتحقيق الوحدة بين بغداد والقاهرة .
- الفصل الثامن عشر : تواجد القوات العربية بالعراق .

Handwritten text at the top of the page, possibly a title or header.

Handwritten text in the middle section, possibly a list or a paragraph.

Handwritten text at the bottom of the page, possibly a conclusion or a signature.

الفصل الرابع عشر

مقدمة

تفاؤل الشعب — الأمن والطمأنينة تسود أنحاء العراق الاتجاهات العامة للحكم الجديد .

تفاعل القوميون في كل أنحاء العراق بالحكم الجديد وأملوا أن يحقق لهم الاستقرار الذي طالما انتظروه . فطوال عهد عبد الكريم قاسم كان الشعب يئن من المذابح التي كان الآلاف يذهبون ضحية لها ، ويشكو من العنف والاضطهاد الذي كان يزرع تحتة ، واقتعد المواطنون الأمن على أنفسهم وأسرهم ، وزج الآلاف في السجون والمعتقلات . منهم من قضى نحبه هناك دون أن يدري أحد كيف ومتى تم ذلك . . ومنهم من حالفه الحظ ليخرج الى الحياة من جديد بعد أن ذاق العذاب والهوان . !!

وذهب الطاغية . . وتفاعل العراقيون بثورة رمضان . . وأخذوا يتطلعون الى الاستقرار والأمن من جديد وتحقيق الآمال والأمانى . الا أن الشعب العراقي — وقد أكسبته الاحداث وعيا عميقا وحساسية بالغة . سرعان ما أحسن بخيبة آماله . فوطد العزم على تحمل عهد كتب عليه أن يتحمله حتى يزيحه كما تحمل غيره من قبل وأزاحه . وكان عليه أن يضيف الى تضحياته السابقة تضحيات أخرى غالية . فما أظن أن شعبا عربيا بذل تضحيات مثل ما بذل الشعب العربي في العراق للحفاظ على القومية العربية وما يتهدها من أخطار فرضتها عليه وضاعه الجغرافى . كان هذا قدره في الماضى ، وهو قدره في الحاضر ، وسيظل هذا قدره في المستقبل .

وجاءت أحداث نوفمبر — تشرين — لتسقط حكم البعث . وتفاعل القوم بعهد جديد الا أنه كان تفاؤل مشوبا بالقلق . فقد علمت دوائر الماضى الشعب العراقي أن يطلق حتى يطمئن ، وأن يحذر حتى يتأكد ، وأن يقتصد في اعطاء ثقته . اذ كثيرا ما أعطاهم لمن هم غير أهل للثقة ، وأن يتمهل في تأييده اذ كثيرا ما ذهب التأييد لمن لا يستحقه .

وبالرغم من ذلك فان تفاؤل الشعب تغلب على احساسه بالقلق فقد أزيح كابوس ثقيل كان يزرع على مدره وشعر المواطنون بالأمان والطمأنينة . فامتلات الشوارع بالناس والعائلات حتى ساعات متأخرة من الليل بعد أن كانت تخلو من الناس بعد الغروب مباشرة أيام حكم البعث .

وامتلأت دور السينما والملاهي والنوادي بروادها بعد فترة عز فيها
الرواد وقل فيها الزائرون .

وكانت كل الظروف تدعو الى التفاؤل حقيقة . . فالحكم أصبح في يد
فتية طالما ضحوا في سبيل بلدهم وعرف الناس عنهم صفاتهم القومية
والوطنية .

وسرعان ما اتجه الحكم كلية لتوطيد علاقته مع القاهرة بعد ان زالت
كافة الصعوبات المصطنعة التي كان يضعها البعث ليمنع هذا التقارب .
واخذ الحكم يحدد اتجاهاته في عدة مجالات :

١ - اما الاتجاه الاول فكانت محاولته تنظيم العمل السياسي داخل العراق
على أسس جديدة :

١ - بمحاولته تكوين جبهة تضم كافة الفئات القومية للسير بالبلاد
في الاتجاه السليم ثم انتقاله بعد ذلك لتكوين جهاز سياسي
واحد تحت اسم الحركة العربية الواحدة في مبدئ الامر ثم
نجاحه في اعلان الاتحاد الاشتراكي بعد ذلك .

ب - ومحاولته تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة في طريق القيادة
الجماعية .

ج - ثم بوضع الدستور المؤقت لارساء نظم الحكم على قواعد
دستورية .

٢ - وكان الاتجاه الثاني هو التحول الاشتراكي في العراق كوسيلة لتحقيق
الكناية والمعدل .

٣ - وكان الاتجاه الثالث محاولة تحقيق الوحدة مع القاهرة .
وسنرى في الفصول القادمة مقدار النجاح الذي حققه الحكم في هذه
المحاولات .

الفصل الخامس عشر

محاولات تنظيم العمل السياسي

الفشل في انشاء الجبهة القومية — تفادى الفشل بالقفز الى محاولة انشاء الحركة العربية الواحدة — الاتحاد الاشتراكي كحل للفشل في انشاء الحركة العربية الواحدة — ازمتات متلاحقة تزيد من أزمة عدم الثقة — انشاء المجلس الوطني لقيادة الثورة — أزمة المادة ١٣ والغاء المجلس الوطني لقيادة الثورة — اصدار الدستور المؤقت .

استبشر القوميون بعد ثورة نوفمبر — تشرين ثانی ١٩٦٢ والتفوا حولها منذ اليوم الاول وتعاهدوا أن يكرسوا جهودهم لاسنادها متساندين متكاتفين داخل جبهة وطنية تضم فئاتهم كافة .

وكانت الفئات التي اتفقت على تكوين الجبهة هي : حركة القوميين العرب ، حزب الاستقلال ، الحزب العربي الاشتراكي ، حركة الوجوديين الاشتراكيين ، الرابطة القومية . ولم تكن هذه الفئات في حقيقة الامر الا مجرد تجمعات تفتقر الى القواعد الجماهيرية فيما عدا حركة القوميين العرب .

وكانت الافكار العامة التي تسود تفكيرهم لتكوين الجبهة تتلخص في :

١ — حماية ثورة ١٨ نوفمبر — تشرين ثانی من الاخطار الاستعمارية والرجعية والشعبوية والبعثية .

٢ — تصفية القوى الاقطاعية والراسمالية المستغلة .

٣ — توفير الحياة الديمقراطية .

٤ — تحقيق الوحدة مع القاهرة .

٥ — دخول الدولة كطرف أساسي في الحياة الاقتصادية لتحقيق التنمية مبتدئة بتملك البنوك وشركات التأمين لتوفير المدخرات .

٦ — تشريع القوانين الاجتماعية لاشراك العمال في الارباح والادارة ووضع حد أدنى للاجور .

٧ — تنفيذ قانون اصلاح الزراعي وايجاد الحياة التعاونية في الريف .

وكانت الخطوة العملية لتكوين الجبهة هي أن يتفق الجميع على ميثاق وطني واحد اذ بدون ذلك يصبح العمل الجبهوي مستحيلا . فعقدت عدة اجتماعات لم تنجم عن اتفاق الاطراف المختلفة على صيغة للميثاق ولغادة الازمة اتفق على صيغة بيان ببعض المبادئ العامة دون أن يتمكنوا من الاتفاق على التفاصيل .

وكان أهم ما احتواه المشروع أو البيان ما يلي :

- تنبثق الجبهة من المنظمات السياسية القومية وعدد من المستقلين الذين يلتقون مع أهدافها .
- انها بحكم مهمتها المرحلية ليست بديلا عن الحركة العربية الواحدة وانما نعمل على المساهمة في توفير العوامل المساعدة لانبثاق الحركة وتهيئة الامكانيات لتصبح في مستوى مسؤوليتها لحمل قضية الثورة العربية الاشتراكية الواقعة على أكتافها .
- اهداف الشعب العربي في الوحدة والاشتراكية والديموقراطية اهداف متفاعلة متلاحمة وأن المعركة من أجل تحقيقها واحدة غير مجزأة .
- تؤمن الجبهة بأن الوحدة الشاملة تتحقق باقامة دولة عربية واحدة ذات نظام يضمن مركزية التخطيط ولا مركزية في التنفيذ وفي الشؤون المحلية .
- ترى الجبهة المبادرة للسمى والتضال من أجل اقامة وحدة حقيقية مع ج.ع.م كخطوة لا بد منها لبلوغ الوحدة العربية الشاملة .
- تؤمن الجبهة بضرورة اتخاذ خطوات مرحلية نحو هذه الوحدة وأهمها ضرورة تنسيق السياسة العربية والخارجية والمناهج الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية مع ج.ع.م .
- رفض أى وحدة لا تكون ج.ع.م قاعدة لها .
- تؤمن الجبهة الاشتراكية العربية الهادفة لاقامة مجتمع يحقق الكفاية في الانتاج والعدالة في التوزيع ويضمن حدا أدنى للمعيشة اللائقة للفرد ويقوم على أساس تملك الشعب لوسائل الانتاج واعتبار الملكية وظيفة اجتماعية .
- ندعو الجبهة وتعمل لوضع خطة اقتصادية لهذه المرحلة لتحقيق التكامل الاقتصادي وعلى الاخص مع ج.ع.م ولتكفل للعراق تحقيق الرخاء الاقتصادي السريع ومضاعفة دخله القومي ودفعه الى مشارف الاشتراكية .

- الديمقراطية السليمة يجب أن تكون على أساس الارتباط العضوى بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية للمواطن .
- اطلاق الحريات العامة ضمن الخط الوجدوى الاشتراكى وتدعو الى الى تقصير فترة الانتقال تمهيدا لاجاد نظام ديموقراطى سليم .
- حل المشكلة الكردية على أساس اللامركزية الادارية التى لا تتعارض مع الوحدة الوطنية .
- تحرير فلسطين مسئولية كل العرب من المحيط الى الخليج .
- ستعمل الجبهة على وضع ميثاق يوضح الاهداف، المشتركة التى تم الاتفاق عليها على أن تكون المبادئ المعلن عنها فى الوقت الحاضر أساسا لاتيثاق الجبهة .

وتم التوقيع على هذا البيان يوم ١٨-١-١٩٦٤ فى منزل صديق شنشيل بالاغظمية ووقعه كل من عبد الستار الحسين (الاستقلال) - هشام الشاوى وعاد آل فرعون (الرابطة القومية) - غربى الحاج أحمد (العربى الاشتراكى) - اياد سعيد ثابت (الوجديون الاشتراكيون) - زاهد شفيق (القوميون العرب) .

وكانت الاسباب الرئيسية للاخفاق فى الاتفاق على صيغة الميثاق ومبادئه تنحصر فى ثلاثة أسباب :

السبب الاول هو وجود اتجاهين متنافرين عن فكرة تكوين الجبهة ذاتها : فالتيار الاول يرى أن تكوين الجبهة هو الوسيلة الوحيدة للعمل السياسى فى العراق ، اذ أن واقع الخلافات الموجودة بين مختلف الفئات يحتم فى رأيهم اتخاذ العمل الجبهوى وسيلة لممارسة العمل السياسى فى مبدأ الامر ولفترة تطول أو تقصر تمهيدا لقيام الحركة العربية الواحدة . أما التيار الثانى فكان يرى أن العمل الجبهوى فى حد ذاته ما هو الا ستار لتعويق قيام الحركة العربية الواحدة وتكريس لعمليات ائتلاف بين احزاب كان مصيرها الاخفاق فى الماضى . لذا فان هذا التيار كان يرى أن ينطلق الجميع فورا الى تكوين الحركة العربية الواحدة وذلك باعلان حل الاحزاب ثم يمارس الجميع العمل السياسى فى اطار تنظيم سياسى واحد متخلين عن حزبيتهم التى طالما سببت المتاعب للتيار القومى فى العراق وعطلت من مسيرته لتحقيق أهدافه .

أما السبب الثانى فكان يكمن فى الخلافات الفكرية لدى تلك الفئات فبينما كان مهتو حركة القوميون العرب يرفعون الشعارات الماركسية فى التطبيق الاشتراكى نجد أن باقى الفئات كانت أميل الى الاعتدال علما بأن العبرة ليست فى رفع الشعارات بل فى تطبيقها .

أما السبب الثالث وهو الأهم فكان يرجع الى التناقضات الحقيقية التي كانت تعيش فيها تلك الأحزاب وطريقة ممارستها للعمل السياسي ، إذ كانت الأغراض الشخصية والمناورات الحزبية أساس ممارستهم للعمل السياسي الأمر الذي كان يعرقل أى محاولة جادة للوصول الى اتفاق على الميثاق إذ كانت أغلب هذه الفئات تخشى من انصهارها داخل حركة واحدة في المستقبل القريب ان بدأوا بالحركة العربية الواحدة أو المستقبل البعيد ان بدأوا بالجهة تمهيدا للحركة الواحدة .

لذا فان محاولة البعض ان يلقى تبعة الاخفاق في تكوين الجبهة على مناورات الرئيس عارف وعدم جديته تحميل للحقيقة أكثر مما يجب . فالفئات القومية دون استثناء تتحمل الجانب الأكبر من مسؤولية هذا الاخفاق والدليل على ذلك أن الظروف القاسية التي عاشتها تلك الفئات في ظل الحكم البعثي لم تنسهم خلافاتهم أو ذاتياتهم ليكونوا جهة فيما بينهم لمواجهة الخطر الذي كان يهددهم جميعا .

وكان الرئيس عارف وهو يرى ذلك يتلأأ في ضرب بقايا البعث للحفاظ على توازن القوى فقد أصبح يخشى من الفئات القومية قدر خشيته من البعث وأن هو استبعد القوتين لاتجه مباشرة الى الانفراد بالسلطة الأمر الذي لم يكن يجب أن يمارسه على الأقل في تلك المرحلة وكان الأمر يزداد خطورة اذا علمنا أن استمرار التناقضات بين الفئات المختلفة كان ينعكس بدوره على مجلس الوزراء والجيش حيث كان لأغلب الفئات ممثلهم في الجبهتين ومعنى ذلك أن استمرار انفلاق فئة من الفئات على نفسها يهدد بتفجير الوضع الأمر الذي كان يفسح الطريق للقوى المعادية للمؤسسة العراقية .

وللدلالة على ما نقول نذكر أنه كان قد اتفق في أغسطس — آب ١٩٦٤ على تكوين جهاز سرى بين ضباط الجيش يتولى الاشراف عليه هادي خمّاش مدير الاستخبارات ومساعدته فاروق صبرى وبعد فترة قصيرة تبين أن الرئيس عارف بدوره ينظم كتلة خاصة به عرفت باسم كتلة الموصل لتعمل ضد ما أطلق عليه « الشركة الخماسية » ويعنى بذلك صبحي عبد الحميد — وعبد الكريم فرحان وعارف عبد الرازق ومحمد مجيد وهادي خمّاش كما ظهر أن رشيد مصلح كان ينظم كتلة أخرى . وكان استمرار الانقسامات يقود بصفة مؤكدة الى تفجير الوضع في مجلس الوزراء ودخل القسوة المسلحة . !!!

اذن أخفقت الأحزاب في الوصول الى اتفاق على قيام الجبهة الوطنية كما لم تستطع الاتفاق على ميثاق للعمل الوطني . وكان كل ما أمكن الاتفاق عليه هو مجرد بيان بأفكار عامة هي اقرب الى الشعارات منها الى

المخطط الواضح وكانوا علاوة على ذلك يتبادلون عدم الثقة بين بعضهم البعض من جانب وبينهم وبين الرئيس عارف من جانب آخر .

الا أنه في أوائل عام ١٩٦٤ عقد مؤتمر القمة العربي في القاهرة وكان من الطبيعي أن تعقد اجتماعات ثنائية بين الجمهورية العربية المتحدة والمراق . وقد حضر من الجانب العربي الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر وأنا . كما حضر عن الجانب العراقي الرئيس عبد السلام عارف وصبحي عبد الحميد وزير الخارجية وقتئذ .

وبعد استعراض وجهات النظر ومناقشتها اتفق على ضرورة وجود قاعدة شعبية سليمة تعتمد عليها كل من الثورة والحكم الامر الذي لا يتأتى الا بتجميع الاتجاهات القومية في تنظيم واحد ، اذ ان العمل الائتلافي او الجبهوي هو اضعف صورة من صور العمل السياسي الامر الذي لا يمكن ان يتفق والظروف الحرجة التي تمر بها البلدان .

وبهذا تعدت المرحلة تكوين الجبهة الوطنية وبدأت أولى الخطوات لتكوين التنظيم الشعبي الواحد ولم يكن هذا الا مجرد تخطى أزمة النشل في تحقيق شعار الجبهة القومية بخلق شعار جديد هو الحركة العربية الواحدة دون محاولات جادة للتغلب على الصعوبات التي حالت دون تكوين الجبهة والتي سوف تحول دون تكوين التنظيم الواحد .

وعقب عودة الرئيس عارف من القاهرة القى عدة تصريحات عن العمل القومي الواحد ففي ٧-٢-١٩٦٤ القى كلمة في جموع العمال والفلاحين الذين دعاهم الى القصر الجمهوري لتناول الافطار قال فيها : « ان هدفنا تكتل الناس في عمل واحد وتنسيق أعمالنا ولنأخذ الدرس من الجزائر ومصر . اننا نريد عملا واحدا فالحركة الواحدة مستمدة من تراثنا وديننا » .

ثم أدلى بتصريح آخر في ٨-٢-١٩٦٤ الى جريدة الجمهورية جاء به « املى أن تنطلق من وحدة الهدف وبروح قومية ثورية الى العمل القومي الواحد حيث نصل منه الى الحركة العربية الواحدة وهذا أعظم الآمال وأعزها الى نفس كل عربي حر . ان العمل سائر في تقدم نحو العمل القومي الواحد الذي هو رائد كل الشباب العراقي والجماهير الشعبية المناضلة » وعاد في اليوم نفسه فلقى كلمة بمناسبة ذكرى ثورة ١٤ رمضان أعلن فيها بوضوح : « أن طريق ثورة ١٨ نوفمبر — تشرين ثلثي والحكم الوطني الذي قام بتنفيذها الحركة العربية الواحدة » .

وكان الفريق طاهر يحيى رئيس الوزراء قد أدلى بتصريح قبل ذلك في ٢٩-١-١٩٦٤ أثناء زيارته للشمال نشرته جريدة الجمهورية دعا فيه

« جميع المواطنين للعمل القومي الواحد ففي هذه الدعوة جمع للصفوف ولأن أساسها الحب والتعاون والائلاء المتجرد من كل غرض ودعى الجميع أن يمدوا أيديهم من أجل الاهداف الكبرى التي لا تتحقق الا بالالتقاء بين جميع العناصر المخلصة المؤمنة العاملة بجد وتفان مجرد لا تشويه نية ولا تفسده الشوائب والاغراض » .

كما بدأت صحيفة الجمهورية الحكومية في الدعوة صراحة للحركة الواحدة فنشرت في ٢٧-١-١٩٦٤ مقالا افتتاحيا دعت فيه الى « العمل القومي الواحد ونبذ الانقسامات والتقاء كل القوى لتحقيق الاهداف التي يتطلع اليها المؤمنون بقوميتهم ووجودهم العربى » ووالث الصحيفة دعوتها في صراحة وموضوعية وأخذت الاذاعة العراقية تذيع يوميا نصوص المقالات .

وكانت هذه التصريحات والاتجاهات ايذا بالالفكر الجدى فى تكوين التنظيم السياسى الواحد وصرف النظر عن تكوين الجبهة القومية حيث أن الظروف قد اجتازت تلك المرحلة وكان هناك رايان عند التفكير فى انشاء هذا التنظيم : الرأى الاول يرى عدم السماح للحزبين بالانضمام الى هذا التنظيم بأى حال من الاحوال اذ كان أصحاب هذا الرأى يخشون أن تسود المناورات الحزبية مما يعرقل تكوين التنظيم المنشود . أما الرأى الثانى فكان يرى انه لا مناص من فتح الابواب لهم شرط أن يلتحقوا بالتنظيم كأفراد وليسوا كأحزاب وأخذ بالرأى الاخير فلم يكن من المنطق عزل الحزبيين بما لهم من ماضى نضالى برغم كافة السلبيات التي تظهر هنا وهناك . وكان الى جانب هؤلاء بعض الحركات التي أبدت تخوفها من هذا الاتجاه خوفا من أن تذوب داخلها .

ووافق الرئيس عبد السلام عارف على تشكيل لجنة تحضيرية كلفها بانشاء الحركة العربية الواحدة واخراجها الى النور . وقد اختير اسم الحركة العربية الواحدة لهذا التنظيم فى مبدأ الامر حتى لا يثير أى انتقادات اذا ما أطلق عليه اسم الاتحاد الاشتراكى العربى مما تعودنا سماعه من تأثير القاهرة وتدخلها مما يحلو للبعض أن يرددوه سواء كان هذا عن اقتناع أو غير اقتناع .

وتكونت اللجنة من :

عبد الكريم فرحان — صبحى عبد الحميد — شامل السامرائى — عبد الكريم هائى — فؤاد الركابى — عبد العزيز الدورى — عبد الستار الحسين — عبد الهادى الراوى — سلام أحمد — هشام الشاوى — ايداد سعيد ثابت — عزبى الحاج أحمد — عبد اللطيف الكمالى ويلاحظ على

هذه اللجنة أنها كانت تضم بعض الوزراء ثم ممثلين عن كافة الفئات
والاحزاب القومية الموجودة بالعراق .

وشكلت اللجنة التحضيرية لجنة فرعية لاعداد الميثاق وبدأت هذه
اللجنة عملها في منتصف فبراير - شباط ١٩٦٤ وانتهت من عملها في ٩
ابريل - نيسان ١٩٦٤ فأنجزت اعداد الميثاق الوطنى والنظام الداخلى
والقانون الاساسى للحركة وكان الميثاق يحتوى على ستة ابواب هى :

الباب الاول - فى وحدة الثورة العربية .

الباب الثانى - فى القومية والوحدة العربية .

الباب الثالث - فى الاشتراكية العربية .

الباب الرابع - فى الحرية والديموقراطية .

الباب الخامس - فى الحقل الدولى .

الباب السادس - فى الشؤون القطرية .

وعلى اثر ذلك تم تشكيل لجنة عامة من ٤٧ عضو لمناقشة الميثاق
بعد اعداده تمهيدا لاقاراره واعلان الاتحاد الاشتراكى العربى وقدمت
اللجنة الميثاق المقترح للرئيس عبد السلام عارف لاعداد توجيهاته بخصوصه
قبل مناقشته فى اللجنة العامة . وهاجم الرئيس عارف الميثاق المقترح على
انه ميثاق علمانى فهو لا يريد اشتراكية لينينية ولكنه يريد اشتراكية
اسلامية ورغما عن انتقاداته تلك وعد بدراسته لابداء رايه النهائى فيه .
كان الرئيس عارف يعد احدى مفاجاته التى يحلو له ان يفاجئ
الجميع بها بين وقت وآخر !!!

كان قد كلف لجنة اخرى لوضع الميثاق من وراء ظهر اللجنة التحضيرية
وكانت هذه اللجنة مشكلة من : الدكتور احمد مطلوب والدكتور يس خليل
وهما من اساتذة الجامعة وأمكن لهما فعلا الانتهاء من اعداد ميثاق
بمساعدة آخرين فى نفس الوقت الذى انتهت فيه اللجنة التحضيرية من
اعداد ميثاقها . !!!

وكانت اشاعة قد سرت بين اعضاء اللجنة التحضيرية عن وجود لجنة
اخرى مشكلة من قبل الرئيس عارف بوضع الميثاق ولم يصدق احد هذه
الاشاعة فى ذلك الوقت الا أن الايام أثبتت صحتها .

وحينما علم الجميع بالميثاق الآخر الذى وضعت اللجنة الاخرى ثاروا
على هذا الاجراء !!! وكان معهم الحق .

لجنة تحضيرية يعينها رئيس الجمهورية لوضع ميثاق العمل الوطنى
تتم ما كلفت به .

ولجنة أخرى يعينها رئيس الجمهورية أيضا دون علم اللجنة الاولى
لوضع ميثاق العمل الوطنى تتم ما كلفت به أيضا وفى نفس الوقت !!!
وكانت ازمة !!

وقد تولى مواجهة الازمة صبحى عبد الحميد اذ كان هو الذى كلف
بتقديم صورة من ميثاق اللجنة التحضيرية للرئيس عبد السلام عارف
ودارت اجتماعات واجتماعات .. ومقدمت استقالات وسحبت وعرضت
اقتراحات متطرفة ولكن أمكن احتواءها وفى النهاية أمكن حل الازمة وذلك
بالاتفاق على عرض « ميثاق الدكائرة » على اللجنة التحضيرية للاستفادة
بما فيه من أفكار .

الا أن الازمة برغم انفراجها تركت آثارها فى النفوس اذ تولد عنها
شعور بعدم الثقة فى نوايا الرئيس عبد السلام عارف ، فشك البعض
فى جدية الرئيس عارف فى إنشاء التنظيم السياسى أو اقتناعه أصلا بفكرة
ميثاق العمل الوطنى بل تمادى البعض وقتئذ وصرح فى مجالسه الخاصة
بأن الرئيس عارف سوف يدمر الحركة من داخلها حتى لو تم انشاؤها
خوفا من تقييد تحركاته نحو سعيه للانفراد بالسلطة الامر الذى لا يمكن
أن يتحقق فى ظل تنظيم سياسى يشارك فى الحكم والتوجيه .

ولم تكن ازمة الثقة مقصورة على الرئيس عارف من جانب واللجنة
التحضيرية من جانب آخر بل كانت جذور عدم الثقة تمتد الى أعضاء
اللجنة أنفسهم من الحزبيين . اذ أن الفئات على اختلاف أنواعها لم تكن
بقناعة بحل نفسها للاندماج داخل التنظيم الواحد . ان كان كل همها
ايجاد معادلة تحافظ بها على كيائها تحت شعار اندماجى صورى ، لذا
فقد كانت أميل الى العمل الجبهوى منها الى العمل الاندماجى الذى سيذيب
كيانها ان تحقق .

على أى حال تم التقلب على هذه الازمة ولم يكن احد يتوقع أن هناك
ازمة أخرى فى الطريق .

فبعد توقيع اتفاقية ١٦ مايو - آيار ١٩٦٤ وهى اتفاقية التنسيق السياسى
بين البلدين (١) كانت كل الظروف مهيأة للانطلاق لإنشاء التنظيم الواحد
تحت اسم الاتحاد الاشتراكى اذ أن هذه الاتفاقية ركزت على وحدة العمل
السياسى فى كل بند من بنودها وكانت فى الوقت نفسه تعتبر خطوة
لتحقيق الوحدة التى كانت كل الفئات تنادى بها وكان على الجميع وقد
تحقق ما كانوا ينادون به أن يقبلوا على تنفيذها بعزم صادق فیتناسوا
خلافاتهم ويوحدوا جهودهم الا أن الامور لم تأخذ هذا الاتجاه .

(١) التفاصيل فى الفصل ١٧ .

اذ تقرر بعد توقيع الاتفاقية اجراء تعديل وزارى يتفق مع الوضع الجديد بادخال عناصر جديدة فى الحكم تسجى وتدعم الخط الودى الاشتراكى الذى نصت عليه اتفاقية القاهرة من جانب وبنود الدستور المؤقت الذى كان قد صدر من قبل من جانب آخر .

وبدا المجلس الوطنى لقيادة الثورة مناقشة موضوع التعديل الوزارى والاسس التى سيتم بها كما رأى أن يثار الموضوع داخل اللجنة التحضيرية للميثاق الوطنى للاستئناس بأراء أعضائها فى الصورة التى يتم بها التشكيل المنتظر .

وفى رأى لم يكن هناك داع لاجراء مثل هذا التعديل الوزارى .

وفى رأى انه لم يكن هناك داع الى طرحه داخل اللجنة التحضيرية .

أقول هذا عن اقتناع مراعاة للظروف الواقعية التى كانت تمر بها البلاد . فلم يكن هناك غبار على من خرج من الوزارة فى التعديل الذى تم ، ثم كان هناك خلافات معروفة للجميع داخل اللجنة التحضيرية ما كان يجب تفجيرها بعرض أمر حساس كموضوع التعديل الوزارى عليها .

إذا كان من الواجب العمل على تفرغ هذه اللجنة تفرغا كاملا لتنفيذ ما كلفت به بدلا من شغلها بموضوع كان يمكن أن يتأجل أسبابه علاوة على أنه من المنطقى أن مناسبة التعديل الوزارى تكون أوقع بعد اتمام اقرار ميثاق العمل الوطنى وليس قبله اذ لو تم ذلك لسارت الامور سيرا أفضل وأيسر ولكن ما حدث قد حدث .

فحينما تم الاتصال بعبد الهادى الراوى الذى كان يتزعم احدى كتل العسكرية للاشتراك فى الحكم وافق بشرط عودة كتلته من الضباط الذين أحيوا للتقاعد الى الخدمة بالجيش ولم يكن ذلك ممكنا فتنازل عن هذا الشرط ليعود فطالب باشتراك كل من اللواء عبد العزيز العقيلى وشاكر مصطفى سليم فى الوزارة الجديدة وكان للاول كتلته العسكرية المتطرفة مع كتلة الراوى ، أما الثانى فكان من المستقلين . ووفق على طلب الراوى الا أنه حينما تم الاتصال بالعقيلى طالب بأن يتولى وزارة الدفاع الا أنه عاد فقبل وزارة المواصلات أما شاكر مصطفى سليم فقد اعتذر عن قبوله أى منصب وزارى !! .

وعاد عبد الهادى الراوى فطالب باشتراك كل من أياد سعيد ثابت عن الوديين الاشتراكيين وهشام الشاوى عن الرابطة القومية ما دام أن العزم قد استقر على اشراك هؤلاء الركابى من الوديين الاشتراكيين الديموقراطيين واحمد الحبوبى عن العربى الاشتراكى وكان أياد سعيد ثابت بدوره قد اشترط اشراك الاخيرين فى الوزارة .

وحينما اجتمع مجلس الثورة ليناقدش التعديل الوزارى استبعد الاربعة
حسما لانزاع وشكلت الوزارة فى نفس الليلة ١٧-١٨ يونيو - حزيران
١٩٦٤ برئاسة طاهر يحيى على هذا الاساس .

وعلى اثر ذلك انسحب هشام الشاوى من لجنة اعداد الميثاق بحجة
ان الوزارة الجديدة بها عناصر غير تقدمية وغير مؤمنة بأهداف الثورة
العربية مما يتعذر عليه معه الاشتراك فى تنظيم سياسى مهمته اسناد
حكم من هذا النوع . أما ايداد سعيد ثابت فأرجأ انسحابه الا انه امتنع عن
حضور اجتماعات اللجنة كما امتنع عن حضورها أيضا عبد الهادى الراوى
وسافر الى القاهرة للعلاج .

وبالرغم من ذلك فانه على اثر عودة الرئيس عارف من القاهرة
والتي تم اثناءها محاولات كثيرة لازالة الخلاف بينه وبين زملائه انتهت
بتوقيعهم على اتفاقية سرية ببرنامج عمل يحقق ذلك اتفق على زيادة عدد
اعضاء اللجنة العامة وان تدعى للاجتماع بعد ان تقوم اللجنة التحضيرية
بتقديم استقالتها وتنتخب اللجنة العامة الجديدة لجنة تحضيرية جديدة
وأميناً عاماً جديداً .

وبدئ فى اتخاذ الترتيبات الضرورية لعقد المؤتمر فى قاعة الخلد
ببغداد وفعلا تم عقده فى الفترة من ١٤ - ٢٤ يوليو تموز ١٩٦٤ وقد
وجهت الدعوة لافى شخص لحضوره ومثلت فيه كافة الفئات عدا الرابطة
القومية وجماعة آياد ثابت .

وتشكلت امانة عامة للمؤتمر حددت عناصرها بواسطة اللجنة
التحضيرية وعين عبد الكريم فرحان أمينا عاما للمؤتمر يعاونه كل من فؤاد
الركابى وعبد الاله النصراوى (قوميون عرب) وعبد اللطيف الكمالى
(مستقل) .

كما شكلت اربعة لجان متفرعة عن المؤتمر العام وقد بدأت هذه
اللجان عملها بعد بداية المؤتمر بثلاثة أيام . وكانت مهمتها دراسة بنود
الميثاق والتقدم بتوصياتها للمؤتمر وتكونت كل لجنة من ٢٠٠ - ٣٠٠
عضو .

واللجان الاربعة هى :

- ١ - لجنة الثورة العربية والوحدة العربية .
- ٢ - لجنة النظام الاساسى .
- ٣ - لجنة الاشتراكية والديموقراطية .
- ٤ - اللجنة السياسية .

وفي أثناء انعقاد المؤتمر لم تستطع فكرة الاتحاد الاشتراكي أن تقضى على روح الحزبية والانقسام رغما عن أن الأحزاب كانت قد أعلنت عن حل نفسها في بداية المؤتمر إذ لاحظ كل من حضر المؤتمر أن كل فئة كانت تنتحى جانبا في قاعة المؤتمر وتتصرف بطبيعة الحال بروح الجماعة تؤيد أو تعارض وتقاطع من ترى مقاطعته . وقد عكس ذلك انطباعاته السيئة لدى الفئات المختلفة بل على رجل الشارع الذي كان يسمع عن الفرقة والخلاف وهو يتمنى غير ذلك .

وبالرغم من ذلك فقد تجسد المؤتمر كحقيقة واقعة تركت أصداءها الواسعة لدى كافة الاوساط .

وأخيرا خرج الاتحاد الاشتراكي الى الوجود واصبح حقيقة واقعة .

وكان ما تحقق حتى الآن عمل كبير برغم كل شيء . فلقد تم الاتفاق على ميثاق للعمل الوطنى . ولقد تم الاتفاق أيضا على القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكي ولقد أعلنت الأحزاب عن حل نفسها منذ اليوم الاول للمؤتمر ببيان أعلنت فيه مبررات هذا الاجراء وايمانها بالاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسى يعمل فيه الجميع داخل اطاره وطبقا لميثاقه .

وبدء بعد ذلك بإنشاء اللجنة المركزية وكانت اللجنة التحضيرية المشكلة من قبل نواة لها وأضيف اليها ممثلون عن العمال والفلاحين والطلبة . ثم قامت اللجنة المركزية وعددها ٥٤ عضوا باختيار اللجنة التنفيذية من ١٤ عضوا وهى تمثل أول قيادة تنفيذية غير حزبية في العراق .

ثم كانت خطوة أخرى أبعد مدى . إذ بدأ الاتحاد الاشتراكي في العراق بعد أن رأى الثور بتنظيماته يعقد أول اجتماعاته مع الاتحاد الاشتراكي العربى في الجمهورية العربية المتحدة وتم اجتماع في الفترة من ٤ — ١٠ أبريل — نيسان ١٩٦٥ كخطوة نحو التنسيق بين التنظيمين السياسيين في البلدين ، وتدارس الوفدان (١) الموضوعات الآتية :

١ — واقع التنظيمين وما استطاع كل منهما أن يصل اليه في المستويات الفكرية والتنظيمية وما حققه من نتائج ايجابية .

٢ — التحول الاشتراكي في البلدين وما تواجهه عملية التطبيق الاشتراكي من مشكلات وما يمكن أن يطرح لها من حلول .

(١) تكون الوفد العراقى من السادة : غؤاد الركابى ، أديب الجادر ، خير الدين حسيب ، عبد العزيز الدورى ، هاشم على محسن ، عبد اللطيف الكمالى .
وتكون الوفد المصرى من السادة : كمال رفعت ، حسين خلاف ، شعراوى جمعة ، كمال الدين الحناوى ، على سيد على ، محمد فتحى الديب ، ابراهيم سعد الدين ، أحمد بهاء الدين .

٣ - التحديات الاستعمارية والصهيونية والرجعية التي تواجه الأمة العربية في المرحلة الراهنة والمؤامرات والانحرافات التي يراد من ورائها عرقلة سير الثورة العربية في طريق الحرية والاشتراكية والوحدة .

٤ - المرحلة الدقيقة التي تمر بها قضية فلسطين وما يجب أن يتهيأ للشعب العربي في هذه المرحلة من يقظة كاملة للمؤتمرات والمساومات وصلابة أكيدة في وجه الدعوات الانهزامية والاصوات المتشككة .

٥ - الدور الذي يجب أن يقوم به التنظيمان الشعباني من نشاط فكري داخل الحدود العربية وخارجها وكشف الدعايات المعادية التي تحاول طمس الوجه الحقيقي للحركة الثورية العربية ذلك الوجه التقدمي الانساني المؤمن بالسلام العالمي القائم على العدل .

واتفق الوفدان على ما يلي :

أولا : تشكيل لجنة متابعة من الاتحادين تجتمع مرة كل شهرين لتنسيق وتنظيم وتحريك التفاعل بين التنظيمين الشعبيين ويكون مقرها القاهرة .

ثانيا : أن تلتزم هذه اللجنة بتنظيم لقاءات أخرى على كافة مستويات الاتحاد الاشتراكي وفروعه في القطرين وعلى مستويات التنظيمات الشعبية الأخرى .

وكانت هذه الخطوات رغما عن بساطتها تعتبر عملا عظيما لا شك فيه :

١ - فتخطى الفئات حتى ولو كان تخطيا في الظاهر - لانفلاقتها الحزبي واتفاقها على ميثاق واحد كان خطوة الى الامام .

٢ - وتشكيل تنظيمات الاتحاد الاشتراكي كان خطوة الى الامام .

٣ - وبدء الاتحاد في ممارسة أعماله كان نقطة ايجابية .

الا أن الظروف التي تكالبت على الاتحاد الاشتراكي في العراق جعلته يترنح تحت وطأتها وكان من أهم هذه العوامل عدم توفر النوايا الصادقة لدفع الاتحاد الى الامام : فالعقبات التي كان اثارها الرئيس عبد السلام كانت كثيرة ومتوالية رغم حرصه على الاستمرار في تأييد الاتحاد في خطبه العلنية ومهاجمته والتهكم عليه في اجتماعاته الخاصة ، ثم عدم اقتناع كثير من الوزراء بهذا التنظيم السياسي واثارة المشاكل التي تحول دون

تدعيمه ثم عدم صدق نوايا الفئات المختلفة ومحاولات أكثرها للاستفادة الشخصية أو الحزبية على حساب الاتحاد .

وليس ادل على تصوير الحالة المتدهورة التي وصل اليها الاتحاد في ذلك الوقت من تقرير اللجنة الوزارية التي شكلت بمعرفة مجلس الوزراء لبحث حالة الاتحاد الاشتراكي وكان ذلك في شهر مايو - آيار ١٩٦٥ حيث حدد التقرير بأمانة العقوبات التي كانت توضع أمام الاتحاد وانفلاق الفئات المختلفة على نفسها وعجز الموارد المالية أو عدم وجود مقرر لتنظيمات الاتحاد وفروعه .

ولكن لم تكن هناك نية صادقة لعلاج الاوضاع وانتهت الحال بالاتحاد الاشتراكي أن يذوى ثم ينقرض تحت وطأة كثرة عديدة لم تأخذ في اعتبارها نوعية الاعضاء ومستواهم وتحت وطأة الخلافات الحزبية وأطماعها وأهوائها وعدم تقريرها لخطورة الظروف التي كانت تجتازها البلاد .

ثانياً - تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة :

كان البيان رقم (١) الذي أعلن عن قيام حركة نوفمبر - تشرين ثاني - ١٩٦٣ صادر باسم المجلس الوطني لقيادة الثورة ولكن الايام مرت دون أن يصدر أى قانون لتحديد اختصاصاته وأثار بعض الضباط ضرورة تشكيل المجلس ليشارك في الرأي مع الرئيس عارف في تسيير الامور وكان من أشد المتحمسين لهذا الرأي صبحى عبد الحميد وزير الخارجية وعارف عبدالرازق قائد القوة الجوية ومحمد مجيد معاون رئيس الاركان وهادى خماش رئيس الاستخبارات العسكرية الا أن الرئيس عارف عارض الفكرة من أساسها فكان من رايه عدم ضرورة لوجود هذا المجلس إذ أن مجلس الوزراء مسئول عن تسيير دفة الامور كما أن تشكيل مجلس الثورة سيثير حساسية لدى الضباط الآخرين الذين لا يشتركون فيه .

الا أنه بعد الحاح وضغط عاد فوافق على تشكيل المجلس عن غير اقتناع وقبيل سفره في زيارة الهند وباكستان في مايو - آيار ١٩٦٤ وافق على عقد اجتماع لمناقشة الموضوع وكلف بعض القانونيين بوضع قانون ينظم اعمال المجلس وحضر الاجتماع كل من :

الرئيس عبد السلام عارف - الفريق طاهر يحيى رئيس الوزراء - صبحى عبد الحميد وزير الخارجية - عبد الكريم فرحان وزير الارشاد - رشيد مصلاح وزير الداخلية - عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية - سعيد صليبي آمر الانضباط العسكري - محمد مجيد معاون رئيس الاركان - هادى خماش رئيس الاستخبارات العسكرية .

واستقر رأى المؤتمر على أن يتكون المجلس من الوزراء العسكريين الذين شاركوا فى حركة ١٨ نوفمبر - تشرين ثانى ، رئيس أركان الجيش ومعاوناه ، قائد القوة الجوية ، قادة الفرق العسكرية ، العقيد عرفان وجدى قائد الكلية العسكرية ، العقيد محمد يوسف مدير الحركات العسكرية ، المتقدم بشير الطالب قائد الحرس الجمهورى على أن يتولى المتقدم هادى خمائى سكرتارية المجلس .

وخرج الجميع وهم راضون عما حققوه من نتائج .

الا أن الرئيس عارف فى اليوم التالى للاجتماع السابق عاد ليعارض من جديد فكرة انشاء هذا المجلس للأسباب التى ردها من قبل وبناء على نصيحة الفريق طاهر يحيى استقر رأى الجميع على تأجيل بحث الموضوع لحين اتمام الزيارة التى كان الرئيس عارف ينتوى القيام بها للهند وباكستان وفعلا وافق الجميع على ذلك وما كان امامهم الا الانتظار .

وبعد اتمام الزيارة وبالرغم من كافة العقبات التى أثرت ضد تشكيل المجلس صدر القانون ٦١-١٩٦٤ الذى ينظم أعماله .

وجاء فى الاسباب الموجبة لانشائه ما يلى « كان يوم الثامن عشر من نوفمبر - تشرين ثانى ١٩٦٤ بدء التحرك العظيم ومنطلق الثورة الجيدة التى قامت بها القوات المسلحة بعد أن وضعت ثققتها فى المجلس الوطنى لقيادة الثورة بتكوينه الجديد الذى استجاب للدعوة وحمل الامانة وبأشر تنفيذ الرسالة من اللحظات الاولى فى ذلك اليوم المجيد فصدر البيان رقم ١ عن المجلس الوطنى لقيادة الثورة الذى رسم فيه ملامح تكوينه والخطوط العريضة لاهدافه وحدد القانون اختصاصات المجلس فى الآتى :

- ١ - يمارس السلطات التشريعية بما فى ذلك الميزانية .
- ٢ - اقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية .
- ٣ - اعلان الحرب والتعبئة العامة بقبول الهدنة والصلح .
- ٤ - يتخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على سلامة البلاد واستقلالها ويتخذ اللازم للمحافظة على الامن الداخلى .
- ٥ - له وحده حق الاشراف على شئون الجمهورية بما يكفل حماية الثورة وتحقيق اهدافها طوال فترة الانتقال .

وبخصوص الفقرة الاخيرة كان الدستور المؤقت قد صدر فى ٤ مايو - آيار ١٩٦٤ ونص على أن تكون السلطة التشريعية أساسا لمجلس الامة (المادة ٦٢) على أن يقوم المجلس الوطنى ومجلس الوزراء بهذه الصلاحية خلال فترة الانتقال (المادة ٦٣) وفى ١٤-١٢-١٩٦٤ صدر

التعديل الدستوري الاول على المادة ٦٣ تنص على أن يمارس مجلس الشورى السلطة التشريعية خلال فترة الانتقال على أن يستمر المجلس الوطنى ومجلس الوزراء فى ممارسة السلطة التشريعية لحين انعقاده .

وبذلك أصبح المجلس أعلى سلطة تشريعية فى البلاد خاصة وأنه كان يتمتع بسلطة قبول استقالة رئيس الجمهورية ذاته اذ أن المادة ٥٤ من الدستور المؤقت تنص على أنه اذا تقدم رئيس الجمهورية باستقالته من منصبه وجه كتابا بذلك الى المجلس الوطنى لقيادة الثورة .

الا ان الرئيس عارف لم ينس أن يضيف الى القانون مادة أخيرة عرفت بالمادة ١٣ حسب ترقيمها فى بنود القانون نصت على اعطاء رئيس الجمهورية صلاحيات استثنائية تتضمن جميع صلاحيات المجلس لمدة عام تتجدد تلقائيا كلما تطلب الامر ذلك وبتقدير منه .

وبهذه المادة جمدت باقى مواد القانون . !!!

وكانت أزمة .. وغضب من غضب ، وثار من ثار ، واعترض من اعترض . وكان الرئيس عارف سعيدا بالحل الذى وصل اليه بتجديد القانون بسطر واحد وكان لا يخفى اغتباطه بالحل الذى وصل اليه عن زواره فى ذلك الوقت ويردد أمامهم أنهم أرادوا مجلس ثورة فأعطيتهم إياه باليمين ولم أكن أريد المجلس فعدت ووضعته فى جيبي بالشمال .. وكان بعض الزوار ينقلون له ، وكان بعضهم الآخر ينقلون عنه . وأزمة عدم الثقة تتسع بين الجميع .

الا أنه بعد ضغط مستمرة ووساطات عديدة عاد فألغى المادة ١٣ التى تسببت فى الأزمة .

ولكن إلغاء المادة ١٣ لم يقض على الأزمة بل جمدها الى حين لان المجلس لم يمارس سلطاته بطريقة فعلية إذ تجنب الرئيس عارف دعوته للانعقاد الا فيما ندر وفجأة صرح « أبو أحمد » « مجلة المنار الاسبوعية » بتاريخ ١٤ أغسطس - آب ١٩٦٥ ردا على سؤال موعز به بشأن ما يتردد من أن المجلس الوطنى لقيادة الثورة قد قرر حل نفسه وتخويل الرئيس عارف صلاحيته ومهامه بأن « الغاية من المجلس هى اعانة رئيس الجمهورية فى الامور التشريعية فى الدرجة الاولى وبما أن أكثر أعضائه غير متفرغين لهذا العمل فقد ارتأى المجلس نفسه أن يتفرغ الاعضاء الى اعمالهم وان تترك هذه الناحية الى مجلس الوزراء ليقوم بها وأن تكون صلاحياته موزعة بين رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطنى وفق ما أقرته نصوص الدستور المؤقت . !!!

وفي يوم ١٩ أغسطس - آب ١٩٦٥ أصدر القانون رقم ١٣٧ - ٦٥
بالغاء المجلس الوطني لقيادة الثورة ثم أصدر قانونا آخر يلغى فيه جملة
« المجلس الوطني لمجلس الثورة » أينما ورد ذكرها في الدستور المؤقت .
وبذلك قضى الرئيس عارف على المجلس الذي فرض عليه رغم أنفه
وترجع الاسباب الحقيقية لاقدامه على ذلك الى الآتى :

- ١ - خلاف الرئيس عارف مع بعض أعضاء المجلس من ضباط الجيش الذين
استقالوا من الوزارة مؤخرا مثل صبحى عبد الحميد وعبد الكريم
فرحان والذين احتفظوا رغم ذلك بعضويتهم بالمجلس .
 - ٢ - استمرار وجود مؤيدين لهؤلاء المستقلين من بين أعضاء المجلس مثل
عارف عبد الرازق ومحمد مجيد وهادى خماش .
 - ٣ - خشية الرئيس عارف من انضمام بعض أعضاء المجلس الآخرين
لهؤلاء وكان على رأس القائمة الفريق يحيى رئيس الوزراء .
 - ٤ - تخوف الرئيس عارف من عرقلة أعمال الحكومة عن طريق اعتراض
المجلس على قراراتها .
 - ٥ - بدء بعض الضباط من ذوى الرتب الكبيرة فى المطالبة بالانضمام لعضوية
المجلس وكانت هذه المطالبة بايعاز من الرئيس عارف نفسه .
- وعلى أى حال فإن عدم الثقة المتبادلة بين الاطراف المختلفة هو
الذى كان يؤدى دائما الى المناورات السياسية والصراع الذى لا ينتهى
والذى كان كثيرا ما يؤدى الى اخفاق أى خطوة يتفق عليها وكان ذلك
دائما على حساب مصلحة البلاد والشعب .

ثالثا - اعداد الدستور المؤقت

فى يوم ٣ مايو - آيار ١٩٦٤ أعلن الرئيس عارف الدستور المؤقت
للجمهورية العراقية الذى أصبح نافذ المفعول اعتبارا من ١٠ مايو - آيار
١٩٦٤ وقد أذاع بهذه المناسبة كلمة الى الشعب العراقي .

وكان أهم ما تضمنته كلمته أن الدستور الذى أعلن هو دليل العمل
الوطني والقومى والمرجع الاساسى فى قواعد الحكم وفى تنظيم العلاقات بين
الدولة والفرد والمجتمع فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية
والثقافية مدة فترة الانتقال التى لن تتجاوز ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ
تنفيذ هذا الدستور وسوف يصدر قانون الانتخابات قبل ستة شهور
من انتهاء فترة الانتقال على الاقل .

واكد الرئيس عارف على ما نص عليه الدستور من تحريم اشتغال

القوات المسلحة بالسياسة أو الحزبية كما أكد على تحديد اختصاصات السلطة القضائية وحظر التدخل في شئون القضاء وشئون العدالة .

ثم أكد الاتجاه الاسلامي الذي ينادى به ففى الديمقراطية أكد انها تلك التى تربي عليها المسلمون وهى الشورى اتباعا لقوله تعالى : « وشاورهم فى الامر » « وأمرهم شورى بينهم » والاشتراكية هى التضامن الذى يريده الاسلام ويستند الى التقاليد العربية فى الشعور بالاخوة والتكافل سواء كان فرديا أو قبليا أو جماعيا وهى كذلك التى تنادى بقول الله تعالى فى كتابه العزيز بأنه «حق معلوم للسائل والمحروم» .

كما أكد على الوحدة كهدف مبتدئا بالجمهورية العربية المتحدة مع اعترافه بحقوق الاكراد واقتراره بحقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية . وفى نهاية الخطاب ذكر أن الدولة فى جملتها عربية اسلامية وأن قاعدة دستورها الشريعة السمحاء .

وكان صدور الدستور خطوة هامة لتثبيت دعائم الاستقرار وتهيئة الذهن للمواطنين للعيش فى سلام والعمل فى طمأنينة .

وقد رحبت به الصحافة واعتبرته خطوة هامة نحو الاسـتقرار المنشود .

وارتاحت اليه كثير من الفئات بعد الخوف الذى ساد بعضها نتيجة الحديث التلفزيونى الذى وجهه وزير العدل ليقدم به الدستور وتحدث فيه عن الاشتراكية مما أدى بأصحاب رؤوس الاموال الى سحب اموالهم من البنوك الا أنه بعد صدور الدستور فعلا والخطاب المطمئن الرئيس عارف عادت اليهم الطمأنينة وأعادوا نقودهم التى سبق وسحبوها . الا أنه لسبب غير مفهوم هاجم الشيوعيون والبعثيون وكثيرون من الفئات القومية الاخرى الدستور !!!

وكنت أهم مواد الدستور هى (١) :

مادة ١ — الجمهورية العراقية دولة ديموقراطية اشتراكية تستمد اصول ديموقراطيتها واشتراكيته من التراث العربى وروح الاسلام .
والشعب العراقى جزء من الامة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة

(١) كان الاوفق ارفاق نص الدستور المؤقت فى نهاية الكتاب لولا الخوف من تضخم حجمه لانه يعتبر بحق وثيقة تاريخية بها يحويه من خطوات حاسمة فى كاتبة الاتجاهات .

وتلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها في أقرب وقت ممكن مبتدئة مع
الجمهورية العربية المتحدة (١) .

مادة ٣ - الاسلام دين الدولة والقاعدة الاساسية لـ...تورها
واللغة العربية لغتها الرسمية (٢) .

مادة ٧ - يهدف النظام الاقتصادي في العراق الى تحقيق التنمية
الاقتصادية والعدالة الاجتماعية التي تحظر أى شكل من أشكال
الاستغلال .

مادة ٨ - توجه الدولة الاقتصاد القومي وفقا لخطة شاملة تضعها
بقانون يتعاون في اطارها القطاع العام والقطاع الخاص لمواصلة التنمية
الاقتصادية من أجل زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

مادة ١٢ - الملكية الخاصة مضمونة وينظم القانون أداء وظيفتها
الاجتماعية ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا
للقانون .

وحق الارث مكفول وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية .

مادة ١٣ - يبين القانون الحد الاقصى للملكية الزراعية مما لا يسمح
بقيام الاقطاع .

مادة ١٤ - تشجع الدولة التعاون وترعى المنشآت التعاونية بمختلف
صـورها .

مادة ٢٢ - لا يجوز القبض على أحد أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه
الا وفق أحكام القانون .

مادة ٢٣ - المتهم برىء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تؤمن له
فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع اصالة أو بالوكالة .
ويحظر ايداء المتهم جسمانيا أو نفسيا .

مادة ٢٤ - كل متهم في جنائية يجب أن يكون له من يدافع عنه
وبما وفتته (٣) .

(١) كان ذلك يعتبر مسaire جادة لحركة المد التي صاحبت القومية العربية في تلك
الفترة اذ أصبح ينص في الدساتير على تحقيق الوحدة العربية خاصة بـ ج.ع.م رائدة
القومية العربية في ذلك الوقت .

(٢) كان هذا النص يسبب حساسيات بالغة التعميد لان المواطنين الاكراد كانوا يطالبون
بالنص أيضا على ان اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية .

(٣) للتاريخ فان العراق لم يعرف احتراما لسيادة القانون مثلما عرفه أيام الرئيس
عبد السلام هارث .

مادة ٢٥ - لا يجوز أن يحظر على أى عراقى الإقامة في جهة
ما ولا أن يلتزم الإقامة في مكان يعين الا في الاحوال المبينة بالقانون .

مادة ٢٩ - حرية الراى والبحث العلمى مكفولة ولكل انسان حق
التعبير عن رايه ونشره بالقول أو الكتابة والنشر في حدود القانون .

مادة ٣٠ - حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة في حدود
القانون .

مادة ٣٤ - تشرف الدولة على التعليم العام وينظم القانون شؤونه
وفي مراحلہ وأنواعه المختلفة في مدارس الدولة وجامعاتها ومعاهدها بالمجان .

مادة ٥٩ - يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع الحكومة السياسة
العامة للدولة في جميع نواحيها العسكرية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية ويشرف على تنفيذها .

مادة ٦١ - مجلس الامة هو الهيئة التى تمارس السلطة التشريعية .

مادة ٧٠ - تؤسس في الجمهورية العراقية سلطة الاشراف والرقابة
على المالية العامة وتنظم اصول تأليفها ونهوضها بأعمال الرقابة والاشراف
بقانون .

مادة ٨٢ - لا يجوز لای فرد من افراد القوات المسلحة الانتماء الى
حزب أو فئة سياسية ويحظر حظرا باتا ترويج الآراء السياسية والحزبية
بين القوات المسلحة بأى طريقة كانت .

مادة ١٠١ - لا تتجاوز فترة الانتقال ثلاث سنوات اعتبارا من نفاذ
هذا الدستور المؤقت .

الفصل السادس عشر

التحول الاشتراكي

خيرى الدين حسيب محافظ البنك المركزي يكلف باعداد
القرارات الاشتراكية في سرية بالغة — هل تتم القرارات
على مراحل أم مرة واحدة ؟ — تأمين البنوك وشركات
التأمين وبعض المصانع — مكاسب عمالية — الجهود
المضادة للتحويل الاشتراكي — الانقضاى على
المكاسب الاشتراكية — وجهات النظر المتعارضة .

كان التحول الاشتراكي مطلباً أساسياً لكثير من الفئات القومية في
العراق تنادى به وتصر عليه الامر الذي حدا بالحكومة أن تتجه الى اتخاذ
الخطوات اللازمة للبدء في التطبيق .

وكان الاتجاه السائد هو البدء بتأمين البنوك كخطوة أولى للتحويل
الاشتراكي ثم يتبع ذلك خطوات أخرى أبعد مدى بمرور الوقت .
وكان الدافع وقتئذ الى التفكير في تطبيق التحول الاشتراكي على
مراحل هو الخوف من رد الفعل المنتظر من جانب ومن مشاكل التطبيق من
جانب آخر .

ولما استقر رأى الحكومة على اتهام هذه الخطوة استدعى كل من
الرئيس عارف والفريق طاهر يحيى رئيس الوزراء الدكتور خير الدين
حسيب محافظ البنك المركزي وقتئذ وكلفاه رسمياً باعداد التشريعات اللازمة
لتأمين البنوك .

وكان الدكتور خير الدين حسيب قد كلف أيام حكم البعث باعداد
دراسات خاصة بتأمين البنوك وشركات التأمين — وأقبل الرجل على
دراسته في تكتّم وجدية وقطع شوطاً كبيراً في ذلك في وقت قصير إذ قبل
أن يكلف بالمأمورية الخطيرة كانت تجربة الجمهورية العربية المتحدة في
التطبيق الاشتراكي قد أثارت اهتمامه وانتباهه الى حد بعيد ولذا كان
يتتبعها بفهم كامل ووعى صادق .

لذا فإنه حينما كلف بهذه المأمورية كانت دراسته معدة بطريقة أقرب
الى الكمال وقد اقتضى منه اتهام وضع اللامسات الأخيرة قيلمه بعدة رحلات
داخل العراق وخارجه خاصة الى الجمهورية العربية المتحدة تحت ستار
قيامه بأعمال أخرى لا تمت الى الموضوع بصلة .

وانضم اليه بعد ذلك كل من محمد جواد العبوسى وزير المالية وعزيز الحافظ وزير الاقتصاد . وعملت اللجنة بانسجام كامل وسرية مطلقة لدرجة أن أعضاء مجلس الوزراء لم يكونوا على علم بما يجرى .

وبالرغم من أن صدور الدستور المؤقت كان مكسبا جوهريا للشعب إلا أن القيادات السياسية بكافة اتجاهاتها لم تنجح فى ايجاد المناخ المناسب للبدء فى تنفيذ فظلت السلطة الحقيقية فى يد مجلس الثورة اسما وفى يد الرئيس عبد السلام عارف فعلا . فالخلافات اتسعت وتشعبت ، والمحاولات الانقلابية المختلفة تكررت وتعددت ، والصراعات الفردية والحزبية تعمقت وتنوعت . الامر الذى جعل كل فئة مهما ضعف وزنها الحقيقى تحاول استقطاب قاعدة لها داخل القوات المسلحة مما سبب الاجواء وافقد الثقة وجعل تنفيذ مواد الدستور وخلق المجلس النيابى الذى يسمى اليه الجميع امرا بعيد المنال .

ورأت اللجنة وقتئذ أن اقتصر القرارات على تأميم البنوك كخطوة مرحلية لا يعطى النتائج المرجوة اذ سيهز الاستقرار الداخلى لفترة طويلة واقترحت تاليفيا لذلك الاقدام على تنفيذ كل القرارات مرة واحدة والاعلان عن ذلك للرأى العام .

وقد أخذ باقتراح اللجنة فأعدت القرارات لتشمل علاوة على تأميم البنوك تأميم شركات التأمين وبعض الشركات الصناعية كذا تنظيم التجارة وتحقيق بعض المكاسب للعمال .

وأتمت اللجنة دراستها وأصبح كل شىء معدا للتنفيذ اذا ما اعطيت اشارة البدء .

وفى يوم ١٤ يوليو - تموز ١٩٦٤ أعلن الفريق طاهر يحيى رئيس الوزراء القرارات ضمن بيان وجهه الى الشعب تضمن الاتجاهات العامة التالية :

- ١ - القرارات التى تعلنها الحكومة قصد بها تحقيق الاشتراكية فى العراق .
- ٢ - وتضمن مصالح الطبقة العاملة باشتراك العمال فى الادارة والارباح .
- ٣ - وانه لا مجال بعد الآن للنشاط الخاص فى قطاع البنوك .
- ٤ - وان صناعات الاسمنت والسجاير ستقتصر على القطاع العام اما النشاط فى المجالات الاخرى الصناعية فيكون ضمن القطاع المختلط (القطاع العام والقطاع الخاص) .
- ٥ - وأن تأميم البنوك قصد به نقل رأس مال البنوك الى الدولة ولا علاقة بذلك بودائع الافراد وتبقى العلاقة الحالية للبنوك المؤممة وعمالها قائمة كما كانت قبل التأميم .

٦ - ثم تعهد رئيس الوزراء بأن الحكومة لا تنوى إصدار تشريعات اقتصادية أخرى باستثناء تعديل قانون الدخل وقانون ضريبة التركات التى سوف تصدر فى الوقت المناسب .

٧ - ثم ختم بيانه بأن الحكومة أرادت إصدار التشريعات مرة واحدة حتى تحدد معالم القطاعين العام والخاص والمعاليم العامة للمجتمع الاشتراكى وأن الاشتراكية العربية لا تعنى سيطرة الدولة على كافة نواحي الحياة الاقتصادية فى البلاد اذ ترك مجال واسع فى البلاد لمساهمة القطاع الخاص والنشاط الفردى للعمل على تجديد الحياة الاقتصادية فى البلاد والمساهمة فى زيادة الدخل القومى ورفع مستوى معيشة الشعب العراقى .

ثم اذاع الفريق طاهر يحيى نص القوانين الاشتراكية كالتى :

١ - قانون رقم ٩٨-٦٤ بانشاء المؤسسة الاقتصادية ترتبط برئيس الوزراء وتتكون من المؤسسة العامة للصناعات والمؤسسة العامة للتأمين والمؤسسة العامة للتجارة .

٢ - قانون رقم ٩٩-٦٤ بتأمين بعض الشركات والمنشآت .

٣ - قانون رقم ١٠٠-٦٤ بتأمين البنوك والمصارف التجارية .

٤ - قانون رقم ١٠١-٦٤ بتنظيم توزيع الارباح فى الشركات .

٥ - قانون رقم ١٠٢-٦٤ بتشكيل مجالس الادارة فى المنشآت والمشاريع الصناعية .

٦ - قانون رقم ١٠٣-٦٤ بتنظيم اوضاع بعض الشركات والمؤسسات .

ثم صدر بعد ذلك تعديلات لهذه القوانين هى :

١ - قانون رقم ٢١٥-٦٤ تعديل قانون المؤسسة الاقتصادية رقم ٩٨-٦٤ .

٢ - قانون رقم ٦٥-٥ تعديل تنظيم الارباح فى الشركات رقم ١٠١-٦٤ .

٣ - قانون رقم ١٩-٦٥ تعديل قانون تأمين بعض الشركات والمنشآت رقم ٩٩-٦٤ .

٤ - قانون رقم ٧-٦٥ تعديل قانون البنوك والمصارف رقم ١٠٠-٦٤ . وقد ارفقنا بالملحق الثانى فى نهاية الكتاب نص القرارات .

ثم صدر مرسوم جمهورى بالتعيينات الآتية استنادا الى المادة (١٤) من قانون المؤسسة الاقتصادية .

الدكتور خير الدين حسيب محافظ البنك المركزى رئيسا للمؤسسة الاقتصادية
السيد طالب جميل رئيسا للمؤسسة العامة للتأمين

المسيد خالدا الشاوى

رئيسا للمؤسسة العامة للتجارة

المسيد حسن أحمد السلطان

رئيسا للمؤسسة العامة للصناعة

وتمت الاجراءات فى مراحلها الاولى فى يسر وسهولة الا أن القوى المعارضة للاشتراكية فى العراق وخارجة حشدت جهودها لتأدية تنفيذ هذه العبايات مستخدمة أساليب مختلفة للضغط على الحكومة للعدول عنها .

وكان سلاح الدين من أشد الاسلحة اذ ركزت الاتجاهات المضادة على أن القرارات تتناقى مع الدين وانبرى كثير من خطباء المساجد يهاجمون فى ضراوة تلك القرارات من اعلى المنابر ثم أخذت تلك الاتجاهات تركز على أن العراق لم يكن فى حاجة الى مثل تلك القرارات المستوردة — تماما كما حدث فى سوريا قبيل الانفصال — اذ أن العراق لم يصل بعد الى الحالة التى تستلزم تطبيق الاشتراكية لوفرة خيراته وقلة عدد سكانه وعدم سيطرة رأس المال أو الاقطاع على الحكم .

وأخذت الاشاعات تنتشر فى كافة الاوساط بأن الحكومة فى سبيلها الى الاستيلاء على الاراضى والعمارات السكنية والودائع فى البنوك ليسود الذعر والقلق كافة الاوساط .

ولم ينسوا — علاوة كل ذلك — التشكيك فى الاجهزة القائمة على تنفيذ تلك القرارات والطعن فى نزاهة بعض المسؤولين عن تلك الاجهزة .

ولقد ركز الهجوم على المؤسسة الاقتصادية ورئيسها الدكتور خير الدين حسيب وأخذت السهام تصوب اليها من كافة الاتجاهات .

وللاسف فقد ساهمت بعض الفئات القومية مساهمة كبيرة فى الحملة رغما من أنها كانت لا تكف ليل نهار عن التشدق بالاشتراكية والعدالة الاجتماعية .

كما لعبت غرفة تجارة بغداد دورا كبيرا وتقدمت بعدة مذكرات للجهات المسئولة تعرض فيها بالقوانين الاشتراكية وكيفية تطبيقها .

والشئ الغريب حقيقة أن الحكومة وقفت مكتوفة اليدين امام تلك الحملة الظالمة بل لا أريد أن أقول أن بعض أعضائها كان فى قرارة نفسه سعيدا بها راضيا عنها بل كان الرئيس عبد السلام عارف نفسه يردد فى مجالسه الخاصة بعض النوادر عن الاشتراكية وتطبيقاتها!!!

وتركت اجهزة المؤسسة تواجه الحملة الضارية وحدها دون عون أو مساعدة وظل البعض من أعضائها ضامدا حتى آخر الطريق وفضل البعض منهم أن ينسحب فى أول أو فى منتصف الطريق طالبا الامن والسلامة .

وكان ذلك كله لم يكن كافيا اذ ازداد الوضع خطورة بعد اجراء أحد التعديلات الوزارية التى كانت تتوالى فى ذلك الوقت .

اذ قدم ستة من الوزراء الجدد وهم جميل الملائكة وزير الصناعة وشامل السامرائي وزير الصحة ، وكاظم عبد الحميد وزير الاقتصاد ، وعبد الحسن زلزلة وزير التخطيط وأحمد الحبوبى وزير الشؤون البلدية ، وعبد الهادى الراوى وزير الزراعة — قدموا مذكرة الى رئيس الجمهورية يطالبون فيها بإلغاء المؤسسة الاقتصادية أو على الأقل إعادة المصالح والمؤسسات النوعية الى الوزارات المختصة .

وكان الموضوع بعد أن وصل الى تلك الدرجة من التأزم يحتاج الى كبشى فداء فتقدم الدكتور خير الدين حسيب رئيس المؤسسة باستقالته واحتفظ بمنصبه كمحافظ للبنك المركزى وتولى رئاسة المؤسسة من بعده الدكتور محمد جواد العبوسى وزير المالية السابق والذى كان قد استقال من المنصب الوزارى لأسباب صحية .

وأسرع الدكتور عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء فى ذلك الوقت بتشكيل لجنة لتقييم أعمال المؤسسة الاقتصادية ونتائج التطبيقات الاشتراكية ووضعت اللجنة برئاسة السيد شكرى صالح زكى وزير المالية تقريرها تحت عنوان « تقرير عن المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف وعن قوانين التأمين الصادرة فى ١٤ يوليو — تموز ١٩٦٤ » ورفع الى مجلس الوزراء بتاريخ ٣-١١-١٩٦٥ وقام الدكتور خير الدين حسيب بدور بالرد على تقرير اللجنة وأرسل تقريره الى رئيس الوزراء فى ٧-١١-١٩٦٥ ولم يقصر شكرى صالح زكى فى الرد على تقرير الدكتور حسيب ورفع تقريره الى رئيس الوزراء فى ٢٧-١-١٩٦٦ بعد أن كان الدكتور خير الدين حسيب قد استقال من البنك المركزى أيضا فى ١٣-١١-١٩٦٥ (١) بعد أن كان قد استقال من رئاسة المؤسسة الاقتصادية فى تاريخ سابق .

(١) فى المذكرات المتبادلة التى سبق التنويه عنها ظهر اتجاه الحكومة فى إلحاق المؤسسة العامة للمصارف بوزارة المالية وتعديل قانون البنك المركزى لزيادة إشراف وزارة المالية عليه وقد قابل الدكتور خير الدين حسيب رئيس الوزراء فى ٧-١١-١٩٦٥ وحاول اقناعه بالمعدل عن ذلك ثم أيد وجهة نظره فى كتاب أرسله لرئيس الوزراء فى ٨-١١-١٩٦٥ « ليسجل رأيه تحريريا نظرا للنتائج الخطيرة على إقدام الحكومة على هذين الإجراءين ويلج فى نهاية المذكرة بأنه اذا استمرت الحكومة فى اتجاهاتها فائنى لن أستطيع تحمل مسؤولية استمرارى محافظا للبنك المركزى » . وفى نفس اليوم اجتمع مجلس إدارة البنك المركزى « أحمد عبد الباقى — عبد الرحمن الحبيب — خالد الشاوى — حسن أحمد السليمان — سعدى إبراهيم — خليل الشماع — هشام عريم » دون حضور الدكتور حسيب وأصدروا قرارا بالتضامن مع محافظ البنك فى موقفه أرسلوه فى مذكرة الى رئيس الوزراء فى نفس اليوم . وقام الدكتور البزاز بإرسال خطاب شديد اللهجة الى محافظ البنك المركزى عن طريق وزير المالية شكرى صالح زكى فى ١٠-١١-١٩٦٥ تطلبت فيه روح الانفعال الشديد متجاوزا فيه كل أصول التخاطب مبتعدا عن الموضوعية .

ولقد كان الحوار الدائر يعبر عن مدرستين مختلفتين أحدهما كانت تؤمن بالاشتراكية كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية في العراق وأخرى كانت ضد هذا الاتجاه تعمل بكل ما أوتيت من جهد لتفويض ما تم والعودة بالامور الى ما كانت عليه ولم يكن في ذلك شيء من الفسادية إذ أن الاتجاه اليهيني كان قد قفز الى السلطة فلم يضع وقتا بعد ذلك في ضرب الاتجاه الاشتراكي قبل أن يستفحل أمره وتتعمق جذوره .

وعلى ذلك فلم يكن الحوار خالصا لوجه الله بل اتسم بالناحية الشخصية والبعد عن الحقيقة وعدم محاولة علاج نواحي النقص ان وجدت بدلا من هدم كل ما تم من الاساس .

ولقد كنت حريصا على أن أثبت تلك المذكرات في هذا الكتاب لكي أكون أكثر دقة في نقل الصورة ولوضع القارئ في المناخ الواقعي لما كان يجري ولأبين وجهة نظر الاطراف المتصارعة بتفصيل ودقة الا أن خشيتي من تضخم حجم الكتاب جعلني أقتنع بالاكتماء بمجرد طرح ملخص لوجهتي النظر المؤيدة والمعارضة في ايجاز أرجو الا يخل بأساس الموضوع .

أولا - وجهة النظر المعارضة (١)

نقد القوانين الاشتراكية من الناحية التنظيمية :

أولا - فيما يخص المؤسسة الاقتصادية

١ - بالرغم من نص القوانين على ارتباط المؤسسة برئيس الوزراء الا أنه ارتباط شكلي لا يتعدى مجرد اطلاع رئيس الوزراء على الميزانيات العامة وحساب الارباح والخسائر أو على قرارات مجلس ادارة المؤسسة وكان من الواجب أن يكون لرئيس الوزراء حق الاعتراض أو التصديق على القرارات ولا يتنافى ذلك مع القول بأن طبيعة عمل المؤسسة تقتضي البت السريع والبعد عن الروتين بل يضمن انسجام تلك القرارات وتمشيها مع السياسة الاقتصادية العامة للبلاد .

تابع (١) ما قبله وفي ١٢-١١-١٩٦٥ أرسل محافظ البنك المركزي خطاب استقالته الى رئيس الوزراء في لهجة رزينة موضوعية خاتما خطابه بأنه « لما كان ما عرضه لم يلق تجاوبا من حكومتكم ولاسلوب محتويات كتابكم المشار اليه الصادر من رئيس وزراء دولة مسئول وحرصا على مصلحة البنك المركزي وصيانة لكرامة المحافظة فانني أقدم باستقالتي من محافظة البنك المركزي راجيا قبولها متنبيا لحكومتكم التوفيق الى ما هو أنفع لوطننا وأمتنا » .
(١) من واقع مذكرة اللجنة الوزارية برئاسة السيد شكري صالح زكي وزير المالية بتاريخ ٣-١١-١٩٦٥ ومذكرته الاخرى بتاريخ ٢٧-١-١٩٦٦ والمرفوعتين الى الدكتور عبد الرحمن البزاز - رحمه الله رئيس الوزراء في ذلك الوقت .

٢ — بالرغم من نص القوانين على خضوع المؤسسة من الناحية الحسابية لرقابة مراقب الحسابات العام الا أن ذلك لا يحقق الهدف من الرقابة فمراقب الحسابات يركز على تدقيق الحسابات وطريق الصرف والايراد ولايتناول الحكم على صحة أو خطأ قرارات المؤسسة ومدى اتفائها أو تعارضها مع المصلحة العامة علاوة على أن نتيجة الرقابة لا تظهر الا بعد فترة طويلة يتعذر معها تصحيح الاخطاء أو محاسبة المقصرين .

٣ — لرئيس المؤسسة سلطات مطلقة بالرغم من وجود مجلس الادارة الامر الذي يستحيل معه تحديد القرارات الخاطئة خاصة وأن رئيس المؤسسة غير متفرغ لعمله وهو حديث عهد بالوظيفة ومحدود الخبرة وانتجربة لايمك الا معلومات نظرية اكاديمية لاتعززها معرفة جيدة بأوضاع العراق الاقتصادية والاجتماعية (١) .

٤ — عدد الوزراء الاعضاء في مجلس ادارة المؤسسة أربعة وهم بذلك أقلية تمكن مجلس الادارة أن يتخذ قرارات قد لاتتمشى مع سياسة الحكومة وهذا أمر غير مرغوب فيه علاوة على تعارضه مع الدستور المؤقت الذي ينص على أن رئيس الجمهورية يصنع السياسة العامة للدولة وينفذها مع الحكومة .

٥ — المؤسسة بوضعها الحالي مستقلة تماما عن اشراف السلطة التنفيذية والدليل على ذلك (٢) أنه بالرغم من أن قانون المؤسسة مقتبس في غالبيته حرفيا من القوانين الاشتراكية الصادرة في الجمهورية العربية المتحدة الا أنه تعمد أن يخالفها في نصين : —

(١) لم تلحق المؤسسات العامة بالوزارات المختصة كما هو الحال في ج.ع.م.١٠٤٠ .

(ب) أعطت قوانين ج.ع.م. صلاحيات وسلطات واسعة لرئيس الجمهورية في حين أن القوانين العراقية انط مثل هذه الصلاحيات لمجلس ادارة المؤسسة واهيانا رئيسها فقط

(١) أرجح أن هذه الفقرة من تقرير اللجنة من وضع الدكتور الرزاز نفسه لانه في حديث معي أثناء محاولتي التوفيق بين الاطراف كرر مثل هذا القول وكان يركز في حديثه على هذه الزواحي الشخصية رغبا عن أن الدكتور حسيب من خريجي جامعات الخارج وعمل استاذاً في الجامعة وله مؤلفاته القيمة وهو يعمل حالياً بهيئة الأمم المتحدة .

(٢) كان يشير بذلك الى المادة (١٢) من قانون المؤسسة التي تنص على أن مجلس الادارة هو السلطة التي تقوم بإدارة الشؤون المختلفة .

كما أن القوانين أعطت لمجلس إدارة المؤسسة الحق في تعيين المديرين والموظفين وتحديد رواتبهم واختصاصاتهم وقد أسئ استخدام هذا الحق في تعيين اشخاص غير أكفاء برواتب جزائية ومخصصات بلغت في بعض الاحيان ١٧٥٪ علاوة على الراتب الأصلي .

ثانيا - فيما يخص المؤسسة العامة للمصارف :

١ - جعل القانون من المؤسسة العامة للمصارف مجرد دائرة ملحقة بالبنك المركزي اذ سلب القانون اختصاص مجلس إدارة المؤسسة واعطاها للبنك المركزي أو محافظه أو نائبه فليس من حق المؤسسة وضع نظام داخلي بل أعطى هذا الحق للبنك المركزي . وللبنك المركزي وحده حق تعيين واقامة رئيس واعضاء مجلس إدارة المصارف وكذا المدراء والمدراء العامين كما أعطى القانون حق إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ قانون المؤسسة الى البنك المركزي .

٢ - هذه السلطات الواسعة التي أعطيت للبنك المركزي والاستقلال الكامل الذي أعطى للمؤسسة العامة للمصارف تحت اشرافه جعل المؤسسة والبنك المركزي يتورطان في اتخاذ قرارات خطيرة أثرت تأثيرات بعيدة المدى على الوضع الاقتصادي في البلاد دون أن يكون لاي جهة رسمية حق الاعتراض أو التوجيه (١) .

نقد القوانين الاشتراكية من الناحية التطبيقية :

اولا - الاخطاء الشكلية وهي الاخطاء التي رافقت عملية التأميم قبل اعلانها وبعد فترة قصيرة من تطبيقها .

١ - أعان رئيس الحكومة (السيد طاهر يحيى) قبل إصدار القوانين بساعات أنه ليس في نية الحكومة اجراء أى تأميمات ثم عاد ليذيع بنفسه قرارات التأميم وهذا لا يدخل تحت عنوان المباغطة اذ نتج عن هذا الاسلوب خسائر معنوية وفقدان ثقة لايقدران بثمن . هذا علاوة على الضجة الضخمة التي صاحبت إصدار القوانين والتي لم يكن لها أى داع على الاطلاق .

(١) يحتوى التقرير على الكثير من هذه الاتهامات العامة التي لا يدل عليها بأمثلة أو احداث كما أن هذه الفقرة كانت ايذانا باتجاه الحكومة الى إلحاق المؤسسة العامة للمصارف بوزار المالية وزيادة اشراف وزارة المالية على البنك المركزي والذي أدى الى استقالة محافظه كما سبق الإشارة اليه .

٢ — لم تكن المعلومات متوفرة لدى واضعى قوانين التأمين عن الشركات التى أمت لا من ناحية المراكز المالية أو عدد المساهمين . الخ .

٣ — قام المسؤولون عن تنفيذ قرارات التأمين بحملة سباب وشتم ضد فئات الشعب فوصفوا التجار بأنهم صنائع الاستعمار ، ووصفوا الصناعيين بمصاصى الدماء وسبوا الاغنياء دون ما سبب مما زاد من عوامل انعدام الثقة والسخط لدى الشعب .

٤ — الارتجال الذى ساد ادارة المؤسساتين مثل :

أ — عدم تخصص المديرين المعينين وكثرة التغيرات التى حدثت بينهم مما لم يبق حرمة للمدراء العاملين ولاعضاء مجالس الادارة .

ب — سلبت اختصاصات وصلاحيات مجالس الادارة وأعطيت الى مجالس ادارة المؤسسة النوعية ثم عاد مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية ليسلب هذه الاختصاصات لنفسه ثم جاء رئيس المؤسسة الاقتصادية ليتمتع بكافة الاختصاصات مما انعكس على تعميق الروتين وجعل المؤسسات الثلاثة (الصناعة والتجارة والتأمين) تفقد اهميتها وأصبحت تابعة الى صفار موظفى المؤسسة الاقتصادية .

ثانياً — الاخطاء الموضوعية :

١ — عدم وجود ضوابط لتطبيق قوانين التأمين :

لم توضع أسس أو ضوابط لتطبيق قوانين التأمين على مشروعات القطاع الخاص مما يدل على أن الامر جميعه تم بطريقة ارتجالية وأن اسبابا غير واضحة قد لعبت دورها فكان يمكن أن يتم التأمين على أساس حجم رأس المال المستثمر فى الشركات أو المشروعات أو على أساس العمال المستخدمين أو على الأساس النوعى للنشاط الا أن الذى حدث كان خلاف ذلك فشركات ذات رأس مال صغير أمت ولم تخضع شركات اخرى ذات رأس مال اكبر للتأمين وشركات بلغت مديونيتها أكثر من موجوداتها أمت فى حين أن شركات ذات مركز مال متين لم يسر عليها قوانين التأمين .

٢ — سياسة التمويل :

قامت المؤسسة الاقتصادية بتوسيع أعمال بعض المنشآت القائمة

دون أن يزيد رأس مالها (١) كما قامت المؤسسة باستحداث منشآت جديدة لم تيسر لها رأس المال الكافى (٢) .

وبدلا من ذلك منحت المؤسسة هذه المنشآت تسهيلات ائتمانية من المصارف مما نتج عنه عجز تلك المنشأة عن سداد التزامها من جهة وتحملها فوائد جسيمة من جهة أخرى مما أدى الى وقوع بعضها فى أزمات مالية ونقدية حادة .

وقد أدى التوسع فى تلك التسهيلات الائتمانية الى تقليص قابلية الاقتراض لدى المصارف المؤمنة الى الدوائر شبه الرسمية كما أثر فى حجم التسهيلات التى كان يحصل عليها العملاء .

وكان من نتيجة هذه السياسة غير الحكيمة فى التمريل ان المبالغ المدفوعة من المصارف الى وحدات المؤسسة الاقتصادية على شكل تسهيلات مصرفية بلغت حتى ٦٥/١٠/١ حوالى ١٢ مليون دينار بينما كان مجموع المبالغ المدفوعة من كافة المصارف الى نفس تلك المنشآت قبل التأمين بيوم واحد أى حتى يوم ١٩٦٤/٧/١٣ بلغت ٣ مليون دينار فقط .

٣ - سياسة التعويض^(١)

أ - اذا كان القانون قد كفل التعويض للمالكى الاسهم أقل من ٥٠٠٠ دينار فانه حرم من التعويض كل من يملك دينارا واحدا أكثر ٥٠٠٠ دينار وهذا ظلم .

ب - تم تعويض الاجانب تعويضا كاملا فى الوقت الذى حرم فيه المواطنون من هذا الحق .

ج - هناك لغط كثير حول تلاعب بعض المحاسبين القانونيين وتغاليهم فى تقدير القيمة الدفترية للسهم لبعض الشركات الصناعية وبعض البنوك أو العكس .

د - خرجت المبالغ التى دفعت على سبيل التعويض نهائيا من مجال الاستثمار والتنمية وحملت ميزانية المؤسسة وميزانية البنك المركزى أعباء ثقيلة وكان من الافضل تأمين المساهمات

(١) مثل شركة السيارات ، شركة المخازن العراقية ، مصلحة المبيعات الحكومية ، مكتب بيع الاسمنت ، مصلحة الخياطة ، مصلحة القطن الطبي ، مصلحة صنع السجائر فى السلبيانية .

(٢) مثل شركة الادوية ، شركة الدواجن ، شركة المواد الكيماوية .

التي تزيد عن ١٠.٠٠٠ دينار للشخص الواحد مع عدم
التعويض لما يقل عن ذلك وبذلك تصبح الشركات المؤممة
قطاعاً مشتركاً .

٤ - دمج البنوك وشركات التأمين فكرة خاطئة :

اتجهت المؤسسة الى دمج البنوك وحصرها في بنكين : احدهما
يختص باعمال الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والآخر باعمال القطاع
الخاص .

كذلك ادمجت شركات التأمين في شركتين : احدهما للتأمين على
الحياه فقط والثانية لكل فروع التأمين الاخرى .

١ - فقتلت الوعي الادخاري والوعي التأميني لدى افراد الشعب .

ب - قل مجبوع التسهيلات الاجنبية التي يحصل عليها المصرفان
بعد الدمج عما كانت تحصل عليه المصارف قبل الدمج .

ج - الفاء وكلاء شركات التأمين قلل التعامل في الشركات اذ كان
هؤلاء يختلطون بالعملاء ويعملون على زيادة وعيهم التأميني
وبالتالي يزيد انتاج الشركات علاوة على ان هؤلاء الوكلاء
انقطعت ارزاقهم بجرة قلم .

٥ - سياسة التسعير :

حددت المؤسسة اسعار السلع المنتجة محلياً او المستوردة بواسطة
اجهزتها بمعزل عن متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية الانتاج الصناعي
والزراعي في العراق من المنافسة الاجنبية وكانت المؤسسة أميل الى
تخفيض هذه الاسعار مما ظهر خطأ من الناحيتين الاقتصادية والمالية
فمن الناحية الاقتصادية يؤدي خفض الاسعار الى التوسع في الانفاق
الاستهلاكي غير الضروري كالسيارات مثلاً (١) بينما يتطلب مصلحة
الاقتصاد القومي في هذه المرحلة ضرورة الحد من التوسع في هذا النوع
من الاستهلاك .

ومن الناحية المالية فان تخفيض الاسعار لايتفق مع وضع الدولة
المالي اذ تعاني الميزانية الاعتيادية عجزاً مستمراً بسبب زيادة المصروفات
على الايرادات وكان من الواجب استغلال سيطرة الدولة على التجارة
الخارجية لتمويل العجز ولتحقيق التوازن المالي .

(١) خفض سعر السيارة فولكس واجن من ٩٢٠ الى ٨٤٠ دينار والمسيدس من ١٨٢٥

الى ١٧٠٢ دينار .

٦ - حصر الاستيراد في المؤسسة :

اصدرت لجنة التموين العليا قرارا بحصر استيراد الشاي بمصلحة المبيعات الحكومية وحصر استيراد الاطارات وقطع غيار السيارات بالشركة العامة للسيارات وحصر استيراد كافة انواع الادوية والمستحضرات الطبية والمواد الكيماوية والاسمدة بالشركة العامة لاستيراد الادوية كذا حصر استيراد المعلبات والسجائر الاجنبية بمصلحة المبيعات الحكومية وشركة المخازن العراقية (اورزددى باك سابقا) .

هذه المركزية اسندت اعمالا الى جهات تنقصها الخبرة الفنية ولم تكن قادرة على القيام بالاعباء التى اسندت اليها لعدم توفر المعرفة ونقص المخازن وشردت كثيرا من العاملين بهذه التخصصات بعد ان سدت امامهم ابواب الرزق .

٧ - التضارب في سياسة الدولة :

اصدرت المؤسسة عدة قرارات لاتنسجم مع سياسة وزارية الاقتصاد فتجاوزت الاحجام المحددة في منهج الاستيراد التى وضعت اساس لحماية الانتاج الزراعى والصناعى ومعادلة الميزان التجارى كما لم تنفذ المؤسسة قرارات المقاطعة الاقتصادية (يقصد المقاطعة العربية لاسرائيل) .

ولم تحاول المؤسسة ان تنسق اعمالها مع الوزارات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية كما اهملت المؤسسة تعاملها مع القطاع الخاص لاسيما في المجالات التى توجد فيها منافسة بينهما .

ثانيا - وجهة النظر المؤيدة (١)

الرد على النقد الموجه للناحية التنظيمية :

١ - لم تكن قرارات التأمين ارتجالية :

نقد سبق صدور القرارات دراسات مستفيضة للتجربة الاشتراكية في ج ع م وسوريا وبعد دراسة لواقع الشركات في العراق اذ تم جمع وتحليل ودراسة الحسابات الختامية (حساب الارباح والخسائر

(١) من تقرير الدكتور خير الدين حسيب محافظ البنك المركزى والمرفوع الى رئيس الوزراء في ١٩٦٥/١١/٧ ردا على التقرير السابق للسيد شكرى صالح زكى بتاريخ ١٩٦٥/١١/٣ .

والميزانية العمومية) لستين شركة صناعية وتجارية في العراق لمدة خمس سنوات علاوة على دراسات مستفيضة للدخل القومي في العراق وقد تمت زيارات على الطبيعة في كل من القاهرة ودمشق والوقوف من المسؤولين هناك على التفاصيل الخاصة بالتجربة والتطبيق مع اجراء الدراسات المقارنة على واقع الحال في العراق .

٢ - انشاء المؤسسة الاقتصادية ضرورة تحتها الظروف :

ان القول بعدم جدوى انشاء المؤسسة الاقتصادية والحقا المؤسسات النوعية بالوزرات المختلفة أسوة بما هو متبع في ج ع م قول ينقصه الدقة . اذ بدأت فكرة المؤسسة الاقتصادية في ج ع م كمؤسسة مستقلة تضم كافة المشروعات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي واستمرت على هذا الوضع لمدة خمس سنوات .

وجاءت قرارات يولية (تموز) الاشتراكية عام ١٩٦١ في ج ع م وتم تأميم عدد كبير من الشركات والمؤسسات واصبحت المؤسسة الاقتصادية تضم مئات من الشركات المؤممة مما ألقى عبئا ثقيلا على المؤسسة مما اقتضى الغائها وتوزيع المؤسسات العامة على الوزارات المختلفة ولم يكن هذا يعني أى نوع من المخاطرة بعد أن تعمقت التجربة أثناء قيام المؤسسة الاقتصادية ووضعت الاسس لادارة مشاريع القطاع العام .

ومما يؤيد وجهة النظر هذه انه في الوقت الذى أقدمت فيه ج ع م عام ١٩٦١ على الغاء المؤسسة الاقتصادية في مصر قامت في الوقت ذاته بتشكيل مؤسسة اقتصادية في الاقليم السوري أيام الوحدة الحق بها جميع الشركات المؤممة [١٠]

فلو كان سبب الغاء المؤسسة في مصر هو فشلها لما أقدمت ج ع م في نفس الوقت الذى أفتها فيه في مصر على انشائها في سوريا .

ان الفكرة الاساسية وراء تكوين المؤسسة الاقتصادية في العراق واعطائها الصلاحيات التى منحت لها هى الحالة التى كانت تعاني منها المشروعات الصناعية الحكومية التى كانت ملحقة بالوزارات وشكواها من الخضوع للروتين وللتغيرات التى كانت تحد من تصرفاتها في أمورها المالية والتصرف بأرصدها النقدية والبطيء في اتخاذ القرارات الهامة وتأثرها بالتغيرات السياسية وتبدل الوزراء مما عكس نفسه على فكره الاشتراكية وارتباط المشروعات الحكومية بالفشل في أذهان الناس مما خلق نوعا من الاعتقاد بعجز الحكومة او القطاع العام عن ادارة أى مشروع ذى طابع تجارى .

لذا قامت المؤسسة الاقتصادية لتدبير المؤسسات النوعية والشركات على أسس تجارية لتثبت للجمهور امكانية نجاح القطاع العام .

وقد حتمت الظروف السياسية التي يمر بها العراق وضرورة ابعاد التأثيرات السياسية عند التعيينات الاتجاه نحو الاستقلال الادارى والمالى للمؤسسة والدليل على ذلك أنه منذ قرارات التأميم في ١٤ يوليو (تموز) ١٩٦٤ حتى كتابة هذا التقرير تعاقب على وزارة الاقتصاد أربع وزراء كما تعاقب على وزارة الصناعة ثلاثة وزراء وكان ذلك سينعكس على المؤسسات واستقرارها لو كانت تابعة للوزارات .

وهذا الاستقلال الادارى الذى تتطلبه المرونة والسرعة وابعاد العوامل السياسية عن التدخل فى شئون المؤسسة لم يمنع ارتباطها بالاتجاه الحكومى عن طريق أربع وزراء فى مجلس ادارة المؤسسة علاوة على أن جميع أعضاء مجلس الادارة معينون من قبل الحكومة ويفترض أن يكونوا موضع ثقتها وكذلك فإن الخطة الانتاجية للمؤسسة خاضعة لمصادقة مجلس التخطيط الاقتصادى كما أن المؤسسة ملزمة حسب قانونها بدراسة المواضيع التى يرى رئيس الوزراء احالتها اليها .

ومع النص على الاستقلال الادارى للمؤسسة فإن القضايا الاساسية كانت ترفع الى السيد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء عن طريق رئيس المؤسسة للوقوف على توجهاتهم قبل البت فيها كما أن وجود أربعة وزراء فى مجلس الادارة كان كافيا لتوجيه قرارات المجلس الوجهة التى تتفق مع السياسة العامة للدولة .

٣ - ام يكن هناك تعيينات جزافية للمدراء العامين فى المؤسسة :

تركز معظم النقد الموجه الى المؤسسة الاقتصادية حول اشخاص المدراء العامين وفى هذا المجال هناك عدة حقائق :

(أ) أن حصر تعيين المدراء العامين للشركات بمجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية اجراء تقتضيه المرونة والسرعة وتجنب تدخل العوامل السياسية فى التعيينات .

(ب) وبالنسبة لرواتب المدراء العامين فإن هؤلاء تضمهم مجموعتان :

١ - المجموعة الاولى وهى مجموعة المدراء العامين الذين كانوا فى الشركات قبل تأميمها وقررت المؤسسة الانتفاع

بخبرتهم . هؤلاء يتقاضون رواتب أقل بكثير مما كانوا يتقاضونه قبل التأمين (١) .

٢ - المجموعة الثانية وتضم المدراء الجدد الذين تم تعيينهم بعد التأمين وهؤلاء تم تعيينهم بواسطة مجلس الادارة مجتمعا وليس عن طريق رئيس المؤسسة بمفرده تبعا لمقاييس وضعت في اعتبارها أن يتناسب الراتب مع المسؤولية مع وضع حد أدنى لراتب المدير العام (مائة دينار شهريا) بغض النظر عما كان يتقاضاه قبل تعيينه .

(ج) اما عن تجاوز المؤسسة حدود المعقول في التعيينات والرواتب بالنسبة لموظفيها فهو غير حقيقى اذ اتبعت المؤسسة نفس القوانين المعمول بها في الحكومة والتي استثنت ذوى المهارات والكفاءات الخاصة من الرواتب المقررة . علاوة على ان المؤسسة ورثت شركات تتبع نظاما مختلفة بالنسبة للرواتب وشئون الخدمة وكان لابد من توحيد المقاييس واعادة النظر في شئون الخدمة بما يحقق الانسجام والعدالة .

٤ - وضع المؤسسة العامة للمصارف :

انحصر النقد الموجه الى هذه المؤسسة في أن اختصاصاتها سلبت واعطيت الى البنك المركزى وفي أنه كان من الواجب أن يكون لوزير المالية الاشراف والرقابة على المؤسسة العامة للمصارف .

(١) اورد التقرير عديدا من الامثلة :

مدير عام شركة الجلود الوطنية كان يتقاضى قبل التأمين ٤٧٥ دينار وراتبه الكلى حاليا ٢٦٢ دينار .

ومدير عام شركة التأمين الوطنية كان يتقاضى قبل التأمين ٦٢٥ دينار وراتبه الكلى حاليا ٢٧٥ دينار ومدير عددا من شركات التأمين حاليا والتي تم ادماجها في شركة التأمين الوطنية وكان مجموع رواتب المدراء العاميين لشركات التأمين التى يديرها الان جميعا ٢٢٥٧ دينارا شهريا .

مدير عام شركة الاسمنت العراقية كان يتقاضى قبل التأمين ٤٣٣ دينارا وراتبه الكلى الان ٢٧٥ دنارا وهو يدير في نفس الوقت شركة الاسمنت العراقية والمتحدة وشركة اسمنت الفرات ومجموع رواتب المدراء العاميين للشركات المسئول عنها ١١١٣ دينارا شهريا .

مدير عام منقوجات بذور القطن كان يتقاضى قبل التأمين ٣٦٠ دينارا وراتبه الكلى الان ٢١٢ دينارا شهريا ... الخ

وصلاحيات البنك المركزى بالنسبة للمؤسسة حددها القانون وفيما عدا تعيين المدراء العاملين ومجلس الادارة والانتظمة الداخلية وقواعد الخدمة ترك للبنوك حرية العمل والتصرف ضمن حدود أنظمتها الداخلية فعلاقة مجلس ادارة البنك المركزى بالمؤسسة العامة للمصارف شبيهة بعلاقة مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية مع أى مؤسسة نوعية تابعة لها

أما عن ضرورة اشراف وزارة المالية على مؤسسة المصارف والرقابة عليها فهو اتجاه خطير فوزارة المالية تختص برسم وتنفيد السياسة المالية والبنك المركزى يختص برسم السياسة النقدية ومن الخطورة الجمع بين المسئولية عن السياسة المالية والسياسة النقدية فى شخص مسئول واحد علاوة على أن كثيرا من النتائج الخطيرة سوف تترتب على المساس باستقلال البنك المركزى فى سياسته النقدية وللدلالة على ذلك فأن البنك المركزى المصرى والبنك المركزى السوري ليست لهما علاقة مطلقا بوزارة المالية بل علاقتهما أساسا بوزارة الاقتصاد وهى علاقة تنسيق وتعاون وليست علاقة اشراف .

ومن جانب آخر فأنه بعد أن تم تأمين المصارف لم يعد فى الإمكان تركها حرة طليقة تتصرف كما تشاء وأصبح من المحتم عليها العمل ضمن اطار السياسة النقدية التى يرسمها البنك المركزى وعلى ذلك فأن علاقة المصارف التجارية يجب أن تكون بالبنك المركزى وليس بوزارة المالية .

ان الحاق المؤسسة العامة للمصارف بوزارة المالية سوف يؤدى الى نتائج خطيرة منها تدهور ثقة العالم الخارجى بالمصارف التجارية وما سيعقبه من ادارة هذه المصارف على أسس غير مصرفية وقد تلجأ وزارة المالية لمعالجة وضعها المالى والنقدى المتردى الى أبسط الحلول وأخطرها فتعمل على الاقتراض من المصارف كمرحلة أولى يعقبها عجز تلك المصارف عن الوفاء بالتزاماتها للعملاء والودعين مما سيؤدى الى توجيه ضربة قاصمة للنظام المصرفى فى العراق وسيترتب عليه فقدان الثقة فى الداخل والخارج بذلك المصارف وبالتزاماتها مما سيعكس اثاره على وضع العملة فى الداخل والخارج ويؤدى الى نتائج اقتصادية وسياسية خطيرة على المدى القصير والبعيد .

الرد على النقد الموجه لتطبيق القوانين الاشتراكية :

أولا - الناحية الشكلية :

١ - لا يمكن أن يعاب على رئيس الوزراء انكاره للتأميم قبل حدوثه فالواجب

كان يحتم عليه ذلك وقد أنكر وزير الخزانة البريطاني في عام ١٩٤٩ أن الحكومة ستقدم على تخفيض سعر الجنيه الاسترليني وفي اليوم التالي أعلن بنفسه قرار التخفيض .

٢ - أن كثرة التغيرات التي حدثت في أعضاء مجالس الإدارة كان نتيجة لعمليات دمج بعض الشركات المتماثلة والتي اقتضتها ظروف التطبيق ولواجهة شغل مناصب شاغرة نتيجة لاستيزار بعض الاعضاء أو نقل بعضهم للعمل بالخارج أو إعادة تعيين البعض الآخر في وظائف أخرى أو للحيلولة دون استمرار بعض الأخطاء .

ثانيا - الناحية التطبيقية :

١ - لم يتم التطبيق جزافا بل تم بناء على أسس وضوابط معينة :

فقد ورد في مقدمة القرارات الاشتراكية الضوابط التي تتخذ أساسا لعمليات التطبيق والتي يمكن حصرها في :

(أ) البنوك وشركات التأمين كلها تدخل في القطاع العام ولا مجال بعد ذلك لإنشاء شركات خاصة .

(ب) في الميدان الصناعي تدخل جميع صناعات الاسمنت والاسيستوس والسجاير في القطاع العام ولا مجال للنشاط الخاص فيه .

(ج) في المجالات الصناعية الأخرى كالغزل والنسيج والمواد الغذائية والصابون والدباغة والجلود والاحذية والطوب والتجارة تكون جميعها من القطاع المختلط .

ولتنفيذ المادة (ج) عالية اتفاق على معايير تجمع بين أهمية تلك الصناعات للمستهلك وحجم رأس المال المستثمر ومدى طبيعتها الاحتكارية .

٢ - التمويل :

الفكرة الأساسية لتأمين المصارف هو توجيهها والاعتماد عليها لتمويل التنمية الاقتصادية وقد نفذت مؤسسة المصارف ذلك بتلبية طلبات المنشآت القائمة التي تريد أن توسع من نشاطاتها وطلبات المنشآت الجديدة الأمر الذي يوجب الشكر لا الانتقاد وزادت المبالغ الموجهة لهذا التمويل بمقدار ٢٢ مليون دينار فقط عما تم استخدامه في التمويل قبل التأمين وليس ٩ مليون دينار كما يقال وجهت كلها الى

الشركات والمصالح التجارية المؤممة لتمويل شراء السلع الجديدة التي تم حصر استيرادها في المؤسسة والتي بلغت قيمتها ٢٤ مليون دينار .

فكانه خصص ٤٤ مليون دينار لتمويل استيراد سلع قيمتها ٢٤ مليون ديناراً .

ولم تتأثر قابلية المصارف على الاقراض تبعاً لذلك اذ ان الزيادة في التسهيلات الممنوحة للقطاع العام اقل من الزيادة في قيمة ودائع البنوك كما ان المصارف لديها من النقد ما تواجه به طلبات القطاع الخاص في نفس الوقت ولكن تخضع هذه التسهيلات لاسس مصرفية صحيحة ولو اضطرت المصارف الى زيادة حصيلتها من النقد فيمكنها ان تحصل على ما تريد من البنك المركزي عن طريق اعادة الخصم لديه وهو ما لم يحدث حتى الان .

٣ - سياسة التعويض :

١ - كان التعويض عادلاً في مبادئه واتجاهاته اذ التزم كأسبقية اولى بتعويض الطبقة ذات الدخل المحدود والتي لم تكن مقصودة بالتأمين . (الذين يملكون اقل من ٥٠٠٠ دينار أسهم ٠٠)

ولم تقف المؤسسة عند حد تعويض هؤلاء بل عوضت الذين يملكون اكثر من ٥٠٠٠ دينار بدفع ٥٠٠ دينار لكل منهم كانت سيتلوها دفعات تخصم من ارباح السنوات التالية :

ب - وليس عيباً المبادرة الى تعويض الاجانب للوفاء بالتعهدات الدولية من جانب وحرصاً على سمعة ومكانة العراق المالية في الخارج من جانب آخر خاصة وان قيمة هذه التعويضات لم تتجاوز ٤ مليون دينار فقط .

وهذه المبادرة زادت من الثقة في المركز المالي للبلاد بعدقرارات التأمين وليس ادل على ذلك من موافقة البنك الدولي على دفع القرض المقرر للعراق لتمويل بعض المشروعات والذي يبلغ ٢٣ مليون دولار .

٤ - سياسة التسعير ومركزية الاستيراد :

كان من ضمن الاسباب الموجبة للتأمينات استغلال المستهلك من قبل بعض الشركات التي استغلت الحماية الجمركية لفرض أسعار تحكمية قاسي المستهلك منها وحصلت عن طريقها ارباحاً عالية .

كما كان من الاسباب الموجبة للتأمينات قيام بعض الشركات بالتحكم في تواجد السلع في الاسواق لتحقيق الارباح .

فكان لابد للدولة والحالة هذه من أن تستغل قرارات التأمين لصالح الجماهير بتوفير الحاجات الضرورية المنتجة محليا أو المستوردة لطبقات الشعب الفقيرة بصفة خاصة بأسعار ضعيفة لرفع مستوى معيشتهم عن طريق خفض تكاليف المعيشة .

فلم يكن عيبا اذن اقدام المؤسسة على خفض اسعار بعض السلع المحلية أو المستوردة الى الحد المعقول بتنسيق مع وزارة الاقتصاد .

أما عن حصر استيراد بعض السلع (الشاي والاطارات وقطع غيار السيارات والادوية والمعلبات والسجاير) في شركات وأجهزة المؤسسة فقد تم توفير جزء كبير من قيمة التحويلات الخارجية التي كانت تهرب معظمها الى خارج البلاد دون عائد في مقابل ذلك .

وقد قامت أجهزة المؤسسة بتوفير كافة السلع مع تجهيز المخازن اللازمة للتخزين بكفاءة معقولة .

٥ - أسباب عمليات الدمج التي تمت في قطاعي المصارف والتأمين :

(أ) كانت الفكرة العامة للدمج هي الموازنة بين تواجد عدد كبير من الوحدات ذات الكفاءة المحدودة وبين عدد أصغر من الوحدات مع رفع كفاءة الخدمة التي تقوم بها .

(ب) ففى قطاع المصارف حيث تم ادماج ١١ بنك في بنكين فقط كان الدافع الى ذلك اعادة تنظيم القطاع ورفع مستوى التعامل فيه وجعلها في الوضع الملائم لتقديمه خدمات ميسرة وفقا للمبادئ السليمة وحتى يتوفر لكل بنك بعد اتمام عملية الدمج رأس المال والاحتياطات الكافية لبناء سياسته الائتمانية وللتوسع في المستقبل ولتجميع الكفاءات المتاحة في أقل عدد من الوحدات .

(ج) وعلى نفس الاسس تم دمج ٩ شركات تأمين في شركتين اثنتين اذ كانت أغلب الشركات تشكو قلة الخبرة والكفاءة الفنية والإدارية كما أن حجم أعمال التأمين في السوق العراقية ممكن أن تستوعبه عدد أقل من شركات التأمين الأكثر كفاءة من الناحية الفنية والإدارية والمالية .

وهكذا استمر الصراع بين أنصار الاشتراكية وأعدائها .. ومن ثم انحصر المد الاشتراكي الذي بدأ نوره يظهر في العراق في ذلك الوقت رغما

عن أن المؤسسة الاقتصادية حققت الآتى خلال الفترة القصيرة التى شامت فيها
بواجباتها وقبل أن تختفى من الوجود :

١ - برغم من أن الفترة التى مضت على صدور القرارات الاشتراكية وقيام
المؤسسة الاقتصادية قصيرة للغاية لاتتعدى عاما واحدا لاتسمح بالتقييم
الجاد واستخراج النتائج الا أن انتاج الشركات قد زاد بنسبة كبيرة
مما يدل على أن فى قدرة القطاع العام أن يدير شركاته بكفاءة لاتقل
عن القطاع الخاص .

٢ - استطاع عدد كبير من الشركات المؤممة أن يحقق خلال ثمانية شهور
من التأميم ارباحا تجاوزت ماحققته خلال سنة كاملة قبل التأميم اذ
حققت شركات المؤسسة ارباحا صافية قدرها ٢٧٠.٠٠٠ ر. دينار
مقابل ٥٥٩.٠٠٠ دينار لفترة عام قبل التأميم .

٣ - حصل العاملون فى المؤسسة على ٦٧٥.٠٠٠ دينار نصيبهم فى الارباح تم
توزيعها عليهم لأول مرة بعد تخصيص مبلغ ٢٧٠.٠٠٠ ر. دينار للخدمات
الاجتماعية .

وبالرغم من ذلك فقد وادت الخلافات الشخصية والحزازات الفردية
الخطوات الاشتراكية التى بدأت تؤتى ثمارها فى العراق كما وادت
المحاولات التى بذلت لانشاء التنظيم السياسى من قبل ومكنت فى نهاية
الامر الفئات اليمينية من السيطرة على مقاليد الحكم لتقضى على خطوات
جادة أمل فيها الكثيرون لتحقيق الاتجاه الاشتراكى فى العراق .

الفصل السابع عشر

خطوات لتحقيق الوحدة بين بغداد والقاهرة

اتفاقية التنسيق السياسى بين القاهرة وبغداد -
انشاء القيادة السياسية الموحدة - أزمة جديدة
بين الاصدقاء - اتفاق القاهرة السرى لمحاولة ازالة
التناقض فى اجهزة الحكم فى بغداد - تصدع الخط
القومى *

فى ١٣ مايو (آيار) ١٩٦٤ زار الرئيس عبدالسلام عارف الجمهورية العربية المتحدة بمناسبة الاحتفالات التى اقيمت فى أسوان عند انتهاء المرحلة الاولى من بناء السد العالى . وبعد انتهاء الاحتفالات تمت عدة اجتماعات بين الوفد العراقى برئاسة الرئيس عبد السلام محمد عارف والوفد المصرى برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر انتهت بتوقيع اتفاقية التنسيق السياسى بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية فى ٢٦ مايو (آيار) ١٩٦٤ .

وقد مثل الجانب العراقى السادة :

صبحى عبد الحميد	وزير الخارجية
الدكتور عبد الرازق محى الدين	وزير الوحدة
شكرى صالح زكى	سفير الجمهورية العراقية بالقاهرة

وقد مثل الجانب العربى السادة :

المشير عبد الحكيم عامر	النائب الاول لرئيس الجمهورية
	العربية المتحدة ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة
على صبرى	رئيس الوزراء
دكتور محمود فوزى	نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية
محمود رياض	وزير الخارجية
امين حامد هويدى	سفير الجمهورية العربية المتحدة ببغداد

وفىما يلى النص الكامل لهذه الاتفاقية :

ايماننا بوحدة الامة العربية وحدة نابغة من وحدة اللغة والتاريخ ، ووحدة النضال والمصير العربى . وادراكا لزيغ الفرقة المصطنعة التى تعكسها التقسيمات السياسية الحالية على الارض العربية والتى فرضها الاستعمار وفق مصالحه فى الاستقلال والسيطرة .

فإن الأمة العربية تعد نفسها متمسكة بوحدتها من واقع التاريخ والتجربة . ولقد تجسدت آمال الأمة العربية في تجربة رائدة هي قيام الجمهورية العربية المتحدة لتضم سوريا ومصر لتثبت للعالم أجمع أن شعار الوحدة ليس أملاً صعب المنال ولكنه حقيقة يمكن أن تثبت وجودها في الواقع .

وتكاثفت عوامل الشر وتعاون الاستعمار والرجعية على تنفيذ جريمة الانفصال ولكن عبرة الانفصال خلفت وراءها تجربة غنية ، وهي في حد ذاتها درع تحمي الوحدة في المستقبل وتزيد من التمسك بها .

واستمرت اعلام الوحدة مرفوعة تردد شعاراتها في قلب كل عربي ، رغم المحاولات الطائشة لعاقتها وكانت اتفاقية ١٧ أبريل (نيسان) ١٩٦٣ لتحقيق الوحدة بين سوريا ومصر والعراق ولكن انعدام النوايا الطيبة لدى البعض قضى أيضاً على هذه المحاولة .

ولقد ثبت أن مجرد رفع شعار الوحدة ليس كافياً لتحقيقها ، فلا بد من تكوين التنظيمات الشعبية التي تصون الوحدة ، ولابد من توحيد التنظيمات الشعبية على المستوى القومي بمفاهيم مشتركة واضحة ، فوحدة الفكر تقود الى وحدة العمل الذي يجب أن يكون مبنياً على الواقع ، ويتم تنفيذه بطريقة ثورية تفتح المجال الى تحقيق الوحدة الشاملة .

وأن المفهوم الثوري للوحدة أساسه وحدة الشعوب ، وحدة قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة والحق في الثورة ، وحدة المجتمع الاشتراكي العربي مجتمع الكفاية والعدل الذي يستهدفه النضال الاجتماعي العربي ويسعى اليه ليكون للوحدة العربية مضمون اجتماعي الى جانب مضمونها السياسي يعبر عن اصرار الشعب العربي على اقامة غد جديد حر للانسان العربي الحر .

بهذا كله وانطلاقاً منه ، ونياً عن شعبى الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية وحكومتيهما فإن الرئيسين : عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية — وجمال عبد الناصر — رئيس الجمهورية العربية المتحدة .

اتفقا على مايلي :

المادة الاولى : يشكل مجلس رئاسة مشترك لكل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية من رئيس الجمهورية العربية المتحدة ورئيس الجمهورية العراقية وعدد من الاعضاء .

المادة الثانية : ١ — يجتمع مجلس الرئاسة المشترك مرة كل ثلاثة اشهر كما يجتمع في الحالات الضرورية باتفاق رئيس الجمهوريتين المتعاقدين .

ب - مقر مجلس الرئاسة المشترك بمدينة القاهرة ويجوز دعوة المجلس للانعقاد في جهة أخرى بناء على اتفاق الرئيسين .

المادة الثالثة :

قرارات مجلس الرئاسة المشترك الزامية و نافذة بمجرد تصديق المجلس عليها عدا القرارات التي تحتاج الى استصدار قانون فيكون تنفيذها بعد المصادقة عليها حسب النظم الدستورية المعمول بها في كل من البلدين .

المادة الرابعة :

يجرى العمل بمجلس الرئاسة المشترك طبقا للائحة الداخلية التي يضعها المجلس وتصبح نافذة المفعول بمجرد اقرارها من المجلس.

المادة الخامسة :

يختص مجلس الرئاسة المشترك بما يلي :

ا - دراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة لاقامة الوحدة بين البلدين .

ب - تخطيط وتنسيق سياسة البلدين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي ميدان الاعلام .

ج (تحقيق الوحدة الفكرية بين شعبي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية عن طريق التنظيمين الشعبيين في البلدين والعمل على توحيد التنظيمين في المستقبل .

المادة السادسة :

ا - تعين كل من الحكومتين اعضاءها في المجلس بالشكل التالي :

(١) ثلاثة اعضاء متفرعون على أن يكونوا بدرجة وزير .

(٢) ثلاثة اعضاء غير متفرعين من بين اعضاء الحكومة .

ب - يقوم الاعضاء المتفرعون بمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة المشترك وتنسيق الاعمال بين اللجان المشتركة وتقديم الدراسات والتوصيات الى مجلس الرئاسة المشترك عند انعقاده .

ج - ويجوز لمجلس الرئاسة المشترك أو اللجان المشتركة دعوة خبراء وفنيين من كلا البلدين لحضور اجتماعاتها اذا اقتضت الضرورة ذلك .

المادة السابعة :

تنشأ المنظمات المشتركة الآتية :

- أ - اللجنة السياسية .
- ب - القيادة العسكرية .
- ج - اللجنة الاقتصادية .
- د - لجنة الثقافة والاعلام .
- هـ - لجنة الفكر الاشتراكي العربي .
- و - لجنة التنظيم الشعبى .
- ز - أى لجان أخرى تقتضى الضرورة تكوينها .

وتقوم هذه اللجان بدراسة واعداد الموضوعات المختلفة الكفيلة بتحقيق الغرض من هذا الاتفاق والموضوعات التى تحال عليها من مجلس الرئاسة المشترك .

المادة الثامنة :

- أ - تختص القيادة العسكرية المشتركة بتنسيق تسليح وتدريب وتجهيز القوات المسلحة للبلدين ، ووضع خطط العمليات وتحريك القوات المسلحة ، كما تتولى قيادتها وقت الحرب .
- ب - تتخذ القيادة العسكرية المشتركة التدابير الكفيلة لمواجهة الحرب أو خطر الحرب ويعمد أى اعتداء أو تهديد بالاعتداء على أى من الدولتين موجهاً للدولة الأخرى .

المادة التاسعة :

للمجلس أمانة عامة مقرها القاهرة ، ويتولى ادارتها أمين عام بدرجة وزير وتختص بها يلى :

- أ - توجيه الدعوة لعقد مجلس الرئاسة المشترك .
- ب - تحضير الموضوعات التى يبحثها المجلس .
- ج - تدوين محاضر جلسات مجلس الرئاسة المشترك والمنظمات المشتركة ونشر القرارات بعد المصادقة عليها بالطرق الدستورية المعمول بها فى كل من البلدين .
- د - وضع ميزانية مجلس الرئاسة المشترك والامانة العامة والمنظمات المشتركة المنصوص عليها فى المادة السابعة .

المادة العاشرة :

أ - تدفع ميزانية مجلس الرئاسة المشترك والمنظمات المشتركة
مناصفة بين الحكومتين المتعاقبتين .

ب - تتحمل كل دولة الرواتب والتعويضات الخاصة بالأعضاء
والموظفين المعيّنين من قبلها وفق أنظمتها المالية الخاصة بها .

المادة الحادية عشرة :

ليس في أحكام هذا الاتفاق ما يمس الحقوق والالتزامات المترتبة
والتي قد تترتب على كل من الدولتين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وليس
في الأحكام المتقدم ذكرها كذلك ما يخل بأحكام أى اتفاقية معقودة داخل
نطاق الجامعة العربية .

المادة الثانية عشرة :

يبقى هذا الاتفاق نافذا بمجرد التصديق عليه بالطرق الدستورية
المعمول بها في كل من البلدين .

حرر هذا الاتفاق في القاهرة بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٣٣٤ هجرية ،
الموافق ٢٦ مايو (أيار) سنة ١٩٦٤ ميلادية من نسختين أصليتين واحتفظ
كل من الطرفين بنسخة منهما .

وتودع صورة من الاتفاق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

عن الجمهورية العربية المتحدة عن الجمهورية العراقية
(جمال عبد الناصر) (عبد السلام محمد عارف)

وتم تعيين الاعضاء المتفرغين في مجلس الرئاسة المشترك : من
العراق السادة / ناجى طالب وأديب الجادر وعبد الستار الحسين
وعن الجانب العربى السادة / شعراوى جمعة وكمال الحناوى وعلى السيد
كما عين السيد / فتحي الديب أمينا عاما لمجلس الرئاسة المشترك (١) .

وجاءت الاتفاقية محققة لما ورد في الدستور المؤقت الذى أعلنته
الحكومة العراقية يوم ٣ مايو (أيار) ١٩٦٤ وكانت أهم بنوده هى المادة
الاولى التى نصت على « أن الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشتراكية ،

(١) ناجى طالب موجود في العراق حاليا - أديب الجادر يعمل في هيئة الأمم المتحدة -
عبد الستار الحسين محامى في بغداد - شعراوى جمعة وكمال الحناوى وعلى السيد
وفتحي الديب والمؤلف حوكموا جميعا فيما عرف بقضية ١٥ مايو (أيار) ١٩٧١ .

تستند أصول ديمقراطيتها واشتراكيته من التراث العربى وروح الاسلام ،
والشعب العراقى جزء من الامة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة
وتلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها فى اقرب وقت ممكن مبتدئة بالوحدة مع
الجمهورية العربية المتحدة » .

وبدا اعضاء مجلس الرئاسة يباشرون اعمالهم وقام كل منهم بوضع
اقتراحاته تمهيدا لعرضها على اول اجتماع لمجلس الرئاسة المشترك .

وقد عقد هذا الاجتماع فى الاسكندرية عقب انتهاء مؤتمر القمة
العربى الثانى الذى عقد فى سبتمبر (ايلول) ١٩٦٤ ففى هذا الاجتماع
عرض الوفد العراقى بحث موضوع الوحدة بين البلدين اذ ان خطوة
التنسيق بين البلدين بناء على اتفاقية مايو (آيار) لم تعد تكفى لمواجهة
مطالب الشعب فى العراق لتحقيق الوحدة الفورية .

وقد تحدث اعضاء الوفد العراقى فردا فردا مؤيدين الوحدة
الفورية بين بغداد والقاهرة ، وفى رأى أنه كان حديثا ينبع من العاطفة
أكثر من الواقع بل لم يكن مبنيا على أى دراسة للموقف . اذ لا يكفى المناداة
بالوحدة لتحقيق بل يجب العمل من أجلها قبل التحدث عنها اذ ما أسهل
قيام الوحدة الدستورية ، ولكن ما أصعب الحفاظ عليها اذ يحتاج ذلك
الى اعمال كبيرة وجهود صادقة .

وفى الاجتماع الثانى تحدث كل فرد من الوفد العربى عن رايه فى
الموضوع وكان الوفد كله من المؤيدين لقيام الوحدة الفورية الا اننى
كنت من المعارضين اذ كنت أعلم أن الرئيس عبد السلام لم يكن ميالا
للوحدة الفورية بل كان أكثر ميلا الى اتحاد شكلى ، كما كنت أعلم أن
اعضاء الوفد كانوا يتحدثون بعاطفتهم أكثر من عقولهم ، علاوة على
أن الموضوع أخذ نوعا من المزايدة لاحراج الرئيس عبد السلام عارف
وليس لغرض آخر وفوق كل ذلك كنا نعلم مشاكل العراق ونعلم فوق كل
ذلك أن الوحدة الوطنية فى العراق تتعرض لأزمة حقيقية لا تمكنه من أن
يقدم على الوحدة بما فيها من مشاكل وتحديات .

وكان الرئيس عبد الناصر يرى نفس ما رأيت .
وتأجل البت فى الموضوع خمسة عشر يوما ليجرى بشأنه مباحثات
أخرى فى القاهرة أثناء عقد مؤتمر دول عدم الانحياز .

واجتمع اعضاء الوفد العراقى فى دار السفارة العراقية واتفقوا
على مشروع الوحدة يتضمن قيام وحدة اتحادية برئيس جمهورية
واحد وله عدد من النواب مع تشكيل وزارة مركزية تضم وزارات
الدفاع والخارجية والاقتصاد والخزانة والامن القومى والثقافة والارشاد
والتربية والتعليم مع انشاء وزارات تنفيذية فى كل قطر ودمج الجيش

في جيش واحد كذا دمج التنظيمين الشعبيين في تنظيم واحد .
ولقد سلم أعضاء الوفد مشروعهم الى الرئيس عارف ليقتصره
في الاجتماع .

ولقد كان الاقتراح عفويا غير مدروس قصد به احراج الرئيس
عارف وليس ادل على ذلك من أن الاقتراح نص على دمج التنظيمين الشعبيين
في تنظيم واحد في الوقت الذي لم يكن هناك تنظيم شعبي جدي حتى
ذلك الوقت في العراق وهو من أهم الضروريات لتكوين الوحدة ومساندتها .
ولم يعرض الرئيس عارف المشروع الذي فرض عليه بل اكتفى
بالاحتفاظ به في جيبه ودارت مناقشات مطولة أخذ في نهايتها بمبدىء
تكوين قيادة سياسية للبلدين وتم تشكيل لجنة فرعية من شكري صالح
زكي سفير العراق في القاهرة ومنى بصفتي سفير للقاهرة في العراق لاعداد
المشروع لتقديمه في الاجتماع التالي .

وقد تم اعداد المشروع وهو ما يسمى باتفاق ١٦ أكتوبر (تشرين
اول) ١٩٦٤ ووافق عليه الحاضرون وهذا نصه :

اتفاقية انشاء قيادة سياسية موحدة بين

الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة

انطلاقا من اتفاقية ٢٥ مايو (آيار) ١٩٦٤ المعقودة بين الجمهورية
العراقية والجمهورية العربية المتحدة وبعد الدراسات المشتركة استقر
رأى الطرفين المتعاقدين على أن الوحدة الدستورية بين البلدين أمر
حتمي لابد من تحقيقه في أقرب وقت ممكن وليس المهم أن تقوم الوحدة
الدستورية فحسب ولكن المهم أن تقوى هذه الوحدة الدستورية في
مواجهة الصعوبات المختلفة التي سوف تواجه بها من العناصر المصادية
الاستعمارية .

ان النظرة الواقعية لتحقيق الوحدة تتطلب منا أن نقيمها على
أسس ثابتة تدعو الى تضامن كل القوى المختلفة للقيام بواجبها فان الجهد
المشترك الصادق هو السبيل الوحيد لتحقيق هذا الامل وهو في حد
ذاته تعزيز لشرف التضحيات التي بذلت في سبيله .

وقد ثبت من التجارب التي مرت بها الوحدة ان الاساس السليم
لاقامتها بين البلدين هو توحيد العمل السياسي وانشاء قيادة سياسية
موحدة تعمل على قيام الوحدة الدستورية في أقصر وقت ممكن ودراسة

المشاكل المختلفة التى تعترضها مع ايجاد حلول عملية لها تضمن مصالح الشعبين وتحافظ على مصالح الافراد وتسعى الى تحقيق الوحدة الوطنية وتنميتها .

ان اقامة التنظيمات الشعبية فى البلدين التى تضم قوى الشعب العاملة على أسس سليمة والعمل على تقويتها وتوحيدها تحت قيادة واحدة سيكون فى مقدمة ما تضطلع به هذه القيادة من أعمال .
ولهذا اتفق الطرفان على ما يلى :

المادة الثانية :

تنشأ قيادة سياسية موحدة للجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة وهى أعلى سلطة سياسية فى البلدين .

المادة الثانية :

واجبات القيادة السياسية الموحدة :

- ١ - اتخاذ كافة الخطوات العملية لتحقيق الوحدة الدستورية بين البلدين فى مدة اتصاها سنتين .
- ٢ - اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق الوحدة السياسية بين الاتحاد الاشتراكى فى كل من البلدين .
- ٣ - الاشراف على :
 - أ - السياسة الخارجية .
 - ب - القوات المسلحة وشئون الدفاع .
 - ج - التخطيط الاقتصادى .
 - د - الثقافة والارشاد القومى والتعليم .
 - هـ - الامن القومى .
- ٤ - بحث الشئون الداخلية للبلدين وايجاد الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها .

المادة الثالثة :

تتكون القيادة السياسية الموحدة من رئيسى الجمهوريتين وستة أعضاء على الاقل من كل من البلدين ولها الحق فى انشاء الاجهزة ووضع الانظمة التى تكفل سير العمل لها .

المادة الرابعة :

تجتمع القيادة السياسية الموحدة مرة كل شهرين في أى من البلدين ويجوز أن تعقد اجتماعا استثنائيا اذا اقتضت الضرورة ذلك .

المادة الخامسة :

قرارات القيادة السياسية الموحدة نافذة المفعول بمجرد صدورها الا ما يستلزم تنفيذه تصديقا من السلطة التشريعية في كل من البلدين .

المادة السادسة :

تعتبر هذه الاتفاقية نافذة المفعول بمجرد التصديق عليها من السلطة التشريعية في البلدين .

القاهرة ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤هـ

الموافق ١٦ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٦٤م

ويلاحظ هنا أن الاتفاقية سواء في مقدمتها أو في نصوصها أكدت على ضرورة تضامن كل القوى المختلفة وبتوحيد العمل السياسى وإقامة التنظيمات الشعبية .

الا أنه يوم عودة الوفد العراقى مباشرة الى بغداد قامت أزمة حادة بين أعضاء مجلس الثورة - قبل حله - وبين الرئيس عبد السلام عارف إذ طالب بعض أعضاء المجلس وهم عارف عبد الرازق وعبد الكريم فرحان وصبحى عبد الحميد وهادى خمّاش بضرورة إعادة تشكيل الوزارة لتكون أكثر وحدوية وأكثر تقدمية ، وطالبوا كذلك بضرورة اختيار ضابط ركن لتولى رئاسة أركان الجيش بدلا من عبد الرحمن عارف الذى لم يحصل على مؤهل كلية الأركان الأمر الذى جعله يشغل المنصب بالوكالة ، وقرر الأعضاء الخمسة الاستقالة اذا لم يستجب الى مطلبهم .

وفي اجتماع ضم الجميع تعذر حل الأزمة وتقدم الأعضاء الخمسة فعلا باستقالة جماعية . الا أن المساعى المبذولة نجحت في عقد اجتماع آخر مع الرئيس عارف ووافق فيه على إجراء التعديل الوزارى المنشود ولكنه لم يوافق على تغيير أخيه عبد الرحمن عارف من منصب رئيس الأركان ووافق الجميع على هذا الحل على أن يسند منصب وزارة الدفاع الى ناجى طالب مع تشكيل لجنة عسكرية تشرف على تنقلات الضباط كذلك يتولى صبحى عبد الحميد وزارة الداخلية .

الا أن ناجى طالب اعتذر عن منصب وزارة الدفاع إذ أنه كيمسا أخبرنى في ذلك الوقت كان على علم بأنه سيصطدم مع الجميع إذ أنهم كانوا

يتسابقون على خلق الكتل داخل الجيش الامر الذى لن يرافق عليه ، لذا
مقد رؤى اسناد وزارة الدفاع لمحسن الحبيب أحد أصدقائه ناجي

وفعلا تم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة طاهر يحيى في ١٤ نوفمبر
(تشرين ثانى) ١٩٦٤ وحدد خطاب تشكيل الوزارة مهمتها فى الآتى :

١ - اعادة الحياة الدستورية وقيام الحياة النيابية فى مدة لا تتجاوز السنة
الواحدة .

٢ - الاسراع فى اعادة اعمار شمال العراق وحل كافة القضايا المتعلقة
به بما يضمن الوحدة الوطنية .

٣ - اقامة مجلس شورى تطبيقا للبيان الاول الصادر فى ١٨ نوفمبر -
تشرين ثانى - خلال شهر واحد .

٤ - الاهتمام ببناء الجيش والقوات المسلحة وابعادها كليا عن السياسة .

٥ - انجاز ما يترتب على ما جاء فى اتفاقية ١٦ أكتوبر (تشرين أول)
الوحدية .

ولقد جرت محاولات لانشاء مجلس الشورى الا أنها لم تنجح نظرا
للصراع الحاد بين الرئيس عارف وباقي أعضاء مجلس الثورة .

ولم ينجح التعديل الوزارى فى اعادة الثقة بين الرئيس عارف
وباقى زملائه اذ أصبح كل طرف يوقن أن الطرف الآخر يسعى لازاحته
من الطريق وكانت هذه هى الحقيقة للأسف الشديد اذ بدأ الجميع دون
استثناء فى اتخاذ الخطوات المحمومة لتنفيذ ذلك . حتى ولو باستغلال
اتفاقية الوحدة التى عقدت بين البلدين .

ومرت الايام دون أن تعقد القيادة السياسية اجتماعاتها فالرئيس
عبد السلام عارف كان يصر على عقدها فى بغداد وكان الحق معه
حيث أن الرجل قد زار القاهرة مرات عديدة ولكن كانت الظروف
لا تسمح للرئيس عبد الناصر بالذهاب الى العراق فى ذلك الوقت نظرا
لمشاغله الجسيمة . ثم كان الرئيس عارف ضائقا بما هم عليه من انقسام
وكان يحز فى نفسه أن يحضر اجتماعا على هذا المستوى وهو على رأس
وفد منقسم على نفسه يتهجم فيه الاعضاء على رئيسهم علانية فى حضور
الجانب العربى والظهور بمظهر الرئيس الذى لا يمكنه أن يسيطر على
أعوانه . كنت أقرأ ذلك فى وجهه وما يرتسم عليه من مشاعر الالم والاسى .
وكنت أعلم أن (أبا أحمد) كالجمل يجتر الالم فى نفسه ويحتفظ به حتى
الوقت المناسب .

ورغما عن هذه الصعوبات نجحت المساعي المبذولة لعقد أول اجتماع للقيادة السياسية في القاهرة في الفترة من ١٩ - ٢٥ مايو (أيار) سنة ١٩٦٥ وعقدت اجتماعات جانبية لتصفية الخلافات الوجودية وصدر عن هذا الاجتماع نوعين من القرارات :

قرارات علنية على شكل بيان نشر في الصحافة ووسائل الاعلام ،
وقرارات سرية لم يعلن عنها ..

أما أهم النقاط التي اشتمل عليها البيان العلني فكانت :

١ - استعرضت القيادة السياسية الموحدة ما تم اتخاذه من خطوات وما طبق من حلول على طريق الاشتراكية والوحدة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما استعرضت التطبيق الاشتراكي بين البلدين وما تم من انجازات في هذا السبيل . وبحث الحلول الايجابية التي تتخذ لتدعيم هذه الخطوات في المجالات المختلفة وقررت اتخاذ الاجراءات الفعالة لزيادتها والتوسع فيها كأساس وطيد على طريق الوحدة الكاملة .

٢ - تؤكد القيادة السياسية الموحدة أن ميثاق العمل الوطني في كل من ج . ع . م . والعراق هو سبيل الحرية والاشتراكية والوحدة واساس العمل السياسي في القطرين ضمانا لتثبيت المكاسب الثورية لقوى الشعب العاملة ، وانطلاقا لتحقيق حريتها السياسية والاجتماعية تتخذ من القيم الروحية النابعة من الاسلام والاديان السماوية الاخرى دافعا للنضال الشعبي لتحقيق ذاته وبلوغ أهدافه .

٣ - ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشعب العاملة هي القوة التي يستند اليها الشعب لتنفيذ مكاسبه السياسية والاجتماعية وهي الدعامة الاساسية لقيام الوحدة العربية .

٤ - ان تدعيم الاتحاد الاشتراكي وخلق جهاز سياسي ملتزم بزيادة فعالياته وممارسة للعمل السياسي والاجتماعي في وسط الجماهير لهو السلاح الوحيد الذي تستطيع به الجماهير فرض التقدم وبناء الاشتراكية والديمقراطية ومواجهة تحديات الرجعية والاستعمار .

٥ - ان مرحلة الانطلاق الثوري نحو بناء المجتمع الاشتراكي السليم توجب الاعتماد على مشاركة الجماهير والايمان بها فهي وحدها التي تقود التطور دون استعلاء أو سيطرة أو وصاية من أي جماعة أو فئة تحتكر العمل السياسي .

٦ - انه أصبح واجبا وطنيا على جميع القوى القومية أن تتوحد داخل الاتحاد الاشتراكي العربي لتواجه التحديات المستمرة لأمانيتها القومية .

أما عن برنامج العمل السرى الذى صادقت عليه القيادة السياسية الموحدة فى اجتماعاتها فكان كالاتى :

عام :

١ - ناقشت القيادة السياسية الوحدة بين الجمهورية العراقية ، ج.ع.م. فى أول اجتماع لها بالقاهرة فى الفترة من ١٩ - ٢٥ مايو (آيار) ظروف البلدين والعوامل المؤثرة لتقرير وتدعيم فاعلية العمل الموحدوى .

٢ - فالوحدة هى اسمى هدف قومى يسعى اليه الشعب فى البلدين وليس من المهم إقامة الوحدة فحسب ولكن من الواجب أن تقوى هذه الوحدة على مواجهة التحديات التى تنتظرها من الرجعية والاستعمار أعدائها الطبيعيين لذا فمن الواجب أن تتخذ كافة الترتيبات لمواجهة هذه التحديات وأن تسير خطوات العمل الموحدوى فى طريق واضح ممهّد يحقق له النصر الاكيد ويعزز من فاعليته ورسوخ أقدامه .

٣ - لقد تأكد للقيادة السياسية الموحدة أن العمل الاساسى والحاكم فى طريق الوحدة فى المرحلة القادمة هو تحقيق الوحدة الوطنية بالعراق مما يتطلب الآتى :

- أ - وحدة القيادة السياسية .
- ب - وحدة الجيش وابعاده عن الحزبية والتكتلات السياسية .
- ج - دعم الاتحاد الاشتراكي .
- د - فعالية القيادة السياسية الموحدة .

٤ - وحدة القيادة السياسية :

ويتحقق ذلك بالآتى :

- أ - تدعيم الروابط والعلاقات التى تربط بين افرادها لتحقيق وحدة الفكر والعمل .
- ب - الاتفاق على برنامج سياسى مع تحديد فترة انتقال وموعد الانتخابات لقيام مجلس أمة .

ج - الاتفاق على برنامج اقتصادى واجتماعى .

وبذلك يمكن للقيادة ان تجمع حولها اصحاب المصلحة الحقيقية للثورة العربية الاشتراكية لتواجه بهم تحديات العناصر المعادية .

هـ - وحدة الجيش وابعاده عن الحزبية والتكتلات السياسية :

وذلك بالعمل على اذابة وانهاء التكتلات السياسية بداخله لتحقيق الاستقرار . وتوافق على تكوين لجنة ضباط تختص بالتوصية لاجراء التنقلات والاحالة على التقاعد بين الضباط .

٦ - دعم الاتحاد الاشتراكى :

ويتم ذلك بالآتى :

أ - اهتمام السيد الرئيس شخصيا به (الرئيس عبد الناصر) ووضعه تحت رعايته .

ب - الاخذ بمبدأ التفرغ بالنسبة للمراكز الرئيسية .

ج - ضم كل العناصر القومية واستبعاد أعداء الثورة والعناصر الانتهازية .

د - العمل على اذابة التناقضات والتكتلات الحزبية داخل الاتحاد الاشتراكى ثم خلق تنظيم سياسى ملتزم يعتمد عليه فى العمل الوطنى .

وبذلك يصبح تنظيم الاتحاد الاشتراكى القاعدة الاساسية لتنفيذ العمل الوحدوى وتعبيرا عن اتحاد قوى الشعب العاملة .

٧ - فعالية القيادة السياسية الموحدة :

يجوز ان تجتمع القيادة السياسية الموحدة بكامل هيئتها أو جزء منها حسب مقتضيات العمل .

٨ - اتفق على تشكيل أمانة عامة للقيادة السياسية الموحدة مكونة من أمين عام وعضوين تكوّن واجباتها :

أ - تلقى التوجيهات من القيادة السياسية الموحدة ووضع برنامج عمل لتنفيذها .

ب - متابعة تنفيذ القرارات وتقديم تقارير بما تم تنفيذه منها الى القيادة السياسية الموحدة .

ج - تشكيل اللجان الفنية المختلفة حسب ما يقتضيه الموقف ورفع
دراساتها الى القيادة السياسية الموحدة .
(د) وضع اللائحة الداخلية للعمل بموجبها .

٩ - وبالنسبة للجمهورية العربية المتحدة رأيت القيادة السياسية
الموحدة :

١ - زيادة فعالية الاتحاد الاشتراكي العربي .
ب - اعداد دراسات فكرية يلتقى عليها الاتحاد الاشتراكي العربي
في البلدين .

١٠ - كما اتفق على أن تعقد القيادة السياسية الموحدة اجتماعها القادم
بالتاهرة في أوائل (تموز) ١٩٦٥ عقب انتهاء المؤتمر الآسيوي
الافريقي الذي سيعقد بالجزائر .
ولعل القارئ يتفق معنا في أن خطوات جادة كانت قد اتخذت
في كافة الاتجاهات . فالتنظيم السياسي الواحد أصبح حقيقة واقعة رغما
عن الازمات التي يمر بها . . . ،

وتشكيل مجلس الثورة كان قد تم ، والدستور المؤقت أعد وصدر . . . ،
وقوانين يوليو (تموز) الاشتراكية بدى في تطبيقها . . . ،
والمحاولات الجادة لتحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة
تسير في طريقها . كلها خطوات ما كان يتصور لها أن تتحقق في تلك الفترة
القصيرة لذا فان ما تم حتى ذلك الوقت كان عملا يبشر بالخير رغما عن
التصور الواضح في التنفيذ .

الا أن ظروفنا كثيرة ومؤثرات متعددة حالت دون أن تؤتي تلك المحاولات
ثمراها . فكانت الجهود المضنية والاعمال الصادقة تضيق عبثا وهباء وكأنها
صرخة في واد . فبدلا من أن يسير الجميع قدما الى الامام تهمتت
الخلافات بينهم دون ما سبب يدعو الى ذلك . ووسط أزمة الثقة التي
شارك الجميع في صنعها وتعميقها ووسط الأحقاد والمطامع الشخصية التي
سيطرت على الجميع تاهت الاغراض الكبيرة وضلت طريقها .

كانت بداية أمل الكثيرون فيها خيرا . ولكن سرعان ما تبخرت الامل
تحت الانفصالات الساخنة ، والعواصف المندفعة ، والحزبية المنغلقة ،
والفردية المدمرة . فافترق الرفاق ، وانشق الاصدقاء . وأصبح كل طرف
يشك في الطرف الآخر . وأصبح الافراد ذو المصلحة الواحدة منقسمين
على انفسهم امام اعداد متحدين يتحينون الفرصة المناسبة لينقضوا . وأصبح
الاصدقاء اعداء اعداء الداء . كما ملئت ليالى بغداد بالخناجر الحادة التي تبرق
وأنمع وهي تسحب من أعماقها في انتظار أن تهوى !!!

الفصل الثامن عشر

تواجد القوات العربية في العراق

**بغداد تطلب من القاهرة ارسال قوات عربية اليها —
سوء فهم في استخدام القوات — لماذا استجابت
القاهرة للطالب العراقي ؟ — مساعدات متبادلة بين
القاهرة وبغداد .**

في النصف الأول من ديسمبر (كانون أول) ١٩٦٣ كان وزير الخارجية العراقي السيد / صبحي عبد الحميد في القاهرة وقابل الرئيس جمال عبد الناصر أكثر من مرة حضر المشير عبد الحكيم عامر احداها .

وكان الموضوع الرئيسي الذي أثير في هذه اللقاءات هو طلب العراق تواجد قوات عربية في بغداد وكان الرئيس عبد السلام عارف قد سبق له التحدث في هذا الموضوع مع الرئيس عبد الناصر عدة مرات .

وقد ذكر صبحي عبد الحميد للرئيس عبد الناصر أن العراق جاد في طلب قوات عسكرية من ج . ع . م . للتواجد في بغداد اذ أن مجرد تواجد هذه القوة ولو كانت في حجم كتيبة أو كتيبتين سوف يحقق لهم أغراضا متعددة فإنه يؤمن الوضع في بغداد ، ويؤثر على الأوضاع السياسية في دمشق ، ويلين من عناد الاكراد ويقنعهم بضرورة الوصول الى حل سلمي مع الحكومة المركزية .

واقترح وزير الخارجية العراقي — في حالة الموافقة على مبدأ تواجد القوات العربية في العراق — أن يكون وجودها اما في الحبانية أو الموصل . ووافق الرئيس عبد الناصر والمشير عامر على ارسال كتيبة أو كتيبتين من المظلات على أن يكون واضحا الا تشترك هذه القوات في أى قتال بأى حال من الاحوال وعلى أن تقوم الحكومة العراقية بتدبير نقل هذه القوات .

وطرح وزير الخارجية العراقي موضوع تحمل حكومته مهابا ومرتبات الافراد وعلاواتهم بالاضافة الى التمويل والامداد الا أن الرئيس عبد الناصر رفض رفضا باتا أن تتقاضى قواتنا أى نوع من المرتبات من الحكومة العراقية . الا أنه ألام الحاح وزير الخارجية العراقي وافق على مضمّن أن تتحمل الحكومة المصرية مرتبات القوات وتتحمل الحكومة العراقية الاجور الاضافية علاوة على تكاليف التمويل والامداد .

وبعد عودة صبحى عبد الحميد الى بغداد قررت الحكومة السورية سحب قواتها الموجودة في زاخو في الشمال بناء على اتفاقية الوحدة العسكرية بين البلدين وكانت هذه القوات بقيادة المقدم فهد الشاعر . ورحبت الحكومة العراقية بهذا الاجراء ايما ترحيب .

واثناء المباحثات الدائرة بادرت في يوم ١٦/١٢/١٩٦٣ بارسال مقكرة للعرض على الرئيس جمال عبد الناصر اتناول فيها هذا الموضوع الخطير ورأيت أن أضع أمامه النقاط التالية :

١ — أن المكان الاكثر احتمالا لوضع قواتنا في حالة وصولها هو منطقة زاخو في الشمال اذ أن سحب القوات السورية سيترك فراغا في هذا المحور يجب أن يملأ خاصة وأن الرئيس عارف أخطرني بأنه أنذر قائد الجهة في الشمال باحتمال وصول قواتنا .

٢ — ان وضع هذه القوات على هذه الصورة سيجعلنا فجأة على الحدود التركية والحدود السورية الامر الذي سيترتب عليه ردود فعل حادة من الدولتين .

٣ — أن التعاون بين ايران وتركيا والعراق مازال قائما وأن ضباط الارتباط من تركيا وايران مازالوا موجودين في بغداد ومعنى ذلك أننا سنجد أنفسنا في تعاون غير مباشر مع حلف « الستو » .

٤ — مازالت المشكلة الكردية على حدةها وموقفنا من هذه المشكلة حتى الآن هو عدم التحيز لاي من الطرفين ومحاولة ايجاد التفاهم بينهما في نطاق وحدة الاراضي العراقية وقد يخرجنا تواجد قواتنا بالعراق عن هذه السياسة .

٥ — ما الموقف لو تغير الوضع في العراق — وهذا احتمال قائم — فما زال الموقف بعيدا عن الاستقرار .

وطالبت في النهاية باعتذار القاهرة عن ارسال القوات مع ايجاد التبريرات التي تمهد لذلك واقتрحت في حالة عدم الاخذ بوجهة النظر هذه أن تتمركز قواتنا في بغداد او في اى مكان آخر خلاف التمرکز في الشمال .

الا أن القاهرة أخذت بنصف وجهة النظر هذه فمن ناحية وافقت على ارسال قوات مصرية الى العراق ووصلت فعلا على شكل أطقم الدبابات وأطقم المدافع لتعمل على دبابات ومدافع عراقية ولكنها من ناحية أخرى وافقت على أن تتمركز القوات في معسكر التاجي الموجود في ضواحي بغداد .

واننى لا اذكر ذلك لاثبات المواقف كما يفعل البعض هذه الايام فهذا
أبعد شيء عن خاطري فلم يتعد الامر اننى - كسفير لبلادى - رأيت
من واجبى أن أبدى رأيى فأبديته وكان الرئيس عبد الناصر يرحب بذلك
بل يشجعه أو هكذا كان الحال معى فى أكثر المواقف .

ولكن ابداء النصيحة والادلاء بالرأى جزء من مشكلة صانع القرار
— اذ للقائد السياسى بعد ذلك أن يتخذ ما يشاء من قرارات تتفق
والساحة الكبيرة التى يلعب عليها فالنصيحة ليست ملزمة والرأى ليس من
المحتتم الأخذ به . قد يوضع فى الاعتبار عند أخذ القرار كما حدث فى
هذه المذكرة اذ نجم عن ذلك عدم موافقة القاهرة على دفع قواتنا
الى زاخو فى أقصى الشمال واستبدلت ذلك بوجودها فى معسكر الناجى
بالقرب من بغداد .

ولا يعتبر ابداء النصيح والحالة هذه عملا بطوليا خارقا للعادة
كما يحاول البعض أن يصوره فى هذه الايام بل هو واجب على المسئول
فى أى مستوى أن يقوم به .

وذكرت ذلك للتاريخ واضيف عليه أن القاهرة على حق فى قرارها
الذى اتخذته فى تلك الايام .

وفى مباحثاتى مع وزير الخارجية العراقى اتفقنا على أن تتقدم
الحكومة العراقية بطلب رسمى تطلب فيه ارسال القوات
المتفق عليها استنادا الى الاتفاق المعقود بين البلدين فى دمشق عام ١٩٥٨
عقب قيام ثورة تموز ١٩٥٨ والتى أطاحت بالعهد الملكى .

وفعلا وصلتنى المذكرة الآتية من السيد وزير الخارجية العراقى .

الرقم م . خ / ٤٥٩٣ / ٤٩٥٣ / ٥٠٠

بغداد فى ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٣

الجمهورية العراقية

وزارة الخارجية

تهدى وزارة الخارجية تحياتها الى سفارة ج . ع . م . فى بغداد
ونتشرف بأن تنهى اليها بأنه استنادا الى الاتفاق المعقود بين الجمهورية
العراقية والجمهورية العربية المتحدة فى ١٩ تموز ١٩٥٨ والحقا لما
انتهت اليه المشاورة مع الرئيس جمال عبد الناصر عند زيارة السيد
وزير الخارجية للجمهورية العربية المتحدة فى ٩ كانون الاول ١٩٦٣ والى
المذكرة مع السيد السفير . ترحو حكومة الجمهورية العراقية ارسال القوة
المتفق عليها من ج . ع . م . كما ترحو احاطة السفارة علما بأن السيد
معاون رئيس أركان الحرب العراقى سيحضر الى مكتب السيد السفير
لاتداول بالشئون المتعلقة بما ييسر وصول هذه القوة .

نتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها .

صبحى عبد الحميد

وزير الخارجية

الى السيد أمين هويدي سفير الجمهورية العربية المتحدة .

وفعلا زارنى العقيد الركن محمد مجيد معاون رئيس اركان حرب الجيش العراقى بمكتبى لبحث التفاصيل التنفيذية الا اننى فوجئت بأنه يخبرنى بأنهم سيدفعون بقواتنا عند وصولها الى الشمال للعمل فى احد القطاعات بالجهة وكنت قد لمست هذا الاتجاه — ولكن فى صورة مبهمه — من الرئيس عبد السلام عارف قبل ذلك .

وقد اوضحت لكل منهما ان هذا الاتجاه ضد الاتفاق .

ورأيت من واجبى أن أسافر الى القاهرة لعرض الموضوع على الرئيس عبد الناصر حتى يحسم الموقف قبل التورط فى أى أجراء واقترحت على سيادته رسالة خطية الى الرئيس عبد السلام عارف توضح الامور بجلاء كامل قبل اقدام على أى خطوة تنفيذية .

وفعلا حملنى الرئيس عبد الناصر عند عودتى الى بغداد رسالة مكتوبة الى الرئيس عبد السلام عارف هذا نصها :

الجمهورية العربية المتحدة

الرئيس

سيادة الاخ الرئيس عبد السلام عارف

رئيس الجمهورية العراقية ..

أحييكم أطيب تحية وأرجو أن يعينكم الله على تحمل الاعباء الضخمة التى تواجهونها حتى تبلغوا كل ما ترجونه ونرجوه لكم من توفيق ونجاح .

لقد حمل الى السفير أمين هويدي نتائج مقابلاته معكم ومع المسؤولين فى العراق ولست فى حاجة أن أذكر من جديد — بأخوة صادقة — أننا نقف الى جانبكم باصرار وقوة .

واعتقد أن السيد صبحى عبد الحميد وزير خارجيتكم قد لمس مدى هذا الاستعداد فى مقابلته لى والتى وافقت فيها على تلبية رغبتكم بارسال قوة من جيش ج . ع . م . الى العراق وذلك رغم المصاعب التى قد تواجهنا فى سبيل تحقيق هذه الرغبة والتى من أجلها وافقت على ارسال القوة على أساس ألا تشترك فى أى معارك . ولقد اوضحت

للسيد صبحي عبد الحميد أن اشترك قواتنا المسلحة في هذه المعركة (١) بتعارض مع خطنا السياسي ويتنافى مع مصلحتنا بل والمصلحة العربية عامة وقد اقتنع بوجهة نظرنا وأكد أنكم لا تنوون إرسال هذه القوة الى ميدان المعركة وإنما ستعسكر في الموصل والحبانية غير أن السفير أمين هويدي قد ذكر لي أنه ليس من حديثكم معه ومن مقابلاته مع العقيد الركن محمد مجيد معاون رئيس الأركان في الجيش العراقي أن القوة العربية قد تشترك في العمليات العسكرية الأمر الذي لم يكن في حسابنا .

ولقد رأيت أن أبعث اليكم بهذه الرسالة لأوضح ما دار بيني والسيد صبحي عبد الحميد بخصوص هذا الموضوع .

لقد ذكر لي السيد صبحي عبد الحميد أن الرئيس عبد السلام عارف هو متبنى فكرة إرسال قوة من ج . ع . م . الى العراق وهو يريد من هذه القوة عدة أشياء :

١ - الضغط على الأكراد لأنهم يثقون في شخصكم ويثقون في ج . ع . م . والضغط عليهم لقبول حل القضية القائمة الآن بطريقة تتفق مع رغبة الحكومة العراقية .

٢ - القضاء نهائياً على أي فكرة لدى البعثيين سواء في سوريا أو في العراق للقيام بعمل ضد الحكومة لأن وجود قوة - ولو رمزية - بالعراق يؤمن حال العراق .

٣ - تقوية الروح المعنوية لدى القوميين في سوريا من أجل العمل على التخلص بسرعة من الحكم البعثي ووجود قوة من ج . ع . م . في منطقة الموصل والشعور بإمكانها أن تتقدم في أي وقت تشاء الى سوريا بإمكانها رفع معنوية الشعب السوري حتى ينتفض بسرعة ضد الحكم البعثي .

وقد رددت على السيد صبحي عبد الحميد بإمكانية إرسال القوات على أساس ألا تشترك في عمليات عسكرية وأوضحت له أسباب ذلك على الصعيد المحلي والدولي . وقد أكد السيد صبحي عبد الحميد ذلك بقوله « أن هذا هو الوضع الذي يريده الرئيس عبد السلام عارف أي أن القوة العربية ستبقى في الموصل في ثكنات ولا تشترك بالقتال . فوافقت على إيفاد القوات العسكرية العربية على هذا الأساس .

(١) القتال الدائر في الشمال مع الأكراد .

هذا هو في الحقيقة ما دار في اجتماعنا بالسيد صبحى عبد الحميد متعلقا بموضوع ارسال القوة وانى أرجو أن تتيج لى فرصة لقائكم في اجتماع القمة أن يستأنف بحث هذا الموضوع مفصلا .

مع أصدق تمنياتى أرجو لكم وللشعب العراقى الشقيق كل توفيق ورفاهية . والله يوفقكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

القاهرة في ١٦ شعبان ١٩٨٣
أول يناير ١٩٦٤
أخوكم
جمال عبد الناصر

وقد عدت الى بغداد يوم ١٩٦٤/١/٤ وسلمت الرسالة الى الرئيس عبد السلام عارف في اليوم التالى .

ووصلت القوة اخرا الى بغداد وكانت بقيادة المقدم ابراهيم العربى وهو ضابط ممتاز يعتبر دون ما شك قدوة في الخلق والقيادة وتقدير المسؤولية وكان يشاركه في صفاته الممتازة كافة ضباطه ومعاونيه وللتاريخ فان سلوك قواتنا في العراق كان مضرب المثل سواء في المظهر أو السلوك أو الانضباط أو المعرفة .

وكم كان يحلو للرئيس عارف أن يصطحبنى في كثير من الاحيان لزيارة هذه القوة في معسكرها لتناول طعام الافطار هناك ولنمضى أسعد الاوقات بين أفرادها .

ولقد بذلت محاولات كثيرة — حينما بدأ الصراع داخل الصف القومى — لضم قواتنا الى هذا الجانب أو ذاك الا أننا التزمنا بمبدأ الحياد الكاملة فقواتنا وجدت لتدعيم نظام قائم وليس لمعاونة فرد أو أفراد .

الا انه بعد ازمة مايو (آيار) ١٩٦٥ انتابنى القلق فقد تجبرنا الظروف الضاغطة والتي أصبحت تتغير بسرعة كبيرة كل يوم على عدم الالتزام بهذه السياسة الحيادية ولذلك عقدت مؤتمرا يوم ١٩٦٥/٧/١٨ في مكتبى بالسفارة مع كل من العقيد على فهمى الشريف الملحق العسكرى العربى ببغداد والعقيد ابراهيم العربى قائد القوة العربية لتبادل الراى في الموقف ووجدنهما يشاركانى القلق الذى أشعر به . وانتهينا في هذا المؤتمر الى تقديم اقتراح للقاهرة بسحب هذه القوة وفعلنا وفي نفس اليوم أرسلت مذكرة الى الرئيس كان أهم ما ورد فيها النقاط التالية :

١ — بعد شق الصف القومى الذى كان متوليا السلطة في العراق بعد الاحداث الاخيرة زاد احتمال قيام الاطراف المختلفة بالتخلص من

بعضها البعض — كل يسعى الى السلطة التي يسيطر عليها حالياً
الرئيس عارف .

٢ — هناك ثلاثة احتمالات يمكن أن تحدث في المستقبل القريب :

(أ) قيام الرئيس عارف باستغلال النجاح الذي حصل عليه حالياً
بالتخلص من جماعة صبحى عبد الحميد سواء الموجودة
بالجيش أو خارجه نهائياً ومن ثم يركز على تخلصه من عارف
عبد الرزاق (كان قد تولى رئاسة الوزارة) .

أو

(ب) قيام عارف عبد الرزاق بمواصلة سعيه للتخلص من الرئيس
عبد السلام عارف بفض النظر عن نجاحه أو فشله في مساعده
تساعده بعض الفئات الأخرى .

أو

(ج) قيام فئة رجعية أو بعثية باستغلال الموقف لصالحها .

٣ — سوف يكون من الصعب تلافى تدخل قواتنا سواء في حالة اخذ الرئيس
عارف جانب المبادأة أو العكس إذ أنه في هذه الحالة سيكون من
الصعب تجنب الاحتمالات الآتية :

(أ) اشتباك قواتنا مع أى قوات عراقية .

(ب) اشتباك قواتنا مع أى تجمعات شعبية رغماً عن التعليمات
الحالية التي تقضى بتجنب ذلك إذ يحدث عادة في مثل هذه
الاحوال محاولة الفئات المختلفة السيطرة على الشارع مع
المحاولات المختلفة للقوى المندسة التي تحدث وقتئذ .

وبدون شك فإن النتائج المترتبة على ذلك لن تكون في
صالحنا سواء نجحت قواتنا في السيطرة على الموقف أو العكس
إذ ستستغلها كافة الفئات المعادية وما أكثرها أسوأ استغلال
بل ستفقدنا سيادة الكثيرين من العناصر القومية التي أصبحت
تجاهر بنقدها للرئيس عارف وإعلان سخطها عليه . هذا
علاوة على أن صعوبة السيطرة على قواتنا في هذه الحالة
— لاحتمال انتشارها في أماكن متعددة — قد ينجم عنها
تصرفات فردية تؤدي الى نتائج وخيمة .

٤ — إذا أخذنا بحل بديل لذلك وهو الاستمرار في سياستنا المتفق عليها
بعدم تدخل قواتنا بأي حال من الاحوال عند أي تصادم بين

الفئات المختلفة ووقوفنا موقفا سلبيا فان هذا الحل سيعرض قواتنا للنقد ويجعلنا في موقف يصعب تبريره أمام الرأي العام العربي أو أمام الرئيس عارف نفسه ومن ثم ينتفى أى مبرر لتواجد قواتنا في العراق .

ويجب أن نضع في اعتبارنا صعوبة اتباع هذا الحل لو ووفق عليه اذ يحتمل أن :

(أ) يطلب الرئيس عارف احتلال قواتنا لمواقع داخل المدينة بمجرد احساسه بتحريك مضاد أو كنوع من الاختبار لقواتنا — دون وجود دافع حقيقى لمثل هذا التحرك لمعرفة اتجاهها الحقيقى اذ يختمر الشك في نفسه حتى الآن ازاء تصرف قواتنا احتل .

(ب) أو قد يذهب بنفسه الى معسكر التاجى حيث تعسكر قواتنا ليقودها بنفسه للسيطرة على الموقف .

واذا حدث ذلك فسوف نعود الى الحالة الاولى التى سبق ذكرها .

هـ — ولذلك فاننا نقترح التفكير من الآن في سحب قواتنا الموجودة حاليا بالعراق على أن يتم ذلك في الاسابيع القليلة القادمة ولهذا الحل عيب واضح اذ سوف يؤكد للرئيس عارف ما سبق أن سمعه من اشاعات عن تأييدنا لجانب صبحى عبد الحميد بسحبنا القوة العربية بمجرد خروجه من السلطة وقد يدفعه هذا التصرف الى اتجاه مضاد لنا في سياسته ولو أنه يمكن للرئيس عارف أن يتبع اتجاهها مضادا لو أراد بخلق أى أسباب يراها الا أنه رغما عن هذه العيوب فان قرار سحب قواتنا يجنبنا ظروفنا لا يمكن التكهن بنتائجها لو أبقينا على قواتنا وسط الظروف التى سبق شرحها .

٦ — ولو ووفق على هذا الاقتراح نقترح الآتى :

(أ) حتى يتم التنفيذ نستمر على سياستنا بعدم التدخل في أى أحداث مفاجئة .

(ب) يمكن تبرير سحب القوات بحاجتنا لها في اليمن أو سيناء .

(ج) أثناء سحب القوة العربية يمكنها تجهيز بعض الاطقم العراقية لتحل محلها (١) .

(١) هذا بالرغم من أن المشكلة الاساسية للرئيس عارف لم تكن في تدبير الاطقم العراقية بل في ولاء هذه الاطقم واستمرارها في ذلك .

(د) يمكن مفاتحة طاهر يحيى في ذلك أثناء وجوده في القاهرة اذا حضر مع الوفد العسكري بمناسبة احتفالات ٢٣ يوليو أو يمكن مفاتحة عبد الرحمن عارف رئيس الأركان بذلك اذا لم يحضر طاهر يحيى الى القاهرة أو يمكن أن نقوم نحن في بغداد بمفاتحتهم في ذلك .

الا أن هذه المبررات لم تكن كافية لاقتناع القاهرة فأعصابها فولاذية دائها في مواجهة الاحداث .. وظلت هذه القوات في معسكر التاجي ولم تنسحب الا بعد فترة من انتهاء خدمتي بالعراق .

واذا أراد الانسان أن يقيم قرار استجابة القاهرة لطلب العراق ارسال القوات العربية الى بغداد بعد هذه الفترة الطويلة لوجد أنه كان قرارا حكيما تقتضيه الاحوال .

فلقد رأى الرئيس عارف أن تأمين وضعه ونظامه لا يتأتى الا باتخاذ هذه الخطوة وكان له ما يبرر ذلك فالتيارات السياسية في العراق كانت جارفة وعاتية ، والرجل لم يعمق جذوره بعد في دهايز السلطة ودروبها ، والقتال مع الاكراد في الشمال كان مازال مستعرا يمتص ويشتت طاقة الحكومة المركزية ويشكل استنزافا للجهود والاموال ، وايران تحرك انصارها في بعض اوساط الشيعة في الجنوب وتفذى الاكراد في الشمال ، وحكم البعث في سوريا يتأمر باصرار على الحكم في بغداد في محاولات متتابة جسورة لعله ينجح في اسقاطه .

كان الموقف صعبا رهيبا يحتاج الى اسناد ..

والقاهرة بدورها تنظر الى أمنها في إطار سياسة عربية متكاملة لوجود نظام ضديق في العراق يؤمن موقفها في الساحة العربية ، ويقفل بابا يمكن أن يفتح وهى مشغولة في مسرح اليمن ، وتحشد من عداوة النظام البعثي في سوريا ، وتجنب حركة القومية العربية الانحسار . وبهذه فكان التجاوب مع طلب العراق أمرا تقتضيه ظروف أمن ج . ع . م . إذ لم تنس القاهرة ما لاقتته من نظام الحكم المعادي في العراق أيام نوري السعيد وعبد الكريم قاسم فلم تنس أن الحكم المعادي في بغداد أجبرها على خوض معركة ضد حلف بغداد ، وكان المحرك والمؤيد للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بعد تأمين قناة السويس ، ولم تنس أن الحكم المعادي في بغداد أجبرها على أن تواجه موقفا صعبا بعد حدوث الانفصال إذ أن حكم عبد الكريم قاسم ساعد الانفصال وأيده بل ساهم في التخطيط لحدوثه .

ثم ما معنى الوحدة اذن التى تنادى بها كل من القاهرة وبغداد اذا لم ينتقل الشعار الى حيز التنفيذ ؟

وللتاريخ لم يكن تنفيذ شعار الوحدة من جانب واحد بل كان للعراق فى ذلك العهد مواقفه التى لا يمكن أن تنسب ...

ففى الوقت الذى احتاجت فيه القاهرة الى رصيد من العملة الصعبة كانت فى أشد الحاجة اليه بادرت بغداد بايداع مائة مليون دينار تحت تصرفها فى البنك المركزى وكان الفضل فى ذلك يرجع دون شك الى الدكتور خير الدين حسيب محافظ البنك المركزى فى ذلك الوقت الذى أتم كافة الاجراءات بعد أيام قليلة من مفاتحتى له بالموضوع ولم تطالب العراق أبدا برده هذا المبلغ الا بعد أن تولى شكرى صالح زكى وزارة المالية فى وزارة الدكتور عبد الرحمن البزاز اذ جعل الغاء هذا الاتفاق من الموضوعات ذات الاسبقية الخاصة .

وفى الوقت الذى احتاجت فيه القاهرة الى القمح بادرت حكومة العراق بشحن ٥٠٠.٠٠٠ طن بمجرد أن فاتحت طاهر يحيى رئيس الوزارة وقتئذ وذلك دون انتظار للاتفاق على الاسعار أو على طريقة السداد بل أمر الرجل بفتح صوامع البصرة على مصراعها .

وقد ذكرت ذلك على سبيل المثال لا الحصر . لأن بغداد رأت بدورها أن أمنها هو فى شد أزر النظام فى ج . ع . م . ومساندته فما تقاعست بعد ذلك أو ترددت .

وأظهرت هذه المساعدات المتبادلة لكل من مارس العمل فى المجال العربى أن أمن أى بلد عربى لا يمكن أن يتحقق على المستوى المحلى أو القطرى ولكنه يتحقق فقط على المستوى القومى كما أظهرت أن البلاد العربية ان هى أرادت وشاءت يمكنها أن تكفى نفسها المعونات الخارجية وأن لديها من الامكانيات ما يحقق لها القوة دون حاجة الى أن تفتح الباب الى النفوذ الاجنبى من جديد ليكسب أرضا انحسر عنها بعد صراع دام أجيالا متعاقبة وذهب فى سبيله آلاف من الشهداء والضحايا .

الباب السادس

انقلاب ١٥ سبتمبر
(أيلول) ١٩٦٥

الفصل التاسع عشر : انشقاق الصف القومي

الفصل العشرون : الانقلاب المبتور



الفصل التاسع عشر

انشقاق الصف القومى

نقل أحد الضباط بسبب أزمة في الحكم — القاهرة
تتوسط لازالة الخلافات — أزمات وزارية متلاحقة —
وزير الارشاد يفجر الموقف — طاهر يحيى يعيد
تشكيل الوزارة ..

أزمة ابريل (نيسان) ١٩٦٥ :

كان الطريق مفتوحا والظروف مهية امام الحكم القومى لتحقيق الامانى
التي طالما تمنها الشعب . خاصة وأنه لم يكن هناك ما يشير الى احتمال
حدوث حركات مضادة في القريب العاجل تهدد بقاء الحكم أو تحوّل
بينه وبين أن يحقق أهدافه التي أعلن عنها .

ولكن كان الخوف الاكبر ان يتم انهيار الحكم من داخله !! من الصراعات
التي كانت سائدة ، من الخلافات التي كانت تنتهي لتبدأ من جديد ،
من تعمق أزمة عدم الثقة التي باتت تهدد بقرب العاصفة — وقد حدث
ما كان يخشى منه . فاشتد الصراع بين الرفاق وتعمق الخلاف بين الاصدقاء
بمرور الوقت دون استجابة للمحاولات الجادة الصادقة التي كانت تبذل
تلافيا للنتائج الخطيرة التي سوف تترتب على استمرار حالة التصدع التي
كان يلمسها الجميع واصبح الموقف أكبر من أن يحل بالوسائل السلمية
المتعارف عليها بين الاصدقاء فأخذوا يفكرون في أن يتخلصوا من بعضهم
البعض بحركات تصفية لا ترحم .

وكانت أزمة ابريل (نيسان) ١٩٦٥ من أهم الازمات التي تركت
بصماتها على النفوس .
في يوم ١٨/٤/١٩٦٥ اجتمع المجلس الوطنى لقيادة الثورة لبحث
تطورات القتال في الشمال .

اذ ان عدم حسم الموقف طوال الشهور الماضية ادى الى وجود
شعور عام لدى أعضاء المجلس بضرورة ادخال التعديلات على الخطط
القائمة على ضوء النتائج التي أمكن الحصول عليها حتى ذلك الوقت وذلك
لحسم الموقف في أقصر وقت كما كانوا يأملون .

كان هذا هو الموضوع الوحيد الذى سيطرح في الاجتماع .

الا أنه قبل البدء في المناقشة عرض اللواء عبد الرحمن عارف
رئيس أركان الجيش موضوعاً خاصاً بنقل أحد ضباط الجيش من مكان

الى آخر .. ووافق الرئيس عارف على ذلك . وبدأ الجميع يتهيأون لبحث الموضوع الخطير الذى اجتمعوا من أجله .

وفجأة اعترض كل من محمد مجيد معاون رئيس أركان الجيش وهادى خماش مدير الاستخبارات العسكرية على نقل الضابط .. بل عددا بالاستقالة ان لم يتم الغاء القرار .

وتكهرب الجو .. وتفجرت الازمة .. وكان ذلك بمثابة القشة التى قسمت ظهر البعير .. وسوف يدهش البعض من أن مثل هذا الاجراء البسيط يمكن أن يسبب مثل تلك الازمة الا أن الامور لا ينبغي أن تؤخذ بهذه البساطة التى تبدو عليها .. إذ أن الضابط المنقول هو فاروق صبرى معاون مدير الاستخبارات العسكرية .. والمكان المنقول اليه هو العمل فى استخبارات قوات الميدان فى الشمال .. والاهم من ذلك أنه كان من جماعة صبحى عبد الحميد التى تضم محمد مجيد وهادى خماش ..

وقد اعتبر الاخير ان النقل مقصود به الابعاد .. وان الابعاد — لو تم — سيكون الخطوة الاولى لخطوات تالية لتصفية جماعتهم تدريجيا .

هذه هى المسألة .. حلقة خطيرة فى الصراع القائم .

وثار الرئيس عارف وغضب اذ كيف يعترض ضابطان على قرار أصدره رئيس الجمهورية وعلى مسمع من جميع أعضاء المؤتمر ؟ ثم كيف يهددان بالاستقالة هكذا وعلنا بسبب خلاف على مثل هذا الموضوع الذى لا وزن له ؟ وقد تحدث الرئيس عارف بكل هذا وبأكثر منه وأبدى استعدادة لقبول أى استقالات تقدم اليه . كانت ثورة الرجل عارمة ويبدو أن صدره كان قد ضاق بما يحدث من الزملاء كما أن صدور الزملاء بدورها كانت قد شحنت بها فيه الكفاية من اجراءات الرئيس عارف التى كانت تثير الشك والريبة فى نفوسهم .

الا ان المناقشة انتهت عند هذا الحد . وظن الجميع أن ما حدث كان ثورة غضب وقتية قال فيها كل ما يريد أن يقول .. وانتقل المؤتمر لبحث الموضوع الذى اجتمع من أجله .

وأخيرا انتهى المؤتمر .. واتجه الجميع لتناول الغداء بدعوة من رئيس الجمهورية .

الا ان محمد مجيد وهادى خماش تغيبا عن مائدة الغداء دون اعتذار .

وفجأة دخل أحد ضباط القصر يحمل في يده رسالة سلمها للرئيس عارف وهو يتناول طعامه . . وفرض الرجل الخطاب ووجد بداخله استقالة كتابية من كل من محمد مجيد وهادي خماش !!!

وفوجيء الجميع . . حتى صبحى عبد الحميد لم تكن مفاجآته بأقل من الآخرين !!

وانفض الفداء على عجل وعقد كل من صبحى عبد الحميد وعارف عبد الرازق اجتماعا جانبيا لبحث الموقف الذى فوجئنا به وقررا الاستقالة تضامنا مع المستقلين . . وأبلغا استقالتيهما الشفهية لرئيس الوزراء !!!

اذن فقد تضامن صبحى وعارف مع زميليهما تضامنا كاملا في موضوع لم يؤخذ رأيهما فيه . قد يكون ذلك بدافع الزمالة او روح تضامن الجماعة وقد يكون ذلك بدافع الحيلولة دون قبول الرئيس عارف الاستقالتين . وزاد الامر تعقيدا أنه حينما ذاع خبر الاستقالات بدا الوزراء المتعاطفون مع زملائهم العسكريين يعدون استقالاتهم تضامنا معهم دون أن يعرفوا سبب الاستقالات .

واتسعت الازمة التى بدأت بقرار نقل أحد الضباط وانتهت بازمة تهدد كيان الحكم . الى هذا الحد هانت أمور الدولة ، وتهافت حدود المسؤولية ، وتضاعلت مصلحة الشعب أمام المصلحة الشخصية !!!

وتدخل رئيس الوزراء ليحاول حل الموقف . وتدخل آخرون كثيرون : البعض كان يريد حل الموقف ، والبعض الآخر كان يوسع شقة الخلاف حتى يتفجر كل شيء .

ونجحت المحاولات الصادقة التى قمنا بها فى أن يعقد اجتماع ثنائى بين الرئيس عارف وبين صبحى عبد الحميد لمحاولة حل الازمة الا أن الاجتماع لم يحسم الموقف بل زاد من تعقیده فقد تبادل الاثنان الاتهامات وسط الانفجالات السائدة وقتئذ فكانت النتيجة أن الخلافات ازدادت عمقا .

واستمرت لقاءات واجتماعات طوال الليل دون نتيجة وكنا ننتقل دون كلل بين الاطراف المتنازعة للوصول الى الحلول الوسط .

وفى يوم ١٩/٤/٦٥ دعى رئيس الوزراء كل الوزراء المستقلين الى اجتماع فى مكتبه كمحاولة نهائية لفض الازمة .

وقبل عقد الاجتماع اتصلت بصبحى عبد الحميد تليفونيا ورجوته أن يجمد الموقف بعض الوقت واخبرته أنني فى طريقى الى الرئيس عارف لمقابلته كمحاولة أخيرة منى مع الذين يحاولون . ورحب صبحى عبد الحميد

بالفكرة لأن الرجل لم يكن مقتنعا بتصرفات زميليه وانساق الى هذا الموقف انسياقا وتورط فيه دون أن يستشار أو يؤخذ رأيه . ولكن واجب الزمالة حتم عليه اتخاذ هذا الموقف وليكن ما يكون .

وكان الرئيس عارف - حينها دخلت عليه - ثائرا يهدد ويتوعد .. مكان الموضوع في تصويره ماسا بشخصه وكرامته . كان عاتبا على صبحي عبد الحميد وعارف عبد الرزاق اذ اتخذا منه هذا الموقف بدلا من أن يت دخلا كوسطاء خیر لتهدئة الزوبعة التي ثارت .. ولم أخرج من عنده الا وقد وعد الرجل بحل الازمة وبأنه لن يقبل أى استقالات . وكان الرجل عند وعده .. وفي اجتماع في مكتبه ضم المتنازعين صفى الموقف وسحب المستقيلين استقالاتهم .

الا أن الازمة تركت وراءها رواسب لم يكن من السهل أن تمحى .. وعقدت مشاعر الشك بين الاطراف المتعددة .. وأظهرت التكتلات في شكل واضح دون غموض في الجيش والوزارة .. كما وضع أن جماعة صبحي عبد الحميد ليست مرتبطة في داخلها بالتزام قوى يحدد من التصرفات العفوية التي يقوم بها كل حسب ما يراه مما يهدد بدفع الموقف الى ازيمات سياسية في أى وقت تهز نظام الحكم من أساسه .. مما سنلمس تكراره في الايام القادمة .

وقد تدهورت هيبة الحكم نتيجة الهزات المتعددة التي كان يتعرض لها .. وكانت تلك الازيمات تشدد رجل الشارع وتجذب انتباهه في أول الامر الا أنه بعد تكرارها وذبوع الاسباب التافهة التي كانت تدعو اليها أصبحت تلك الازيمات محل تنذر الرأي العام بكافة طبقاته واخذ الرأي العام ينظر نظرة استخفاف للحكم الذي ما كان يتخطى ازمة الا ويقع في ازمة اخرى .

واخذ كل يحشد قواه تمهيدا لصدام آت لا ريب فيه وهو صدام في حقيقته من أجل السلطة في وقت كانت المشاكل المتراكمة أكبر من أن يواجهها فرد أو جماعة .. كانت المصلحة القومية تحتاج الى جهد الجميع وتضامنهم وكان الطريق فسيحا يتسع للجميع لو أن الثقة كانت باقية لم تذهب بها الاحداث .. !!!

الازيمات تتلاحق :

وازاء تدهور الوضع والخوف الحقيقي من وصوله الى نقطة اللاعودة بذل الرئيس جمال عبد الناصر بدوره محاولات عديدة لتصفية الخلافات بين الرئيس عبد السلام عارف وزملائه لأنه كان يؤمن بأن استمرار الاوضاع في العراق لا يمكن أن يتحقق الا بوحدة الصف القومي وكان الرجل عازما

عن القيام بهذا الدور متردداً أن يقحم نفسه فيه إلا أنه ترك تخوفه ونحى تردده وتدخل مرات ومرات .

وكانت آخر تلك المحاولات ما قام به من جهد في مايو (آيار) ١٩٦٥ انتهى بتوقيع كافة الاطراف برنامج عمل سرى في ١٩٦٥/٥/٢٩ كان الغرض منه العمل على تصفية الكتل في الجيش ومحاولة ابعاده عن السياسة حتى يكون درعا للعراق لا آلة في يد كتلة من الكتل تستخدمه في أغراضها الخاصة . مما سبق أن تعرضنا له بالتفصيل في الفصل السابع عشر .

وعقب عودة الوفد العراقي من القاهرة كان هناك شعور عام بالتفاؤل في أن المتصارعة سوف تتناسى أحقادها وخلافاتها ولو الى حين .

إلا أن أحدث الماضى أقامت جداراً من عدم الثقة بين كافة الاطراف حال دون نجاح المحاولات التي كانت تبذل لتنفيذ برنامج العمل السرى المتفق عليه علاوة على أن كافة الكتل كان ينقصها الرغبة في تنفيذ ما اتفق عليه مما جعل ناجى طالب يرفض رفضاً باتاً تولى وزارة الدفاع ورشح محسن حسين الحبيب بدلاً عنه لتولى هذا المنصب .

وأصبحت الكتل تتربص ببعضها كل منها يريد القضاء على الكتلة الأخرى . وفي جهد محموم أخذت كل كتلة في استقطاب أكبر عدد ممكن من الضباط الى جانبها . وكان الرئيس عبد السلام عارف حريصاً كل الحرص على تفتيت الكتل التي تنازعه السلطة فأراد استقطاب عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية الى جانبه عن طريق صديق الطرفين سعيد صليبي أمر الانضباط العسكري . وتظاهر عارف عبد الرزاق بانضمامه الى الرئيس عارف بعلم زملائه .

وعقب عودة الرئيس عارف من القاهرة في مايو (آيار) ١٩٦٥ كلف عارف عبد الرزاق سرا بالبدا في اتصالاته لتشكيل حكومة جديدة برئاسته على أن يستبعد منها عبد الكريم فرحان وزير الارشاد مع اقناع صبحي عبد الحميد بتولى امانة الاتحاد الاشتراكي الى جانب وزارة الدولة لشئون الاتحاد حتى تخلو وزارة الداخلية ليشغلها أحد أنصاره وهو سعيد قطان والمعروف عنه مناهضته الشديدة للاتحاد الاشتراكي وبذلك يحدث تصادم بين سعيد قطان وصبحي عبد الحميد يؤدي الى استقالة الأخير .

وشعر عارف عبد الرزاق بأنه مذبذب قط في لعبة كبيرة يلعبها الرئيس عارف إذ يريد أن يستخدمه في ضرب كتلة صبحي عبد الحميد ومن ثم يصبح التخلص منه في آخر المطاف أمراً سهلاً وتكتم عارف عبد الرزاق ما عرفه من زوايا الرئيس عارف عن صبحي عبد الحميد وجماعته خوفاً

من انفجار الموقف قبل أوانه خاصة وأنه كان على وشك السفر في مأمورية إلى فرنسا تتعلق بالقوات الجوية التي كان يقودها في ذلك الوقت .

ولم ينس عارف عبد الرازق قبل سفره أن يوعد لنفر من زملائه المخلصين بأن يعدوا لانقلاب ضد الرئيس عارف على أن يكون موعد التنفيذ أثناء غياب الرئيس عارف لحضور مؤتمر دول عدم الانحياز الذي كان سيعقد في الجزائر بعد أسابيع قليلة .

إلا أن الأحداث تفجرت بأسرع مما تخيل عارف عبد الرازق . .
إذ أنه أثناء وجوده في فرنسا في أواخر يونيو (حزيران) ١٩٦٥ حدثت أزمة حادة فجرها عبد الكريم فرحان وزير الإرشاد دون سابق إنذار بل دون استشارة أحد من زملائه أيضا ودفن بالأمور إلى حافة الهاوية إذ أنه على أثر احساسه باستمرار تدخل الرئيس عارف في أجهزة الإذاعة والتلفزيون كتب خطابا إلى رئيس الوزراء الهب الموقف .
وكانت أزمة !!!

كانت بداية الأزمة مساء يوم ١٩٦٥/٦/٢٣ حينما اتصل عبد الله مجيد سكرتير عام رئاسة الجمهورية بمدير وكالة الأنباء العراقية وطلب منه نشر خبر عن تطورات الأوضاع في الجزائر والتي انتهت بازاحة الرئيس أحمد بن بيل عن الرئاسة في الانقلاب الذي قام به ضده هوارى بومدين على أن يكون الخبر موضوع التعليق الرئيسي للصحافة والإذاعة في اليوم التالي .

وكان نص الخبر كالاتي : « أن أحداث الجزائر تستأثر باهتمام رجال الثورة في العراق وعلى رأسهم الرئيس عبد السلام عارف الذي يتابع الموقف في القطر الشقيق انطلاقا من حرص العراق على ثورة الجزائر ومسيرتها وأن الرئيس عبد السلام عارف والرئيس جمال عبد الناصر على اتصال مستمر حول الموقف في الجزائر كما أن هذه الاتصالات تضمنت بذل المساعي الحميدة للحفاظ على حياة الرئيس أحمد بن بيل » .

وفي الصباح الباكر ليوم ١٩٦٥/٦/٢٤ تسلم المذيع في إذاعة بغداد نص مقالات الصحف وتعليقاتها على الموضوع ووجد أن إذاعة نصها الحرفي قد يستغرق فترة طويلة فاتصل بعبد اللطيف الكمالي المدير العام للإذاعة والتلفزيون الذي أمره باختصار التعليقات حتى لا يتم تجاوزا للوقت المحدد .

ونفذ المذيع تعليمات رئيسه .

واستمع الرئيس عارف إلى ما أذيع . فوجد أن تعليماته لم تنفذ فكلف عبد الله مجيد معرفة سبب عدم تنفيذ تعليماته ك وقام عبد الله مجيد بالاتصال بالكمالي مدير الإذاعة والتلفزيون وكلفه بإعادة إذاعة

النص الحرفي للتعليقات في نشرة أقوال الصحف المسائية الا أن الكمالي
رفض مبررا رفضه بأن الخبر فيه دعاية شخصية لرئيس الجمهورية الامر
الذي يتنافى مع واجب الاذاعة !!!

وغضب عبد الله مجيد بعد أن لمس أن أوامر رئيس الجمهورية
لا يمكن تنفيذها بل ويتم الاعتراض عليها من موظف بدرجة مدير عام !! .

واتصل عبد الله مجيد بأحد المذيعين مباشرة وكلفه باذاعة
المطلوب ونفذ المذيع التعليقات وغضب الكمالي وتوجه لعبد الكريم
فرحان وزير الارشاد وقص عليه الموضوع فانضم وزير الارشاد فوراً الى
المدير العام للاذاعة والتلفزيون وأيده في موقفه .

ولم يكتف عبد الكريم فرحان بذلك بل كتب الخطاب التالي الى
رئيس الوزراء .

سرى وشخصي

الموضوع / مهمة الاذاعة والتلفزيون
ودورها الاعلامي

الشعب ورغب عنها .

ان واجبات الاذاعة والتلفزيون خطيرة في مقدمتها بناء الانسان
العربي وتعميق المفاهيم القومية والانسانية وتنوعية المواطن وتربيته .

لكني لمست أن بعض المسؤولين مازالوا يتصورون أن هذه الاجهزة
وجدت للدعاية للحكام والمسؤولين فأخذوا يضغطون على الموظفين
والمذيعين فأربكوا أمور هذه الاجهزة وأثروا على مناهجها فكرها
الشعب وغرب عنها .

أرجو تفصلكم باصدار الاوامر للمعنيين والمسؤولين لتقدير هذه
الناحية وعدم الاتصال بأي موظف من موظفي المديرية المذكورة عدا
مديرها العام .

عبد الكريم فرحان
وزير الثقافة والارشاد

صورة منه الى :

مدير الاذاعة والتلفزيون
وكالة الأنباء العراقية
رئاسة ديوان الجمهورية

أرجو تبليغ موظفيكم بذلك .

واعتبر رئيس الجمهورية أن الخطاب موجه اليه وأنه اهانة لشخصه .
واتصل تليفونيا برئيس الوزراء في مكتبه وكان عبد الكريم فرحان
جالسا هناك .

وقال رئيس الجمهورية ما شاء أن يقول في عبد الكريم فرحان في
ثورة غضب عارمة واستمع عبد الكريم فرحان الى كل كلمة قالها الرئيس
عارف عنه وفيه سواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد من رئيس
الوزراء (أبى زهير) .

ويبدو أن ما سمعه عبد الكريم فرحان كان مثيرا لدرجة أنه اصر
على الاستقالة وتقدم باستقالته فعلا الى رئيس الوزراء وغادر العراق
الى القاهرة في اليوم التالي .

وقابلت عبد الكريم فرحان في منزلى بالقاهرة وقص على ما حدث .
وحاولت أن أطوق الازمة وعرضت عليه أن نعود سويا الى بغداد لحظا
بما يرضيه الا أنه رفض ذلك رفضا باتا .

ولم يخبر فرحان أحدا من زملائه بما حدث ولم يخبرهم كذلك
بالاستقالة ورغما عن هذا فان صبحى عبد الحميد تضامنا مع زميله
عبد الكريم فرحان تقدم باستقالة هو الآخر يوم ١٩٦٥/٦/٣٠ الى
رئيس الوزراء .

ونص الاستقالة كان الآتى :

السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم :

لقد تردت أوضاع البلد في الفترة الأخيرة بشكل أصبح حتى أقرب
الناس للحكم وهم القوميون على اختلاف فئاتهم وأشخاصهم يتذمرون
منتقدين تصرفات السلطة وضعف الحكم ورغم تحذيرنا ونصحنا لم نجد
أى استجابة لاصلاح الوضع بل استمر التدهور . وأخذ الحكم يجنح
الى الفردية متبعا سياسة « فرق تسد » . هذه السياسة التى أدت الى
تعميق الروح الطائفية ، وتفتيت الوحدة بخلق الاقليمية ، وبعبثة الصف
القومى .

وقد استهين أخيرا بالوزراء واعتبروا مجرد آلات تنفيذية وبلغ
الحد الى توجيه الاهانات الى وزير نائير ومكافح معروف بشكل لم يسبق
له مثيل في أى عهد من العهود التى مرت على العراق .

لقد فكرت مليا في الامر فوجدت أن البلد يحترق وأن الشعب
يجهلنا هذا الحريق ولما كنا لا نستطيع اخمد الحريق فقد قررت تقديم
هذه الاستقالة مستندا للأسباب التالية :

١ - فقدان الثقة والانسجام بين الثوار .

- ٢ - انعدام الحكم الجماعى والاتجاه نحو الحكم الفردى .
 - ٣ - تفتيت الوحدة الوطنية .
 - ٤ - الاعتماد على العناصر الانتهازية الساذجة والمطبعة .
 - ٥ - التدخل فى شئون الوزارات وفرض الموظفين على الوزراء دون اعتبار رأيهم الخاص .
 - ٦ - تشجيع التكتلات فى صفوف القوات المسلحة وإثارة الحقد فى نفوس الضباط بعضهم ضد الآخر .
 - ٧ - عدم الالتزام ببرنامج العمل المتفق عليه فى القاهرة فى اجتماعات القيادة السياسية الأخيرة وذلك :
- (أ) لم يلتزم بمبدأ القيادة الجماعية .
 - (ب) لم يقبل بحث موضوع إنهاء التكتلات فى الجيش .
 - (ج) لم تسد الثقة والانسجام بين الثوار .
- ٨ - أصبح فى اعتقادى أن الطريق الى الوحدة بعيد المنال وذلك لأن شروط إقامتها التى تستند على وحدة الجيش ووحدة القيادة ووحدة الصف القومى لم ولن تتحقق لذلك أصبح مبرر وجودنا كوزراء وحدويين غير واثق .
- وبناء على ما تقدم أرجو التوسط بقبول استقالتى من منصب وزير الداخلية ومن عضوية المجلس الوطنى لقيادة الثورة . كما أرجو إحالتى على التقاعد من الجيش .
- وأخيرا أشكر لكم حسن تعاونكم خلال الفترة التى عملنا بها معا راجيا لكم التوفيق فى خدمة الوطن .

المخلص

العقيد الركن صبحى عبد الحميد

وزير الداخلية

٣٠ حزيران ١٩٦٥

وعاد عارف عبد الرازق فى نفس الليلة وحاول تأجيل الانهيار الا أن استقالات جديدة لوزراء آخرين كانت فى الطريق تضامنا مع صبحى عبد الحميد الذى تضامن بدوره مع عبد الكريم فرحان . والوزراء المستقيلون هم : أديب الجادر وزير الصناعة - عبد الستار الحسين وزير الداخلية - فؤاد الركابى وزير الشئون البلدية - عزيز الحافظ وزير الاقتصاد .

وأجلب استقالة محسن الحبيب وعبد الحسن زلزلة لحين عودته ناجى طالب إذ كان بالخارج وعندما وصل يوم ٤ يوليو (تموز) ١٩٦٥ مارا بالقاهرة أخذ يبذل مساعيه مقترحا تجهيد الاستقالات وعقد

جلسة صريحة لمعالجة المشاكل ووعده بالاستقالة بدوره اذا لم يصلوا الى حل في الاجتماع المقترح أو في اجتماع يعقده المجلس الوطنى للثورة ان فشل الاجتماع الاول .

وفعلا وافق الجميع على تجميد الاستقالات وعقد الاجتماع المقترح بحضور كافة الاطراف الا أن الرئيس عارف وافق على تجميد استقالة صبحى عبد الحميد مع قبول استقالة الوزراء الذين تضامنوا معه . ولم يكن بالإمكان أن يقبل صبحى عبد الحميد هذا الوضع فأصر على الاستقالة .

ازاء هذا الموقف كلف الرئيس عارف ناجى بتشكيل الوزارة على أن يكون عارف عبد الرازق نائبا لرئيس الوزراء وطلب من صبحى عبد الحميد الاشتراك في الوزارة الجديدة الا أنه اشترط اشتراك كل المستقلين ورفض الرئيس عارف ذلك فاعتذر ناجى طالب عن تشكيل الوزارة .

أعاد الرئيس عارف تكليفه لطاهر يحيى تشكيل الوزارة على أن يكون عارف عبد الرازق وناجى طالب نائبين لرئيس الوزراء وأن يكون صبحى عبد الحميد وزيرا للداخلية والخارجية الا أن صبحى عاد فاعتذر مصرأ على رأيه الاول وهو ضرورة اشتراك كافة زملائه المستقلين .

وفي يوم ١١/٧/١٩٦٥ تم تعيين الوزراء المذكورين بعد بدلا من الوزراء المستقلين :

وزيرا للداخلية

وزيرا للتربية

وزيرا للارشاد

وزيرا للصناعة

وزيرا للاقتصاد

وزيرا للبلديات

عبد اللطيف الدراجى

خضر عبد الففور

عبد الرحمن القيسى

جميل الملائكة

كاظم عبد الحميد

أحمد الحبوبى

وهناك عدة ملاحظات على هذه الازمة :

١ - فان الازمة حدثت نتيجة تصرف شخصى لعبد الكريم فرحان « أبى رضاب » لم يستشر فيه أحدا . حتى استقالته لم يعلم بها الا نفر قليل .

٢ - وبرغم ذلك فقد تضامن معه صبحى عبد الحميد « أبو رافد » فاستقال بالرغم من أنه لم يكن مقتنعا بأن تصرفات عبد الكريم فرحان وقتئذ هي المثل في مثل هذه الظروف التي تمت فيها .

٣ - ثم نجد أن الوزراء المدنيين سرعان ما تضامنوا دون أن يكون لديهم علم بتفصيلات ما يجري بالرغم من أن استقالتهم كانت تضامنا مع زميليهما إلا أن كل فرد منهم شاء أن يسبب استقالته بسبب أو آخر .

فأرجع أديب الجادر وزير الصناعة استقالته الى عدم اطلاعه على اتفاقية النفط رغم كونه عضوا باللجنة الوزارية للمفاوضة مع شركة النفط ووافقه في ذلك عزيز الحافظ وزير الاقتصاد مضيفا اسبابا أخرى رأى أن تكون متصلة بشكوكه حول الجدية في تنفيذ الوحدة والتطبيق الاشتراكي . أما استقالة مؤاد الركابي فكان يفلب عليها الطابع الحماسي :

٤ - كان الرئيس عارف ينفذ خطة مدروسة طوال الازمة اذ كان يحس أن الوقت قد حان للتخلص من صبحى عبد الحميد وجماعته . لذا نراه يعرض حولا للخروج من الازمة لا يمكن قبولها وفي نفس الوقت يكلف عارف عبد الرازق سرا بتشكيل الوزارة ثم يعود فيكلف ناجي طالب في نفس الوقت وهو يعلم علم اليقين أن محاولات ناجي لن يكتب لها النجاح . لذا فلم يكن تكليفه لناجي طالب بتشكيل الوزارة جديا بأي حال من الاحوال .

٥ - ثم نجده يلوح بوزارة البلديات لعضوين من الحزب العربى الاشتراكي في وقت واحد هما المهندس عباس عبد اللطيف الاستاذ بكلية الهندسة بجامعة بغداد وأحمد الحبوبى المحامى . وقبل الحبوبى الوزارة دون أن يرجع الى حزبه فثار الحزب وانقسم على نفسه ووقع في أزمة انتهت باستقالة الحبوبى بعد فترة قصيرة . وكان يطلو للرئيس عارف التندر على هذا الموقف بين الحين والحين :

٦ - وبرغم تكليف طاهر يحيى باعادة تشكيل الوزارة الا أن الرجل كانت سلطاته قد تقلصت تماما اذ أن أغلب الوزراء كانوا من أنصار الرئيس عارف علاوة على أن ترسبات كثيرة قد حدثت في نفسه وأصبح يعلم علم اليقين أن أيامه أصبحت معدودة في رئاسة الوزارة وما كان هذا هو أهل « أبى زهير » في صديقه « أبى أحمد » ولكن ما أقسى السياسة وأمرها !!!

وسط هذه الازمات المتلاحقة كان الحكم عاجزا عن تنفيذ أى برنامج اصلاحى وأخذت شعبيته تتأثر وتتضاءل بمرور الزمن ولم يصبح هناك أمل في اصلاح الحال اذا استمر على هذا المنوال .

الفصل العشرين

الانقلاب المبتور

الصراع يصل الى الذروة — عارف عبد الرازق
رئيسا للوزراء — التعديلات الوزارية وسيلة
للانقلابات العسكرية — بداية الانقلاب — الطير
يهرب من القفص — الرسالة الزائفة — اشارة بتأجيل
الانقلاب — وفشل الانقلاب ..

كان اعادة تشكيل الوزارة برئاسة طاهر يحيى أمرا اقتضته الظروف القاسية التي كانت تمر بها البلاد فكان بذلك حلا مؤقتا . وكان في نية الرئيس عارف تغيير طاهر يحيى في أول فرصة ممكنة .

ذلك لأن الثقة بين الرجلين كانت قد اهتزت تحت وطأة الحوادث المتكررة والازمات المتلاحقة . فالرئيس عارف كان يتوقع من صديقه « أبو زهير » موقفا أكثر صراحة الى جانبه ، وكان يتوقع منه فوق ذلك أن يكون أكثر مسaire له في اتجاهاته ، وكان يتوقع منه أيضا أن يقتصد في نصائحه التي كان يبذلها له بين الحين والحين . وربما يكون البعض قد نقلوا الى « أبو أحمد » ما كان يردده « أبو زهير » عنه في مجالسه الخاصة . وربما يكون البعض قد نقلوا الى « أبو زهير » ما كان يقوله « أبو أحمد » فيه في مجالسه الخاصة والعامة على حد سواء .

وطاهر يحيى بدوره رأى كيف أن الرئيس عارف كلف ناجي طالب بتشكيل الوزارة وهذه مبادرة يمكن أن تتكرر خاصة وأنه كان يعلم بأن المحيطين بالرئيس عارف في القصر كانوا يكيّدون له ويوغرون صدره ازاء صديقه . وكان يعلم أن الرئيس عارف يحب من يقترب الى أذنه وللأسف فإن الرئيس عارف صدق كثيرا مما قيل له ونقل اليه .

ثم كان لهذه الازمات المتلاحقة تأثيرها الشديد على صحة الرئيس عارف وعلى حالته النفسية فأخذ يفقد الكثير من وزنه بعد أن عافت شهيته الطعام وعز عليه النوم فما كان يأكل الا لاما ، وما كان يذهب الى فراشه الا بعد صلاة الفجر بعد أن يكون قد أمضى الليل كله ساهرا يفتش على الحراس في القصر الجمهوري وذهبت به الوسواس الى الحد الذي لمسته بنفسى عند زيارتى اياه في الليل والنهار اذ ما كادت حجرة مكتبه تحتوينا حتى يقوم بنفسه بقتل الحجرة بالمفتاح والزلاج خوفا من اقتحام مفاجيء يقوم به خصومه ولم يكتف بذلك بل تولى بنفسه تعيين خدمة الضباط في الحراسة دون سابق انذار وأكثر من تغيير وحدات الحرس الجمهوري خوفا من أى ترتيبات تدبر من وراء ظهره .

قابلته بعد منتصف إحدى الليالي وهو يسير ومرافقه في الطريق
الموصل من القصر الجمهوري الى جسر الجمهورية وكنت عائدا وحدي
الى الدار في سيارتي وعجبت أن يسير الرجل هكذا وحده في بغداد
في مثل تلك الظروف ، وفي مثل هذا المكان الموحش ، وفي تلك الساعة
المتأخرة من الليل . وأوقفت سيارتي واتجهت اليه ولم يخف الرجل سروره
الكبير من هذا اللقاء المفاجيء . ولم أخف وساوسى ومشاعري عنه
فابتسم الرجل وهو يرد في أسى « واللـه يا أبا هشام لم يكن ألامى الا
هذا . . فالقصر رغم اتساعه أخذ يضيق بى والاسقف على ارتفاعها
أخذت تطبق على وخيل لى انى أصبحت فى الزنزانة من جديد فخرجت
هاربا من القصر الى حيث الهواء الطلق » . !!

ولم يكن الرجل يدري أنه خرج من سجن صغير الى سجن كبير اذ بدأ
يشعر بالعزلة القاتلة التى أوقع نفسه فيها وبوحشة الوحدة التى يعيشها
بعد أن انقطعت علاقاته بالجميع الا القلة الذين سعوا من أجل ذلك حتى
ينفردوا به .

ومعذرة على هذا الاستطراد .

اذن فالرئيس عارف كان ينوى تغيير طاهر يحيى وتعيين رئيس
وزراء جديد وكان طاهر يحيى يتوقع ذلك بدوره بل كان يعلم علم اليقين
أن أيامه أصبحت معدودة كرئيس الوزراء .

ولم يطل بطاهر يحيى الانتظار اذ أنه فى يوم ١٩٦٥/٣/٥ طلب منه
الرئيس عارف أن يقدم استقالة حكومته وفى نفس الوقت كلف العقيد
عارف عبد الرازق قائد القوة الجوية بتشكيل الوزارة على أن يكون
الدكتور عبد الرحمن البزاز سفير العراق فى لندن — وكان موجودا فى
بغداد فى ذلك الوقت — نائبا لرئيس الوزراء .

وقبل أن يعلن النبأ اتصل بى الرئيس عارف فى منزلى وأخبرنى
بالتعديل المنتظر . كما حدثنى البزاز يزف الى الاخبار !!!

وحرصت فى حديثى مع الرئيس عارف على أن أؤكد له على ضرورة
لم شمل الفئات القومية المتنافرة وأبدت له أملى فى أن تمثل الفئات جميعها
فى الوزارة الجديدة بما فى ذلك جماعة ضبحى عبد الحميد ونصحته بأن
يكون أخا كبيرا للجميع وأن يمد يده اليهم وأن يعمل على وحدة
الصف ولم الشمل .

وحينما انتهت المكالمة الفريية وجدتنى اتساءل : ولماذا يتصل
الرئيس عارف بى ليخبرنى بتعديل لم يعلن عنه بعد ؟ لا شك فى أن
ذلك كان مكرمة منه ولكن لماذا لم يشملنى بهذا التكريم فى المرات السابقة ؟!!
وتساءلت بينى وبين نفسى : وهل وجود الدكتور البزاز فى بغداد

فى ذلك الوقت كان محض صدفة ؟ ثم ما هذه الثقة المفاجئة فى عارف
عبد الرزاق بعد الشك المرير فى شخصه والذى كنت ألمسه فى حديث
« أبى أحمد » على الدوام ؟

أقول الحق . . اننى توقعت شرا من هذا التعديل . صحيح كنت
أتوقع أحداثا وأحداث ولكن ليس بهذه السرعة .
ولكن لماذا أختير « أبو رافع » بالذات رئيسا للوزراء ؟ وفى هذا
الوقت غير المتوقع ؟

فى رأى أن ذلك يرجع الى عدة اسباب لا شك انها كانت تدور فى
خلد الرئيس عارف وفى خلدى فى نفس الوقت .

١ — فكان يرمى أولا الى ابعاده عن قيادة القوة الجوية حتى يتمكن من
أن يدخل بأصابعه فيها وكان عارف يحول بينه وبين ذلك .

٢ — وكان يرمى ثانيا الى عزله عن الفئات القومية الاخرى اذ كان يريد
استغلاله فى اجراء حركة تنقلات واسعة النطاق ، يبعد بها الضباط
الذين ينتمون الى الكتل المختلفة خاصة كتلة صبحى عبد الحميد
خارج بغداد وبذلك تسوء العلاقات بين عارف عبد الرزاق وبين
الكتل المختلفة .

٣ — وكان يرمى ثالثا الى التخلص من عارف عبد الرزاق نفسه بعد
أن يكون قد أصبح معزولا عن كافة الفئات اذ يصبح حينئذ لقمة
سائفة يسهل اكلها .

٤ — وهناك سبب آخر لا يمكن أن أجزم بصحته فهو منقول عن الرئيس
عبد السلام عارف نفسه ومرافقه عبد الله مجيد اذ أخبرانى
بعد ذلك انهما كانا على علم تام بنوايا عارف عبد الرزاق فى القيام
بانقلاب لصالحه اذا هو أصبح رئيسا للوزارة حيث يكون التنفيذ
أسهل وأيسر . فأراد الرئيس عارف بتكليفه بتشكيل الوزارة فى ذلك
الوقت تمهيد الطريق أمامه للقيام بحركته بسرعة قبل أن يكمل استعداداته
وتتعمق جذوره وتتمكن خطته . وأن صح هذا الذى قيل فان
مصدر هذه المعلومات التى وصلت الرئيس عارف يكون بالقطع
سعيد صليبي آمر الانضباط العسكرى اذ أن عارف عبد الرزاق
كان دائما ما يبدى له يأسه من الرئيس عارف وأساليبه فى ادارة
دفة الحكم وحينما لعب سعيد صليبي دورا أساسيا فى تولي عارف
عبد الرزاق رئاسة الوزارة كان هناك اتفاق بينهما على اعطاء
فرصة مدتها ثلاثة شهور للرئيس عارف يصلح فيها من نفسه
أساليبه وان لم يتم ذلك ينضم سعيد صليبي الى عارف عبد الرزاق
لتحقيق رغبته فى القيام بالاطاحة بالرئيس عارف .

وكان الجميع يفتنون الى خطة الرئيس . وكان الاتفاق بينهم على ضرورة قبول عارف عبد الرازق رئاسة الوزارة كوسيلة لازاحة الرئيس عبد السلام عارف من السلطة بطريقة سلمية حينما تحين الفرصة لذلك .
وفعلا بدأ عارف عبد الرازق في اتصالاته لتشكيل الوزارة ولم يفلح في اقناع أى من الفئات القومية في الاشتراك بممثلين عنها في وزارته . وبرغم ذلك تم تشكيل الوزارة على عجل .

وكان من رأى وقتئذ عدم قبول عارف عبد الرازق رئاسة الوزراء مع بقاءه في قيادة القوات الجوية اذ أننى كنت على علم تام بحقيقة الموقف وبنوايا عارف عبد الرازق بالرغم من أن أحدا لم يفتحنى في ذلك لانهم كانوا على علم بأن اتجاهاها كان يتركز في تحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع وعلاوة على ذلك فكنت على يقين من أن فرصة عارف عبد الرازق في القيام بانقلاب ناجح انما هى فرصة محدودة للغاية لترتيبات الامن الدقيقة التى كان يتخذها الرئيس عارف للاحتفاظ بالسلطة ، ثم كان من رأينا أن الوضع يحتم الحفاظ على التوازن القائم وقتئذ لفترة تبذل فيها الجهود للعودة بالوضع الى ما كانت عليه قبل الاستقالات الاخيرة .

ولقد أخطرت عبد الستار الحسين وزير العدل وقتئذ برأى هذا واعتقد أنه نقله في نفس اليوم الى « أبو على » أن هذا قد حدث . ولكن كان من طبع « أبى رافع » عدم الاستماع الى « أبى رافع » قلما يستمع الى أى نصح لثقتة الزائدة عن الحد في تقديراته وحساباته .

وكان أول طلب تقدم به الرئيس عارف الى رئيس الوزراء الجديد نقل محمد مجيد معاون رئيس أركان الجيش ليكون أمرا لكلية الأركان . وكان محمد مجيد وقتئذ في لندن للعلاج ووافق الجميع على ذلك على أن يعود محمد مجيد الى منصبه الاصلى بعد التخلّص من الرئيس عارف .

ثم عاد الرئيس عارف ليطلب نقل العقيد عرفان وجدى قائد الكلية العسكرية والعقيد محمد يوسف مدير الحركات العسكرية الى أى مكان خارج بغداد . ووافق عارف عبد الرازق على ذلك في نطاق خطته التى تعتمد على عدم الصدام مع الرئيس عارف بأى حال من الاحوال لكسب الوقت حتى تحين الفرصة المناسبة للتخلص منه الا أنه حينما استشار زملاءه في هذا القرار عارضوه بشدة اذ أنهم كانوا يرون أن موافقة عارف عبد الرازق على اخلاء بغداد من ضباطهم سيجعل تنفيذ أى حركة ضد الرئيس عارف في المستقبل أمرا مستحيلا ثم كانوا يخشون أنه ان تم للرئيس عارف ذلك فان احتواءه لرئيس الوزراء وقتئذ يكون أمرا سهلا ويصبح لقمة سائغة في يد الرئيس .

وبسبب هذا الاعتراض وقع عارف عبد الرزاق في دوامة نفسية
هذه . . اذ كان عليه أن يختار بين حلين :

الحل الاول هو عدم اغضاب زملائه بالاعتراض على طلبات
الرئيس عارف باخلاء بغداد من زملائهم تدريجيا وبذلك يحدث الاصطدام
بينه وبين الرئيس قبل اوانه الامر الذي يجعل من المحتم عليه القيام بحركة
الانقلاب في اقرب وقت ممكن مما كان يتعارض مع أساس خطته التي كانت
تعتمد كلية على مساندة الرئيس عارف مساندة كاملة لتخديره حتى
يحين الوقت المناسب .

والحل الثاني كان تنفيذه لاتفاقه الذي تم مع سعيد صليبي اذ
أنها اتفقا على أن يكون قبول عارف عبد الرزاق لرئاسة الوزارة هو
بفرض خوض تجربة جديدة مع الرئيس عارف مدتها ثلاثة شهور يحاولون
فيها جميعا اصلاحه والحد من مناوراتهم فان استجاب كان بها وان لم
يستجب فقد تعهد سعيد صليبي بأن ينضم الى عارف عبد الرزاق
حينئذ في الاطاحة بالرئيس عارف .

واختار عارف عبد الرزاق الحل الاول بعد مناقشة مع زملائه
دون أن يخطر سعيد صليبي بذلك .

واستقر رأى الجميع على تقديم موعد تنفيذ الانقلاب ليكون
في أثناء وجود الرئيس عارف في مؤتمر القمة بالدار البيضاء وليس أثناء
حضوره مؤتمر الجزائر كما كان معدا من قبل .

القيام بالانقلاب :

غادر الرئيس عارف بغداد في ١٢/٩/١٩٦٥ قاصدا الدار البيضاء
وسط مراسم توديع اشترك فيها كافة المسؤولين والسفراء .

وتولى السلطة بالنيابة أثناء غيابه مجلس مكون من رئيس الوزراء
ورئيس الاركان .

وحان وقت التنفيذ تبعا للتخطيط الموضوع .

وكانت خطة الانقلاب — كما علمت بعد ذلك — في منتهى البساطة
اذ كانت تتلخص في الآتي :

١ — القيام بانذار الوحدات المؤيدة في بغداد يوم الخميس ١٥/٩/١٩٦٥
٢ — بعد أن يتم ذلك يستدعى عارف عبد الرزاق رئيس الوزراء
الضباط المؤيدين للرئيس عارف ومعهم سعيد صليبي الى مقر رئاسة
الوزراء حيث يتم اعتقالهم .

٣ — يتوجه عارف عبد الرزاق في الساعة الثانية بعد الظهر الى دار
الاذاعة ليعلن تنحية الرئيس عارف والغاء منصب رئيس الجمهورية
وتشكيل مجلس قيادة الثورة ووزارة جديدة تضم الفئات القومية .

وبذلك لا يحتاج تنفيذ الانقلاب — اذا سارت الامور دون احداث غير متوقعة — الى انزال أى وحدات عسكرية الى الشارع .
الا انه لسبب ما استقر الراى على تغيير الخطة يوم ١٤/٩/١٩٦٥ لتكون كالآتى :

- ١ — تقديم موعد الحركة ليكون ليلة ١٥/١٤ سبتمبر (ايلول) بدلا من الخميس ١٥ سبتمبر (ايلول) ١٩٦٥ .
- ٢ — كمرحلة أولى يتم الاستيلاء على معسكر أبو غريب أولا مساء ١٤/٩/١٩٦٥ ويتولى هذه العملية عبد الامير الربيعى ويلحق به صبحى عبد الحميد ومحمد مجيد وعيسى الشاوى وعدنان ايوب صبرى .
- ٣ — استخدام الدبابات التى يستولى عليها من معسكر أبو غريب فى التقدم فى الصباح الباكر يوم ١٥/٩/١٩٦٥ الى بغداد للاستيلاء على محطة الاذاعة والسيطرة على المراكز المهمة فى بغداد .
- ٤ — تذايع البيانات المتفق عليها فى نفس الوقت .
- ٥ — تحلق القوة الجوية فى سماء بغداد تأييدا للحركة .
- ٦ — يتولى قيادة العملية من مقر رئاسة الوزراء كل من عارف عبد الرزاق وهادى خماش .

وهنا عدة نقاط يجب ابرازها فى هذا المجال :

- ١ — تم تعديل الخطة بطريقة مفاجئة ظهر الاربعاء ١٤/٩/١٩٦٥ .
- ٢ — كما تم التعديل دون علم صبحى عبد الحميد اذ غُجىء به . ولما حاول الاعتراض أخبر بلهجة قاطعة أن أوامر التنفيذ وصلت فعلا الى الضباط ولا مجال للتردد بعد ذلك . وحينما حاول اقناعهم بضرورة وجوده الى جوار عارف عبد الرزاق فى مقر قيادة الحركة بمبنى مجلس الوزراء رفضوا ذلك واصرروا على ضرورة وجوده فى معسكر أبى غريب .

وظاهر من تسلسل الاحداث أن الامور رتبت لوضع صبحى عبد الحميد أمام الامر الواقع وتفسير ذلك فى رأى أن جماعة صبحى عبد الحميد كان قد ساءهم منه ميله الى ضرورة أخذ الامور بهوادة فاجتمعوا فيما بينهم وقرروا عزله من رئاسة الجماعة واصبحوا أكثر ميلا لعارف عبد الرزاق منهم الى صبحى عبد الحميد .
وقد تم ذلك قبل اتفاق الجميع على الحركة .

- ٣ — من المرجح أن يكون سبب التعديل الطارىء على الخطة بالاستيلاء على معسكر أبى غريب كمرحلة أولى انما يرجع الى أنهم أدركوا أن الموقف داخل بغداد أصعب مما يتصورون :

(أ) فالقوات التي كانت تحرس محطة الاذاعة موالية للرئيس عارف
اذ كانت تحت قيادة بشير الطالب .

(ب) ثم كان هناك لواء الحرس الجمهوري المؤيد أيضا للرئيس عارف
علاوة على الوحدات الاخرى الموجودة في بغداد والتي كان
ولاء معظمها للرئيس عارف .

(ج) وفوق هذا قوات الانضباط العسكري بقيادة سعيد صليبي
الذي كان لا يمكن لأحد أن يقطع بالموقف الذي سيتخذه عند
اخطاره بالانقلاب خاصة وأنه تم مخالفا للاتفاق الذي تعاهد
عليه هو وعارف عبد الرزاق .

كل ذلك دعاهم الى الاستعانة بقوات من خارج بغداد الامر الذي
اعتقد أنه لم يكن متيسرا الا بالقيام بعملية الاستيلاء على معسكر « أبو
غريب » كمرحلة أولى لاستخدام دباباته في المراحل التالية للسيطرة على
بغداد .

والدليل على ذلك أنه أمكن لسعيد طيبي السيطرة على الموقف بعد
وقت قليل من اخطاره بالحركة يوم تنفيذها .

ولنعد الى ما حدث فعلا في تلك الفترة المثيرة . انصرف الجميع ليجهزوا
لعملية الليل وكانوا في أماكنهم المحددة في انتظار ساعة الصفر واطال بهم
الانتظار . الا أنه في منتصف الليل صدرت التعليمات فجأة بتأجيل العملية
كلها وبأنه على الجميع الانصراف الى منازلهم !!! ولم يعرف الكثيرون ممن
اشتركوا في العملية مما حدث الا في الايام التالية !!!

**فما الذي حدث في الفترة بين ظهر الاربعاء ١٤/٩/١٩٦٥ وقت
اعطاء الامر ببدء الحركة حتى صدور الاوامر بالتأجيل في منتصف ليلة
١٥/٩/١٩٦٥ (أيلول) ؟!!**

في الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ١٤/٩/ استدعى عارف عبد
الرزاق مدير الشرطة العام حميد قادر الى مكتبه برئاسة الوزراء . وحميد
قادر هو الصديق الصدوق لسعيد صليبي لا يفعل شيئا الا بأمره ولا
يتخذ قرارا الا باستشارته . وهو وسعيد صليبي أميل للرئيس عارف
بل الى أحمد حسن البكر منهما الى عارف عبد الرزاق .

وتمت المقابلة بين الرجلين وأخبر عارف عبد الرزاق صديقه بأن
انقلابا يجري تنفيذه حاليا لازاحة الرئيس عبد السلام عارف وطلب
منه اما الاشتراك معهم في التنفيذ أو الوقوف على الحياد . الا أن حميد
قادر تظاهر بالتحمس للحركة وباركها . بل تعهد باقتناع سعيد صليبي
بالانضمام اليها وحينئذ سمح له عارف عبد الرزاق بمفادرة مقر رئاسة
الوزراء لمخاتحة سعيد صليبي واقتناعه بالانضمام للحركة .

وبذلك فر الطائر من القفص .
وبجرد أن عرف سعيد صليبي بالانقلاب أنذر كافة الوحدات الموجودة
ببغداد والموازية للرئيس عارف وأمرها بمقاومة أى حركة مضادة للحكم .
ومرت خمس ساعات ثمينة قبل أن يستدعى عارف عبد الرزاق
صديقة سعيد صليبي الى مقره برئاسة الوزراء . ولبي سعيد الدعوة .
ولولا شعوره بقوة مركزه وقدرته الكاملة على السيطرة على الموقف
ما ذهب لمقابلة عارف عبد الرزاق فى مقره .
وفى بادئ الامر تظاهر سعيد بتأييده للحركة الا أنه عاد فاستنكرها
حينما علم باشتراك عرفان وجدى وفاروق صبرى وعبد الامير الربيعي
فيها .

وحينئذ قرر عارف عبد الرزاق اعتقال سعيد صليبي .
الا أنه لسبب ما عاد فأطلق سراحه !!!
وبذلك فر الطائر الآخر من القفص .

وفى هذا الوقت تلقت هادى خماش الذى كان يعاون عارف عبد
الرزاق فى قيادة الحركة من غرفة مجاورة محادثة تليفونية من مجهول
— ولا شك فى أن الذى دبرها هو سعيد صليبي — مفادها أن عبد الامير
الربيعي فشل فى السيطرة على معسكر أبى غريب وأنه تم اعتقاله هو
والضباط المشتركين معه .

ولم يكن هذا صحيحا اذ كان قد تم لعبد الامير السيطرة الفعلية
على المعسكر بل وكانت الدبابات مصطفة فى الطريق استعدادا للأمر بالزحف
الى بغداد .

ولم يتمكن أحد من أن يتحقق من الموقف اذ أن عبد الامير الربيعي
كان قد قطع تليفونات المعسكر بعد استيلائه عليه ولم يفكر أحد فى
ارسال من يتأكد من الخبر بالرغم من قرب المسافة وأخذت المكالمات
التليفونية على أنها حقيقة مؤكدة .

وهنا صدرت التعليمات بتأجيل العملية !!!
وأصبح سعيد صليبي فى مقره بالانتضباط العسكرى سيد الموقف .
وذهب اليه رشيد محسن أحد المشتركين فى الحركة يعرض عليه
منصب رئاسة الجمهورية ان هو انضم الى الحركة الا أن سعيد صليبي
رفض عرضا قدم اليه من لا يملك ولا يقدر .

وفى صباح يوم ١٥/٩/١٩٦٥ عقد اجتماع فى منزل عارف عبد
الرزاق لتدارس الموقف وبعدها غادره ومعه عائلته الى مطار بغداد ثم الى
القاهرة على متن إحدى الطائرات الحربية .
ولم تخطر سفارة الجمهورية العربية المتحدة باتجاه الطائرة الى
القاهرة كما لم تخطر القاهرة بأن طائرة حربية فى الطريق اليها .

كل ذلك كان يتم والرئيس عارف هناك في الدار البيضاء ، وقد علم بتفصيلات ما حدث من الرئيس جمال عبد الناصر اذ كنت قد أرسلت اليه بالتفصيلات قبل أن يتمكن أحد في بغداد من اخطار الرئيس عارف بما حدث ولعل هذه المبادرة كانت سببا في الشكوك التي سيطرت على الرئيس عارف بعد ذلك والتي لم يكن لها أساس من الصحة .

وقطع الرئيس عارف زيارته الى الدار البيضاء وعاد الى القاهرة أولا ليعمل ترتيب سفره الى بغداد وقد تم اعداد خطة لعودته في سرية كاملة اذ أن الموقف لم يكن واضحا في بغداد بل كانت هناك طائرات في انتظاره في سمائها لاسقاطه بطائرته عند الوصول .

واستقل الرجل طائرة من إحدى المطارات الحربية بالقاهرة بتنسيق كامل معي في بغداد وحدد وقت الوصول .

ولم أخبر أحدا خوفا على حياة الرجل حتى أخيه اللواء عبد الرحمن عارف كان يعلم حينها اصطحبته معي الى المطار أنه ذاهب لمقابلة وفد عسكري قادم من القاهرة على متن إحدى الطائرات الحربية في تمام الساعة الخامسة ، وحينما رايت الطائرة تحاق في سماء المطار أخبرت عبد الرحمن عارف بمقدم أخيه فترك كل شيء وذهب ليعود حرس شرف لاستقبال الرئيس القادم !!!

ولم يتمالك العقيد على فهمي الشريف الملحق العسكري العربي الذي كان يرافقني في المطار من أن يضرب كفا بكف لأن هذا التصرف من عبد الرحمن عارف كان يدل على بساطة الرجل وعدم تتيديره لخطورة الموقف .

ونزل الرئيس عارف الى أرض المطار ثابت الجنان .

وسلم على نفر القليل الذين كانوا في استقباله والذين تصادف وجودهم في المطار وأوصلناه الى إحدى العربات الصغيرة يستقلها الى القصر الجمهوري ليبدأ محاولاته للسيطرة على الموقف .

وبانتهاء هذه الحركة بالصورة التي انتهت بها كان الرئيس عبد السلام عارف قد تخلص من كل معارضيه : منهم من كان في القاهرة ، ومنهم من كان متحفظ عليه في منزله ومنهم من كان قد تم اعتقاله ، ومنهم من اختفى تحت ظروف صعبة ، ومنهم من كان يهيم على وجهه في طريقه الى الكويت ليفعل به الله ما يشاء بعد ذلك .

وبذلك أصبح الرئيس عارف الحاكم المطلق في العراق .

وكلف الرئيس عارف الدكتور عبد الرحمن البزاز بتشكيل الوزارة وتم تشكيلها على عجل فأصبح بذلك أول رئيس وزراء مدني يتولى هذا المنصب منذ القضاء على الحكم الملكي في العراق بعد ثورة تموز ١٩٥٨ .

الباب السابع

نهاية المطاف

الفصل الحادى والعشرون : ملابس مؤسفة ..

الفصل الثانى والعشرين : الرحيل ..

الفصل الحادى والعشرين

ملابسات مؤسفة

وعلمنا بالانقلاب بعد وقوعه بساعات — عبد
الرحمن عارف لا يدري بما حدث — عارف عبد
الرزاق يتجه فى طائرة حربية بعد فشل الانقلاب
الى القاهرة — عبد السلام عارف فى رحلة العودة
من الرباط الى بغداد — طائرات فى انتظاره فى سماء
بغداد للقضاء عليه — مقابلة عاصفة مع أبى أحمد —
مقابلة البزاز — آن الاوان لأترك بغداد .

قبل حدوث الانقلاب كنت قد انتويت السفر الى القاهرة للتشاور
.. وفعلا تم حجز مكان لى فى الطائرة العربية التى تغادر بغداد ظهر
يوم ١٥ سبتمبر (ايلول) ١٩٦٥ .

وأخطرت القاهرة بذلك كما أخطرت عائلى بموعد الوصول .

وفى مساء يوم ١٤ سبتمبر (ايلول) ١٩٦٥ رأيت من اللائق والواجب
الاتصال بعارف عبد الرزاق رئيس الوزراء لأخبره بسفرى فى الغد .
اتصلت به فى قيادة القوة الجوية — حيث كان يغلب تواجد —
فأخبرت أنه فى مكتبه برئاسة الوزراء . فاتصلت به هناك حوالى الساعة
التاسعة مساء . ورد على الرجل فى هدوئه المعتاد .. وأخبرته بموعد
سفرى فى الغد وبرغبتي فى لقائه قبل السفر . وكان من عادة (أبى
رافع) أن يرحب باللقاء فى أى وقت وأى مكان الا أننى فوجئت برده « فى
الصباح يفعل الله ما يشاء » .

وانتهت المحادثة التليفونية . وتركت له معاودة الاتصال ان كان يريد
اللقاء .

لم أكن أعلم حينما اتصلت « بأبى رافع » أن عجلة الانقلاب دائرة وأنه
كان فى ذلك الوقت بالذات يقود عملية انقلاب خطيرة من مكتبه فى رئاسة
الوزراء !!!

ولم أكن أعلم فى الوقت نفسه أن تليفون رئيس الوزراء مراقب تسجل
محادثاته بواسطة أنصار الرئيس عارف . وحتى لو علمت بذلك فما كنت
أتردد فى الاتصال طالما كانت النوايا بريئة والقصد واضح دون التواء .
أقول هذا لأن بعض أنصار الرئيس عارف استغلوا تلك المحادثة المسجلة
أسوا استغلال فى الايام التالية فى الوقيعة بين الرئيس عارف والقاهرة دون
تقدير للمصلحة القومية .

ومعذرة على هذا الاستطراد ..

وكان أول موعد علمت فيه بالانقلاب الساعة العاشرة من صباح يوم ١٥ سبتمبر (أيلول) عن طريق أحد الاصدقاء .. خاطر وحضر الى مكتبى فى ذلك الوقت وأدلى لى بما يعرفه من معلومات .

وكان أول اجراءى هو الغاء سفرى الى القاهرة لمواجهة المتغيرات الجديدة ثم أرسلت المعلومات الخطيرة الى القاهرة لتتولى ارسالها الى الرئيس عبد اناصر فى الدار البيضاء على وجه السرعة حيث كان يعقد مؤتمر القمة . وهذا يفسر كيف كان الرئيس عبد الناصر أول من أخطر الرئيس عارف بحدوث الانقلاب .

ودعوت من فورى الى عقد عدة اجتماعات مع أعضاء السفارة لنتباحث فى الامر ووزعت الواجبات كما كنا نفعل دائما فى مثل تلك الظروف .

ثم دعوت الى عقد مؤتمر حضره كل من الملحق العسكرى العقيد على الشريف وقائد القوة العربية المقدم ابراهيم عرابى ولم يكونا على علم بما حدث وأمرت المقدم ابراهيم عرابى بعدم التدخل بقواته اطلاقا مهما كانت الاسباب الا عن طريقى وبأوامر منى شخصيا وأن يكون وقواته فى حالة استعداد كاملة وأن يداوم الاتصال معى بين وقت وآخر على أن يدبر وسائل اتصال تبادلية لاستخدامها فى حالة تعذر الاتصال الهاتفى .

وفى الوقت نفسه قمت بعدة اتصالات للوقوف على ما يجرى .

اتصلت بعبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش الذى لم يكن يدري حقيقة ما حدث اذ كان كل ما وصل الى علمه أنها مجرد محاولة شيوعية أمكن السيطرة عليها وأبلغت « أبا قيس » بأن القاهرة وافقت على وضع قواتنا العربية فى معسكر التاجى تحت تصرفه فى أى وقت من الاوقات .

واتصلت بسعيد صليبي آمر الانضباط العسكرى وقائد موقع بغداد وكان سعيد شحيحا فى اعطاء المعلومات اذ حاول فى أول الامر أن يفهمنى أنها محاولة شيوعية انتهت على خير ولكن بعد ذلك أخبرنى بحقيقة ما تم فى ايجاز مفيد .

ولا أشك أن سعيد صليبي كان يقع فى تلك اللحظة تحت تأثيرات نفسية ثقيلة يتنازعه شعور الوفاء للصديق ، وشعور الولاء للرئيس فهو يرى صديقه عارف عبد افرأزق وقد أصبح فى موقف صعب نتيجة لموقفه منه فى المساء وهو يحاول الآن أن يغطى على محاولة الانقلاب تحت ستار أنها محاولة شيوعية .

كان سعيد صليبي وهو في مقره بالانضباط العسكري يتميزق لمصير
ـ صديقه الذي نشأ معه في بلد واحد وتدرج معه في مدارس واحدة
ـ سهر معه في أماكن متعددة وتطورت الصداقة بينهما الى مرتبة الاخوة
في الوقت نفسه كان ولاؤه للرئيس عارف يطفى عليه ان ربما حمله « أبو
حمد » الامانة اثناء غيابه ولم يكن سعيد صليبي بالرجل الذي يخون .

ولكن هذه هي تقلبات السياسة . . !!!

واتصلت بعارف عبد الرزاق في منزله وكان يوالى عقد اجتماعاته
مع انصاره لاتخاذ قرار .

وحوالى الساعة الثانية بعد الظهر استقل عارف عبد الرزاق
طائرة حربية ومعه عائلته وبعض ضباطه واتجه الى القاهرة ولم تكن القاهرة
قد علمت بما تم اذ لم تكن برقيتي قد حلت شفرتها بعد لذا فانه استقبل
في المطار الاستقبال اللائق برئيس وزراء واستضيف في قصر الطاهرة ولكن
حينما صرح لهم عارف بما حدث رجوه أن يقدر الموقف اذا ما اضطروا
الى استضافته في فندق شبرد وهولت أسرته من المطار حيث كانت في
انتظارى الى فندق شبرد للترحيب بالاصـدقاء والعمل على راحتهم
والتخفيف عنهم في ظروفهم الصعبة .

واستسمحكم في عدة تعليقات . .

١ — كان سعيد صليبي هو الشخص القوى في ذلك الوقت الذى يمكنه
ان يسيطر على الموقف الى حد ما في بغداد . ولا يخطر ببالي
ولو للحظة واحدة انه كان غير قادر على منع عارف عبد الرزاق
من مغادرة المطار بطائرة حربية . . كان في امكانه ذلك دون شك
خاصة وأن وصول عارف عبد الرزاق الى المطار لم يكن ليخفى
على سعيد صليبي بل مكث عارف في المطار اكثر من ساعتين حتى
جهزت طائرة للسفر وحينما اكتشف أنها غير صالحة استبدلت
بأخرى .

٢ — ومعنى ذلك أن مغادرة عارف عبـو الرزاق تمت برضاء سعيد
صليبي وبموافقته فهل يا ترى تم الاتفاق بين الصديقين على رحيل
« أبى رافع » حينما تقابلا في المساء بمقر رئاسة الوزراء أم أن الاتفاق
كان من نوع الاتفاقات التى تتم بين الاطراف هكذا دون ما حاجة
الى مناقشتها أو التحدث فيها . ؟

٣ — اننا لم نكن ندرى بالانقلاب الا بعد ١٢ ساعة من وقوعه . بل
لم تكن القاهرة تدرى بدورها حينما وصل اليها عارف عبد الرزاق

بالطائرة فأنزلته ضيفا في قصر الظاهرة وحينما علمت بالانقلاب تغير
مكان الضيافة ليصبح فندق شبرد .

وكان لابد من وقفة لذكر هذه الايضاحات .

ولنعود ثانية الى ما كان يجري في بغداد .

بدأ الحرس القومي البعثي ينزل الى الشوارع في كثافة مقلقة وتركز
البعض منهم حول مبنى سفارة ج . ع . م . ودار السفير اذ كان الفراغ
في بغداد مشجعا لأي فئة قادرة لكي تستولي على السلطة .

وهرع الناس الى منازلهم خائفين يطلبون السلامة فقد لاقوا الكثير
في مواقف سابقة علاوة على أنه لم يكن هناك أحد بعينه مسيطر على
بغداد وكانت كل الاحتمالات قائمة .

وبعد ظهر ذلك اليوم أخبرني صديق من موظفي الاذاعة العراقية
بأن العقيد بشير الطالب الذي يتولى حراسة مبنى الاذاعة يردد وسط
ضباطه أن سفير الجمهورية العربية المتحدة هو الذي دبر الانقلاب !!!
وان معه شريط مسجل باتصال تم بيني وبين العقيد عارف عبد الرزاق
مساء يوم الانقلاب !!!

جرعة أخرى كان على أن أترجعها في ذلك اليوم الطويل وكأن ما
سبق أن شربته من جرعات في ذلك اليوم لم يكن يكفي !!!

وفي المساء حضر بعض الوزراء العراقيين الى السفارة ومعهم برقية
فيها معلومات بحدوث الانقلاب يريدون إرسالها عن طريقنا الى الرئيس
عارف في الدار البيضاء وفعلنا تولينا إرسالها نيابة عنهم بعد إرسال
معلوماتنا الى الرئيس عبد الناصر بما لا يقل عن عشر ساعات .

وبدأت رحلة العودة للرئيس عارف من الدار البيضاء الى بغداد
عن طريق القاهرة كما سبق أن أوضحنا . أمناه في القاهرة وأمناه الى أن
وصل بغداد وكنا الوحيدين في استقباله في المطار ببغداد وحيث
لا يمكن التمييز بين عدو وصديق في تلك الظروف . ووجدت علاوة
على ذلك أن من واجبي أن أتصل به تليفونيا في المساء وفعلت : هنائه بسلامة
الوصول ، وأخبرته وأنا أضحك أنه قد آن لنا أن ننام الليلة اذ عادت
الطمأنينة للجميع في وجوده ليباشر سلطاته بحنكته المعهودة بعد ليال صعبة
لم نذق فيها للنوم طعما . الا أنه رد بطريقته الفريدة « ان رجل القاهرة في
الموضوع » !!!

نفس الاتهامات التي ردها قاسم وهو في الحكم ونفس الاتهامات
التي ردها البعث قبل أن يبعد عن السلطة . !!!

وقلبى معك ياقاهرة على كثرة ماتلقينه من اتهامات من الاصدقاء
والاعداء على حد سواء !! اذ لم يكن أمامى الا أن أهد حبل الصبر
الى منتهاه وأتجرع تلك الجرعة ايضا كما تجرعت غيرها من قبل .

وعرفت أن بشير الطالب واخوانه لم يقصروا فى استغلال الموقف .

ورددت على الرئيس عارف « بأن هذا ليس مهما الآن فالأهم
معالجة الموضوع فى جدية فالموقف خطير والحرس البعثى يملأ الشوارع
والناس خائفين غير مطمئنين على مصائرهم واحتمالات كثيرة خطيرة مازالت
قائمة هذا هو الذى يجب أن ينال عنايتك ، وأما بخصوص اتهاماتك فعليك
الأتقن فيما يدبره البعض لك لاتهام عزلك بالوقعية بينك وبين القاهرة وستثبت
لك الايام ماذا فعلت القاهرة المفترى عليها من أجلك وعلى أى حال نأى لك
رسالة سبق أن ابلغتها لأخيك اللواء عبد الرحمن عارف فى غيابك فمقواتنا
العربية تحت تصرفك لاستخدامها فى أى وقت تشاء » ..

وتواعدنا على اللقاء فى مكتبه بالقصر الجمهورى فى اليوم التالى .

وفى يوم ٢٢/٩/١٩٦٥ تمت المقابلة وأثبت هنا للتاريخ ما تم فى هذا
اللقاء :

١ — هنأته بفشل الانقلاب وبسلامة الوصول وشرحت له فى اختصار
الموقف كما نراه .

٢ — وبدأت أنصت الى ما سيقوله الرئيس عارف فى هدوء وصبر وكان
نص حديثه كالاتى :

(أ) عرف بخبر الانقلاب من مراسل الاهرام بنيويورك اذ أنه كان
أول من أذاع الخبر وأكد أنه عميل أمريكى وعلم أيضا بالخبر
من الرئيس جمال فى اليوم التالى (هذا غير حقيقى فأول من
أخطره بشهادة كل من حضر مؤتمر القمة كان الرئيس جمال) .
(ب) ثبت لديهم أن الأمريكان وراء المؤامرة وأن صبحى عبد الحميد
هو وعبد الكريم فرحان كانا وراء عارف عبد الرازق .

(ج) هاجم الفئات القومية وذكر أن القاهرة متورطة معهم مدلا على
ذلك بأنه عندما اتصل بى ليبلغنى اسناده رئاسة الوزراء
الى عارف عبو الرازق كنت حريصا على اشراك صبحى
عبد الحميد فى الوزارة وهذا يعنى فى نظره الشئ الكثير
(الذى حدث كما سبق أن ذكرت أننى كنت أشير عليه بأن
يجمع الفئات القومية فى الوزارة ومن ضمن من ذكرت صبحى
عبد الحميد) .

(د) كان يعلم أن عارف عبد الرزاق يدبر انقلابا فأسند اليه رئاسة الوزارة لابعاده عن القوات الجوية وهى سلاح خطير فى يده ولدفعه الى القيام بالانقلاب قبل أن تنضج ترتيباته ولم يسافر الى الدار البيضاء الا بعد أن أجرى كافة استعداداته لمواجهة الانقلاب المنتظر وتساءل : ألم أكن أعلم بتدبيرات عارف عبد الرزاق ؟ ألم أتناول معه طعام العشاء فى منزل عبد الكريم فرحان ؟

(هـ) الذى أكد له حدوث الانقلاب كان احدى السيدات اذ زارته قبل سفره وقصت عليه حلما مزعجا بالنسبة له اذ رآته يسبح فى نهر دجلة وظهرت عليه علامات التعب بحيث أوشك على الفرق وفجأة رأت كوخا ينصب فوق الماء وهو يحاول عبثا أن يتمسك به واذا برجل يلبس ملابس بيضاء ينتشله من الماء وظهر أنه النبی عليه السلام !!!

(كان الرئيس عارف يؤمن بالأحلام وقص على الكثير منها فى المناسبات المختلفة) .

(و) لما علم بخبر المؤامرة رأى فى غفوة نوم أقرب الى اليقظة كافة تفاصيل المؤامرة . وأملأها كما حدثت لمرافقه العميد زاهد قبل وصول أى تفاصيل عن الموضوع وظهر أن ما أملاه كان مطابقا لما كان يرد من معلومات .

(ز) هاجم اتصالاتى بكافة الاتجاهات وأن نشاطى أصبح أكبر من اللازم وبالرغم من ذلك فأننى لا أطلع على نتيجة اتصالاتى ثم أضاف « أقفل بابك يا أمين » وكرر ذلك أكثر من مرة بلهجة التهديد .

(ح) يتساءل العراقيون وهو منهم كيف قبلت القاهرة هؤلاء المتآمرين ثم كيف تبقى عليهم عندها بعد كل ما حدث ؟ ان لجنة التحقيق التى شكلها لبحث الموضوع ستطلب استدعاء هؤلاء لأخذ اقوالهم .

(ط) هاجم صحف القاهرة واذاعتها فهى لم تشجب المؤامرة بل التزمت الصمت ولم تعلق عليها .

(ونسى فى غمرة غضبه أن القاهرة هى التى قامت بكل الترتيبات لتأمين عودته الى بغداد) .

(أ) يبدو أن الأعداء نجحوا هذه المرة في إثارة شكوكه نحو القاهرة بعد محاولات فاشلة استمرت سنوات كنا نعالج فيها أمورنا في ثقة متبادلة ورحابة صدر وائنى أعتبر ذلك ان صح نذير سوء أدعو الله أن نتجنبه كل من بغداد والقاهرة .

(ب) لماذا نتسرع هكذا في الاتهامات طالما أن لجنة التحقيق لم تبدأ عملها بعد ؟ ماذا عليه لو تمهل قليلا قبل أن يلقي بهذه الاتهامات الغليظة ؟ كيف نوفق بين اتهاماته للامريكان بأنهم وراء ما تم وبين اتهامه هذا للقاهرة ؟ - فالأمرين وراءنا ككلاب الصيد .

(ج) ما الذى يحققه أى انقلاب يتم ضده لحساب القاهرة ؟ ما الذى يمكن أن يعطيه مثل هذا الانقلاب لصالح العلاقات بين البلدين أكثر مما يعطيه نظام الحكم ببغداد برئاسةك ؟ اننا نعتبر أى انقلاب ضدك هو بمثابة انقلاب ضد القاهرة لأنه يكون خطوة الى الوراء أو نكسة لها رد فعلها الخطير على كل من البلدين ؟ .

(د) ما دخل القاهرة فيما حدث ؟ أنت الذى وضعت ثقتك الكاملة في عارف عبد الرزاق فعينته قائدا للقوة الجوية ثم رئيسا للوزراء؟ كيف تطلب منا نحن أن نمنع حدوث انقلاب في بغداد وغيرها ؟ كيف يمكن للسفارة أن تمنع عارف عبد الرزاق من استقلال طائرة يتجه بها الى أى مكان ؟ وحتى لو توفرت القدرة على ذلك فبأى حق نتدخل في هذا الموضوع ؟ أين كانت قواتك ؟ أين كان أنصارك ؟ أين هى الاستعدادات التى تحرص على أن تردد أنك اتخذتها في كل جملة تقولها ؟

(هـ) ماذا تقول صحافة القاهرة ؟ اننا لا نعرف حتى الآن تفاصيل ما تم . الصحافة العراقية نفسها لم تذكر شيئا عن المؤامرة . . حتى البيان الذى القيته مؤخرا كان عاما لم يوضح شيئا للرأى العام . . فمثلا كان البيان خاليا من ذكر تفاصيل ما حدث ، وكان خاليا من تحديد الأشخاص الذين قاموا بالانقلاب ، وكان خاليا من نفى - كنا ننتظره - للاشاعات التى بثها المغرضون عن دور القاهرة فيها تم . فمن أى شئ نتحدث صحافة القاهرة ؟ ما الذى تحدثت به صحافة بغداد لم تتحدث به صحافة القاهرة ؟ .

(و) كان من رأى اثناء غيابك أن يصدر المجلس الجمهورى بيانا يوضح الامور للرأى العام ومازال هذا هو رأىى .. لماذا لا يكلف رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز بعقد مؤتمر صحفى يوضح فيه للرأى العام المحلى والعربى والعالمى الموقف ليخرج الرأى العام من الحيرة التى يجد نفسه فيها ويبت الطمانينة فى النفوس ويظهر فى الوقت نفسه مدى سيطرة الحكم على مقاليد الامور ؟ .

(ز) أنه يهاجمنى لأننى استقبل الفئات القومية .. والقوات القومية تهاجمنى بدعوى أننى لا أثق الا فيك .. والفئات الرجعية تهشمنى لأننى لا أتعامل معها .. بل أحس الآن أن الاتهامات وصلت الى حد التهديد لشخصى وأنا فى بغداد وللعائلتى وأولادى فى القاهرة .. وبالرغم من كل هذه الضغوط الثقيلة تمسكت بأن أكون عاملا مساعدا للتوفيق بين الجميع . هذا ما حاوله الرئيس عبد الناصر دائما وهذا ما أحاوله بدورى باستمرار .. فما هو المطلوب منى أكثر من ذلك ؟ .

(ح) وتساءلت بعد ذلك هل وضعنى الرئيس تحت المراقبة ؟ كيف يطلب منى أن أخبره بنتيجة اتصالاتى مع الافراد أو الهيئات ؟ أن ذلك خارج عن مهام منصبى وحدوده .

(ط) وفى النهاية تساءلت هل يعنى بحديثه أنه يطالب بتسليم عارف عبد الرزاق وزملائه لمواجهة لجنة التحقيق ؟ ان كان يعنى ذلك فاننى سأرسل للقاهرة للافادة بالرأى .

٤ — ذكر الرئيس عارف :

(أ) لنأتى قليلا فى طلب حضور المتأمرين حتى تتضح الامور .

(ب) انه يعزنى كصديق فهو وأنا فى مركب واحدة والهجوم كما هو مسلط على فهو مسلط عليه وأنه تعب من أهل العراق الذين قتلوا الحسين وأخذوا بكون عليه .

وخرجت من عند الرجل والشك يقتله ولم يقتصر شكه على القاهرة وحدها بل فقد أبو أحمد الثقة فى أقرب الناس اليه .

وفى الطريق لمقابلة الدكتور عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء فى مكتبه قررت أن استمرار وجودى فى بغداد أصبح بعيدا عن الحكمة ضرره أكثر من نفعه . وصح عزمى على السفر الى القاهرة فى القريب العاجل

لاقتع الرئيس بذلك خاصة واننى كررت مثل هذا الطلب مرارا من قبل بعد ان اثار مركزى ومنزلتى لدى اخوانى العراقيين الكثير من الحقد والحسد فى كثير من الدوائر فى كل من القاهرة وبغداد على حد سواء .

وتذكرت موقفا مماثلا واجهته وأنا سفير لبلادى فى الرباط .. فى ذلك الوقت وكان لما يمضى على بقائى هناك أكثر من ثلاثة شهور شعرت ان وجودى لا يتفق والمصلحة العامة فطالبت دون تردد بأن انسحب من مسرح الاحداث . وقد كان .

ووصلت الى رئاسة الوزراء ووجدت وفود المهنيين تحتشد لتهنئ رئيس الوزراء الجديد بمنصبه .. نفس الوجوه التى هنأت عبد السلام عارف وهنأت أحمد حسن البكر وطاهر يحيى وعارف عبد الرازق دون تغيير . بل لاحظت على شفاه المهنيين نفس الابتسامات العريضة وسمعتهم وهم يهتمون بنفس كلمات التهنئة ونفس الدعوات !!!

وتذكرت وأنا أشاهد ما يجرى أن هذا لا يحدث فى بغداد فحسب ولكنه يحدث فى كل مكان وزمان فهذا حال الدنيا !!!

وبعد ان دخلت على الدكتور البزاز فى مكتبه اتصل به الرئيس عارف هاتفيا ليحدثه فى ضرورة عقد مؤتمر صحفى عاجل لشرح الموقف ولتوضيح سياسة الحكومة ورد عليه الدكتور البزاز بأنه سيعقد المؤتمر الصحفى بعد اجتماعه بزملائه الوزراء حتى يكون مايقله معبرا عن رأى المجلس .

وانتهت المحادثة التليفونية .. وبدأ الدكتور البزاز فى حديثه قائلا :

١ - ان الرئيس عارف كان يطل بمنه عقد مؤتمر صحفى لتوضيح الامور بالنسبة للمؤامرة ولشرح سياسة الحكومة الا أنه رد عليه بأن هذا سيتم بعد اجتماعه بمجلس الوزراء وكان غرضه من ذلك أن يعطى درسا للرئيس عارف فى الديمقراطية ونظام الحكم وكذا فى تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات .

وأكد أنه لا يصدق الاشاعات التى يطلقها المغرضون للتشكيك فى موقف القاهرة وأنه سينفيها فى مؤتمره الصحفى كما أكد على عروبة عارف عبد الرازق وأكد أنه أقدم على ما فعل بدافع شخصى وذكر أن الرئيس عارف لا يثق فى شخصى لأنه سمع أننى رفعت تقريرا للقاهرة لم يكن مشجعا بالنسبة له ولو أن الدكتور البزاز يوافقنى تماما على ما ذكرت من أراء لوضح أنها وردت فى هذا التقرير وأضاف بأنه لا يعنى أن عدم ثقة الرئيس عارف فى شخصى تمتد الى ج . ع . م .

وذكر انه يمكن للقاهرة ان تفعل الكثير : فمثلا يمكن للصحافة والاذاعة ان تتحدث عن مساندتها للعراق ، ويمكن للقاهرة ان تؤيد البزاز حتى تدعم موقفه ، كما يمكن للقاهرة ان تشجب المؤامرة وتوضح موقفها من الناصريين .

كما ذكر ان الاحتفاظ بعارف عبد الرازق وجماعته في القاهرة سيولد حساسيات مؤقتة وعلى القاهرة ان توازن بين النقد الذى سيوجه لها بتسليمهم والنقد الذى سيوجه لها بالاحتفاظ بهم ومن رايه ان على القاهرة ان ترفض تسليمهم حتى لو طلب منها ذلك وأن تصاعدت الازمة يمكن للقاهرة ان تسمح لهم بالسفر الى الخارج وتذيع بياناً بهذا الخصوص .

٢ - وقد رددت على الدكتور البزاز بالآتى :

(أ) شكرته على موقعه المتزن من الاتهامات الظالمة التى توجه الى القاهرة وطلبت أن يكون نفيه للاشاعات صريحا قاطعا حتى تقطع خط الرجعة على من يصطاد فى الماء العكر وحتى لا تظلم الحقيقة هذا الظلم الفادح (وقد فعل البزاز ذلك فى مؤتمره الصحفى) .

(ب) اما عن عدم ثقة الرئيس عارف فى شخصى فترجع الى الظروف الصعبة والطريقة الغريبة التى يمارس بها الرئيس عارف مسئولياته مما جعلته لا يثق فى أى شخص بما فيهم شخصى وشخص الدكتور البزاز نفسه وأننى سأعالج عدم الثقة تلك بالنسبة لشخصى بطريقتى الخاصة .

(ج) شرحت له الموقف من وجهة نظرى وراجعت تردى الاوضاع الى الاطماع الشخصية بكل الاطراف والى مناورات الرئيس عارف المستمرة لتوسيع شقة الخلاف ومحاولاته الدائبة لضرب كافة الاطراف بعضها ببعض .

(د) ان القاهرة مازالت عند موقفها من تأييد الحكومة العراقية ولعل الذين يصطادون فى الماء العكر لا ينتهزون فرصة الغيوم الحالية ليتخذوا أى اجراءات تضر بالعلاقة بين البلدين واتفقنا على قطع خط الرجعة على هؤلاء .

وفى يوم ١٩٦٥/٩/٢٣ عقد الدكتور البزاز مؤتمره الصحفى فبدأ بالرد على سؤال وجه اليه عن الاتهامات التى تحيط بالقاهرة فنفاها نفيا باتنا وأشاد بالعلاقات الوطيدة التى تربط بين البلدين .

وكان أهم ما تضمنه بيانه الآتى :

١ - امتداح شجاعة الرئيس عارف وتماسكه عندما تلقى نبال الانقلاب وهو فى الدار البيضاء وأكد فى الوقت نفسه أن الرئيس عارف لم يعترض على ذهاب عارف عبد الرزاق الى القاهرة بعد فشل الانقلاب .

٢ - أكد أنه يزعم الانتقال بالبلاد الى مرحلة ثورية بالمعنى الصحيح وتطوير البلاد الى مرحلة استقرار حقيقية ووضع دستورى ثابت إذ أن المواطنين هم أصحاب الحق فى اختيار الحاكمين وأنظمة الحكم وأعلن أن الوقت قد حان لعودة الأمور الطبيعية للبلاد بلا مجالس عرفية أو أحكام عسكرية أو محاكمات استثنائية .

٣ - إيمانه بالاشتراكية الصادقة المستمدة من روح الواقع العربى وروح الدين إذ أن الاشتراكية الرشيدة هى وسيلة للعدالة الاجتماعية وأنه ليس فى نية الحكومة التأميم فى المستقبل الا عند الحاجة إذ أن العبرة ليست بمزيد من التأميم وإنما يجب الاعتماد على الجهد الفردى والقطاع المشترك بين القطاعين العام والخاص وأن من ينكر الحافز الفردى كالذى ينكر حاجة الدولة الى السيطرة .

٤ - إيمانه بالاتحاد الاشتراكى لوجوب وجود قوى شعبية تساند الحكم بحيث لا تعتمد فى وجودها على الجيش وأن الشعب يجب أن يدلى برأيه فى هذا التنظيم بعد تعديل بعض الأسس حسب مقتضيات الأحوال .

٥ - إيمانه بالفكرة الأساسية التى قامت عليها المؤسسة الاقتصادية وهى الاشتراكية والعدالة الاجتماعية مع اجراء بعض التعيينات الجديدة لتصحيح الأخطاء والعمل على الحد من تصرفات بعض التجار وتدعيم ما تقضى المصلحة العامة بقاءه تحت المؤسسة والتحقق مما لا تقتضيه تلك المصلحة .

٦ - إيمانه بالاتحاد الاشتراكى والوحدة مع ج . ع . م . مع التزامه بميثاق القيادة المشتركة وأكد على حسن العلاقات مع ج . ع . م . برغم محاولات الدعايات المضادة وسمومها .

٧ - الحكومة لا تعادى الاكراد والحكومة تحترم القومية الكردية واللغة الكردية واطرار حقوقهم بشرط عدم التفريط فى جزء من الوطن . وبدأت العجلة تدور من جديد

الفصل الثانى والعشرين

الرجيل

وعينت وزيرا للارشاد القومى - عودتى الى بغداد
في رحلة الوداع - بغداد التى لا تنسى ..

وبعد أيام كنت اطيح الى القاهرة .

ولم اكن اعلم اننى لن اعود الى بغداد مرة أخرى كسفير لبلادى .
كانت الافكار تتزاحم فى رأسى وأسئلة كثيرة تلح فى جواب .

لم يكن مبعث هذه الافكار علاقة البادين . فلم يكن الموقف مترددا
بين بغداد والقاهرة رغما عن كل شئ بل كان الامل كبيرا فى السيطرة
على المشاعر وتخطى الشكوك التى ثارت دون أن تستند الى أساس من
حقيقة أو واقع . وكان هذا شيئا يبعث على الاطمئنان .

ولكن الشئ الذى كان يلح على تفكيرى هو اننى أصبحت واثقا من
أن تغير الوجوه أصبح ضرورة تحتها الظروف والاحوال ..

اذ بت أعرف أكثر من اللازم عن خبايا العراق وسياسته ولم يكن
الكثيرون يرتاحون الى ذلك فى كل من بغداد أو القاهرة على حد سواء .

وكانت اتصالاتى واسعة عريضة تشمل العراق من شماله الى جنوبه
وما اثار الحقد والضعف هنا وهناك .

وتسابق البعض لزرع شكوك لا تستند الى أساس ولكنها وجدت
أرضا خصبة تتعمق فيها بتوالى الاحداث .

كل ذلك عزز قرارى بأن أترك مسرح العراق بعد مدة طويلة حافلة
بالأحداث وأصبح هذا واجبا وطنيا لا بد من أن أسعى الى تحقيقه
وضرورة قومية لا بد من أن أقنع بها المسؤولين .

الا أن اتصالاتى الاولى فى القاهرة لم تكن مشجعة . كان جميع
من اتصلت بهم يؤكزون على أهمية وجودى فى المرحلة الحساسة القادمة
وأن ما تم ما هو الا سحابة صيف لا تلبث أن تنقشع كما انقشعت سحب
كثيرة من قبل .

ولكن هؤلاء لم يكونوا على علم بالرئيس عارف وما أوصلته اليه
الاحداث من حال .

ولم يكونوا أيضا على علم بأن الاعصاب قد أرهقت وأن الصحة قد تأثرت نتيجة الظروف الصعبة التي مرتت بها يوما بعد يوم وليلة بعد ليلة طوال ثلاث سنوات كاملة .

واستقبلني الرئيس عبد الناصر بعد وصولي بأيام .

وبدأت أعزف « اسطوانتي » المعتادة عن العراق تلك الاسطوانة التي عزفتها من قبل ولمدة ثلاث سنوات دون كلل ولكن في صدق وامانة .
ولأول مرة يقاطعني الرئيس قائلا وهو يضحك مشن كفاية يا أباي الحديث عن العراق ؟ .

ولم أفهم ما يقصد الا أن المقاطعة الجمت لساني اذ كانت هذه هي المرة الاولى التي أجد فيها الرئيس جمال عازفا عن الاستماع لى .
سألني الرئيس عن موعد سفرى ثانية الى بغداد فأخبرته أنني عائد في الغد باذن الله الا أنه قال وهو يضحك ماذا لو أجلت السفر ؟ وماذا عليك لو مكثت مع عائلتك هنا فترة من الوقت ؟ .

ولما ابدت دهشتى ذكر لى أنه مزعم اجراء تعديل زارى وسيكون السيد زكريا محيى الدين هو رئيس الوزراء الجديد الذى سيخلف السيد على صبرى وأضاف بأنه اختارنى وزيرا للارشاد القومى فى الوزارة الجديدة .

وشكر الرجل جهودى طوال الفترة السابقة بكلمات لن أنساها ماحييت وبعد فترة أنعم على بوسام الاستحقاق .

وتذكرت وأنا أغادر منزل الرئيس فى منشية البكرى بعد انتهاء المقابلة وعده لى ليلة سفرى الى بغداد لأول مرة منذ ثلاث سنوات كسفير لبلادى هناك .

كان الرجل قد وعد أن اكون المسئول الاول والوحيد أمامه طوال فترة خدمتى بالعراق دون تدخل من جهة أو أحد .

وأشهد بأن الرجل كان عند وعده .

وبدأت عملى فى وزارة الارشاد لعدة أسابيع قررت بعدها أن أعود والسيدة قرينتى الى بغداد للقيام بواجب الوداع .

ووسط حفلات التوديع التى لا تنتهى حاولت جهدى لازالة الغيوم التى كانت تتجمع فى الافق .

وبعد أيام حان موعد الرحيل .

ووسط الحشود الكثيفة من كافة الفئات والاطراف التي ملأت ردهات
مطار بغداد وساحاته ركبت وقرينتي الطائرة في طريقنا الى القاهرة .
ونظرت الى سماء بغداد وخيل لى أنها صافية .

وكانت حرارة التوديع بمثابة وسام استحقاق آخر قلدنى اياه شعب
العراق .

ولم اعد الى بغداد الا بعد ذلك بشهور كعضو في وفد راسه
المشير عبد الحكيم عامر للتعزيزية في وفاة الرئيس عبد السلام عارف في
حادث طائرة قيل أنه من صنع البشر .. وقيل أنه من صنع القدر .

وكان لهذا قصة مازال الفلم يتحرج ان يمسه ولو من بعيد وما
اكثر القصص والاحداث التي لم يحن اوان كتابتها بعد .
ولكن هناك كلمات لا بد وأن يقال .

فبعد كل هذه السنين التي مرت على تلك الاحداث اجدنى
وقد زاد شوقى الى بغداد الى الكرخ العتيق .. الى الرصافة
الشامخة .. الى الاعظمية الهادئة .. الى الكاظمية المهيبة .. الى كرامة
مريم الوديعة ..

واجدنى في الوقت نفسه وقد زاد شوقى الى كل بقعة من ارض
العراق .. بغداد . الموصل ، البصرة ، السليمانية ، كركوك ، الرمادي
سامراء ، سرسنة ، جالى على بك ، جلولاء .. فلى في كل بقعة من ارضها
ذكريات وذكريات ..

ويزداد شوقى الى كل اهل العراق .. من عرفتهم ومن لم يسعدنى
الحظ بالتعرف اليهم اذ أحببتهم في صداقتهم وأحببتهم في رضاهم ،
وأحببتهم في ثورتهم .

ويكفيهم فخرا أنهم يقفون بعيدا على الجناح الايمن للأمة العربية
من قديم الازل حيث شاء لهم القدر كالحارس الايمن يصدون عنها
غوائل الاعداء .

وكم تحملوا في سبيل ذلك من ضحايا وشهداء .

الملحق الأول

اتفاقية ١٧ أبريل (نيسان) ١٩٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

بأسم الله العلى القدير ..

وباسم الشعب العربى ..

التقت في القاهرة الوفود الممثلة للجمهورية العربية المتحدة وسورية

والعراق ..

وامتثالا لارادة الشعب العربى في الاقطار الثلاثة وفي الوطن العربى
الكبرى . بدأت المباحثات الاخوية بين الوفود الثلاثة يوم السبت السادس
من شهر ابريل (نيسان) وانتهت يوم الاربعاء السابع عشر من شهر ابريل
(نيسان) سنة ١٩٦٣ .

فقد استهدفت الوفود في كل مباحثاتها الايمان بأن الوحدة العربية
هدف حتمى يستمد مقوماته من وحدة اللغة التى تحمل الثقافة والفكر ،
ووحدة التاريخ التى تصنع الوجدان والضمير ، ووحدة الكفاح الشعبى
الذى تقرر المصير ، ووحدة القيم الروحية الانسانية النابعة من
رسالات السماء ، ووحدة المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية القائمة على
الحرية والاشتراكية .

واسترشدت بارادة الجماهير الشعبية العربية التى تطلب الوحدة
وتتناضل لادراكها وتضحي لحماية لها وحفاظ عليها . وهى تعلم أن نواة
الوحدة الصلبة تتكون من توحيد أجزاء الوطن التى امتلكت حريتها
واستقلالها وقامت فيها حكومات قومية تقدمية عزمها على القضاء على
تحالف الاقطاع ورأس المال والرجعية والاستعمار وتحرير القوى العاملة
من أبناء الشعب لتقيم تحالفها وتعبير عن ارادتها الحقيقية .

لقد كانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو (تموز) نقطة تحول
تاريخى اكتشف فيها الشعب العربى في مصر ذاته واستعداد ارادته فسلك
طريق الحرية والعروبة والوحدة . وجلت ثورة الرابع عشر من رمضان
وجه العراق العربى الصريح وأنارت سبيله الى آفاق الوحدة التى
استهدفها المخلصون في ثورة الرابع عشر من تموز . ووضعفت ثورة الثامن
من أزار سورية في رحاب الوحدة التى اغتالها ردة الانفصال الرجعى
بعد أن حطمت هذه الثورة كل العقبات التى ركزها الانفصاليون
والاستعمار بتصميم في طريق الوحدة .

والتقت الثورات الثلاث لقاءها هذا الذى أكد من جديد أن
الوحدة عمل ثورى يستمد مفاهيمه من ايمان الجماهير ، وقوته من
ارادتها ، وأهدافه من أمانيتها في الحرية الاشتراكية ان الوحدة ثورة

ثورة لأنها شعبية ، و ثورة لأنها تقدمية ، و ثورة لأنها اندفاع في تيار الحضارة .

والوحدة خاصة ثورة لأنها مرتبطة ارتباطا عميقا بقضية فلسطين والواجب القومى بتحريرها ، فنكبة فلسطين هى التى كشفت تأمر الطبقات الرجعية وفضحت خيانات الاحزاب الشعبوية العميلة وتتركها لاهداف الشعب وامانيه وهى التى أظهرت ما فى الانظمة الاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة فى البلاد من ضعف وتخلف ، وهى التى فجرت طاقات جماهير شعبنا الثورية وأيقظت روح التمرد على الاستعمار والظلم والفقر والتخلف ، وهى التى دلت بوضوح الى طريق الخلاص ، طريق الوحدة ، والحرية والاشتراكية .

لقد كان ذلك ماثلا أمام الوفود فى مباحثاتها : فلئن كانت الوحدة هدفا مقدسا فهى أيضا عدة النضال الشعبى ووسيلته لتحقيق اهدافه الكبرى فى الحرية والامن وفى تحرير جميع أجزاء الوطن العربى وفى ارساء مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع الاشتراكية ، وفى استمرار التيار الثورى فى اندفاعه دون انحراف أو انتكاس وامتداده ليشمل الوطن العربى الكبير وفى الاسهام فى تقدم الحضارة الانسانية ودعم السلام العالمى .

فاجتمع الرأى على أن تقوم الوحدة بين الاقطار الثلاثة كما يريدها الشعب العربى على أسس الديمقراطية والاشتراكية وأن تكون وحدة حقيقية متينة تراعى الظروف القطرية لتحكم عرى الوحدة على أساس من الفهم الواقعى لا لتكرس اسباب التجزئة والانفصال وتجعل من قوة كل قطر قوة للدولة الاتحادية للوطن العربى . ومن الدول الاتحادية قوى لكل قطر فيها وللامة العربية كلها .

فالوفود الثلاثة تعلن باسم الشعب العربى فى مصر وسورية والعراق ارادة هذا الشعب فى قيام الوحدة الاتحادية على الاسس التالية :

أولا - فى مجال العمل القومى :

* وضع ميثاق العمل القومى نلتقى عليه كل القوى الشعبية التقدمية
الوحدوية يحدد لها المبادئ والاهداف والفلسفة الاجتماعية
ويكون أساسا لتعاونها واتحادها .

* حرية تكوين المنظمات الشعبية فى الاقطار الاعضاء . لتجد
الارادة الشعبية الحرة تعبيراً عن نفسها منظماً ، كل ذلك فى
اطار جبهة سياسية تجمع هذه المنظمات الشعبية .

* توحيد القيادات السياسية على المستوى الاتحادى : ضمانا
لتسيق نشاط المنظمات الشعبية وتوحيده ، لأن وحدة العمل
السياسى والنضال الشعبى هى الكفيلة بحماية الوحدة وتوطيدها
ونموها .

ثانيا - في بناء الدولة :

دعم الأجهزة الاتحادية وتوحيدها لقدرتها على التخطيط والتنسيق والتنفيذ ضمانا لفعاليتها التي تعبر عن جدية الوحدة ويكون ذلك :

* بتوحيد الشخصية الدولية والسياسية الخارجية للدولة الاتحادية لتصبح قوة واحدة تواجه الاستعمار داخل الوطن العربي وخارجه وجهدا واحدا ينتصر لحرية الشعوب ويدعم السلام العالمي .

* لتحقيق وحدة عسكرية قادرة على تحرير الوطن العربي من خطر الصهيونية والاستعمار وتحقيق هدفه في الأمن والاستقرار وتعبئة قواه لاقامة الحق والعدل والسلام .

* بتوحيد أجهزة التخطيط لتوجيه امكانيات الدولة الاتحادية الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستغلال جميع الطاقات والقوى خير استغلال لبناء مجتمع الكفاية والعدل مجتمع الاشتراكية .

* بتوجيه أقصى الاهتمام الى شئون التربية والتعليم والبحث العلمي والثقافة والاعلام لتنمية الوعي الثوري ووضع العلم في خدمة المجتمع ، وتعميق المفاهيم التقدمية ، والتعريف بالقيم الجديدة والعمل على امتداد الوعي الى جميع أجزاء الوطن العربي .

ان الدولة الاتحادية في قيامها تلتزم مقومات أساسية ترسم لها طريق التطور والنمو وتحدد لها منهاجا ثوريا تقدما في كل المجالات السياسية والاجتماعية الاقتصادية ، تعبر عن حقيقة المرحلة التاريخية التي يجتازها الوطن العربي وعلى ذلك تعلن الوفود اتفاقها الكامل على أن تكون الدولة الاتحادية بمقوماتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبدستورها ومؤسساتها الدستورية على الصورة العامة التالية التي تبرز الخطوط الرئيسية لميثاق العمل القومي ودستور الدولة الاتحادية .

المقومات السياسية

ان وحدة الهدف ووحدة القيم والمبادئ تتطلب من كل القوى الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية في كل قطر من أقطار الدولة الاتحادية تكوين جبهة سياسية ترتبط بميثاق العمل الديمقراطي الاشتراكي الوحدوي . تستهدف منه توحيد العمل السياسي في القطر وتطوير الدوافع الثورية للجمهير تحقيقا لحياة أفضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها الى مستوى أمانها ، كما تعمل هذه القوى على توحيد جهودها في تنظيم سياسي واحد مرتبط بميثاق العمل القومي ملتزمة في ذلك بما تقرره هذه الجبهة بالأغلبية لتجسد على هذا المستوى وحدة ارادتها ولتستطيع تحمل مسؤوليتها والقيام بواجباتها .

وعلى مستوى الدولة الاتحادية تتكون قيادة سياسية واحدة تقود وتوحد العمل السياسى فى الدولة فى اطار هذا الميثاق على أن تلتزم الجبهات السياسية فى الاقطار أو التنظيمات الموحدة فيها قرارات القيادة الاتحادية التى تصدر بالاغلبية ، وعلى هذه القيادة أن تضع تدريجيا تنظيميا سياسيا موحدا يقود العمل السياسى القومى فى دولة الاتحاد وخارجها وأن تعمل على تعبئة قوى الجماهير لفرض ارادتها فى الحياة وقيادتها دائما الى آفاق جديدة وأن هذا لا يعنى حل الاحزاب الوحدوية القائمة . .

والعمل السياسى ليس فقط هو قيادة الجماهير بل هو أيضا تثبيت لدعائم مجتمعنا على أساس الديمقراطية والاشتراكية التى تنبعث من واقعنا واصبحت تعبيرا عن مستقبلنا .

فالديمقراطية هى تأكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه .

والاشتراكية هى الترجمة الصحيحة تكون الوحدة عملا تقديميا وهى اقامة مجتمع الكفاية والعدل مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات .

ان الديمقراطية هى الحرية السياسية والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بينهما . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحقق الى آفاق الغد المرتقب .

ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل الرجعية ، كما انها لا يمكن أن تتحقق فى ظل ديكتاتورية الطبقة الواحدة .

لذلك يجب أن يسقط تحالف الاقطاع ورأس المال وأن يحل محله التحالف الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والراسمالية الوطنية باعتبار أن هذا التحالف هو البديل الشرعى لذلك التحالف الرجعى : وهو القادر على احوال الديمقراطية السلمية محل ديموقراطية الرجعية .

ان السيادة فى الجمهورية العربية المتحدة للشعب : وأن الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب .

وتشمل فئة أعداء الشعب العناصر التالية :

(أ) المعزولين سياسيا بمقتضى القوانين المقررة لذلك .

(ب) كل من حوكم ثوريا وأدين بأنه انفصالى أو متآمر أو مستغل .

(ج) كل من تعامل أو يتعامل فى المستقبل مع التنظيمات السياسية

الاجنبية ، وأصبح بذلك عميلا للقوى الاجنبية .

(د) كل من عمل أو يعمل لفرض سيطرة الطبقة الواحدة على

المجتمع .

ان التنظيمات الشعبية والسياسية — التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد أن تمثل بحق وبعدل — القوى المكونة الاغلبية . ومن هنا يجب أن نضمن للعمال والفلاحين نصف مقاعد هذه التنظيمات على الأقل وفي جميع المستويات بما فيها مجلس الامة . ان ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للاغلبية فهو ضمان أكيد لقوى الدفع الثوري . وبذلك نتأكد باستمرار سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية والادارية ، ويظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى . كذلك فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا — كلما أمكن ذلك — الى أيدي السلطات الشعبية فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حلها .

ان جماعية القيادة على جميع مستويات العمل السياسى والشعبى أمر لابد من ضمانه عصمة من جهوح الفرد وتأكيدا للديموقراطية على أعلى المستويات وضمانا للاستمرار الدائم المتجدد .

ان المنظمات الشعبية ، وخصوصا المنظمات التعاونية والنقابية ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديموقراطية السليمة . ان هذه المنظمات لابد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الديمقراتى . وأن نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها ويجب أن يسقط الضغط الذى كان يخلق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

الحريات العامة مكفولة في حدود القوانين — وتكفل الجمهورية العربية المتحدة لجميع المواطنين دون تمييز (حرية الرأى والتعبير — حرية النقد الذاتى — حرية الصحافة — حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات — حرية تكوين النقابات والتنظيمات التعاونية — حرية العلم — حرية العقيدة والعبادات والشعائر الدينية وغيرها من الحريات العامة) . .

المواطنين سواء أمام القانون في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة . كما أن المرأة لابد أن تتساوى بالرجل في الحقوق العامة ولابد أن تسقط بقايا الاغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعق وإيجابية في صنع الحياة .

ان الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ومساهمتهم في الحياة العامة واجب قومى كما أن حق الترشيح وحق الانتخاب مكفولان لجميع أفراد الشعب .

ان مبدأ سيادة القانون هو الضمان النهائى للحرية وحق التقاضى

مكفولة للمواطنين في حدود القانون والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم
لغير ضميرهم والقانون .

المقومات الاقتصادية والاجتماعية

* ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية وهذه لا يمكن أن تتحقق
الا بفرص متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة القومية ، لذلك
يجب توسيع قاعدة الثروة القومية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة
لجماهير الشعب العاملة .

* ان طريق الثورة طريق الاشتراكية ضرورة حتمية يفرضها الواقع
التاريخي وتفرضها الآمال العريضة للجماهير لمواجهة التخلف الاجتماعي
والاقتصادي في الوطن العربي كما تفرضها الظروف العالمية .

* ان التجارب الرأسمالية في التقدم سارت جنباً الى جنب مع
الاستعمار . واستطاعت بلدان العالم الرأسمالي الوصول الى مرحلة
الانطلاق الاقتصادي باستغلال ثروات الشعوب المستعمرة ، ولقد انتهت
عصور القرصنة الاستعمارية التي جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح
غيرها بلا وازع من القانون أو الاخلاق .

كذلك فان هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب
شقاء الملايين من الشعب العامل ، أما لصالح رأس المال أو تحت ضغط
تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل
أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .

* ان التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم
يعد أمراً محتملاً في ظل القيم الانسانية الجديدة . فقد استطاعت
هذه القيم أن تسقط الاستعمار كما استطاعت أن تسقط السخرة . ولم
تكتف هذه القيم الانسانية باسقاط هذين المنهجين بل فتحت بالعلم مناهج
أخرى للعمل من أجل التقدم .

* ان رأس المال في البلاد التي أرغمت على التخلف لم يعد
قادراً على قيادة الانطلاق الاقتصادي في وقت عمت فيه الاحتكارات
الرأسمالية الكبرى في البلدان المتقدمة اعتماداً على استغلال موارد ثروات
الشعوب ولم تعد الرأسمالية المحلية بقادرة على المنافسة الا من وراء
أسوار الحماية الجمركية العالمية التي تدفعها الجماهير أو أن تربط نفسها
بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها وتتحول الى ذيل لها وتجر أوطانها
وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة .

* أن العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يترك
لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة التي لا يحركها غير

دافع الريح الانانى لذلك كان من الضرورى أن يتم الانطلاق الاقتصادى
فى الوطن العربى بشروط ثلاثة .

١ - تجميع المدخرات الوطنية .
٢ - وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه
المدخرات .

٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .
وهدف التخطيط فى المجتمع الاشتراكى هو :

١ - تحقيق التنمية المتوازنة للاقتصاد فى جميع القطاعات المختلفة .
٢ - تلبية الحاجات العامة والخاصة بالنسبة للمجتمع والفرد .
٣ - التوزيع العادل للثروة القومية .
٤ - أن يكفل العمال اشتراك ايجابى فى الادارة يصاحبه اشتراك حقيقى
فى ارباح الانتاج مع وضع حد أدنى للاجور يكفل الحياة الكريمة
للانسان العامل .

✽ لذلك كان من الضرورى سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج
وعلى توجيه فائضها طبقا اخطة محدودة وهى فى الوقت نفسه طريق
الديموقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية . وهذا لا يستلزم
بالضرورة تأميم كل وسائل الانتاج ولا إلغاء الملكية الخاصة أو المساس
بحق الارث الشرعى المترتب عليها وانما يمكن الوصول الى ذلك بطريقتين :
أولهما : خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات
ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .
ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة
لها من غير استغلال على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة
عليهما معا .

أن التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريق الوحيد الذى يضمن
استخدام جميع الموارد القومية والمادية والبشرية بطريقة عملية وعلمية
وانسانية لكى نحقق الخير لجموع الشعب ونوفر لها حياة الرفاهية .

أن هذا التخطيط ضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة
والمحتلة ثم هو فى الوقت ذاته ضمان لتوزيع الخدمات الاساسية باستمرار
ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ومد هذه الخدمات الى المناطق
التي افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته أنانية
الطبقات المتحكمة المستعلية على الشعب المناضل .

✽ أن تنظيم الانتاج مطالب بأن يدرك أن غاية الانتاج هى توسيع
نطاق الخدمات وأن الخدمات بدورها قوة دافعة لمجالات الانتاج وأن
هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية التخطيط وعلى لا مركزية
التنفيذ لضمان وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده .

* أن الملكية الخاصة ورأس المال الخاص يجب أن يوضعا في الوضع الذي لا يسمح بقيام الاقطاع أو الاحتكار أو الاستغلال كما أن رأس المال الخاص يجب أن يخضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه في ذلك شأن القطاع العام . وهذه السلطة هي التي تشرع له وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب . كما أن هذه السلطة هي التي تقضى على نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

* أن التطبيق العربى للاستراتيجية في مجال الزراعة يهدف أساسا الى تحرير الفلاحين من الاستغلال والسيطرة ويكون ذلك :

- ١ - بتحديد حد أعلى للملكية الزراعية يقضى على الاقطاع واستغلال الفلاحين ويمنع قيامه من جديد .
 - ٢ - زيادة انتاجية الارض باستعمال الطرق والوسائل العلمية والفنية .
 - ٣ - تنظيم الاستثمار الفردى والجماعى الذى يكفل العدالة في توزيع ثمار الارض .
- وفي ختام هذه المقومات ..

فإن الشعب العربى الذى يعيش في المنطقة التي نزلت فيها رسالات السماء يؤمن برسالة الدين ويتخذ من القوة الروحية التي تزوده بها الاديان دافعا للنضال الشعبى لتحقيق ذاته وبلوغ أهدافه .

ويجب أن يثبت في تقديرنا أن الدين مقوم أساسى من المقومات التي ينبى عليها المجتمع العربى حياته ومستقبله جنبا الى جنب مع كل المقومات المادية الاخرى التي يحرص عليها الدين ولا يعارضها . وأن هذا الشعب يملك من ايمانه بالله وثقته بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق مبادئه وأمانيه .

بناء الدولة الاتحادية واختصاصها

- ١ - اختصاص الدولة الاتحادية الملاحق ((أ)) المرفق .
 - ٢ - المؤسسات الدستورية الملاحق ((ب)) المرفق .
- وقد أرفق بهذا الاعلان ملحق في شأن المؤسسات الدستورية وبناء الدولة الاتحادية والعلاقات فيما بينها ويعتبر مكمل لهذا الاعلان .

توقيع

صدر في القاهرة يوم الاربعاء ٢٣ ذو الحجة ١٣٨٢ هـ .

الموافق ١٧ من أبريل (نيسان) ١٩٦٣ م .

(الملحق (١))

اختصاص الدولة الاتحادية

أولا - نقاط عامة :

- ١ - تقوم دولة اتحادية باسم « الجمهورية العربية المتحدة » على أساس الاتحاد الحر بين كل من مصر والعراق وسورية ، وتكون أسماء الاعضاء بالدولة الاتحادية « القطر المصرى ، والقطر العراقى ، والقطر السورى » .
- ٢ - لكل جمهورية عربية مستقلة تؤمن بمبادئ الحرية والاشتراكية والوحدة أن تنضم الى هذه الدولة بارادة شعبية هرة ، ويتم الانضمام بعد موافقة السلطة الدستورية المختصة فى الدولة الاتحادية .
- ٣ - للدولة الاتحادية دون سواها السيادة الدولية الكاملة .
- ٤ - يتمتع بجنسية الدولة الاتحادية « الجمهورية العربية المتحدة » كل من يتمتع بجنسية البلاد الاعضاء وقت قيام الدولة الاتحادية أو وقت الانضمام اليها وتنظم بقانون اتحادى الاحكام الخاصة باكتساب جنسية الدولة الاتحادية وفقدانها وكل ما يتعلق بها .
- ٥ - السيادة للشعب ويمارسها وفقا للدستور .
- ٦ - الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .
- ٧ - العلم : علم الجمهورية العربية المتحدة الدالى وفيه ثلاث نجوم بدلا من نجمتين ، وتزداد كلما انضمت دولة جديدة .
- ٨ - الشعار ينظم بقانون اتحادى .
- ٩ - النشيد : ينظم بقانون اتحادى .
- ١٠ - الجنسية واحدة « عربى » وينظم شئونها قانون اتحادى .
- ١١ - العاصمة : القاهرة .

ثانيا - اختصاصات الدولة :

تختص سلطات الدولة الاتحادية بالآتى :

- ١ - السياسة الخارجية .
- ٢ - الدفاع .
- ٣ - الامن القومى .
- ٤ - المالية والخزانة « ميزانية - جمارك .. الخ » .
- ٥ - الاقتصاد .
- ٦ - الاعلام والارشاد القومى (على المستوى الاتحادى) .
- ٧ - التخطيط الاقتصادى .

- ٨ - تخطيط التربية والتعليم العالى والبحث العلمى •
٩ - العدل وتنسيق القوانين •
١٠ - المواصلات الاتحادية •
١١ - يمكن اضافة اختصاصات جديدة للاتحاد بالطريقة التى بينها الدستور •
١ - اسياسة الخارجية :

- (ا) التمثيل الخارجى بكل جوانبه « مع مراعاة الناحية الاقليمية فى بعض النواحي كالتجارة والثقافة بقانون اتحادى ينظمها بالتدرج من الناحية الاقليمية الى الناحية الاتحادية » •
(ب) شئون هيئة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى •
(ج) المعاهدات مع الدول الاجنبية « ويمكن للاقطار أن تعقد بعض الاتفاقات التجارية بتصديق الدولة الاتحادية » •
(د) تسليم المجرمين واللجوء السياسى •
(هـ) اصدار جوازات السفر العربية والتأشيرات •
(و) دخول الاجانب اراض الدولة الاتحادية واقامتهم فيها وابعادهم عنها وفقا لما تنظمه القوانين الاتحادية •
(ز) شئون الجنسية وجميع الشئون الخارجية الاخرى •

٢ - الدفاع :

من المبادئ المقررة أن القوات المسلحة من الشعب ولاءها الشعب ولا تأتمر الا بأوامره عن طريق السلطات الدستورية المختصة على النطاق القومى الاتحادى •

- (ا) شئون الحرب والسلم •
(ب) اعداد القوات البرية والبحرية والجوية وتسليحها وتدريبها
(ج) قيادة عسكرية واحد مع لامركزية محلية فى السلطات للقيادة المحلية التابعة مباشرة للقيادة العامة « على أن يوكل أمرها لسلطات الاقطار خلال الفترة المناسبة لكل قطر أثناء فترة الانتقال » •
(د) مجلس الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات الاقليمية •
(هـ) شئون التعبئة العامة •
(و) الصناعات الحربية •

٣ - الامن القومى :

- (ا) مؤسسات الامن القومى التى يتفق عليها فى الدستور أو القوانين الاتحادية .
- (ب) اعلان الاحكام العرفية فى الاحوال التى تتعرض فيها الدول الاتحادية أو أحد الاقطار للخطر .
- (ج) حالات الطوارئ التى تحدد بقانون اتحادى تفرض بمقتضاه السلطات الاقليمية فى استخدام القوات المسلحة حتى تزول حالة الطوارئ .

٤ - المالية والخزانة :

- (ا) الضرائب الاتحادية .
- (ب) ميزانية الاتحاد « من الضرائب الاتحادية أو من مساهمة الاقطار بالطريقة وللاغراض التى يتفق عليها أو من القروض أو غيرها من الموارد .
- (ج) اصدار اذن خزانة أو سندات اتحادية لتمويل مشروعات اتحادية .
- (د) الاقتراض من الخارج أو من الداخل « ويحظر على الاقطار الاقتراض من الخارج الا بموافقة الاتحاد » .
- (هـ) القوانين والسياسة الجهركية « تتدرج الى تكوين وحدة جهركية وسوق عربية مشتركة » .

٥ - الاقتصاد والتخطيط الاقتصادى والتنمية :

- (ا) مجلس أعلى للتخطيط .
- (ب) التخطيط الاقتصادى فى شئون الصناعة والزراعة والتجارة والمواصلات والتنسيق بين خطط التنمية فى الاقطار .
- (ج) مجلس اقتصادى أعلى لبحث الشئون الاقتصادية المشتركة بينها وعلاقتها بالخارج .
- (د) سياسة الاقتصاد .
- (هـ) التبادل التجارى من الخارج « تنظيمه ومعهاداته واتفاقياته » .
- (و) تنظيم التجارة بين اقطار الدولة الاتحادية .
- (ز) تنظيم الدفع بين اقطار الدولة الاتحادية ومع الخارج .
- (ح) العملة .
- (ط) الشئون المصرفية الاتحادية .
- (ي) العلاقات بالمؤسسات الاقتصادية الدولية .

- (ك) الصناعات التابعة للاتحاد .
- (ل) المشروعات المشتركة .
- (م) الطاقة النووية ومصادر الثروات الطبيعية اللازمة لانتاجها .

٦ - الاعلام والارشاد القومى على المستوى الاتحادى :

- (ا) جهاز اتحادى مركزى للتخطيط الاتحادى للاعلام .
- (ب) التنفيذ الاعلامى بفضله مركزى وبفضله اقليمى .

٧ - التخطيط الثقافى :

- (ا) مجلس اعلى للفنون والآداب .
- (ب) الثقافة العربية ومكانها وصلاتها بالثقافات الاخرى .

٨ - تخطيط التربية والتعليم العالى والبحث العلمى :

- (ا) مجلس أو مجالس عليا للتربية والتعليم والبحث .
- (ب) السياسة العامة للتربية والتعليم والبحث .
- (ج) المناهج التعليمية .
- (د) ضمانات وحدة الفكر والاتجاه القومى العربى الوحدوى والاعداد الروحى والعلمى والاخلاقى للأجيال الصاعدة لتبنى الوحدة الشاملة وتقيم المجتمع العربى الاشتراكى الحر الموحد .
- (هـ) ادارة المؤسسات الاتحادية لأى من شئون التربية والتعليم والبحث .

٩ - العدل وتنسيق القوانين :

- (ا) أسس موحد للعدالة « وضع المبادئ الاساسية للقوانين مثل قوانين العقوبات والقانون المدنى والقانون التجارى والاجراءات وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .. الخ » .
- (ب) التنسيق بين القوانين بغية الوصول الى توحيدها على مراحل .
- (ج) القضاء الاتحادى .

١٠ - المواصلات الاتحادية :

جميع طرق ووسائل النقل والمواصلات الاتحادية والمشاركة البرية والبحرية والجوية كالمسك الحديدية والبواخر والطائرات والبريد والبرى والهاتف والانسلكى والارصاد على المستوى الاتحادى .

١١ - ما يستجد طبقا للطريقة التى يحددها دستور الدولة الاتحادية :

- (ا) جميع الشئون والمشروعات المشتركة بين الاقطار .

(ب) السلطات الاستثنائية في أثناء الحرب والطوارئ على الاقطار
« طبقا لقانون اتحادى » .

(ج) التزام الاقطار بتنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية أو الوفاء
بالتزام معين واعطاء التعليمات للاقطار لضمان التنفيذ الجبرى
لقرار صادر من سلطة اتحادية .

(د) الفصل فيما يقع بين الاقطار من خلاف .

(هـ) المجالس المشتركة لانواع الخدمات المختلفة طبقا لتشريع
اتحادى .

(و) حق العفو الشامل عن الجرائم تمارسه الدولة الاتحادية طبقا
لقانون اتحادى .

(ز) حق العفو الخاص لرئيس الجمهورية .

ثالثا - اختصاصات الاقطار :

١ - يبقى في اختصاص الاقطار جميع السلطات التى لا تدخل في اختصاص
الدولة الاتحادية .

٢ - تفرض السلطات الاقليمية بقانون اتحادى في ممارسة بعض
اختصاصات السلطات الاتحادية لأجل معين وتكون الدولة الاتحادية
مسئولة حينئذ عن تصرف الاقطار بغير حاجة الى تصديق عليها ،
ويكون لسلطات الاتحاد الاشراف على السلطات الاقليمية عند مباشرة
هذه الاختصاصات .

٣ - يمكن الاتفاق على ان يوكل الى السلطات الاقليمية أمر تنفيذ بعض
القوانين الاتحادية .

(الملحق ب)

المؤسسات الدستورية والعلاقة بينها

اولا - مجلس الأمة :

- ١ - هو أعلى هيئة لسلطة الدولة في الجمهورية العربية المتحدة .
- ٢ - هي الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية .
- ٣ - يتكون مجلس الأمة من مجلسين :

(أ) مجلس النواب :

ويتكون من عدد من الاعضاء بنسبة عدد السكان في كل قطر ،
وينتخب انتخاباً حراً مباشراً وبالاقتراع السري العام . ومدة العضوية
فيه ٤ سنوات .

(ب) مجلس الاتحاد :

ويتكون من عدد متساو من الاعضاء من كل قطر . وينتخب انتخاباً
حراً مباشراً بالاقتراع السري العام . ومدة العضوية فيه ٤ سنوات .
ويكون عدد أعضائه ربع عدد أعضاء مجلس النواب على الأقل
وثلاث عده على الأكثر .

٤ - شروط العضوية في المجالس . وحالات خلو المكان والاجراءات
الداخلية في هذه المجالس تحدد في الدستور والقوانين الاتحادية .
٥ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب أو مجلس الاتحاد أو
المجالس التشريعية في الاقطار .

٦ - لا يؤخذ أعضاء المجالس عما يبذون من الافكار والاراء عند
ادائهم لعمالهم النيابية وينص الدستور على الحصانات الخاصة
بأعضاء المجالس .

٧ - مكان انعقاد المجالس الاتحادية ، عاصمة الاتحاد . ويجوز جعل مكان
انعقادها في جهة أخرى بقانون اتحادى ، كما يجوز عند الضرورة
دعوتها للانعقاد في أية جهة أخرى بمرسوم اتحادى .

واجتماع المجالس في غير المكان القانونى لا يكون شرعياً . وتعتبر
قراراتها باطلة .

٨ - دورات انعقاد المجالس تحدد في الدستور وتكون الدعوة للدورة
من رئيس الجمهورية واذا لم تدع تجتمع بحكم الدستور في اليوم
المحدد .

٩ - يجوز أن ينعقد أى مجلس فى دورة غير عادية ، بناء على طلب رئيس الجمهورية ، أو بناء على طلب ربع الأعضاء ، ويعلن رئيس الجمهورية بالاجتماع غير العادى .

١٠- يجتمع مجلس الامة فى الاحوال التى ينص عليها الدستور .

١١- يناقش كل من المجلسين المسائل الاساسية الخاصة بسياسة الدولة الداخلية والخارجية وخطط التنمية ، ويتخذ القرارات بشأنها .

١٢- لرئيس الجمهورية ولكل من أعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين ، ويبين الدستور الاجراءات والنسب الخاصة بذلك .

١٣- لا يصدر قانون الا اذا اقره كل من المجلسين ، واذا اختلف الراى بين المجلسين بالنسبة لقانون يعرض على لجنة توفيق مكونة من عدد متساو من المجلسين ، على أن يراعى فى العدد المختار من مجلس النواب نفس التكوين النسبى للمجلس .

فاذا وصلت اللجنة الى راى يعاد عرض القانون (او القانون بعد تعديله) الى كل من المجلسين .

اما اذا لم تصل اللجنة الى راى ، أو اذا لم يوافق عليه احدى المجلسين فان القانون يؤجل عرضه الى دورة تالية أو فترة انعقاد تالية .

١٤- يصدر رئيس الجمهورية القوانين بعد اقرارها من المجلسين ، وله أن يرد القانون خلال مدة يحددها الدستور الى كل من المجلسين فاذا اقر منهما بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ككل ، اعتبر قانون .

١٥ - الحالات التى يشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للحاضرين .

١٦- لكل عضو من أعضاء المجلسين أن يوجه الى رئيس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة واستجوابات (وينظم الدستور والقانون الاتحادى طريقة ذلك) .

١٧- مجلس الوزراء مسئول مسئولية ثقة أمام مجلس الامة ، ويكون منح الثقة أو سحبها بالاغلبية المطلقة لمجموع أعضاء مجلس الامة .

١٨- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية حالات جواز الجمع بين عضوية المجالس والاعمال العامة .

١٩- يكون حل أى من المجلسين أو كليهما بقرار من رئيس الجمهورية .

٢٠- لرئيس الجمهورية حق الكلام فى مجلس الامة أو مجلس النواب أو فى مجلس الاتحاد كلما طلب ذلك ، وله أن يوجه لها الرسائل أو التقارير .

- ٢١- لرئيس الوزراء والوزراء حق الكلام في اي مجلس والاشترك في المناقشات (وينظم الدستور ذلك) .
- ٢٢- يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية اي من المجلسين .
- ٢٣- ينتخب مجلس الامة رئيس الجمهورية ونواب الرئيس (بالطريقة التي يحددها الدستور) .
- ٢٤- يوافق مجلس الامة على انضمام عضو جديد الى الاتحاد ، على اساس موافقة اغلبيه ثلاث ارباع كل من المجلسين على حدة .
- ٢٥- يتم تعديل الدستور الاتحادي باغلبيه ثلاثة ارباع اعضاء كل مجلس على حدة .
- ٢٦- دساتير الاقطار يجب ألا تتعارض مع دستور الاتحاد ويتفق عليها قبل عرض دستور الاتحاد على الاستفتاء .
- ٢٧- يكون تعديل دستور القطر بواسطة المجلس التشريعي بالقطر بالطريقة التي يحددها الدستور ولا تصبح هذه التعديلات نافذة الا اذا اقرتها المجالس الاتحادية باغلبيه ثلاثة ارباع كل مجلسين على حدة .
- ٢٨- يصدق كل من المجلسين على المعاهدات بالطريقة التي ينظمها الدستور والقانون .
- ٢٩- لمجلس الامة سلطة اعلان الحرب (حسب الدستور) .
- ٣٠- ينظم الدستور حالات اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة او عدم الولاء بناء على اقتراح نسبة معينة من مجلس الامة .
- ٣١- ينظم الدستور والقوانين الاتحادية محاكمة الوزراء .
- ٣٢- في فترات عدم انعقاد المجالس التشريعية يجوز أن يقوم مجلس رئاسة لمجلسي الامة ينتخبه مجلس الامة من اعضائه (بالطريقة التي يحددها الدستور) باصدار قوانين على ان يصدق عليها المجلسان عند اجتماعهما .

ثانيا - رئيس الجمهورية :

- ١ - رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية الذي ينتخبه مجلس الامة ليمثل سلطة الدولة .
- ٢ - كل مواطن في الدولة تتوافر فيه الشروط لانتخاب عضو في مجلس الامة يجوز انتخابه رئيسا للجمهورية ، ويعلم انتخاب المرشح اذا حصل على ثلثي اصوات جميع اعضاء مجلس الامة فاذا لم يحصل على هذه الاصوات فيعاد الانتخاب ويعلم انتخاب المرشح اذا

حصل على الاغلبية المطلقة لمجموع عدد اعضاء مجلس الامة ،
وينظم الدستور باقى الاحكام الخاصة بالانتخابات .

٣ - مدة الرئاسة ٤ سنوات واذا انتهت المدة في فترة تجديد مجلس
الامة يستمر الرئيس في ممارسة سلطاته حتى يتم تجديد مجلس
الامة واختيار الرئيس الجديد .

٤ - الرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ويرأس مجلس الدفاع
القومى .

٥ - يحدد الدستور اختصاصات رئيس الجمهورية ولكنه على وجه
الخصوص .

(ا) يمثل الدولة في العلاقات الخارجية ويرسل ويعتمد المبعوثين
السياسيين ويصدق على المعاهدات الدولية .

(ب) يستقبل ويعتمد أوراق المبعوثين السياسيين .

(ج) يدعو ويفض دورات انعقاد مجلس النواب والاتحاد .

(د) يعين رئيس الوزراء والوزراء الذين يجب أن يحوزوا ثقة مجلس
الامة .

(هـ) يقبل استقالة رئيس الوزراء والوزراء مناصبهم .

(و) يصدر القوانين التى يقرها المجلسان .

(ز) يقترح القوانين .

(ح) يعترض على القوانين .

(ط) يلقى البيانات ويرسل الرسائل والتقارير لمجلس الامة او لاي
مجلس .

(ي) يعين الضباط ويعزلهم ويرقى قواد القوات المسلحة (حسب
الدستور والقوانين الاتحادية) .

(ك) يكون له حق حضور ورئاسة جلسات مجلس الوزراء وطالب
التقارير منه ومن اعضاء الوزارة منفردين ومناقشة الشئون
التي يقتضى العمل أن تناقش مع الوزارة وأعضائها .

(ل) يعلن حالة الطوارئ (حسب ما ينص الدستور) .

(م) يعلن الحرب (حسب ما ينص الدستور) .

(ن) يعين كبار موظفى دولة الاتحاد في الحالات التى ينص عليها
القانون .

(س) يضع بالاشتراك مع الوزارة السياسة العامة لشئون الاتحاد .

(ع) يعين قضاة المحكمة الاتحادية العليا (حسب ما ينص
الدستور) والقوانين الاتحادية .

(ف) دق العفو الخاص .

- ٦ - لا يتولى رئيس الجمهورية أى منصب فى حكومة قطره أو يكون عضواً فى أى مجلس تشريعى .
- ٧ - ينظم الدستور حالات خلو منصب رئيس الجمهورية .

نواب الرئيس :

- ١ - ينتخب ٣ نواب للرئيس (واحد عن كل قطر) بنفس الطريقة التى ينتخب بها رئيس الجمهورية وفى نفس الوقت .
- ٢ - يعاون نواب الرئيس ، الرئيس فى أعماله . وله أن ينيبهم عنه أو يفوضهم بعض اختصاصاته ويستشيرهم فى الأعمال الموكولة اليه .
- ٣ - لا يتولى نائب رئيس الجمهورية أى منصب فى حكومة قطر ولا يكون عضواً فى أى مجلس تشريعى .
- ٤ - ينظم الدستور باقى الاحكام الخاصة بنواب الرئيس .

مجلس الوزراء :

- ١ - يكون مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء والوزراء . ويجوز أن يكون هناك نواب رئيس وزراء ونواب وزراء .
- ٢ - مجلس الوزراء والوزراء مسئولين عن أعمالهم أمام مجلس الأمة .
- ٣ - يتولى رئيس الوزراء والوزراء مناصبهم ماداموا محل ثقة الرئيس .
- ٤ - يتولى مجلس الوزراء الاتحادى تنظيم وتنفيذ مهام الدولة الاتحادية ويصدر القرارات اللازمة لذلك (حسب الدستور والقوانين الاتحادية) .
- ٥ - تقدم الوزارة بعد تعيينها برنامجاً الى مجلس الأمة للموافقة عليه .
- ٦ - ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الاحكام الخاصة بمجلس الوزراء والوزارات ومؤسسات الحكومة الأخرى المختلفة .
- ٧ - ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الاحكام الخاصة بالوزراء .

ثالثاً : السلطة القضائية :

- ١ - تكون للاتحاد محكمة عليا تسمى « المحكمة الاتحادية العليا » ، تنشأ بمقتضى أحكام الدستور بقانون اتحادى .
- ٢ - للدولة الاتحادية أن تنشئ محاكم اتحادية أخرى وتنظم بقوانين اتحادية .
- ٣ - ينظم الدستور والقوانين الاتحادية اختصاصات « المحكمة الاتحادية العليا » .
- ٤ - يختار مجلس الأمة أعضاء المحكمة الاتحادية العليا بناء على ترشيح رئيس الجمهورية من بين رجال القضاء والقانون . حسب ما ينص عليه الدستور والقوانين الاتحادية .

- ٥ - ينظم الدستور والقوانين الاتحادية توفير الحصانة الخاصة بأعضاء المحكمة ومدة تعيينهم وحالات إعفائهم .

الاجهزة فى الاقطار

أولا : رئيس القطر - :

- ١ - ينتخبه المجلس التشريعى للقطر لمدة { سنوات ويوافق عليه رئيس الجمهورية (وينظم الدستور طريقة الترشيح والانتخاب) .
- ٢ - يتولى رئيس القطر الاختصاصات التى يحددها الدستور الاتحادى ودساتير الاقطار .
- ٣ - هو الذى يعين وزارة القطر ويقبل استقالتها .

ثانيا : المجلس التشريعى :

- ١ - يكون لكل قطر مجلس تشريعى منتخب انتخابا حرا مباشرا وسريا .
- ٢ - يحدد الدستور اختصاصات المجلس التشريعى .
- ٣ - يصدر المجلس التشريعى بالقطر التشريعات الخاصة بالقطر .
- ٤ - يعدل دستور القطر بالطريقة التى يحددها الدستور ، ولا تصبح هذه التعديلات نافذة الا بعد اقرارها بأغلبية ٣/٤ كل من مجلس النواب ومجلس الاتحاد .
- ٥ - يناقش الوزارة والوزراء ويسأل ويستجوب الوزراء بالقطر ويمسح الثقة من الحكومة بالطريقة التى يحددها الدستور .
- ٦ - يحل المجلس التشريعى فى القطر كالاتى :
(أ) بناء على قرار من رئيس القطر .
(ب) بقرار من رئيس الجمهورية بناء على قرار من المجلس الاتحادى بأغلبية ٢/٣ الاعضاء .

ثالثا : وزارة القطر - :

- ١ - تكون لكل قطر وزارة مكونة من رئيس وزراء ووزراء .
- ٢ - وزارة القطر مسئولة أمام المجلس التشريعى بالقطر ويجب أن تحوز ثقته .
- ٣ - ينظم الدستور حالات سحب الثقة من الوزارة .
- ٤ - يبين الدستور والقوانين اختصاصات الوزارات وطريقة عملها والاحكام الخاصة بالوزارة .

رابعا : القضاء بالقطر - :

- ينظم دستور القطر وقوانينه القضاء بالقطر ويضمن له استقلاله وحصانته .

الاحكام الانتقالية

اولا : فى دولة الاتحاد :

- ١ - يستقضى على دستور الاتحاد وعلى رئيس الجمهورية فى مدة اقصاها خمسة اشهر من تاريخ اعلان هذا البيان .
- ٢ - تعتبر دولة الاتحاد (الجمهورية العربية المتحدة) قائمة دستوريا عند اعلان نتائج الاستفتاء .
- ٣ - تستكمل المؤسسات الدستورية الاتحادية جميع عناصرها التى نص عليها الدستور فى مدة اقصاها ٢٠ شهرا من تاريخ نتائج الاستفتاء وتنتهى بذلك فترة الانتقال .
- ٤ - واكل قطر ان يقيم قبل هذا الموعد ما يراه من المؤسسات الدستورية الخاصة به تهيدا لقيام المؤسسات الاتحادية بشكل كامل خلال فترة الانتقال وينظم بتشريع اتحادى دستورية المؤسسات القطرية التى تقوم خلال هذه المدة .
- ٥ - يتولى جميع السلطات التشريعية والتنفيذية فى دولة الاتحاد خلال فترة الانتقال مجلس رئاسة يرأسه رئيس الجمهورية ويكون نواب الرئيس اعضاء فيه .
- ٦ - يشكل مجلس الرئاسة من عدد متساو من الاعضاء من كل قطر من الاقطار .
- ٧ - يختار اعضاء مجلس الرئاسة بمعرفة الجهات التى لها السلطة التشريعية فى الدول الاعضاء منذ قيام الاتحاد .
- ٨ - يعين رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء والوزراء ويعفيهم من مناصبهم .
- ٩ - تكون قرارات المجلس بأغلبية أعضائه .
- ١٠ - لرئيس الجمهورية الحق الاعتراض على أى قرار أو قانون يصدره مجلس الرئاسة .
- ١١ - يختص مجلس الرئاسة بالآتى :

- (أ) يعين نواب رئيس الجمهورية (نائبا من كل قطر) وذلك بالاتفاق مع الجهة التى لها سيطرة التشريع فى القطر فى اثناء فترة الانتقال .
- (ب) يعين رئيسا لكل قطر بالاتفاق مع الجهة التى لها سيطرة التشريع فى القطر اثناء فترة الانتقال .
- (ج) يعين مجلس الدفاع القومى . ومتابعة أعماله .
- (د) رسم السياسة العامة للدولة وتخطيطها وتكليف الوزارة بتنفيذها .

١٢- الوزارة الاتحادية :

- (أ) رئيس الوزراء .
 - (ب) الخارجية .
 - (ج) الدفاع .
 - (د) الاعلام والارشاد القومى والثقافة .
 - (هـ) التربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى .
 - (و) الخزانة والمالية .
 - (ز) الاقتصاد ، والتخطيط الاقتصادى (وتضاف اليها اعمال المواصلات) .
 - (ح) العدل .
 - (ط) وزراء الدولة .
 - (ي) ويجوز بقانون اتحادى انشاء وزارات اخرى .
- ١٣- يجوز عمل اجتماعات مشتركة للوزارة الاتحادية مع مجلس الرئاسة .

احكام عامة

- ١ - تبقى كل التشريعات المعمول بها فى اى قطر سارية المفعول فى القطر الذى صدرت فيه الى أن يتم تعديلها أو إلغاؤها من السلطة الدستورية المختصة .
- ٢ - المعاهدات والاتفاقيات التى سبق أن عقدتها حكومة اى قطر تبقى سارية المفعول فى نطاق القطر الذى أبرمها .
- ٣ - تبقى كل المؤسسات والمصالح الحكومية الحالية قائمة على عملها وفق اللوائح والنظم الموجودة الآن الى أن يتم عمل أنظمة جديدة أو تعديلها .
- ٤ - تتفق الدول الاعضاء على برنامج استكمال توحيد المؤسسات الاتحادية العسكرية أو الخارجية أو التشريعية أو الاقتصادية أو الثقافية الخ حتى يمكن أن ينص على هذا البرنامج فى مادة انتقالية من مواد الدستور .
- ٥ - الى أن يتم الاستفتاء على الدستور الاتحادى تقوم الدول الاعضاء بتكوين اللجان والهيئات الآتية حتى يكون تكوينها وبدؤها فى العمل سبيلا للتمهيد للقيام الصحيح للمؤسسات الاتحادية عند قيام الوحدة .
 - (أ) قيادة عسكرية موحدة .
 - (ب) لجنة للشئون الخارجية .
 - (ج) لجنة لتنسيق الاقتصادى والسوق العربية المشتركة .
 - (د) اية لجان اخرى .
 - (هـ) تنسيق المصالح العامة بين الاقاليم .
 - (و) تعيين المجالس العليا التى جاء ذكرها فى المبادئ العامة .

الملاحق الثاني القوانين الاشتراكية

باسم الشعب :

رئاسة الجمهورية :

استنادا الى أحكام الدستور المؤقت وبموافقة مجلس الوزراء
والمجلس الوطني لقيادة الثورة صدر القانون الآتي :
المادة الاولى : بقصد بالالفاظ الواردة في هذا القانون المعاني
التالية :

- ١ - المؤسسة : المؤسسة الاقتصادية .
- ٢ - المجلس : مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية .
- ٣ - الرئيس : رئيس مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية .
- ٤ - المدير العام : مدير عام المؤسسة الاقتصادية .
- ٥ - المنشآت : المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على مختلف
انواعها التي تملكها المؤسسة أو تساهم في رأسمالها أو توجهها
أو تشرف عليها نيابة عن الدولة حسبما هو منصوص عليه في هذا
القانون .

المادة الثانية - تنشأ في الجمهورية العراقية مؤسسة عامة ذات
شخصية حكومية واستقلال اداري ومالي تسمى « المؤسسة
الاقتصادية » وترتبط برئيس الوزراء ويكون مركزها بغداد .
المادة الثالثة - أغراض المؤسسة هي المساهمة في تنمية
الاقتصاد القومي عن طريق النشاط الاقتصادي في حقل القطاع العام
المادة الرابعة - تتكون المؤسسة الاقتصادية من المؤسسات العامة
التالية :

- ١ - المؤسسة العامة للصناعة - وتضم جميع المنشآت الصناعية
الاستخراجية والتحويلية القائمة الآن والمؤسسة والتي ستنشأ
في المستقبل والتي تملك الدولة كامل رأس مالها كما تشمل
المنشآت الصناعية التي تساهم الدولة في جزء من رأسمالها -
- ٢ - المؤسسة العامة للتأمين - وتشمل جميع منشآت التأمين وإعادة
التأمين التي تملك الحكومة الآن أو في المستقبل كامل رأسمالها .
- المؤسسة العامة للتجارة - وتشمل جميع المنشآت التجارية
القائمة الآن والمؤسسة والتي ستنشأ في المستقبل والتي تملك
الدولة كامل رأسمالها كما تشمل المنشآت التجارية التي تساهم
بجزء من رأسمالها .
- ٤ - أية مؤسسات عامة أخرى تقرر الحكومة انشاؤها بقانون خاص .

المادة الخامسة — المؤسسة فى سبيل تحقيق اغراضها أن تتبع مختلف الوسائل اللازمة لذلك وعلى الاخص :

١ — تأسيس المنشآت لاغراض التنمية الاقتصادية وفقا لاحكام هـذا القانون .

٢ — تأسيس شركات مساهمة وفق احكام هذا القانون وقانون الشركات والمساهمة فيها .

— حق الاستقراض من الحكومة والمؤسسات شبه الرسمية والمصارف الوطنية والاجنبية وكذلك من الحكومات والهيئات الاجنبية والمؤسسات الدولية وكذلك لها حق الاقتراض عموما .

٤ — ضمان قروض المنشآت التى تساهم فيها .

٥ — يجوز للمؤسسة أن تقترض من البنك المركزى أو المصارف الحكومية الاخرى بكفالة وزير المالية بالشروط التى يقرها مجلس الوزراء .

المادة السادسة — يجب تصديق القروض التى تعقدها المؤسسة مع الحكومات والهيئات الاجنبية والمؤسسات الدولية بقانون .

المادة السابعة — تراول المنشآت التى تمتلك المؤسسة كامل رأسمالها نشاطها بضمانة الحكومة .

المادة الثامنة — للمؤسسة بمفردها تأسيس شركات مساهمة دون أن يشترك معها مؤسسون اخرون وفق قانون الشركات ويجوز تداول هذه الشركات بمجرد تأسيسها .

اموال المؤسسة

المادة التاسعة — تعتبر اموال المؤسسة من اموال الدولة .

المادة العاشرة — للمؤسسة حق استملاك الاموال غير المنقول وفق القانون وذلك لاغراضها المبينة فى هذا القانون ، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء اعتبار بعض نشاطاتها من النفع العام .

المادة الحادية عشر — يتكون رأسمال المؤسسة من : —

١ — رؤوس اموال الحكومة فى المنشآت التابعة للمؤسسات العامة المشار اليها فى المادة الرابعة اعلاه القائمة حاليا أو التى تنشأ مستقبلا لاغراض التنمية الاقتصادية .

٢ — مساهمة ميزانيات الدولة فى زيادة رأسمال المؤسسة .

ادارة المؤسسة

المادة الثانية عشر — يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة وهو السلطة التى تقوم بادارة شئونها وتصريف امورها ووضع السياسة التى تسير عليها وهو يتمتع بالصلاحيات اللازمة لتحقيق الاغراض التى قامت من أجلها المؤسسة ، ويتمتع باستقلال ادارى ومالى كامل فى الحدود المنصوص عليها فى هذا القانون .

المادة الثالثة عشر - ١ - يتكون مجلس الادارة من :

- ١ - رئيس مجلس ادارة متفرغ .
 - ٢ - وزير المالية .
 - ٣ - وزير التخطيط .
 - ٤ - وزير الاقتصاد .
 - ٥ - وزير الصناعة .
 - ٦ - محافظ البنك المركزى .
 - ٧ - رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمين .
 - ٨ - رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للتجارة .
 - ٩ - رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للصناعة .
 - ١٠ - رئيس مجلس ادارة أية مؤسسة عامة ينقرر انشاؤها فيما بعد .
- ب - عند شغور الرئاسة او غياب الرئيس ينتخب المجلس احد اعضائه لتولى اعمال الرئاسة نيابة .

المادة الرابعة عشر - يعين رئيس مجلس ادارة المؤسسة رؤساء مجالس المؤسسات العامة بهرسوم جمهورى لمدة خمس سنوات قابلة للتديد ويحدد مجلس المؤسسة راتب كل منهم وشروط استخدامهم .

المادة الخامسة عشرة - يشترط فى الاشخاص المشار اليهم فى المادة السابقة :

- ١ - ان يكونوا متمتعين بجنسية الجمهورية العراقية .
- ٢ - الا يكون لهم مصالح فى أية منشأة من المنشآت التى تملكها او تساهم فيها المؤسسة .
- ٣ - أن يكونوا متمتعين بجميع حقوقهم المدنية وغير محكوم عليهم بجناية او جنحة مخلة بالشرف .

المادة السادسة عشر - تشمل اختصاصات المجلس ما يلى :

- ١ - تعيين المدير العام للمؤسسة وتحديد راتبه واختصاصاته .
- ٢ - تعيين المدراء العاملين والموظفين للمنشآت التى تملك المؤسسة كامل الاسهم فيها وتحديد رواتبهم .
- ٣ - اختيار ممثلى المؤسسة فى مجالس ادارات المنشآت التى تملك المؤسسة جزءا من رأس مالها وتحديد اختصاصاتهم وانهاء عضويتهم .
- ٤ - مراقبة وتفتيش وتوجيه جميع المنشآت التابعة للمؤسسة .
- ٥ - اصدار الانظمة الداخلية والتعليمات المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والادارية والحسابية وشئون الموظفين وذلك فى حدود احكام هذا القانون .

- ٦ - ممارسة جميع الأعمال والتصرفات اللازمة لإدارة أموال المؤسسة وتعيين كيفية إنفاقها .
 - ٧ - إقراض المنشآت التابعة لها أو كفالتها فيما تعقده من قروض .
 - ٨ - إقرار الموازنة السنوية وحساب الأرباح والخسائر للمنشآت التي تمتلك المؤسسة نصبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها ، ويتوجب على هذه المنشآت أن تقدم إلى المجلس خلال الشهر الأول من كل سنة برنامج نشاطها المتوقع للسنة المقبلة لدراسته وتصديقه قبل البدء بتنفيذه .
 - ٩ - رفع تقرير إلى رئيس مجلس الوزراء عن أعمال المؤسسة خلال الدورة المالية المنقضية مرفق بالموازنة الختامية وحساب الأرباح والخسائر .
 - ١٠ - رفع تقرير إلى مجلس التخطيط الاقتصادي خلال الشهرين الأخيرين من كل سنة يتضمن النهاج الإنتاجي والاستثماري للمؤسسة المالية المقبلة لأقراره .
 - ١١ - دراسة المواضيع التي يرى رئيس مجلس الوزراء إحالتها إليه والمتعلقة بتحقيق الأغراض التي أنشئت المؤسسة من أجلها .
- المادة السابعة عشر - للمجلس أن يخول بعض الصلاحيات المشار إليها في الفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من المادة السابقة إلى مجالس إدارة المؤسسات العامة أو المنشآت التابعة لها ما عدا تعيين المدراء العاملين وتحديد رواتبهم .
- المادة الثامنة عشرة - يدير المجلس شئون المؤسسة بصورة عامة وهو الذي يقرر تشكيلاتها وأقسامها ودوائرها وشعبها وفروعها في العاصمة وخارجها وله أن يخول ما يراه مناسباً من الصلاحيات والسلطات إلى الرئيس المدير العام للمؤسسة ورؤساء المؤسسات العامة والمدراء العاملين في المنشآت .
- المادة التاسعة عشر ١ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة في الشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة ويرفق بالدعوة جدول الأعمال .
- ٢ - لا ينعقد المجلس إلا بحضور أكثر من نصف الأعضاء ويرأس جلساته رئيس مجلس الإدارة وفي حال غياب الرئيس يختار المجلس من بين أعضائه من ينوب عن الرئيس ويتولى اختصاصاته .
- ٣ - تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح رأى الجانب الذي فيه الرئيس .
- ٤ - تدون محاضر الجلسات في سجل خاص يثبت فيه ملخص القرارات والمناقشات وما يرى المجلس إثباته .
- ٥ - يقوم بأعمال أمانة سر المجلس المدير العام للمؤسسة .

المادة العشرون - تبلغ قرارات المجلس الى رئيس الوزراء للاطلاع

عليها .

المادة الحادية والعشرون - للمجلس ان يؤلف من بين اعضائه او غيرهم من الخبراء والفنيين لجانا استشارية لتابعة سير اعمال المؤسسة ويحدد المجلس لها اختصاصاتها وحقوقها ومكافأتها .

المادة الثانية والعشرون - يمثل الرئيس ويمارس الصلاحية التالية :

- ١ - تنفيذ قرارات المجلس .
 - ٢ - اعداد لائحة النفقات الادارية للمؤسسة وبرنامج مشروعاتها .
 - ٣ - اعداد الموازنة وحسابات الارباح والخسائر للمؤسسة والتقارير السنوى عن نتائج اعمالها خلال الدورة المالية المنقضية .
 - ٤ - الاشراف على موظفى المؤسسة وسير اعمالها .
 - ٥ - تمثيل المؤسسة تجاه الغير والتوقيع عنها فى جميع الامور المتعلقة باغراض المؤسسة وكذا امر اجراء النفقات وتصفياتها وصرفها وله حق تحريك حسابات المؤسسة .
 - ٦ - تقديم تقارير للمجلس فى فترات دورية عن سير العمل فى المؤسسة وعن وضعها المالى ويكون مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة التى يقررها المجلس فى سبيل تحقيق اغراض المؤسسة .
 - ٧ - دراسة قرارات مجالس ادارة المنشآت واعطاء التوجيهات اللازمة بشأنها وعرض ما يراه منها على المجلس لمناقشة واتخاذ القرار الذى ينسبه المجلس بشأنها .
 - ٨ - تفقد احوال والاتصال بمثلى المؤسسة فى مجالس ادارتها وابلاغهم توجيهات الرئيس والمجلس والتشاور معهم فى كل ما يختص بتحسين غايات المؤسسة .
- المادة الثالثة والعشرون - وللرئيس ان يخول جزء من صلاحياته المخول بها بموجب هذا القانون الى المدير العام للمؤسسة وله ان يوكل الغير للحضور امام الدوائر او المحاكم ممثلا للمؤسسة .

ادارة المؤسسات العامة

المادة الرابعة والعشرون - يدير كلا من المؤسسات العامة المشار اليها فى المادة الرابعة مجلس ادارة يرأسه رئيس المؤسسة العامة وعدد من الاعضاء لا يزيدون عن الستة يختارهم المجلس من بين المدراء العاملين للوحدات التابعة لكل مؤسسة عامة كما يجوز جمع كل عدد من الوحدات تحت ادارة مؤسسة واحدة تتبع المؤسسة العامة .

المادة الخامسة والعشرون - يحدد المجلس صلاحيات مجلس ادارة المؤسسة العامة والمؤسسات التابعة لها واختصاصاته وواجباته بنظام داخلى ينشر فى الجريدة الرسمية .

المادة السادسة والعشرون — يتولى ادارة كل وحدة تملك المؤسسة كامل رأسمالها مدير عام يعينه المجلس ويحدد راتبه ومخصصاته ومكافآته ومدة تعيينه ومساعدته ومجلس ادارة يكون هو رئيسه ويؤلف من عدد من الاعضاء يختارهم المجلس بالشكل الذى يحدده النظام الداخلى الذى سيصدر من المجلس بذلك .

النظام المالى للمؤسسة

المادة السابعة والعشرون — تبدأ السنة المالية للمؤسسة فى اول نيسان وتنتهى فى ٣١ آزار من كل سنة .

المادة الثامنة والعشرون — يكون للمؤسسة نظام مالى خاص بها يصدر بقرار من المجلس تراعى فيه قواعد المحاسبة التجارية دون التقيد بالقوانين والانظمة المالية والحسابية المطبقة فى الحكومة .

المادة التاسعة والعشرون — يعين المجلس مدققين قانونيين لتدقيق حسابات المؤسسة والمنشآت التابعة ومراجعتها وتقديم تقرير سنوى الى المجلس عن نتائج التدقيق .

ب — تخضع المؤسسة والمنشآت التابعة لها لرقابة مراقب الحسابات العام .

المادة الثلاثون — نستثنى المؤسسة والمنشآت التابعة لها من احكام قانون تنظيم ارباح المؤسسات شبه الرسمية .

المادة الحادية والثلاثون — تخضع المنشآت التابعة للمؤسسة الى جميع الضرائب عدا ما استثنى بهذا القانون وتعامل لغرض قانون ضريبة الدخل معاملة الشركات المساهمة .

المادة الثانية والثلاثون — يحول صافى ارباح المنشآت والمبالغ الاحتياطية الى المؤسسة ويوزع مجموعهم على النحو والاسبقية الآتية :

١ — تدفع الفائدة لحملة الاسهم الذين حولت أسهمهم الى سندات بموجب قانون التأميم .

٢ — يخصص ٢٥٪ من مجموع صافى الارباح والمبالغ الاحتياطية للمنشآت المؤسسة لاطفاء السندات الوارد ذكرها فى الفقرة (١) من هذه المادة .

٣ — يخصص ٢٥٪ من مجموع صافى الارباح والمبالغ الاحتياطية المذكورة فى صدر هذه المادة الى الميزانية الاعتيادية .

٤ — ويخصص الباقي لتوسيع منشآت المؤسسة أو لانشاء مشروعات لدعم الاقتصاد الوطنى وتنسيقها بالشكل الذى قرره المجلس وضمن الاهداف العامة للخطة الاقتصادية .

ب — اذا كان مجموع صافى الارباح والاحتياطيات المذكورة فى الفقرة (١) من هذه المادة لا تكفى لدفع الفوائد المذكورة فى

الفقرة (١) منها فتدفع الحكومة المبالغ اللازمة لذلك .
ج - اذا لم تكف المبالغ المخصصة فى الفقرة (١ - ٢) من هذه المادة
لتسديد قيمة السندات فى نهاية المدة المحددة لاطفائها فتتازم
الحكومة بتسديدها .

المادة الثالثة والثلاثون - تستثنى جميع المنشآت التابعة للمؤسسة
التي تملك المؤسسة كامل رأسمالها من أحكام قانون التنمية الصناعية .
المادة الرابعة والثلاثون - تعفى كافة المواد الأولية والمكائن والاجهزة
والآلات والادوات التي تستوردها الوحدات الصناعية التابعة للمؤسسة
والتي تملك المؤسسة كامل رأسمالها من الرسوم الجمركية عدا السكر
الخام والجلود المدبوغة والورق وورق السكاير والاقمشة والتبغ .
أحكام عامة

المادة الخامسة والثلاثون - تحدد بنظام داخلى وبقرارات من المجلس
تشكيلات المؤسسة وكيفية ادارتها وكذلك تشكيلات المؤسسات العامة
التابعة لها وتشكيلات وحداتها بما فى ذلك القواعد المالية والحسابية
وقواعد الخدمة وكذلك الشكل الذى يجب أن تصدر به موازنة المؤسسة
والمنشآت والبيانات التي تشملها .

المادة السادسة والثلاثون - تمنح الحكومة قرضا بمبلغ نصف مليون
دينار للمؤسسة لتنمية أعمالها ريثما يتم تنظيم لائحة النفقات الادارية
وعلاقتها مع المنشآت التابعة لها .

المادة السابعة والثلاثون - يستمر الموظفون والمستخدمون الحاليون
فى المنشآت المختلفة التي تملك المؤسسة جميع رأسمالها على التمتع
بمقاييس راتبهم ومكافآتهم الحالية وتطبق عليهم القوانين والانظمة
والقواعد التي كانت تطبق عليهم من قبل التحاقهم بالمؤسسة الى حين
وضع قواعد خدمة جديدة لهم تصان فيها حقوقهم المكتسبة ودون التقيد
بالقوانين والانظمة التي تطبق على موظفى الحكومة ومستخدميها .

المادة الثامنة والثلاثون أ - يستمر المدراء العامون أو المدراء
المفوضون للوحدات التابعة للمؤسسات العامة المختلفة والتي تملك
المؤسسة كل رأس مالها بممارسة الصلاحيات الحالية المخولين بها ريثما
تصدر قرارات جديدة من المؤسسة بتحديددها .

ب - يمارس مجلس ادارة المؤسسة العامة صلاحيات مجلس الادارة
لكل وحدة مرتبطة بها ، ريثما يتم تشكيل مجالس الادارة لكل من تلك
الوحدات .

المادة التاسعة والثلاثون - تلاحق المنشآت الحكومية الموجودة قبل
نفاذ هذا القانون والمشمولة به بالمؤسسة فى الموعد الذى يقرره المجلس

وتبقى حتى ذلك الموعد مرتبطة بنفس الجهة الادارية المرتبطة بها الآن
وتسرى عليها القوانين والانظمة والتعليمات السارية عليها الآن .

المادة الاربعون — يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون فى
القوانين الصادرة قبله .

المادة الحادية والاربعون — على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

المادة الثانية والاربعون — ينفذ هذا القانون اعتبارا من ١٤ تموز
١٩٦٤ .

كتب ببغداد فى اليوم الخامس من شهر ربيع الأول لسنة ١٣٨٤
المصادف لليوم الرابع عشر من شهر تموز لسنة ١٩٦٤ .

المشير الركن

عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية

طاهر يحيى	رشيد مصلح	عبد المجيد سعيد
رئيس الوزراء ووكيل	وزير الداخلية	وزير التربية
وزيرى الدفاع والصناعة		
عبد الكريم فرحان	صبحى عبد الحميد	كمال الخطيب
وزير الثقافة والارشاد	وزير الخارجية	وزير العدل
محمد جواد العبوسى	عبد العزيز الحافظ	شامل السلمرائى
وزير المالية	وزير الاقتصاد	وزير الصحة
وكيل وزيرى التخطيط		
عبد الكريم هانى	عبد الفتاح الالوسى	عبد الصاحب العلوان
وزير الاشغال والاسكان	وزير الزراعة	وزير الاصلاح الزراعى
وزير العمل والشئون		
الاجتماعية		
مصلح النقشبندى	عبد الفنى الراوى	اسماعيل مصطفى
وزير الاوقاف	وزير الزراعة	وزير الشئون البلدية
		والقروية
		عبد الرازق محى الدين — وزير الوحدة

رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٤

قانون

تأمين بعض الشركات والمنشآت

باسم الشعب :

رئاسة الجمهورية :

استنادا الى أحكام الدستور المؤقت وبموافقة مجلس الوزراء
والمجلس الوطني لقيادة الثورة .

صدق القانون الآتي :

المادة الأولى - تؤم جميع شركات التأمين وإعادة التأمين في
العراق كما تؤم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرفق بهذا
القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة .

المادة الثانية - تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت
المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة تستحق بعد خمس عشر سنة
من تاريخ نشر هذا القانون بفائدة ٣٪ وتكون السندات قابلة للتداول
ويجوز للحكومة أن تعفي هذه السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية
بطريق الاقتراع في جلسة علنية وفي حالة الاعفاء الجزئي يعلن عن ذلك
في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له شهرين على الأقل .

ب - يخصص ٢٥٪ من الأرباح السنوية الصافية للشركات
والمنشآت المشار اليها في المادة الأولى لتعويض حملة السندات وتعطى
الأولوية لحملة السندات التي لا تزيد قيمتها الاسمية عن خمسمائة دينار
وتصدر المؤسسة الاقتصادية المعرفة بقانون المؤسسة الاقتصادية
التعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك .

المادة الثالثة - يحدد سعر التأمين لكل سهم حسب آخر جدول للاسهم
لدى مصرف الرافدين أو على أساس القيمة الدفترية لصافي الموجودات
في يوم صدور هذا القانون أيهما أقل .

المادة الرابعة - أ - تحتفظ الشركات والمنشآت المشار اليها
في المادة الأولى بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر
الشركات والمنشآت المشار اليها في مزاولة نشاطها ولا تنتقل التزاماتها
السابقة الى الدولة الا في حدود ما آل اليها من أموال تلك الشركات
والمنشآت وحقوقهم في تاريخ التأمين .

ب - تعتبر جزءا من التزامات الشركات والمنشآت المشار اليها
الأرباح المتحققة والمعلن عن توزيعها قبل تنفيذ هذا القانون ولا تشمل
الأرباح غير المعلن عن توزيعها .

المادة الخامسة - تلحق جميع الشركات والمنشآت المشار اليها
في المادة الأولى بالمؤسسة الاقتصادية التي تختص بالإشراف عليها

والمؤسسة الاقتصادية ادماج أى شركة أو منشأة منها فى شركة أو منشأة أخرى .

المادة السادسة - يجوز للمؤسسة الاقتصادية بالنسبة للشركات والمنشآت الخاضعة لاحكام هذا القانون أن تعفى المدير العام أو المدير المفوض أو العضو المنتدب لأى شركة أو منشأة منها أو رئيس واعضاء مجلس ادارتها كلهم أو بعضهم من أعمالهم وأن تعين مجلسا مؤقتا أو مديرا عاما أو عضوا منتدبا له ولها حق تخويلهم سلطات مجلس الادارة وذلك حين تشكيل مجلس الادارة الجديد .

وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو المدير العام أو العضو المنتدب فى المسائل التى تعتبر أصلا من اختصاص مجلس الادارة لتصديق المؤسسة العامة لها أو للمؤسسة الاقتصادية مؤقتا الى حين تشكيل المؤسسة العامة المختصة .

كما يجوز لها تأجيل أداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات والى تخضع لاحكام هذا القانون لمدة ثلاثة أشهر .

المادة السابعة - اذا كانت الاسهم التى آلت الى الحكومة وفقا للمادة الثانية مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانونا السندات المصدرة مقابلها وفقا لهذا القانون .

المادة الثانية - لا يجوز للبنوك أو الشركات أو الهيئات تسليم الاسهم الخاصة بالشركات والمنشآت المشار اليها فى المادة الأولى المودعة لديها ويجوز لصاحب العلاقة أن يحصل من المودع لديه على شهادة بما له من اسهم مودعة ويجب أن تتضمن هذه الشهادة أسباب الإيداع وما قد يكون على الاسهم حقوق للمودع لديه .

المادة التاسعة - تصدر المؤسسة الاقتصادية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

المادة العاشرة - يعاقب بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من قام بأعمال تخريبية ضد أى مؤسسة من المؤسسات التى يشملها هذا القانون .

المادة الحادية عشرة - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

المادة الثانية عشر - ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ ١٤ تموز

١٩٦٤ .

كتب ببغداد فى اليوم الخامس من شهر ربيع الأول لسنة ١٣٨٤ المصادف لليوم الرابع عشر من شهر تموز لسنة ١٩٦٤ .

جدول الشركات والمؤسسات المؤهلة

شركة السمنت العراقية	شركة دخان عبود
شركة سمنت الرافدين	شركة الدخان الاهلية

شركة صناعة الجلود الوطنية	شركة سمنت الفرات
شركة باتا العراقية	شركة السمنت المتحدة
شركة طحن حبوب الشمال	شركة الصناعات العقارية
شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية	شركة المواد البنائية العراقية
شركة المطاحن الفنية	شركة صناعات الاسبست
شركة معامل طحين الدارمجي	شركة الغزل والنسيج العراقية
شركة الرافيدين للطحن والتجارة	شركة فتاح باشا الغزل والنسيج
شركة الكبريت المتحدة	شركة السجاد العراقية
شركة اتحاد مصانع الورق	شركة الجوت العراقية
شركة المخازن العراقية	شركة استخراج الزيوت النباتية
شركة الافريقية العراقية	شركة منتوجات بذور القطن
الشركة العراقية للاستيراد والتوزيع	شركة الرافيدين لصناعة المنظفات
معمل صابون ومنظفات كامل حسين (كنانة سابقا) .	
شركة دخان الرافيدين	

رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤
قانون
تأمين البنوك والمصارف التجارية

باسم الشعب :

رئاسة الجمهورية :

استنادا الى أحكام الدستور المؤقت وبموافقة مجلس الوزراء
والمجلس الوطني لقيادة الثورة .

صدق القانون الآتى :

المادة الأولى - تؤمم جميع البنوك والمصارف غير الحكومية العاملة
فى العراق بما فيها فروع المصارف الاجنبية وتؤول ملكيتها الى الدولة بما
فيها الاموال المنقولة والاموال غير المنقولة المسجلة بأسمها أو بأسم مركزها
الرئيسى فى الخارج اذا كانت اجنبية .

المادة الثانية - ١ - تحتفظ المصارف المؤممة بشكلها القانونى
الحالى وتستمر فى مزاولة نشاطها على هذا الاساس الى حين اصدار
تشريع خاص بها .

ب - تكون الدولة مسئولة عن الالتزامات السابقة للمصارف
بحدود ما آل اليها من اموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم .

المادة الثالثة - ١ - يعوض حاملوا أسهم المصارف العراقية المؤممة
والمراكز الرئيسية لفروع المصارف الاجنبية العامة فى العراق والمؤممة
بسندات اسمية على الدولة تستحق بعد (١٥) سنة من تاريخ نشر هذا
القانون بفائدة ٣٪ سنويا وتكون هذه السندات قابلة للتداول .

ب - يجوز للحكومة أن تعفى هذه السندات كليا أو جزئيا بالقيمة
الاسمية وبطريق الاقتراع فى جلسة علنية باى وقت تشاء على أن يعلن عن
ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين على الأقل .

ج - يخصص ٢٥٪ من صافي ارباح المصارف المؤممة لتعويض حملة
السندات وتعطى الأولوية لحملة السندات التى لا تزيد قيمتها الاسمية عن
خمسائة دينار وذلك بالطريقة التى تقرها المؤسسة العامة للمصارف .

المادة الرابعة :

يحدد سعر التأمين لكل سهم للمصارف والبنوك المؤممة حسب آخر
جدول للاسهم لدى مصرف الرافدين ، أو على اساس القيمة الدفترية
لصافي الموجودات فى يوم التأمين أيهما أقل .

المادة الخامسة :

تنشأ مؤسسة عامة تدعى (المؤسسة العامة للمصارف) وتكون ذات
شخصية حكومية واستقلال ادارى ومالى يكون مركزها فى بغداد وتلحق بها
المصارف التجارية الحكومية التى كانت موجودة قبل صدور هذا القانون .

المادة السادسة :

أغراض المؤسسة العامة للمصارف هي :

- ١ - الاشراف على المصارف المؤممة جميعها بما فيها المصارف الحكومية التجارية الموجودة قبل صدور هذا القانون أو التي ستؤسس فيما بعد .
- ٢ - تقديم تقارير دورية الى البنك المركزي العراقي والى وزارة المالية عن سير المؤسسة والمصارف التابعة لها والمقترحات التي ترى ضرورة تنفيذها لضمان قيام المصارف بواجباتها وتنفيذها لتعليمات البنك المركزي العراقي وتطبيق قانون مراقبة المصارف .
- ٣ - اقرار الموازنات السنوية وحسابات الارباح والخسائر للمصارف التابعة لها مع تقارير المدققين القانونيين وتقديمها للبنك المركزي للمصادقة عليها .

المادة السابعة :

لتحقيق الاغراض المذكورة في المادة السادسة اعلاه للمؤسسة ان تتبع مختلف الوسائل اللازمة لذلك ومن بينها : -

- ١ - تأسيس المصارف التجارية لاغراض التنمية الاقتصادية .
- ٢ - حق الاستقراض بموافقة البنك المركزي من الحكومة والمؤسسة شبه الرسمية والمصارف الاجنبية وكذلك الحكومات والهيئات الاجنبية والمؤسسات وكذلك لها حق الاقتراض عموما وفي حدود قانون مراقبة المصارف وكذلك حق الاستقراض من البنك المركزي العراقي .

المادة الثامنة :

تصدق على القروض التي تعقدها المؤسسة مع الحكومات والمؤسسات الدولية بقانون .

المادة التاسعة :

للمؤسسة بموافقة البنك العراقي ادماج اى مصرف مؤمم بآخر حسب مقتضيات المصلحة العامة .

المادة العاشرة :

يدير المؤسسة مجلس ادارة مؤلف من محافظ البنك المركزي العراقي بحكم مركزه رئيسا ونائب المحافظ نائبا للرئيس والمدراء العامين للمصارف المؤممة والمصارف الحكومية الاخرى التابعة لها أعضاء .

المادة الحادية عشرة : يعين البنك المركزي أو يقلل المدراء العامين والمنتدبين والمفوضين للمصارف التابعة للمؤسسة ويحدد صلاحياتهم وواجباتهم . كما للبنك المركزي أن يعفى رئيس وأعضاء مجالس ادارتها كلهم أو بعضهم من أعمالهم وأن يعين مجلسا مؤقتا وله حق تخويل المدراء العامين المفوضين أو الاعضاء المنتدبين لهذه المصارف سلطات مجالس

الادارة فيها وذلك الى حين تحديد تشكيلات المؤسسة العامة للمصارف
وتحديد مسئوليتها *

المادة الثانية عشرة :

محافظ البنك المركزي العراقي بموافقة مجلس ادارة البنك المركزي
تخويل بعض أو كل صلاحياته الى نائب الرئيس وحسبها تقضيه المصلحة
العامة ومقتضيات العمل *

المادة الثالثة عشرة :

يضع البنك المركزي العراقي نظاما داخليا للمؤسسة يحدد تشكيلاتها
وكيفية ادارتها وكذلك تشكيلات المصارف التابعة لها وقواعد الخدمة
فيها *

المادة الرابعة عشرة :

١ - يحول صافي ارباح المصارف التابعة للمؤسسة الى المؤسسة
ويوزع مجموعها على النحو والاسبقية الآتية :

١ - تدفع الفائدة لحملة الاسهم الذين حولت أسهمهم أو ملكيتهم الى
سندات بموجب هذا القانون *

٢ - يخصص ٢٥٪ من مجموع صافي الارباح قبل استقطاع الاحتياطات
القانونية للمصارف المؤممة لاطفاء السندات الوارد ذكرها في الفقرة (١)
من هذه المادة *

٣ - يخصص ٢٥٪ من مجموع صافي الارباح قبل استقطاع الاحتياطات
القانونية الى الميزانية الاعتيادية *

٤ - ١ - يخصص الباقي الى الخطة الاقتصادية *

ب - اذا كان مجموع صافي الارباح المذكورة في الفقرة (١) من هذه
المادة لا تكفي لدفع الفوائد المذكورة في الفقرة (١) منها فتدفع
الحكومة المبالغ اللازمة لذلك *

ج - اذا لم تكف المبالغ المخصصة في الفقرة (١ - ٢) من هذه
المادة لتسديد قيمة السندات في نهاية المدة المحدد لاطفائها
فتلتزم الحكومة بتسديدها *

المادة الخامسة عشرة :

للبنك المركزي العراقي حق إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ
هذا القانون *

المادة السادسة عشرة :

يستمر الموظفون والمستخدمون الحاليون في المصارف المختلفة
التابعة للمؤسسة بمقاييس رواتبهم ومكافآتهم الحالية وتطبق عليهم القوانين
والانظمة والقواعد التي كانت مطبقة بحقهم قبل التحاقهم بالمؤسسة الى حين
وضع قواعد خدمة موحدة لهم تصان فيها حقوقهم المكتسبة ودون التقييد

بالقوانين والانظمة التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميها .
المادة السابعة عشرة :

يخول محافظ البنك المركزي العراقي أو نائبه بتحويل منه جميع—
صلاحيات البنك المركزي العراقي الخاصة بأعمال المؤسسة العامة
للمصارف لمدة لا تزيد على شهر من تاريخ تنفيذ هذا القانون .
المادة الثامنة عشرة :

يستمر المدراء العامون الحاليون للمصارف المؤممة بممارسة
الصلاحيات الحالية المخولين بها ريثما تصدر قرارات من المجلس بنحديدها .
المادة التاسعة عشرة :

تستثنى المصارف التابعة للمؤسسة من أحكام قانون تنظيم أرباح
المؤسسات شبه الرسمية .
المادة العشرون :

تخضع المصارف التابعة للمؤسسة الى أحكام قانون مراقبة
المصارف .

المادة الحادية والعشرون :

يجوز إصدار أنظمة لتنفيذ أغراض هذا القانون .

المادة الثانية والعشرون :

ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ ١٤ تموز ١٩٦٤ .
كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر ربيع الأول لسنة ١٣٨٤
المصادف ليوم الرابع عشر من شهر تموز لسنة ١٩٦٤ .

رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٤

قانون

تنظيم توزيع الارباح في الشركات

باسم الشعب :

رئاسة الجمهورية :

استنادا الى احكام الدستور المؤقت وبموافقة مجلس الوزراء
والمجلس الوطني لقيادة الثورة .

صدق القانون الآتي :

المادة الأولى - توزع الارباح المعدة للتوزيع للشركات المساهمة
والشركات ذات المسؤولية المحدودة والمشاريع الصناعية الفردية المشمولة
بقانون التنمية الصناعية والمشاريع الصناعية الحكومية والشركات
والمؤسسات التابعة للمؤسسة الاقتصادية المنصوص عليها في قانون
المؤسسة الاقتصادية على الوجه الآتي :

- ١ - ٧٥٪ توزع على المساهمين أو على مالكي المشروع .
- ب - ٢٥٪ تخصص للعمال والموظفين ويكون توزيعها على النحو التالي :
 - ١ - ١٠٪ توزع على العمال والموظفين عند توزيع الارباح على
المساهمين ويوزع نصفها على جميع المشتغلين على أساس عدد
أيام العمل خلال السنة دون اعتبار لنوع الوظيفة أو الأجر
الذي يتقاضاه الشخص ويوزع النصف الآخر على أساس
الأجور المدفوعة خلال العام على الا يتجاوز ما يخص الفرد
الواحد منهم من النصفين على مائة دينار سنويا فإذا تبقى
بعد التوزيع على هذا الأساس شيء من الـ ١٠٪ يتم توزيعه
بذات الطريقة على من لم يتجاوز ما خصه ١٠٠ دينار بشرط
الا يتجاوز ما يحصل عليه من التوزيعين مائة دينار . مايزيد على
ذلك يودع لدى البنك المركزي في حساب خاص ويجوز لمجلس
الوزراء ان يخصص جزءا من هذا الفائض يوزع على العمال
والموظفين في المشاريع التي لم تحقق أرباحا بسبب طبيعة
عملها أو لاسباب خارجة عن ارادة عمالها وموظفيها ويصدر
نظام يبين كيفية التوزيع وادارة الحساب الخاص والتصرف به .
 - ٢ - ٥٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والإسكان طبقا لما يقرره
مجلس ادارة المشروع أو ادارته بالاتفاق مع نقابة عمال
الشركة .

- ٣ - ١٠٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للعمال والموظفين
وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ واداء الخدمات والجهة
الادارية التي تتولاها أو تشرف عليها بنظام .

المادة الثانية :

يجب أن لا تقل نسبة الأرباح الصافية المعدة للتوزيع لفرض حساب حصة أرباح العمال والموظفين منها عن ٧٥٪ بعد استقطاع ضريبة الدخل .

المادة الثالثة : على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

المادة الرابعة : ينفذ هذا القانون اعتباراً من ١٤ تموز ١٩٦٤ ويطبق على الأرباح التي توزع بعد هذا التاريخ .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر ربيع الأول لسنة ١٣٨٤ المصادف لليوم الرابع عشر من شهر تموز لسنة ١٩٦٤ .

رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٤

قانون

تشكيل مجالس الادارة في المنشآت والمشاريع الصناعية

باسم الشعب :

رئاسة الجمهورية :

استنادا الى احكام الدستور المؤقت وبموافقة مجلس الوزراء
والمجلس الوطنى لقيادة الثورة .

صدق القانون الآتى :

المادة الاولى : يجب ان لا يزيد اعضاء مجلس أى شركة مساهمة
صناعية على سبعة أعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن العمال
والموظفين فيها على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال .
ويتم انتخاب العضوين المذكورين بالاقتراع السرى المباشر تحت اشراف
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتكون مدة العضوية لهما سنتان .

المادة الثالثة : يشترط في ممثل العمال والموظفين أن يكونوا ممن
يجيدون القراءة والكتابة وأن يكونوا حاصلين على شهادة الدراسة
الابتدائية على الأقل .

المادة الثالثة : تطبق أحكام المادة الاولى على جميع المشاريع
الصناعية التابعة للمؤسسة الاقتصادية أيضا .

المادة الرابعة : تجري الانتخابات اللازمة لاختيار ممثلى العمال
والموظفين في مجالس الادارة في موعد لا يتجاوز ١٩٦٥/١/١ .

المادة الخامسة : تؤسس بقانون خاص مؤسسة للثقافة العمالية
تودع اليها مهمة اعداد دورات تثقيفية خاصة لممثلى العمال والموظفين
المنتخبين لتمثيل العمال والموظفين في مجالس الادارة .

المادة السادسة : يمارس ممثلوا العمال والموظفين أعمالهم في
مجالس ادارة الشركات والمؤسسات المشار اليها في المادتين الاولى
والثانية ابتداء من ١٩٦٥/٤/١ ، على أن يكونوا قد اجتازوا الدورات المشار
اليها في المادة الخامسة قبل هذا التاريخ .

المادة السابعة : يصدر نظام وتعليمات لتسهيل تنفيذ هذا
القانون .

المادة الثامنة : على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

المادة التاسعة : ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ ١٤ تموز

لسنة ١٩٦٤ .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر ربيع الاول لسنة ١٣٨٤
المصادف لليوم الرابع عشر من شهر تموز لسنة ١٩٦٤ .

رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦٤

قانون

تنظيم أوضاع بعض الشركات والمؤسسات

باسم الشعب :

رئاسة الجمهورية :

استنادا الى احكام الدستور المؤقت وبموافقة مجلس الوزراء
والمجلس الوطنى لقيادة الثورة .
صدق القانون الآتى :

المادة الاولى : يجب أن تتخذ كل شركة ذات مسئولية محدودة
يبلغ رأسمالها المدفوع سبعين ألف دينار فأكثر وقت تنفيذ هذا القانون
شكل شركة مساهمة ، كما يجب أن تأخذ جميع الشركات التى تؤسس
بعد تنفيذ هذا القانون والتى يبلغ رأسمالها المدفوع سبعين ألف
دينار فأكثر شكل شركة مساهمة .

المادة الثانية : على جميع المشاريع الصناعية التى ليست على
شكل شركة مساهمة وذات مسئولية محدودة وقت تنفيذ هذا القانون
والتي يبلغ صافى قيمة موجوداتها سبعين ألف دينارا أو أكثر أن تأخذ
شكل شركة مساهمة .

المادة الثالثة : لا يجوز لاي شخص طبيعى أو معنوى ، ما عدا
الأشخاص المعنوية العامة أن يمتلك فى أية شركة مساهمة مضى على
تأسيسها خمس سنوات كاملة أو أكثر أسهما تزيد قيمتها الاسمية المدفوعة
عن عشرة لاف دينار ، ويعتبر المساهم وأولاده القاصرون بحكم الشخص
الواحد ما لم تكن ملكية القاصر ناشئة عن الارث ، وعلى المساهم فى
الشركات المساهمة التى لم يمضى على تأسيسها خمس سنوات بعد أن
يوفق أوضاعه مع احكام هذه المادة عندما تنطبق عليه هذه الاحكام .

المادة الرابعة : على الشركات والمشاريع المشمولة بأحكام المواد
السابقة أن تكيف أوضاعها مع احكام القانون فى مهلة أقصاها سنة واحدة .

المادة الخامسة : على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

المادة السادسة : ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ ١٤ تموز
١٩٦٤ .

كتب ببغداد فى اليوم الخامس من شهر ربيع الأول لسنة ١٣٨٤
المصادف لليوم الرابع عشر من شهر تموز لسنة ١٩٦٤ .

ملحق بتعديلات القوانين الاشتراكية

- ١ - رقم (٢١٥) لسنة ١٩٦٤ قانون تعديل قانون المؤسسة الاقتصادية
رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٤ .
- ٢ - رقم (٥) لسنة ١٩٦٥ قانون تعديل قانون تنظيم توزيع الارباح
في الشركات رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٤ .
- ٣ - رقم (١٩) لسنة ١٩٦٥ قانون تعديل قانون تأميم بعض الشركات
والمنشآت رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٤ .
- ٤ - رقم (٧) لسنة ١٩٦٥ قانون تعديل تأمين البنوك والمصارف
التجارية رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤ .

رقم (٢١٥) لسنة ١٩٦٤

قانون تعديل قانون المؤسسة الاقتصادية رقم (٩٨) لسنة ٦٤

باسم الشعب :

رئاسة الجمهورية :

استنادا الى أحكام الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء
ووافق عليه مجلس الوزراء والمجلس الوطني لقيادة الثورة .
صدق القانون الآتي :

المادة الاولى : تعتبر المادة الرابعة والثلاثون من القانون رقم
(٩٨) لسنة ١٩٦٤ فقرة « أ » وتضاف الفقرة الآتية :

ب - يشمل الاعفاء من الرسوم الجمركية المشار اليها في الفقرة (أ)
من هذه المادة .

١ - كافة المكنائن وأجزائها والاجهزة والادوات الاحتياطية والمختبرية
والانشائية التي سبق أن استوردتها الشركات والمنشآت المؤممة
قبل تأميمها (الوحدات الصناعية التابعة والتي تملك المؤسسة
الاقتصادية كامل رأسمالها) قبل ١٤ تموز ١٩٦٤ وفق البند « أ »
من الفقرة (٥) من المادة الثامنة من قانون التنمية الصناعية رقم (٣١)
لسنة ١٩٦١ المعدل .

٢ - كافة المواد الاولية ومواد التغليف التي استوردتها الشركات والمنشآت
المشار اليها في البند (أ) من الفقرة قبل ١٤ تموز ١٩٦٤ مع
مراعاة البند (ب) من الفقرة (٥) من المادة الثامنة من قانون
التنمية الصناعية .

٣ - تشمل أحكام البندين (١ ، ٢) من هذه الفقرة كافة المكنائن
وأجزائها والاجهزة والادوات والآلات والمواد الاحتياطية والمختبرية
والانشائية والمواد الاولية ومواد التغليف الموجودة في مستودعات
الجمارك والموانئ وأرصفتها والسكك الحديدية ومستودعاتها في

او قبل ١٤ تموز ١٩٦٤ وما يصل منها ويدخل في حيازة الجهات المشار اليها بعد التاريخ المذكور .
المادة الثانية : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ ١٤ تموز ١٩٦٤ .

المادة الثالثة : على الوزراء تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر ربيع الأول لسنة ١٣٨٤ المصادف لليوم الرابع عشر من شهر تموز لسنة ١٩٦٤ .

رقم (٥) لسنة ١٩٦٥

قانون تعديل قانون تنظيم توزيع الارباح في الشركات رقم (١٠١) لسنة ٦٤
باسم الشعب :
رئاسة الجمهورية :
استنادا الى احكام الدستور المؤقت وبموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني لقيادة الثورة .
صدق القانون الآتي :

المادة الاولى : تضاف المادة التالية الى القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٤ وتعتبر مادة ثالثة ويعدل تسلسل المواد التي بعدها بموجب ذلك .
المادة الثالثة : ١ - تستثنى من احكام المادتين الاولى والثانية من هذا القانون جميع الاشخاص المعنوية التي تتعامل في العراق عملا تجاريا تنجم ارباحه من بيع النفط أو سائر المواد الهيدروكربونية المذكورة .
ب - تقوم الاشخاص المعنوية التي تعمل في صناعة النفط في العراق بما فيها الاشخاص المعنوية المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة وكذلك الاشخاص المعنوية العاملة في صناعة النفط والتي ليس من أغراضها تحقيق الربح بتخصيص كل على حدة المنفعة العمال والموظفين العاملين في العراق مبلغا في كل سنة يعادل ٨٣/١ في المائة من مجموع الاجور والرواتب الاسمية المستلمة من قبل هؤلاء العمال والموظفين ويتم توزيعها على النحو وبالنسب المبينة في الفقرات ب (١) ، (٢) ، (٣) من المادة الاولى من هذا القانون .

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ تنفيذ هذا القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٤ .

المادة الثالثة - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رمضان لسنة ١٣٨٤ المصادف لليوم السابع من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٦٥ .
رقم (١٩) لسنة ١٩٦٥

تعديل قانون تأميم بعض الشركات والمنشآت رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٤
باسم الشعب :

رئاسة الجمهورية :
استنادا الى احكام الدستور المؤقت وبموافقة مجلس الوزراء
والمجلس الوطني لقيادة الثورة .
صدق القانون الآتي :

المادة الاولى : تضاف الفقرة التالية الى المادة الثانية من القانون
المذكور وتصبح فقرة (ب) كما تصبح الفقرة (ب) من المادة المذكورة
فقرة (ج) .

ب - للحكومة تخويل المؤسسة الاقتصادية تعويض الاجانب من
حملة الاسهم المؤممة بالطريقة التي يوافق عليها مجلس الوزراء دون التقيد
بالمادة المشار اليها في الفقرة (ا) من المادة المذكورة .
المادة الثانية : ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادر الثالثة : على الوزراء تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر رمضان لسنة ١٩٨٤ المصادف
لليوم الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٦٥ .

رقم (٧) لسنة ١٩٦٥

تعديل قانون تأميم البنوك والمصارف التجارية

رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤

باسم الشعب :

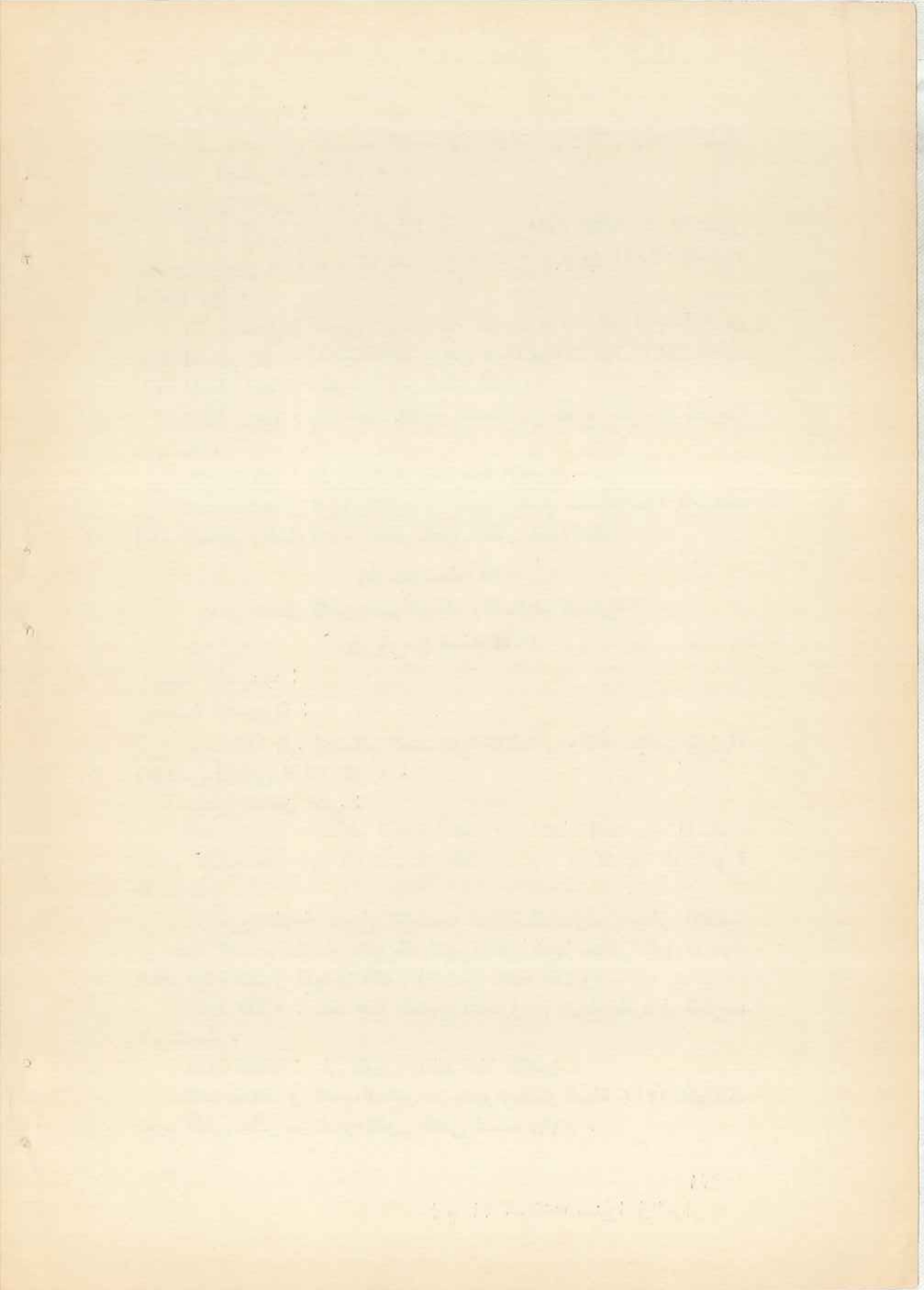
رئاسة الجمهورية :

استنادا الى احكام الدستور المؤقت وبموافقة مجلس الوزراء
والمجلس الوطني لقيادة الثورة .
صدق القانون الآتي :

المادة الاولى : تضاف الفقرة التالية الى المادة الثالثة من القانون
المذكور تصبح فقر (ج) كما تصبح الفقرة (ج) من المادة المذكورة
فقرة (د) .

ج - وللحكومة تخويل المؤسسة العامة للمصارف تعويض الاجانب
من حملة الاسهم المؤممة بالطريقة التي يوافق عليها مجلس الوزراء دون
التقيد بالمادة المشار اليها في الفقرة (ا) من المادة المذكورة .
المادة الثانية : ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة الثالثة : على الوزراء تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر رمضان لسنة ١٣٨٤ المصادف
لليوم الثاني عشر من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٦٥ .



أمين هويدى

— من مواليد ٢٢ سبتمبر ١٩٢١

— أمضى حياته بين السلكين العسكرى والمدنى . اذ بدأ حياته ضابطا فى القوات المسلحة المصرية وشغل عدة مناصب هامة فكان مديرا لقسم الخطط بالعمليات الحربية ومدرسا بمدرسة المشاة ثم استأذا بالكلية الحربية ثم بكلية أركان الحرب .

— ثم انتقل الى السلك المدنى فى فبراير ١٩٥٧ حيث تقلد عدة مناصب هامة منها : المستشار السياسى للرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٦٢ .

سفيرا لبلاده فى المغرب عام ١٩٦٣

سفيرا فى العراق ما بين ١٩٦٣ — ١٩٦٥

وزيرا للإرشاد القومى ١٩٦٥ — ١٩٦٦

وزيرا للدولة ١٩٦٦ — ١٩٦٧

— ثم عين بعد النكسة وزيرا للحربية ورئيسا للمخابرات العامة ١٩٦٧ — ١٩٦٩

— ثم وزيرا للدولة حتى نوفمبر ١٩٧٠

● وقد فضل بعد وفاة الرئيس عبد الناصر عدم الاشتراك فى أى تشكيل وزارى .

أثناء فترة خدمته حضر المباحثات والاجراءات الاولى لانشاء الوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨ ثم كان عضوا فى وفد بلاده فى المباحثات لاقامة الوحدة الثلاثية بين القاهرة ودمشق وبغداد عام ١٩٦٣ ثم فى المباحثات التى انتهت بتكوين مجلسى الرئاسة والقيادة الموحدة بين القاهرة وبغداد عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ . كما كان عضوا فى الوفد المصرى فى مؤتمرات القمة العربية التى عقدت فى الاسكندرية والقاهرة .

● وقد حصل على بكالوريوس العلوم العسكرية من الكلية الحربية عام ١٩٤٠ ثم على ماجستير العلوم العسكرية من كلية أركان الحرب المصرية عام ١٩٥١ ثم ماجستير العلوم العسكرية من كلية القيادة وأركان الحرب من لفونوورث بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٦ . كما حصل على دبلوم الصحافة والترجمة والنشر من جامعة القاهرة عام ١٩٥٧

● بعد اعتزاله المناصب الرسمية تفرغ للصحافة والنشر مركزا على مواضيع الامن العربى والصراع العالمى وإدارة الازمات الدولية .

للمؤلف

- ١ - سن - تزو (ادارة الشؤون العامة) - عام ١٩٥٣
- ٢ - أحاديث في الاستراتيجية (ادارة الشؤون العامة) - عام ١٩٥٤
- ٣ - كيف يفكر زعماء الصهيونية - الطبعة الاولى - دار المعارف بالقاهرة ١٩٧٥
- الطبعة الثانية - دار الموقف العربى بالقاهرة ١٩٨٢
- ٤ - الامن العربى فى مواجهة الامن الاسرائيلى - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٥
- ٥ - اضواء على النكسة وحرب الاستنزاف - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٦
- ٦ - كيسنجر وادارة الصراع الدولى - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٨
- ٧ - حروب عبد الناصر - الطبعة الاولى - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٩
- الطبعة الثانية - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٩
- الطبعة الثالثة - دار الموقف العربى - القاهرة ١٩٨٢
- ٨ - أحاديث فى الامن العربى - دار الوحدة - بيروت ١٩٨٠
- ٩ - مع عبد الناصر - دار الوحدة - بيروت ١٩٨٠
- ١٠ - فى السياسة والامن - دار الانماء العربى - بيروت ١٩٨١
- ١١ - الامن العربى المستباح - دار الموقف العربى - القاهرة ١٩٨٢
- ١٢ - كنت سفيرا فى العراق - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٣

(تحت الطبع)

- ١٣ - الصراع العربى بين الرادع الثقيل—دى والرادع النووى - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت

(تصويب الخطأ)

ص	نسطر	خطأ	صواب	ص	نسطر	خطأ	صواب
١٩	١٩	والتهرة	القاهرة	١٠٨	١٢	هبيبة	هبيبة
٢١	١٨	الحركة	حركة	١٠٩	١٧	نظو	نظر
٢١	٢٢	انحاء (١) الوطن	انحاء	١١٢	٢٤	للتصريحات	للتصريحات
		العربي الوطن العربي (١)		١١٣	٨	السايس	السياسي
٢٢	١٥	للفرصة	الفرصة	١١٤	٨	وتاستى	وتاستى
٢٣	٣٠	المصدقة	المصادقة	١١٥	٢٩	كاملا	كتابا
٢٣	٣٠	اجتماع موسع	اجتماعا	١١٦	٥	الرجل	رجل
		موسعا		١١٩	٩	العيان	للعيان
٢٣	٣١	نهائى	نهائيا	١١٩	٢٩	يقدررون	يقندرون
٢٦	٢١	وكن	وكان	١١٩	٣١	سمير عباس	سمير عباسى
٢٦	٢٢	مبدأ	مبدىء	١٢٠	٢	للمعمل	العمل
٢٨	٧	الاستثمار	الاستثمار	١٢٠	٢	يصطحبن	يصطحبن
٣٤	٣	يقاتون	يقاتلون	١٢٢	٢٣	مريستان	عريستان
٣٦	٢٢	لمطابقتها	لمطابقتها	١٢٢	٢٦	الشمركا	البشمرجة
٤٨	٣	الحريرى	الحريرى	١٢٢	٣٦	البشمركا	البشمرجة
٥٠	١٥	ازاد	ازداد	١٢٣	١٧	لتحرم	لنحرم
٥٤	٢٢	عدا	عاد	١٢٧	٥	للاجراء	بالاجراء
٥٤	٢٢	بفواد	بفداد	١٢٨	١٥	دنفله	دنفيه
٥٥	٢٣	أمام	أما	١٢٧	٢٦	مدنية	مدنية
٥٧	٤	يتجلى	ينجلى	١٢٧	٣١	قوى	قوى
٥٧	٢٦	ومفكر	ومفكره	١٢٨	١٢	حد	نهن
٥٨	١٠	بالوحدة	كالوحدة	١٢٨	٣٣	السلطة	السلطة
٦٢	١١	تودها	تردها	١٢٨	٢٢	المواطنن	المواطنون
٦٣	٣	متجها	معتديا	١٣٨	٤	كائنة	كائنة
٦٣	١١	للخارجية	الخارجية	١٣٨	١٨	لمن	أن
٦٤	٢٣	تأنيهم	بأنهم	١٣٨	١٨	ولتذمر	ولتذمر
٦٤	٢٧	اتفاقية	اتفاقه	١٣٨	٣٢	رفعت	ورفعت
٦٧	١١	المنائشة	للمناقشة	١٣٩	١٢	الوحدى	الوحدوى
٦٨	١٠	قائمة	تامة	١٤٢	١	ممكين	يكن
٦٩	٢٠	الحزب	الحكم	١٤٣	٢٠	نالا	الا
٧١	٢١	سراج	السراج	١٤٤	٤	الصرع	الصراع
٧٢	٨	ثم	نظام	١٤٤	٣٠	وحداتها	وحداتهم
٧٦	٣٠	ديكتاتورية	ديكتاتورية	١٦٢	٢٣	الموقت	المواقف
٧٧	١١	التناعل	التناعل	١٧٧	١٠	١٩٦٢	١٩٦٣
٧٨	٥	ماتحوزه	ماتحوزه	١٧٩	١٤	الوحيدون	الوحدويون
٨٨	١٣	وغد	الوفد	١٨٠	١٩	الجهتين	الجهتين
١٠٧	٢٣	اذعة	اذاعة	١٨٤	٢٠	أن	اذ
١٠٧	٣٣	ومطالبتة	ومطالبتة	١٨٥	١٥	إذا	اذ
١٠٨	١٣	وزير الداخلية	وزيراً	١٨٧	٢١	الثور	النور
		للارشاد					

١٦٨	الخطا	الصواب
الفريق طاهر يحيى	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
حردان التكريتي	رئيس الوزراء	وزير الدفاع (بمضى)
صبحى عبد الحميد	وزير الدفاع (بمضى)	وزير الخارجية

الفهرس

الصفحة

الاهداء

٥

المقدمة

٧

الباب الاول

- ١٣ الموقف في العراق قبل مباحثات الوحدة
١٥ الفصل الاول : ثورة ١٤ رمضان
الفصل الثاني : التمهيد لمباحثات الوحدة الثلاثية بين سوريا
٣٥ والعراق والجمهورية العربية المتحدة

الباب الثاني

- ٤١ مباحثات الوحدة الثلاثية
٤٣ الفصل الثالث : مقدمة
٤٧ الفصل الرابع : المرحلة الاولى للمباحثات (من ١٤-١٧/٣/١٩٦٣)
الفصل الخامس : المرحلة الثانية للمباحثات
٦٦ (من ١٨ - ٢٠/٣/١٩٦٣)
الفصل السادس : المرحلة الثالثة للمباحثات
٨٥ (من ٧ - ١٧/٤/١٩٦٣)

الباب الثالث

- ٩٩ بداية النهاية - حكومة البعث في طريقها الى السقوط
١٠١ الفصل السابع : تحطيم اتفاقية ابريل (نيسان) ١٩٦٣
١٣٠ الفصل الثامن : استئناف الحرب مع الاكراد
الفصل التاسع : اقامة الوحدة العسكرية بين حزبي البعث
١٣٤ في دمشق وبغداد
١٤٤ الفصل العاشر : الحرس القومي وتصرفاته

الباب الرابع

- ١٥٥ انقلاب نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٦٣ ونهاية حكم البعث
١٥٧ الفصل الثاني عشر : الصراع على السلطة
١٦٥ الفصل الثالث عشر : خطة سلام ونهاية حكم البعث

الباب الخامس

- الحكم القومي بعد انقلاب نوفمبر (تشرين ثاني ١٩٦٣) ١٧٣
الفصل الرابع عشر : مقدمة ١٧٥
الفصل الخامس عشر : محاولة تنظيم العمل السياسي ١٧٧
الفصل السادس عشر : التحول الاشتراكي ١٩٦
الفصل السابع عشر : خطوات لتحقيق الوحدة بين القاهرة وبغداد ٢١٦
الفصل الثامن عشر : تواجد القوات العربية في العراق ٢٣٠

الباب السادس

- انقلاب — ١٥ سبتمبر (ايلول) ١٩٦٥ ٢٤١
الفصل التاسع عشر : انشقاق الصف القومي ٢٤٣
الفصل العشرون : الانقلاب المبثور ٢٥٤

الباب السابع

- نهاية المطاف ٢٦٣
الفصل الحادي والعشرون : ملايسات مؤسفة ٢٦٥
الفصل الثاني والعشرون : الرحيل ٢٧٦
الملاحق : ٢٧٩
الملاحق الاول نص اتفاقية ١٧ ابريل (نيسان) ٩٦٣ ٢٧٩
الملاحق الثاني القوانين الاشتراكية ٣٠٠

(رقم الايداع ٨٣/١٨١٤)



كنت سفيرا في العراق

دارت حوادثه في أوائل الستينات ، وكتب لينشر في أوائل
السبعينات ، وحالت ظروف كثيرة دون ذلك وأخيرا أصبح بين أيدي
القراء في أوائل الثمانينات .

ويصور الكتاب جزءاً من المعارك التي خاضتها القومية العربية في
الستينات في سبيل تحقيق الحرية والإشتركية والوحدة على أقصى
الحدود الشرقية للوطن العربي الكبير . ويحاول أن يجيب على سؤال
يشغل بال الجميع : لماذا كان مردود الجهود المبذولة لتحقيق هذه
الآمال محدوداً ؟ لماذا أملنا في الكثير ولماذا لم نحقق إلا القليل ؟ لماذا لم
نستغل الظروف المهيأة ، والجهود المتاحة لصالح هذه الأمة حتى
لا يصل الحال إلى ما نحن عليه الآن ؟

وأمين هويدى الذى تصدى لهذه التساؤلات الشائكة كان
سفيرا للجمهورية العربية المتحدة في بغداد في ذلك الوقت وشهد ولمس
الأسرار والخفايا البعض منها يمكن أن يقال والبعض الآخر لم يكن الوقت
بعد لكي يقال . ولكنه داخل هذا الإطار حاول أن يجسد الحقيقة التى
هى ملك للشارع العربى فى كل مكان .

وفوق كل ذلك قدم الكاتب فكر عبد الناصر كاملا فى الحرية
والإشتركية والوحدة . وكيف كان يدير دبلوماسيته العربية وسط
العواصف الهوجاء التى كانت ومازالت تهب على الساحة العربية من كل
إتجاه .

دار المستقبل العربى

٤٩ شارع بيروت - مصر الجديدة
ص . ب / ٢٤٨٥ / ب / ٩٦٥٩٠٠ القاهرة

طبع بالظبعة الفية ٩١١٨٦٢

3.00